

الجامعـــــــــة الإســــــلامية- غـــــزة

عمــــــــادة الدراســــــات العليــــــا

كليــــــــة أصــــــول الـــــــدين

قــــــسم العقيـــــــدة الإســـــــلامية

العَلْمَانية المُعَاصِرة
مخاطرها وسُبُل مواجهتها

إعداد الباحثة

إيمان طلال أحمد المقادمة

إشراف

أ.د. سعد عبد الله حسَّان عاشور

قدم هذا البحث لاستكمال نيل درجة الماجستير في العقيدة الإسلامية

1435هـ / 2013م


بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ
النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى
اللّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ
الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن
وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ ﴾ (البقرة: 120)

الإهداء

إلى صاحبي الفضل عليّ . . . أمي وأبي الغاليين

إلى عائلتي . . . زوجي وأولادي نسيبة وعبيدة وإبراهيم . . . أحبة القلب

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء . . .

إلى أرواح شهدائنا الطاهرة . . .

إلى أسرانا . . . رمز عزتنا . . .

إلى كل داعية حق . . .

إلى كل من يحمل همّ الإسلام . . .

أهدي بحثي هذا

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين..

أتوجه إلى الله ﷻ خالقي، والمنعم عليَّ بنعمه التي لا أحصيها، والمتفضل علـــيّ بكرمـــه وجوده، بالحمد والثناء الذي يليق بجلاله وعظمته، إذ وفقني إلى إنجاز هذا العمل، وأســـأل الله أن يجعله في ميزان حسناتي، يوم ألقاه.. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني، لأستاذي الفاضل/ **أ. د. سعد عبد الله عاشور**، إذ تفضل بكل كرم، للإشراف عليَّ، ولم يبخل عليّ بنصح أو توجيه أو إرشاد، بل كان نعم العون في كل ما واجهتني من صعوبات، ليكون له الفضل بعد الله ﷻ في إنجاز هذا العمل. فأسأل الله أن يجزل لـــه المثوبة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان، للأستاذين الفاضلين:

الأستاذ الدكتور/ جمال محمود أبو حسّان، حفظه الله — مناقشاً خارجياً

والأستاذ الدكتور/ جابر بن زايد السميري، حفظه الله — مناقشاً داخلياً

إذ تكرما بالموافقة على مناقشة هذا البحث، ودعمه بملاحظاتهما القيمة.

كما أتوجه بالشكر، للجامعة الإسلامية، التي نهلنا العلم في ربوعها، وإلى كل أساتذتي اللذين ما بخلوا علينا بالعلم والمعرفة.

ولا أنسى أن أشكر كل من ساعدني، وساهم في معاونتي على إنجاز هذا البحث، ووقـــف بجانبي لتخطي الصعوبات التي مررت بها، وعلى رأسهم : والدي العزيزين، وزوجـــي وأبنـــائي اللذين تحملوا انشغالي عنهم.

فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

الباحثة

إيمان طلال المقادمة

مفتاح المصطلحات

الاستشراق	المؤسسة الجماعية للتعامل مع الشرق- والتعامل معه معناه التحدث عنه، واعتماد آراء معينة عنه، ووصفه وتدريسه للطلاب، وتسوية الأوضاع فيه، والسيطرة عليه. فهو أسلوب غربي للهيمنة على الشرق وإعادة بنائه، والتسلط عليه.
الأسقف	كبير القسس في كل مدينة، ويسمى أيضاً مطراناً، والقسيس هو رجل الدين المسيحي المنقطع للكنيسة ولا عمل له سواها.
الإسلام السياسي	الحركات الإسلامية المشتغلة بالسياسة، والتي ترى الربط بين الإسلام والسياسة في صورة حكم إسلامي يقيم شرع الله جنباً إلى جنب مع إصلاح دنيا الناس.
إسلاميون	كلمة يوصف بها أتباع الإسلام السياسي.
الأصولية	حركة فكرية بروتستانتية ظهرت في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، تدعو إلى التمسك بالتعاليم الدينية القديمة، وتشدد على الحقيقة الحرفية للكتاب المقدس، أي تفسير الكتاب المقدس بشكل لفظي غير قابل للتأويل.
الأم العزباء	الأسرة المكونة من أم وأطفالها الذين أنجبتهم من غير زواج واختارت رعايتهم، في حين اختار الأب عدم تحمل أي مسئولية عنهم.
الإمبريالية	ظاهرة اقتصادية سياسية عسكرية، تتجسد في إقدام الدول القوية في العصر الحديث – أي الرأسمالية الصناعية – على التوسع وفرض سيطرتها على شعوب وأراض أجنبية بدون رضى تلك الشعوب، وبهدف استغلالها وإخضاعها ونهب ثرواتها.
الإنثروبولجيا	علم الإنسان.
الإنجيلية	هي حركة دينية مسيحية تتبناها جماعات من المحافظين البروتستانت، تتميز تعاليمها بالتشديد على المعنى الحرفي لنصوص الكتاب المقدس، الذي تعتبره المصدر الوحيد للإيمان المسيحي.

الأنسنة	مذهب فلسفي أدبي مادي لا ديني، يؤكد فردية الإنسان ضد الدين، ويغلب وجهة النظر المادية الدنيوية.
أنسنة الوحي	تحويل الوحي من اصطباغه بأنه إلهي إلى كونه بشري، مما يؤدي إلى إزالة القدسية عن النص وتقديس الموقف الشخصي. وبطريقة أخرى إزالة القدسية عن الله وإلباس القدسية للإنسان، وآرائه وظروفه وتوجهاته.
البابا	كانت هذه اللفظة قبل القرن الحادي عشر تطلق على الأساقفة ورؤساء الأساقفة، ولكن في القرن الحادي عشر في عهد جريجوري السابع اختص بهذا اللقب رئيس أساقفة روما.
الباطنية الغنوصية	تطلق على نزعة فلسفية نشأت بتأثير الديانة اليهودية والبوذية والمجوسية والصينية، وتهدف إلى إدراك كافة الأسرار الربانية. وفيه أن العرفان لا يتم بالفكر والتعلم، بل يتم في الجماعة وبالجماعة عن طريق الطقوس والمراسم والاحتفالات إلخ. وهو ليس معرفة بالأحوال الخارجية، بل بالحقائق الباطنية، خصوصاً ما يتعلق بالتمييز بين الخير والشر.
البراجماتية	مذهب فلسفي يرى أن علامة الحقيقة أو معيارها العمل المنتج لا الحكم العقلي.
البروليتاريا	الطبقة الدنيا والبائسة والمعدمة من المجتمع، التي لا تملك شيئاً ولا تستطيع أن تستمر في الحياة إلا بعملها.
التاريخية	فهم القيم والمبادئ والأخلاق والحقائق من خلال اللحظة التاريخية التي ظهرت فيها، لا من خلال حقيقتها وذاتها، وهو ما يؤدي إلى نسبيتها ونفي الثبات عنها.
التأويل	صرف اللفظ عن ظاهره، أو صرفه عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك.
التعميد	فريضة مقدسة يشار فيها بالغسل بالماء باسم الآب والابن والروح القدس إلى تطهير النفس من أدران الخطيئة بدم يسوع المسيح، وهي ختم عهد

	النعمة كما كان الختان في الشريعة الموسوية.
التقليد العلماني	أن يقوم الحكام العلمانيون– من أباطرة وملوك وأمراء– بتقليد رجال الدين مهام مناصبهم الدينية.
التقليدية	نزعة ونهج محافظَيْن في النظرة إلى الحياة والمجتمع. وجوهر التقليدية هو تجنب القطيعة مع التقليد، والحفاظ على الأشكال القديمة للقيم السياسية والدينية والأخلاقية، لأنها، بنظر المنادين بها، التعبير العفوي عن الحاجات الحقيقية للمجتمع.
ثيولوجيا	علم اللاهوت.
الحداثة	مذهب فكري أدبي علماني، بني على أفكار وعقائد غربية خالصة مثل الماركسية والوجودية والفرويدية والداروينية، ويهدف إلى تحطيم كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية بحجة أنها قديمة وموروثة.
الحوزة العلمية	المدرسة العلمية في المذهب الشيعي الاثني عشري.
دوغمائية	(دوجماطيقية): الحكم الذي لا يقبل الشك فيه عند معتقديه.
الدولة الدينية	(ثيوقراطية) مذهب يقوم على تعليل السلطة السياسية لدى الجماعة على أساس الاعتقاد الديني، وهو نظام يستند إلى نظرية "الحق الإلهي"، التي تعتبر الله مصدراً للسلطة، والحاكم بمثابة ظل الله على الأرض، أو مفوض من السماء.
الدولة المدنية	مصطلح يستخدم للدلالة على صورة الدولة المقابلة للدولة الدينية الثيوقراطية.
الديمقراطية	نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لِفردٍ أو لطبقةٍ واحدة منهم.
الرأسمالية	تكوين اجتماعي واقتصادي يحل محل الإقطاع، ويستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال العمال.
الردايكالية	هي الجذرية، نسبة إلى جذور الشيء. والجذريون أو الراديكاليون هم الذين يريدون تغيير النظام الاجتماعي من جذوره. ويطلق تعبير

	الراديكالية من الناحية السياسية اليوم على المتطرفين نحو اليسار غالباً، ونحو اليمين أحياناً قليلة.
الشماس	يساعد الأسقف أو الكاهن في الخدمة، ويهتم بخدمة المذبح، والأسقف هو الذي يُرسِّمه، وهي أدنى الرتب الكهنوتية الثلاثة في الكنيسة، وتتلوها على الترتيب رتبة القسيسية ثم الأسقفية.
الصوفية	حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنزعات فردية تدعو إلى الزهد وشدة العبادة تعبيراً عن فعل مضاد للانغماس في الترف الحضاري. ثم تطورت تلك النزعات بعد ذلك حتى صارت طرقاً مميزة معروفة باسم الصوفية. ويتوخى المتصوفة تربية النفس والسمو بها بغية الوصول إلى معرفة الله تعالى بالكشف والمشاهدة لا عن طريق اتباع الطرق الشرعية.
العقلانية	وهي تعني استقلال العقل البشري بإدراك المصالح والمنافع دون الحاجة إلى الدين.
العلمانية	رفض أية مرجعية دينية في أي مجال من مجالات الحياة، واعتماد العقل والتجربة مصادر وحيدة للمعرفة
العلمانية الجزئية	وهي رؤية جزئية للواقع (إجرائية) لا تتعامل مع أبعاده الكلية والنهائية (المعرفية)، ومن ثم لا تتسم بالشمول، وتذهب هذه الرؤية إلى وجوب فصل الدين عن عالم السياسة وربما الاقتصاد، وربما بعض الجوانب الأخرى من الحياة العامة، وهو ما يعبر عنه أحياناً بعبارة (فصل الدين عن الدولة)
العلمانية الشاملة	رؤية شاملة للعالم ذات بُعد معرفي (كلي ونهائي) تحاول بكل صرامة تحديد علاقة الدين والمطلقات والماورائيات (الميتافيزيقية) بكل مجالات الحياة، وهي رؤية عقلانية مادية، تدور في إطار المرجعية الكامنة والواحدية المادية، التي ترى أن مركز الكون كامن فيه، غير مفارق أو متجاوز له، وأن العالم بأسره مكون أساساً من مادة واحدة، ليست لها أية قداسة ولا تحوي أية أسرار.

علمنة الفقه	محاولات جعل الفقه متماشياً ومتفقاً مع المقاصد العلمانية، وذلك إما بتحريفه وفق المراد العلماني، أو بالتقليل من شأنه وحجمه.
العولمة الاقتصادية	نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي، وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال وتفسح المجال واسعاً أما أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال.
القانون الطبيعي	جملة المعايير المشتقة من طبيعة الإنسان وغائيته في العالم، وهو يتألف من مجموعة المبادئ الناظمة لشروط أي مجتمع من المجتمعات؛ لأنها تتناسب مع الطبيعة الواحدة، المتماثلة في كل إنسان.
الكاردينال	فهو أحد أفراد كبار كهنة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، الذين يتعين عليهم انتخاب البابا.
كهنوت	درجة الكهنة، والكاهن هو الشخص المعين للقيام بالخدمات الدينية وبخاصة تقديم الذبائح على المذبح والعمل وسيطاً بين الله والناس.
الليبرالية	مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي.
الماركسية	أو الشيوعية العلمية، وسميت بالماركسية نسبة إلى مؤسسها كارل ماركس، وهي المذهب الذي يلغي الميراث، والملكية الفردية العقارية، ويؤمم وسائل النقل ووسائل الإنتاج،، ويزيل الطبقات الاجتماعية، ويوفر لأفراد الشعب جميع الخدمات، ويجعل كل شيء في المجتمع ملكاً للعمال الكادحين.
المثالية	أن العالم المحدود لا يعدو أن يكون انعكاساً للعقل، الذي هو وحده حقيقي بكل ما في الكلمة من معنى، في هذا العالم.
محاكم التفتيش	هي محاكمات كانت تقام لمحاربة الهرطقة، والتي يقصد بها مخالفة رأي الكنيسة أو انتقادها، وذلك وفقاً لقرار المجمع الذي عقد سنة 1215م، الذي تقرر فيه استئصال الهراطقة، وقد نفذت الكنيسة هذا القرار بكل

	قسوة ونشاط واستعملت الحرق والقتل والتعذيب والسجن، دون تمييز بين الهراطقة والأبرياء، إذ كان الإيقاع بالناس دليل إخلاص للكنيسة.
المذهب الفردي	مذهب فكري- سياسي، يطلق على اعتبار الفرد وأعماله وآماله أساساً في تفسير التاريخ والظواهر الاجتماعية.
مراكز الفكر	مؤسسات غير ربحية تضم مجموعة متخصصة من الأكاديميين والسياسيين الذين يشتركون في الاهتمام بمجموعة من المواقف والقضايا السياسية العامة، ويعملون بشكل منظم من أجل التعريف بهذه القضايا، وزيادة الوعي بجوانبها المتعددة.
نظرية العقد الاجتماعي	هو اتفاق يفترض تخلي الناس عن حالة الفوضى ليكونوا المجتمع الذي يعيشون فيه، وذلك بتنازل الشعب عن سلطته للحكومة التي تحكمه.
النفعية	فلسفة خلاصتها أن المتعة هي غاية الحياة الأساسية، وأن هدف القانون هو تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس.
الهرطقة	مخالفة رأي الكنيسة أو انتقادها.
الهرمنيوطيقيا	(التأويل) وهو تفسير نصوص فلسفية أو دينية، خصوصاً على ما هو رمزي.
الهيومانية	هي حركة فلسفية كانت تدعو إلى إعادة الكرامة إلى القيمة الإنسانية، وكانت ترجح التفكير العقلاني، وأكدت على تفوق الإنسان بذاته وليس عن طريق القوى التي لا تخضع لمنطق العقل.
الواحدية السياسية	نظرية الحاكم الواحد المقدس.
الوجودية	اتجاه فلسفي يغلو في قيمة الإنسان، ويبالغ في التأكيد على تفرده، وأنه صاحب تفكير وحرية وإرادة واختيار ولا يحتاج إلى موجه. تقوم على الإلحاد واعتبار الدين والغيبيات من العوائق في طريق الإنسان نحو المستقبل.
الوضعية	الفلسفة التي تُعنى بالظواهر والوقائع اليقينية وحسْب، وتهمل كل تفكير تجريدي ميتافيزيقي.

ملخص

تناول هذا البحث العلمانية تعريفاً ونشأة، وقد حاولت فيه الباحثة إثبات وجود شكل جديد للعلمانية التي تعمل على مواجهة الإسلام، وصفتها بالعلمانية المعاصرة. وقارنت بين العلمانية التقليدية – التي تُمثِّل مرحلة الصراع بين العلمانية والإسلام منذ بداية دخول العلمانية إلى البلاد الإسلامية عن طريق الاستعمار– وبين العلمانية المعاصرة من حيث الملامح والأهداف والوسائل، مبينة أن للعلمانية المعاصرة وسائل جديدة في محاربة الإسلام والعمل على تغييره من الداخل، لا مجرد إبعاده وإقصائه. كما فصّل البحث جهود العلمانية المعاصرة لتحقيق ذلك، سواء من الناحية الفكرية أم من الناحية العملية.

البحث أيضاً يبين مخاطر العلمانية المعاصرة، كما يتناول الحديث عن النتائج المترتبة على هذا الصراع، ووضع مقترح لأهم سُبُل مواجهة العلمانية المعاصرة فكرياً وعملياً.

Abstract

This research looks at the definition of secularism and its establishment where the researcher attempted to prove the existence of a new form of secularism which she calls *present day secularism*. The researcher compares classical secularism–which is manifested as the conflict phase between secularism and Islam from the time it was introduced to Islamic countries through colonialism – with present day secularism by their features, goals and means. She shows that present day secularism adopts new ways in fighting Islam, not only by expelling it and excluding it,but also by changing it from the inside. The research also details the ideological and practical efforts of present day secularism in achieving all that.

The research also outlines the dangers from present day secularism. Moreover, it looks at the outcomes of the conflict and gives suggestions on how present day secularism can be confronted ideologically and practically.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اتبع هداه إلى يوم الدين...أما بعد.

الحمد لله القائل: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا ﴾(المائدة:3)، وصلى الله على نبيه الكريم القائل: " لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء.. " [1]، فمهما تطاول الزمان، واختلفت الأحوال، فدين الله نعمة باقية ما بقي الليل والنهار، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر...

إلا أن انتشار الإسلام وفتحه البلاد والقلوب هو كابوس يؤرق أصحاب المصالح والمطامع في عرض الدنيا الفاني الزائل، فمنذ البداية، كان الإسلام يؤرق زعامات قريش، لا لشيء إلا لأنه يسلبهم الحرية التي ينال بها القوي من الضعيف، ويفعل كل ما يشاء بلا حسيب ولا رقيب، وبغير مقياس لحق أو باطل..فكان الرفض الجامح له ديناً حكماً، رغم إيمانهم بالله، ورغم معرفتهم بصدق محمد ﷺ حتى أنهم عرضوا عليه ﷺ أن يملكوه عليهم، شرط أن يترك الدعوة لهذا الدين، فما الفرق يا ترى بين أن يحكمهم محمد الرجل العادي، وبين أن يحكمهم محمد النبي بدين من عند الله؟ الفرق هو جوهر هذا الدين وما يدعو إليه....

وبالمثل، هذا المشهد يتكرر إلى يومنا هذا...فأصحاب المصالح لا يخلو منهم زمان ولا مكان، ووجود القائمين بالحق، الرافعين للواء هذا الدين لا يتناسب معهم.. لذا لم يخل زمان من الصراع بينهم وبين حاملي لواء الإسلام، واتخذ هذا الصراع أشكالا عديدة، تنوعت بين الصراع العسكري والصراع الثقافي الفكري... ففي العصر الحديث شهد العالم الإسلامي الاستعمار العسكري، تلاه الغزو الثقافي وما فيه من دعوات التغريب والعلمنة...لسلخ الأمة الإسلامية عن هويتها، وإقصاء الإسلام عن حياة المسلمين..

لكن مع الصحوة الإسلامية التي بدأت تنبض في عروق الأمة، لاقت الدعوات الصارخة لإقصاء الإسلام نفورا من كثير من المسلمين، وأصبح الارتباط بالغرب مذمة لا مفخرة عند كثير من أبناء هذا الجيل، الذي أصبح على وعي ودراية بطبيعة الغرب وطبيعة تعاملهم معنا ومع قضايانا،

---

[1] أخرجه الإمام أحمد في مسنده، ج4/ 126، حديث رقم (17182)، وابن ماجه في سننه ج16/1، حديث رقم (43)، وقال الشيخ الألباني: حسن.

ومساندتهم للأنظمة التي حكمت الدول العربية لعقود بقبضة الظلم والاستبداد. وقد اتضح هذا في فوز الإسلاميين بالانتخابات بعد ثورات الربيع العربي التي أطاحت بهذه الأنظمة القمعية الظالمة... إذن كان لابد من طريقة أخرى لإقصاء الإسلام غير سافرة في عدائها له، بل تكون طريقة خبيثة يتوصل بها إلى هدم الإسلام من الداخل، عن طريق تجريده من طابعه المقدس، وتفريغه من محتواه، وهدمه بيد أبنائه بدعوى صلاحيته لكل زمان ومكان، وتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان، وبدعوى أنه دين الدنيا والآخرة، وبدعوى المصلحة والوسطية وغير ذلك.. وهذه الدعاوى كما يقال كلمات حق يراد بهن باطل.

ولا تتمثل المعركة الحديثة مع الإسلام في محاربته علانية، ولكن في ترويضه وإدخاله في العملية السياسية بوجه جديد يقبل ويتعايش مع النموذج الغربي العلماني.. وبعبارة أخرى خلق إسلام جديد بمقاييس غربية..في حين كانت العلمانية في السابق تعمل على محاربته وإقصائه..وهذا له شواهد في الواقع سنأتي عليها في هذا البحث بإذن الله تعالى.

نسأل الله أن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه...آمين

أولاً: مشكلة البحث:

ما هي العلمانية المعاصرة، وما هي مخاطرها وسبل مواجهتها؟

ثانياً: تساؤلات البحث:

1- ما الفرق بين العلمانية التقليدية والعلمانية المعاصرة من حيث الملامح والأهداف والوسائل؟
2- ما هي الجهود المبذولة حديثاً لنشر العلمانية في العالم الإسلامي على الصعيدين الفكري والعملي؟
3- ماذا ترتب على الصراع بين الإسلام والعلمانية المعاصرة من نتائج؟
4- ما هي مخاطر العلمانية المعاصرة؟
5- ما هي السبل التي يمكن من خلالها مواجهة العلمانية المعاصرة؟

ثالثاً: أهداف البحث:

ويمكن أن نعدد منها ما يلي:

1- المقارنة بين العلمانية التقليدية والعلمانية المعاصرة من حيث الملامح والأهداف والوسائل.
2- بيان الجهود المبذولة حديثاً لنشر العلمانية في العالم الإسلامي على الصعيدين الفكري والعملي.

3- توضيح ما ترتب على ذلك في واقع المسلمين خاصة فيما يتعلق بمواقف بعض الحركات الإسلامية من مبادئ السياسة والحكم وما يتصل بها.
4- بيان مخاطر العلمانية المعاصرة على الإسلام والمسلمين.
5- الاجتهاد في وضع السبل الممكنة لمواجهة العلمانية المعاصرة.

رابعاً: أهمية الموضوع:

وتظهر أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

1- المعارك الفكرية ذات خطر عظيم، لأنها أطول نفساً وأبقى أثراً، وتحتاج إلى جهد فكري لمواجهتها، وحماية المسلمين من الآثار السلبية لها، خاصة التي تهدف إلى هدم الهوية الإسلامية.
2- مسألة الحكم الإسلامي والدعوة إلى تحكيم الشريعة شغلت الإسلاميين فترة طويلة من الزمن، ما بعد سقوط الخلافة إلى الآن، فهي من المسائل المهمة في الفكر الإسلامي، وتلاقي في المقابل نفس الأهمية بالنسبة للغرب المتربص بنا، ومازالت الدراسات عندهم تتوالى في كيفية الفوز في حرب الأفكار، كما يسمونها، واستحداث الآليات وتطبيقها. كما يتفننون في إبراز الشبهات ونشرها، وساعدهم على ذلك بشكل أكبر توافر عناصر التكنولوجيا الحديثة خاصة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها.
3- يقدم البحث قراءة لتقارير أمريكية معدة لصناع القرار الأمريكي فيما يتعلق بالعالم الإسلامي وكيفية التعامل معه، وهو أمر يستحق أن يوليه الباحثون المسلمون أهمية كبيرة لنفهم الواقع ونخطط للمستقبل بحكمة بدلا من الوقوع في فخاخ الأعداء.

خامساً: منهج الدراسة:

اعتمدت في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتتبع الظاهرة من خلال الوقائع وأقوال العلماء والمفكرين والكتاب، ثم تحليلها، وذلك للإحاطة بجوانب هذه الظاهرة وفهمها، ومن ثم تحديد الموقف منها ومن كافة جوانبها.

سادساً: طريقة البحث:

1- عزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية في المتن مباشرة بعد الآية الكريمة التي يتم وضعها بين قوسين مزهرين.
2- عزو الأحاديث: وذلك بذكر المصنَّف الذي وردت فيه مع رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث، ثم بيان الحكم عليه ما أمكن. وإذا ورد الحديث في أحد الصحيحين أو كليهما اكتفيت بذلك دون تخريجه من غيرها.

3- نسبة الأقوال إلى أصحابها ومصادرها للأمانة العلمية.

4- وضع الاقتباس النصي من الكتب أو المقالات بين علامتي تنصيص، والتوثيق له في الهامش.

5- توثيق الكتاب كاملا عند أول اقتباس وذلك بذكر اسم الكتاب، والمؤلف، والمحقق أو المترجم إن وجد، ودار النشر وبلد النشر، ثم رقم الطبعة وسنة النشر إن وجد، ثم الجزء والصفحة.

6- أكتفي بكلمة "المرجع السابق" وذكر الجزء والصفحة عند تكرار الاقتباس من نفس الكتاب بعد الاقتباس السابق مباشرة، وأكتفي باسم الكتاب، واسم المؤلف أحياناً، والجزء والصفحة عند تكرار الاقتباس في أماكن أخرى.

7- عند الاقتباس من شبكة الإنترنت، أشير في الهامش إلى الموقع، ثم عنوان المقال واسم الكاتب وتاريخ كتابته إن وجد، أتبع ذلك برابط الموضوع الفرعي إن كان هناك صعوبة في الوصول إليه. أما عند الاقتباس من موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) كنت أكتفي بذكر الرابط العام للموقع طالما مادة البحث واضحة، وأحياناً كنت أشير إلى مادة البحث سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية، وهي الكلمة المفتاحية التي تساعد على الوصول إلى الموضوع.

8- الترجمة لبعض الشخصيات المهمة، والتي تفيد معرفة ترجمتها سياق البحث، وتركت ترجمة بعض المشاهير، كما لم أترجم لمن لا تغني ترجمتهم موضوع البحث.

9- قمت بشرح بعض المصطلحات المهمة في هوامش البحث، وأحياناً في المتن إذا اقتضى الأمر.

10- عند التوثيق من تقارير مؤسسة راند، أشرت إلى التقرير باسمه في المرة الأولى، ثم اكتفيت بسنة نشر التقرير في التوثيقات التالية.

11- وثقت اسم التقرير باللغة الإنجليزية في حالة الترجمة المباشرة من التقرير، وأحلت إلى الترجمة العربية في حالة النقل عنها أول مرة.

سابعاً: الدراسات السابقة

لقد تناول العلماء موضوع العلمانية بشكل كبير وواسع، إلا أن الصراع مازال دائراً لنشر العلمانية في العالم الإسلامي، وبناء عليه تبقى هناك وسائل جديدة تظهر حسب المرحلة التي يمر بها هذا الصراع، يجعل من الضروري استمرار دراسة العلمانية والصراع بينها وبين الإسلام حسب الواقع المتجدد وظروفه.

ومن خلال بحثي ومعرفتي المتواضعة فإن هناك وسائل جديدة لم تفرد بأبحاث علمية، ولم يتم ربطها في سياق واحد لظاهرة جديدة وتوجه جديد في العلمانية، يهدف لا إلى عزل الإسلام عن الحكم تحديداً كما في السابق، بل إلى محاولة التغيير في طبيعة فهمنا للدين وتطبيقنا للحكم، بما يتناسب مع العلمانية ولا يصطدم معها. إن الجديد في هذا البحث، هو محاولته لرسم خارطة تتحدد عليها أهم مناطق المواجهة بين الإسلام والعلمانية في الواقع المعاصر، وما نتج عن ذلك، بالإضافة إلى وضع بعض الأفكار المتواضعة حول سبل المواجهة. مما يفيد الدعاة في فهم طبيعة هذا الصراع، وكيفية مواجهته.

ولا بد من الإشارة إلى أهم الدراسات في مجال العلمانية كما يلي:

أولاً: الكتب:

1- الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، للدكتور يوسف القرضاوي. حيث تعرض فيه للرد على بعض شبهات العلمانيين، كما وضح معالم الإسلام الذي ندعو إليه.

2- العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، للدكتور عبد الوهاب المسيري رحمه الله، بين فيه نظرته إلى العلمانية، وقسمها إلى قسمين: جزئية وشاملة.

3- سقوط الغلو العلماني، للدكتور محمد عمارة، تعرض فيه بالنقد والتحليل لفكر المستشار العشماوي.

4- الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية، للدكتور محمد عمارة، وقد تناول فيه مظهرين مهمين من مظاهر العلمانية المعاصرة، من حيث اختزال البعد القانوني في الإسلام، وكذلك دعوى تاريخية الأحكام.

5- العلمانية بين الغرب والإسلام، للدكتور محمد عمارة، تحدث فيه عن وفود العلمانية إلى دار الإسلام، والأصول الإسلامية لرفض العلمانية.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1- العلمانية، للدكتور سفر الحوالي، رسالة ماجستير تناول فيها الباحث بالتفصيل نشأة العلمانية، وصورها المختلفة في حياة الناس، وبيَّن عدم وجود مبرر للعلمانية في بلادنا الإسلامية.

2- العلمانيون والقرآن – تاريخية النص، للدكتور أحمد إدريس الطعان، رسالة دكتوراة تناول فيها الباحث الفلسفات التي يعتمد عليها العلمانيون في دراستهم للقرآن وفهمهم له، في ضوء ما يُعرف بتاريخية النص، كما قام بالرد والتفنيد.

3- التيار العلماني الحديث وموقفه من القرآن، منى محمد الشافعي، رسالة ماجستير تناولت فيها الباحثة تحليل موقف العلمانيين من القرآن، وطريقتهم في تفسيره مع بيان أهدافهم من ذلك. وتكمن أهمية هذا الكتاب في أن المؤلفة عملت على التمييز بين التيار القديم والتيار الحديث في العلمانية، وهو ما يؤسس لجانب من موضوع هذا البحث، وهو التفريق بين العلمانية التقليدية والعلمانية المعاصرة.

4- الانحراف العقدي في أدب الحداثة وفكرها – دراسة نقدية شرعية، للدكتور سعيد بن ناصر الغامدي، رسالة دكتوراة، وقد تناول فيها الباحث المخالفات العقدية عند أدباء الحداثة في كافة مواضيع الإيمان، خاصة موقفهم من الوحي بشكل عام والقرآن بشكل خاص، وقد تناول في هذا السياق موضوع التاريخية عند أركون ونصر أبي زيد وحسن حنفي وغيرهم.

5- الاتجاه العلماني المعاصر في علوم القرآن الكريم – دراسة ونقد، للدكتور أحمد محمد الفاضل، رسالة دكتوراة، وقد فصل فيها الباحث الشبهات التي يثيرها العلمانيون حول القرآن وعلومه، كأسباب النزول، والمكي والمدني، والمحكم والمتشابه، والأنسنة، والتأويل وغيرها.

6- تقرير مؤسسة راند: إسلام حضاري ديمقراطي/ شركاء وموارد واستراتيجيات- دراسة تحليلية، صالح بن عبد الله الحسّاب الغامدي، وهي رسالة ماجستير تناول فيها الباحث تحليل أحد تقارير مؤسسة راند، يتضح فيه بعض جوانب الجهود العلمية للعلمانية اليوم في تغيير الإسلام من الداخل.

أما بحثي هذا فيتميز في أنه أجلى الفوارق الأساسية بين العلمانية التقليدية والعلمانية المعاصرة، وقد اجتهدت فيه ما أمكن أن أبرز أهم النقاط التي تعمل من خلالها العلمانية المعاصرة على محاربة الإسلام في المجالين الفكري والعملي، وبيان خطر ذلك على الدين الإسلامي، وعلى مكانته في قلوب المسلمين، تلك المكانة التي جعلت الأمة الإسلامية عصية على العلمنة حتى اليوم.

خطة البحث

الفصل التمهيدي: العلمانية المعاصرة تعريفها وتاريخها

المبحث الأول: تعريف العلمانية المعاصرة

- **المطلب الأول:** تعريف العَلْمانية لغة واصطلاحاً
- **المطلب الثاني:** تعريف المُعَاصِرة لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: نشأة العلمانية وتطورها

- **المطلب الأول:** نشأة العلمانية
- **المطلب الثاني:** تطور العلمانية

المبحث الثالث: علاقة العلمانية بالديمقراطية والليبرالية والرأسمالية والإباحية

- **المطلب الأول:** علاقة العلمانية بالديمقراطية
- **المطلب الثاني:** علاقة العلمانية بالليبرالية
- **المطلب الثالث:** علاقة العلمانية بالرأسمالية
- **المطلب الرابع:** علاقة العلمانية بالإباحية

الفصل الأول: العلمانية في مواجهة الإسلام

المبحث الأول: الفروق بين العلمانية التقليدية والعلمانية المعاصرة

- **المطلب الأول:** العلمانية التقليدية: ملامحها وأهدافها ووسائلها
- **المطلب الثاني:** العلمانية المعاصرة: ملامحها وأهدافها ووسائلها

المبحث الثاني: جهود العلمانية المعاصرة ومخاطرها في المجال الفكري

- **المطلب الأول:** القول ببشرية القرآن الكريم أو أنسنة الوحي
- **المطلب الثاني:** القول بتاريخية الدين الإسلامي
- **المطلب الثالث:** شبهة أن الإسلام دين علماني بطبيعته
- **المطلب الرابع:** علمنة الفقه الإسلامي
- **المطلب الخامس:** شبهة أن الرسول ﷺ لم يكن قائدا سياسيا.
- **المطلب السادس:** الاستدلال بنماذج تاريخية أو بأخرى معاصرة على فشل فكرة الحكم الإسلامي.

الفصل التمهيدي

العلمانية المعاصرة تعريفها وتاريخها

المبحث الأول: تعريف العَلْمانية المعاصرة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف العَلمانية لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: تعريف المعاصرة لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني:نشأة العَلمانية وتطورها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة العَلمانية

المطلب الثاني: تطور العَلمانية

المبحث الثالث: علاقة العَلمانية بالديمقراطية والليبرالية والرأسمالية والإباحية

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: علاقة العلمانية بالديمقراطية

المطلب الثاني: علاقة العلمانية بالليبرالية

المطلب الثالث: علاقة العلمانية بالرأسمالية

المطلب الرابع: علاقة العلمانية بالإباحية

المبحث الأول

تعريف العلمانية المعاصرة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف العَلْمانية لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: تعريف المعاصِرة لغة واصطلاحاً

المطلب الأول

تعريف العَلْمانية لغة واصطلاحاً

أولا: تعريف العَلْمانية لغة:

كلمة (عَلمانية) هي ترجمة لكلمة (سكيولاريزم secularism) التي لها نظائرها في اللغات الأوربية. والكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية (سيكولوم saeculum) وتعني (العصر) أو(الجيل) أو(القرن). أما في لاتينية العصور الوسطى فإن الكلمة تعني (العالم) أو (الدنيا) مقابل الكنيسة.[1]

ولحداثة هذا المصطلح عندنا، فإننا لا نجده في معاجم اللغة العربية المتقدمة [2]، ولكن تناولته بعض المعاجم الحديثة كما يلي:

- جاء في المعجم الوسيط بمجمع اللغة : "العَلماني: نسبة إلى العَلم بمعنى العالَم، وهو خلاف الديني أو الكهنوتي."[3]
- وجاء في المعجم العربي الأساسي: "عَلْمانيٌّ: منسوب إلى العَلْم (وهو العَالم): غير ديني."[4]
- وفي قاموس المرام في المعاني والكلام: "العَلْماني: الذي ليس رجل دين"[5]
- أما في معجم الإرشاد فالعَلْمانيُّ: "مَن يُعْنَى بشؤون الدنيا، نسبة إلى العَلْم بمعنى العَالَم، وهو خلاف الديني أو الكهنوتي" [6]

أما معاجم اللغة الإنجليزية كقاموس المورد، فقد أعطى كلمة (secular) المعاني الآتية: " دنيوي، غير ديني، مدني؛ غير إكليركي، علمي، غير قانوني، غير منتسب إلى رهبانية"[7] ، وأعطى كلمة (secularism) الترجمة التالية:

" الدنيوية: عدم المبالاة بالدين أو بالاعتبارات الدينية"[8]

---

[1] انظر: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، عبدالوهاب المسيري، دار الشروق، ط1، 2002م، ج1/ص53.

[2] مثل: لسان العرب لابن منظور، أو القاموس المحيط للفيروزابادي أو غيرها.

[3] المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية- الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، المكتبة الإسلامية، إسطنبول، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر، ج2/ 624.

[4] المعجم العربي الأساسي، تأليف وإعداد جماعة من كبار اللغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بدون تاريخ النشر ورقم طبعة، ص 861.

[5] قاموس المرام في المعاني والكلام، د. مؤنس رشاد الدين، دار الراتب الجامعية، بيروت- لبنان، ط1، 2000م، ص591.

[6] معجم الإرشاد(معجم معاصر)، إعداد خليل توفيق موسى، دار الإرشاد للنشر، ط1/ 2001م، ص396.

[7] المورد، قاموس إنجليزي- عربي، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط37، 2003م، ص 827

[8] المصدر السابق، ص827.

وقد جاء في معجم أوكسفورد باللغة الإنجليزية: " علماني: غير معني بالشئون الروحية أو الدينية، دنيوي. وعلمانية: الاعتقاد بأن الأخلاق، التعليم، إلخ يجب أن لا تُبنى على الدين." [1]

مما سبق، نرى أن المعاجم العربية اتفقت على شكل الكلمة بفتح العين لا بكسرها، وقامت كل المعاجم بنسبتها إلى العالَم، وليس إلى العِلم، وترجمتها إلى العربية بلفظ (عَلْمانية) هي " ترجمة مضلِّلة؛ لأنها توحي بأن لها صلة بالعِلم". [2]

أما من يصرون على كسر العين نسبة إلى العِلم فتكون" ترجمة خاطئة لكلمة (Secularism) في الإنجليزية، أو (Secularit) أو (Laique)، بالفرنسية، وهي كلمة لا صلة لها بلفظ (العلم) ومشتقاته، على الإطلاق. فالعلم في الإنجليزية والفرنسية يعبر عنه بكلمة (Science)، والمذهب العلمي نطلق عليه كلمة (Scientism)، والنسبة إلى العلم هي (Scientific) أو (Scientifique) في الفرنسية. كما أن زيادة الألف والنون في قولنا "علماني" هي زيادة غير قياسية في اللغة العربية في الاسم المنسوب، إنما جاءت سماعاً ثم كثرت في كلام المتأخرين كقولهم: (روحاني، رباني، جسماني، نوراني...) نسبة إلى (روح، رب، جسم، نور..) ". [3]

ثانياً: تعريف العَلْمانية اصطلاحاً:

اختلف الباحثون في هذا المجال حول تعريف العلمانية، ولكن التعريف الشائع والمبسط لهذا المصطلح كان دائماً : (فصل الدين عن الدولة). ولكن المصطلح بحاجة إلى تعريف أكثر من هذا التعريف المبسط الذي يتناول جانباً بسيطاً من جوانب العلمانية.

تعريف العَلْمانية عند المؤيدين لها:

1- يعرفها مراد وهبة بأنها: " التفكير في النسبي بما هو نسبي وليس بما هو مطلق" [4]

2- ويعرفها محمد أركون قائلاً: " العلمنة كما نفهمها تتركز في مجابهة السلطات الدينية التي تخنق حرية التفكير في الإنسان ووسائل تحقيق هذه الحرية." [5]

---

[1] Oxford Advanced Learner's Dictionary, Oxford University Press, fourth edition, 1989, pg. 1143. "Secular: not concerned with spiritual or religious affairs; worldly.. Secularism: belief that morality, education, etc should not be based on religion."

[2] مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط9، 2001م، ص 445.

[3] العلمانية – نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، للدكتور سفر الحوالي، دار الهجرة، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر، ص 21، بتصرف.

[4] المعجم الفلسفي، مراد وهبة، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م، ص433.

[5] تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي- بيروت، والمركز الثقافي العربي- الدار البيضاء، ط2، 1996م، ص 294.

3- ويعرفها عزيز العظمة في قوله: "هي جملة من التحولات التاريخية السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية والأيديولوجية، وأنها تتدرج في أطر أوسع من تضادّ الدين والدنيا."[1] ويزيد الأمر توضيحاً عندما يذهب إلى أن للعلمانية وجوهاً: "وجهاً معرفياً يتمثل في نفي الأسباب الخارجة عن الظواهر الطبيعية أو التاريخية، وفي تأكيد تحول التاريخ دون كلل. ووجهاً مؤسسياً في اعتبار المؤسسة الدينية خاصة كالأندية والمحافل. ووجهاً سياسياً يتمثل في عزل الدين عن السياسة. ووجهاً أخلاقياً وقيمياً يربط الأخلاق بالتاريخ والورع بالضمير بدل الإلزام والترهيب بعقاب الآخرة." [2]

تعريف العَلمانية عند المعارضين لها:

1- يعرفها الدكتور محمد عمارة بقوله: " هي عزل السماء عن الأرض، وتحرير العالم والإنسان والاجتماع الإنساني من التدبير الإلهي ومن حاكمية السماء، بدعوى أن العالم مكتفٍ بذاته، وأن الإنسان هو سيد هذا الكون، يدير حياته بالعقل والتجربة دونما حاجة إلى رعاية أو تدبير من وراء الطبيعة وخارج العالم الذي يعيش فيه." [3] وفي تعريف آخر للعلمانية يقول: " جعل المرجعية في تدبير العالم إنسانية خالصة، ومن داخل العالم، دونما تدخل من شريعة سماوية هي وحي من الله المفارق لهذا العالم." [4]

2- ويعرفها الدكتور علي جريشة بأنها صارت عَلماً على: " عدم امتداد سلطان الكنيسة إلى العلم والعلماء. أو حصر سلطان الدين والكنيسة بعيداً عن الدولة." [5]

3- ويعرفها الدكتور سفر الحوالي بأنها: " إقامة الحياة على غير الدين." [6]

4- ومن أشهر من تناول دراسة العلمانية بالتحليل الفلسفي العميق، هو الدكتور عبد الوهاب المسيري، ولذا فهو يرى أن هناك نوعين من العلمانية:

العَلْمانية الجزئية: وهي رؤية جزئية للواقع (إجرائية) لا تتعامل مع أبعاده الكلية والنهائية (المعرفية)، ومن ثم لا تتسم بالشمول، وتذهب هذه الرؤية إلى وجوب فصل الدين عن عالم

---

[1] العلمانية من منظور مختلف- الدين والدنيا في منظار التاريخ، د. عزيز العظمة، كتاب في جريدة، عدد 121، الأربعاء 3 سبتمبر 2008م، إصدار منظمة اليونسكو، بيروت، ص10.

[2] المصدر السابق نفسه، ص10. وانظر تعليق الدكتور عبد الوهاب المسيري على تعريف د. عزيز العظمة: العلمانية تحت المجهر، د. عبد الوهاب المسيري- د. عزيز العظمة، دار الفكر المعاصر- بيروت، ودار الفكر- دمشق، ط1، 200م، ص72-75.

[3] الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2003م، ص7.

[4] العلمانية بين الغرب والإسلام، د. محمد عمارة، دار الدعوة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1996م، ص7.

[5] الاتجاهات الفكرية المعاصرة، علي جريشة، دار الوفاء، المنصورة، ط3، 1990م، ص77.

[6] العلمانية، د.سفر الحوالي، ص 24.

السياسة وربما الاقتصاد، وربما بعض الجوانب الأخرى من الحياة العامة، وهو ما يعبر عنه أحياناً بعبارة (فصل الدين عن الدولة).

العَلْمانية الشاملة: رؤية شاملة للعالم ذات بُعد معرفي (كلي ونهائي) تحاول بكل صرامة تحديد علاقة الدين والمطلقات والماورائيات (الميتافيزيقية) بكل مجالات الحياة، وهي رؤية عقلانية مادية، تدور في إطار المرجعية الكامنة والواحدية المادية، التي ترى أن مركز الكون كامن فيه، غير مفارق أو متجاوز له، وأن العالم بأسره مكون أساساً من مادة واحدة، ليست لها أية قداسة ولا تحوي أية أسرار." [1]

والناظر في التعريفات السابقة يرى أنها جميعاً تشير إلى رفض الدين كمرجع للإنسان في الحياة، سواء في الجوانب العلمية أو الجوانب العملية، وهذا قد يكون نفياً لوجود الله ﷻ ، أو نفياً لبعض صفاته كالعلم والحكمة والرحمة بالعباد، والاكتفاء بالإنسان وبعقله وتجاربه ورغباته، لتوجيه مسيرته في الحياة منفصلاً عن خالقه.

ويمكن مما سبق أن نستخلص مفهوماً للعَلْمانية هو : (رفض أية مرجعية دينية في أي مجال من مجالات الحياة، واعتماد العقل والتجربة مصادر وحيدة للمعرفة.)

---

[1] العلمانية تحت المجهر، ص 119-121.

المطلب الثاني

تعريف "المعاصِرة" لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف "المعاصِرة" لغة:

كلمة (معاصِرة) مشتقة من (عَصْر)، وقد جاء تعريفها في المعاجم اللغوية كالتالي:

جاء في معجم مقاييس اللغة في تعريف كلمة (عصر): "العين والصاد والراء أصول ثلاثة صحيحة، فالأول: دهر وحين. " [1]

أما في لسان العرب: العَصْرُ، والعُصْرُ، والعُصُرُ: الدهر. قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ* إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر:1-2) [2]

ومنه يشتق الفعل (عاصَرَ)، وعاصَرَ، يُعاصِرُ ، مُعَاصَرَةً: عاش معه في عصْر واحد، (عاصر أبو بكر النبي ﷺ)، وعَصْري: سائر على نهج العصر الحديث. [3]

أما قاموس المرام ففيه: العَصْر: الدهر؛ مرحلة من الزمان منسوبة إلى حكم رجل أو سيادة دولة أو إلى ظاهرة اجتماعية أو علمية أو نحو ذلك.. العَصْري: المنسوب إلى العَصْر؛ السائر على نهج وتقاليد عَصْره. [4]

إذن فالعصر معناه الدهر والزمن، وعاصر شيئاً معيناً يعني أنه كان معه في نفس الزمن، أي الاشتراك في الزمان، ومن هنا، فما هو معاصر فإنه مشترك في الزمن مع غيره بنسبة معينة. وما يطلق عليه (معاصر) دون نسبته إلى شيء معين، يأتي في معنى الاشتراك الزمني مع المتكلم، و(معاصِرة) تأنيثه.

ثانياً: تعريف (معاصِرة) في الاصطلاح:

لتعلق كلمة (معاصِرة) بالزمن، فإن لها دلالتها الخاصة عند المؤرخين، والمتخصصين بالتاريخ المعاصر تحديداً. وقد يخلط الناس بين (الحديث) و(المعاصر) على أنهما مترادفات لغوية تتعلق بالجدة، والصحيح الفرق بينهما حتى في اللغة. فالحديث هو الجديد، وعندما يطلق مصطلح (التاريخ

---

[1] معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، ط1، 1994م، ص782.

[2] لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، بيروت، ط1900، ج3/ص2968.

[3] المعجم العربي الأساسي، ص 844.

[4] قاموس المرام في معاني الكلام، د. مؤنس رشاد الدين، ص580.

العربي الحديث) فإنه يعتبر الفترة الزمنية ما بعد دخول العثمانيين الأراضي الإسلامية وإقامة دولتهم.[1]

أما التاريخ المعاصر: فهو الحقبة الزمنية التي تبدأ ما بعد الحرب العالمية الأولى 1916م.[2] وعند آخرين: ما بعد ثورة 1919م .[3]

ويذهب البعض إلى اعتبار الأحداث التاريخية التي وقعت خلال القرن الماضي (العشرين) وأحداث القرن الحادي والعشرين، ضمن التاريخ المعاصر، ولكن تحرك الزمن يجعل الحد الذي يحد الأحداث التي يصدق عليها أنها معاصرة متحرك أيضاً. لذا فقد اعتبرها البعض الأحداث الزمنية التي شهدها جيل ما زال حياً حتى هذا الوقت.[4]

ولا نريد هنا تحديد فاصل زمني تبدأ منه كلمة (المعاصرة)، ولكن الأقرب إلى مقصد الرسالة أن تفهم الكلمة على أنها تشير إلى الحقبة الزمنية التي قد شهدها جيل مازال حياً إلى اليوم، وخاصة ما بعد استقلال الدول العربية عن الاستعمار [5]، لعلاقة ذلك بشكل العلمانية، خاصة من حيث تعلقها بالحكم. فقد فُرضت العلمانية في العالم الإسلامي فرضاً مع الاستعمار، ولكن المسلمين لم يتخلوا عن دينهم، فكان لابد من طريقة أخرى لإقناع المسلمين بقبول العلمانية، من خلال تغيير فهمهم للدين ولدوره في حياة الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ولهذا كانت العلمانية في العصر الحالي مختلفة عن العلمانية التقليدية من حيث الأهداف والوسائل.

تعريف العلمانية المعاصرة:

من خلال ما سبق يمكن أن نجتهد في وضع تعريف للعلمانية المعاصرة كالتالي:

(التوجه إلى فصل الإسلام عن واقع المسلمين من خلال إعادة تفسيره ودعم هذا التفسير بالسبل العملية).

---

[1] انظر: موقع الألوكة، خلط الباحثين بين مصطلح الحديث والمعاصر، د. أحمد إبراهيم خضر، 6/3/ 2013، على الرابط: http://www.alukah.net/Web/khedr/0/51364/ .

[2] انظر: المصدر السابق.

[3] البحث في التاريخ – قضايا المنهج وإشكالاته، د.عصام الدسوقي، مكتبة القدسي، بدون رقم طبعة، ولا تاريخ نشر ص 172.

[4] انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيدا الإنجليزية، مادة: contemporary history، على الرابط: www.wikipedia.org .

[5] استقلت كل دولة عربية في زمن مختلف عن الدول الأخرى، وتقع تواريخ الاستقلال ما بين عامي 1923م–1960م، تقريباً. (انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الرابط: www.wikipedia.com).

ذلك أن العلمانية دخلت العالم الإسلامي مع الاستعمار، وتم فرض القوانين الوضعية بإشراف الدول المستعمرة، ونعتبر أن حقبة الاستعمار هي الحقبة التي كانت فيها العلمانية مفروضة على العالم العربي والإسلامي من الخارج، ولذا فإن طبيعة العلمانية وطبيعة الصراع بينها وبين الإسلام كان يأخذ أشكالاً مختلفة. أما ما بعد نيل الدول العربية استقلالها، فقد بدأت تظهر ملامح مختلفة للعلمانية، هي التي نحاول أن نلقي عليها الضوء من خلال هذا البحث المتواضع.

المبحث الثاني

نشأة العلمانية وتطورها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة العلمانية

المطلب الثاني: تطور العلمانية

المطلب الأول
نشأة العلمانية

إن كلمة علمانية ومدلولها الذي يشير إلى كل ما هو غير ديني "غير معروف في تراثنا الإسلامي، فتقسيم شئون الحياة إلى ما هو ديني، وما هو غير ديني، تقسيم غير إسلامي، بل هو تقسيم مستورد، مأخوذ من الغرب النصراني. وما نراه اليوم في مجتمعاتنا العربية والإسلامية من تقسيمات للحياة، وللناس، وللمؤسسات، إلى ديني، وغير ديني، ليس من الإسلام في شيء......لقد كان الدين ممتزجاً بالحياة كلها امتزاج الروح بالجسم، فلا يوجد شيء منفصل اسمه الروح، ولا شيء منفصل اسمه الجسم، وكذلك كان الدين والعلم، أو الدين والدنيا، أو الدين والدولة في الإسلام."[1]

لذا فإن دراسة نشأة العلمانية يتطلب دراسة ظروف موطن النشأة، وهو أوروبا، من حيث انتشار الديانة النصرانية هناك، وتطور مكانة الكنيسة وموقفها من الدولة، بالتزامن مع الحركة العلمية والفكرية التي انتشرت هناك، وكيف أفرز ذلك العلمانية...هذا وإن كان الدكتور عبد الوهاب المسيري يرى أن "عناصر العلمنة موجودة في أي مجتمع، في الهامش وفي حالة كمون، ويمكن أن تنتقل من الهامش إلى المركز ومن الكمون إلى التحقق، إن ظهرت اللحظة التاريخية والظروف الاجتماعية والسياسية المواتية وساد الجو الفكري المناسب" [2]، إلا أن هذا لا ينفي عن العلمانية كونها ظاهرة أوروبية، نتجت عن ظروف خاصة عاشتها أوروبا خلال حقبة معينة، وأثرت فيها عدة عوامل مجتمعة معاً كما سنرى.

لمحة تاريخية:

ولد المسيح عليه السلام في عهد الإمبراطور أوغسطس (ت 14م) في بيت لحم بفلسطين، وفي ذلك الوقت كان العالم الروماني على الوثنية التي لم تكن تفي بالحاجات الروحية للناس في ذلك الوقت، فما لبثت أن أخذت المسيحية في الانتشار خاصة على يد القديس بولس[3]، فلم يكد ينتهي

---

[1] الإسلام والعلمانية وجها لوجه، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط7، 1997م، ص45-46.

[2] انظر: العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د.عبد الوهاب المسيري، تحرير سوزان حرفـي، دار الفكـر، دمشق، ط1، 2009م، ص111.

[3] القديس بولس: أحد دعائم الكنيسة المسيحية القدامى. اضطهد النصارى في بادئ الأمر، ثم تنصّر وانصرف إلى التبشير بالديانة الجديدة وبخاصة في آسيا الصغرى واليونان. اعتُقل في بيت المقدس، ومن ثمَّ حُوكم واجتُزَّ رأسه في روما في عهد نيرون. يُعرف ببولس الرسول. (معجم أعلام المورد، منير البعلبكـي، دار العلـم للملايـين، ط1، 1992م ص121.)

القرن الأول إلا وكانت كل ولاية رومانية من الولايات المطلة على البحر المتوسط تضم جوانبها جالية مسيحية.. لكن التعارض بدأ يظهر واضحاً بين تعاليم المسيحية وعقائدها من جهة والنظم التي قامت عليها الدولة الرومانية من جهة أخرى. فرغم ترك حرية العقيدة لكل مواطن روماني إلا أنه كان يجب الاعتراف بآلهة الدولة الرسمية وبعبادة الإمبراطور القائم كنوع من الولاء للحاكم. وحيث رفض المسيحيون تأليه الإمبراطور وعبادته فقد بدأت الحكومة الرومانية تعتبر اعتناق المسيحية جرماً في حق الدولة، وقد بلغ اضطهاد المسيحيين ذروته في عهد الإمبراطور دقلديانوس أوائل القرن الرابع، حتى أطلق المسيحيون على الفترة الأخيرة من حكمه (عصر الشهداء). وبعد ذلك جاء قسطنطين (272- 337) فأصدر مرسوم ميلان الشهير سنة 313م معترفاً بالديانة المسيحية، فحقق نوعاً من التوازن بين المسيحية والوثنية. إلا أن المسيحية شهدت خلافات مذهبية خطيرة، وانقسمت بين أريوسيين وأثناسيوسيين، وكان الإمبراطور قسطنطين نفسه يتدخل بعقد المجامع لحسم الخلافات، الأمر الذي أدى إلى تحريف كبير للعقيدة المسيحية. وكان تدخل قسطنطين في شئون الكنيسة قد كرَّس لتحكم الأباطرة في الكنيسة الشرقية - حيث نقل قسطنطين عاصمته إلى القسطنطينية- فكان إمبراطورها يمثل نوعاً من القيصرية البابوية، أي الجمع بين السلطتين السياسية والدينية. أما الإمبراطورية الرومانية فكانت أضعف من أن تفرض سيطرتها على الدولة والكنيسة، فوجدت الكنيسة الغربية ضالتها في شخص أسقف روما الذي تحول كرسيه إلى بابوية لها السيادة العليا على الكنيسة في مختلف بلدان العالم الغربي، مستمدة فخرها من ارتباطها ارتباطاً أبدياً بذكرى القديس بطرس الذي اتخذ المسيح منه صخرة بنى عليها كنيسته، ومستندة إلى ثروتها التي صارت تنمو حتى امتلكت الكنيسة الأموال والضياع الواسعة التي أغدقها الأباطرة عليها أو تبرع بها الأهالي للكنيسة. [1]

إذن فقد انتقلت المسيحية من كونها ديانة مضطهدة إلى كونها الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية على يد قسطنطين، وفي حين خضعت الكنيسة الشرقية لسلطة الأباطرة ظهر منصب البابوية في الكنيسة الغربية مستقلاً في البداية عن سلطة الأباطرة، ومرتبطاً بقداسة بطرس.

ومع تضاعف ممتلكات الكنيسة في إيطاليا أصبح للبابوية مورداً مالياً ضخماً حقق نوعاً من النفوذ المعنوي والمادي على البلاد.. أخذ الأساقفة يقومون بأعمال الحكام العلمانيين من تعيين موظفي البلديات في المدن والإشراف على الأعمال العامة وجمع الضرائب، وبدأ ذلك يظهر بوضوح في عصر البابا جريجوري العظيم (590م-604م)، فحكومته في روما كانت أقرب إلى الحكومة الدنيوية منها إلى الحكومة الدينية، إلى جانب اهتمامه بنشر المذهب الكاثوليكي وتقديم كل

[1] انظر: تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، د.سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة، بيروت، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر، ص 30- 52.

ما من شأنه أن يعود على أبناء العالم المسيحي بالخير، فاكتسبت البابوية في عصره نفوذاً روحياً واسعاً وسلطة زمنية أدت فيما بعد إلى التنافس بينها وبين الإمبراطورية، مما أدى إلى الصدام بينهما أكثر من مرة. [1]

تعود نشأة العلمانية إلى عدة أسباب، أهمها:

1- الطغيان السياسي للكنيسة:

لقد اعتقد المسيحيون " أن الكنيسة كيانٌ عالميٌّ خالدٌ يمتد منذ الخليقة إلى يوم الحساب، كما كان للفكرة القائلة بأن الكنيسة عروس المسيح تأثير عظيم على الفكر في العصور الوسطى، وسرعان ما أدى هذا المفهوم إلى زيادة التوتر بين وجهة النظر القائلة بأن الكنيسة واقع دنيوي مادي، ووجهة النظر القائلة بأن الكنيسة كيان روحي خالد. وإذا كانت الكنيسة هي عروس المسيح، فإلى أي مدىً يمكن أن يصل اهتمامها بأمور الدنيا؟ وإلى أي مدىً يمكن إخضاع عروس المسيح للحكام العلمانيين؟ من المؤكد أن كثيراً من المنازعات والمجادلات قد ثارت في العصور الوسطى في محاولة للإجابة على هذه الأسئلة الأساسية." [2]

وفي العالم القديم كانت سلطة الملكية ترتكز على دعامة وثيقة الصلة بالآلهة، ومن ناحية أخرى كان رجال الكهنوت في العالم بمثابة قوة اجتماعية وسياسية أيضاً، وتطورت فكرة القداسة التي أضفاها الأباطرة على السلطة الإمبراطورية. وتجسد ذلك في نوع من الواحدية السياسية[3] ، إذ كان من المعتقد آنذاك أنه يوجد إله واحد في السماء، وإمبراطور واحد على الأرض نائباً للذات المقدسة وشريكاً لها. وقبل قسطنطين، كان قادة الكنيسة يبذلون ما في وسعهم لمقاومة هذه الوحدانية السياسية، لأن إلههم لم يكن هو نفسه إله الدعاة الإمبراطوريين، وكانوا يقولون عن الملوك والأباطرة إنهم شر لابد منه، ويعبرون عن عصيانهم له. لكن ارتقاء أحد المسيحيين للعرش الإمبراطوري حتم على الكنيسة أن تعيد النظر في موقفها من الملكية. [4]

وقد أفاد الإمبراطور قسطنطين من تحوله إلى المسيحية لتدعيم حكمه، كما أفادت الكنيسة أيضاً من قوة الإمبراطور الذي رعاها وحسم الخلافات المذهبية ومشكلات العقيدة منتصراً للفئة التي يريد. ورغم ما تسبب به ذلك من تحريف كبير للديانة النصرانية، إلا أن الكنيسة نسيت في غمرة

---

[1] انظر: تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، د. سعيد عاشور، ص 115-119.

[2] العصور الوسطى الباكرة، نورمان ف. كانتور، ترجمة وتعليق د. قاسم عبده قاسم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر، ص57 بتصرف يسير.

[3] الواحدية أو الوحدانية السياسية: أي نظرية الحاكم الواحد المقدس.

[4] المرجع السابق: ص77 بتصرف.

فرحتها بدخول الإمبراطور في دينها الحفاظ على أصل هذا الدين، وأضفوا عليه وعلى حادثة دخوله النصرانية نوعاً من القداسة والتبجيل.. وكان "الرباط الذي جمع الكنيسة بالإمبراطور هو رباط المصلحة الدنيوية لكلا الطرفين لا غير."[1]

ومن هنا، فقد "أدى هذا الموقف إلى تشجيع التحول العام نحو بعث وحدانية القرن الثالث السياسية في صيغة مسيحية. كان قسطنطين يعتبر نفسه مبعوث العناية الإلهية لتولي منصب الإمبراطور." [2] ورغم ما أفاده الطرفان من ذلك، إلا أن هذه الوحدانية السياسية كان ضررها أكبر من نفعها للإمبراطورية والكنيسة والحضارة الأوربية.

إن السعي وراء هذه الوحدانية جعل شارل العظيم – مثلاً – يتوج أعماله العظيمة وجهوده في نشر المسيحية وحماية الكنيسة بأن أنقذ البابا ليو الثالث عام 799م من مؤامرة كانت تحاك ضده من قبل خصومه، فما كان من البابا إلا أن ردَّ له الجميل في الاحتفال الكبير الذي أقيم بكنيسة القديس بطرس تمجيداً لعيد رأس السنة 800م ..فتقدم البابا ليو الثالث بخطىً وئيدةٍ ممسكاً تاجاً ذهبياً في يده ووضعه على رأس شارل الذي كان لا يزال راكعاً أمام المذبح وقال: " اللهم امنح الحياة والنصر لشارل العظيم الذي توج بفضل الله إمبراطوراً عظيماً على الرومان".. كل ذلك رغم أن منح لقب إمبراطور لملك من ملوك البرابرة أمر ليست له سابقة في ذلك الوقت. ولكن شارل ما لبث أن جمع في قبضته بين زمام السلطتين الدينية والزمنية. [3]

وأخذت الكنيسة والإمبراطورية تتصارعان النفوذ والسلطة على مرِّ العصور الوسطى، وكما مارست الكنيسة نفوذها الديني والروحي في تتويج من ترضى عنه من الملوك، فقد مارست نفوذها أيضاً في التأليب عليهم، وإصدار قرارات الحرمان ضدهم، فعندما وقع خلاف بين البابا جريجوري السابع والملك هنري الرابع حول مسألة التقليد العلماني[4] عقد الملك مجمعاً في ورمز Worms

---

[1] العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، سفر الحوالي، ص61.

[2] العصور الوسطى الباكرة، نورمان كانتور، ص79.

[3] انظر: تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، عبد الفتاح عاشور، 160–169 بتصرف.

[4] المقصود بالتقليد العلماني هو أن يقوم الحكام العلمانيون– من أباطرة وملوك وأمراء– بتقليد رجال الدين مهام مناصبهم الدينية.(انظر: المرجع السابق، ص300). ولقد وقف البابا جريجوري السابع ضد التقليد العلماني في ظل أعماله الإصلاحية، وأعلن عدم الاعتراف بكل من يتقلد منصباً دينياً من حاكم غير ديني أي علماني، بل إنه يعتبر محروماً من الكنيسة ومن رعاية القديس بطرس، ويلحق هذا الحرمان الإمبراطور أو الدوق أو الكونت الذي يجرؤ على تقليد أحد في المناصب الدينية، الأمر الذي رفضه الأباطرة بشدة لأنه يخرج كثيراً من رجال الدين –والذين هم من أكبر ملَّاك الأراضي الشاسعة – من قبضتهم، ويجعلهم تحت سلطان البابا وحده.(انظر: موقع الأنبا تكلا، محاضرات في تاريخ الكنيسة الغربية، د. يواقيم رزق مرقس، المحاضرة26، ويمكن مراجعته على الرابط: http://st-takla.org/Coptic-History/CopticHistory_05-Western-Church-History/Church-of-West__26-Shaksiat-Eslaheya.html).

(يناير1076) قرر بطلان انتخاب البابا جريجوري السابع ثم عزله من منصبه، فعقد البابا أيضاً مجمعاً في الفاتيكان (فبراير1076) قرر توقيع قرار الحرمان على هنري الرابع وعزله من منصبه معتمداً في ذلك على عطف كثيرين من أبناء العالم المسيحي بوصفه الأب الروحي للكنيسة..وأخيراً لم يجد هنري الرابع أمامه حلاً سوى أن يرحل إلى البابا سراً، وأن يصعد الطريق الجبلي الوعر إلى قلعة كانوسا، حيث بقي ثلاثة أيام واقفاً على الجليد أمام أبواب القلعة الموصدة في وجهه، حتى تعطَّف البابا وسمح له بالمثول بين يديه على شرط التسليم للبابوية بكل ما تطلبه دون قيد (يناير1077). [1]

وبعد مائة عام بالضبط تكرر نفس المشهد، حيث جاء الإمبراطور فريدريك الأول العظيم ليرتمي بين قدمي البابا اسكندر الثالث باكياً طالباً منه الصفح والغفران. [2]

والغريب أنه في سبيل تكريس نفوذها لجأت الكنيسة إلى تزوير وثيقتين تؤكد من خلالهما سلطتها الزمنية وتضفي عليها الشرعية، فإلى جانب نص إنجيل متَّى[3] الذي يؤكد ارتباط الكنيسة بالقديس بطرس ومن ثَمّ بالمسيح عليه السلام، اخترعت الكنيسة وثيقة عُرفتْ بـــ"هبة قسطنطين" Donation of Constantine، التي تفيد بتنازل قسطنطين عن روما القديمة بل كل أراضي الإمبراطورية الغربية للبابوية، وقد زُوِّرت في القرن الثامن وبقي العمل بمقتضاها حتى اكتشف أنها مزورة عام (1439م). إضافة إلى وثيقة أخرى تعرف بـــ "الأحكام البابوية" التي كان من شأنها إضعاف سيطرة رؤساء الأساقفة في الوقت الذي تعمل فيه على إعلاء شأن البابوية وتضخيم نفوذها. [4]

وقد أقام البابا " إنوسنت سياسته على الاعتقاد بقداسة منصبه ورسالته، ولهذا كان شديد الحرص على أُبّهة الاحتفالات البابوية وفخامتها، ولم ينزل قط أمام الجماهير عن قلامة ظفر من جلال منصبه وعظمته. وكان صادق الإيمان بأنه وارث السلطات التي يعتقد الناس عامة أن المسيح وهبها للحواريين والكنيسة، فلم يكن في مقدوره أن يعترف بأن لأحد ما له من السلطان. ومن أقواله في

---

[1] انظر: تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، عاشور، ص311–313.

[2] المرجع السابق: ص341–342 بتصرف.

[3] يقول النص: "قال لهم وأنتم من تقولون إني أنا. فأجاب سمعان بطرس وقال أنت هو المسيح ابن الله الحي. فأجاب يسوع وقال له طوبى لك يا سمعان بن يونا. إن لحماً ودماً لم يُعلِن لك لكن أبي الذي في السموات. وأنا أقــول لــك أيضاً أنت بُطرس وعلى هذه الصخرة أبني كنيستي وأبواب الجحيم لن تقوى عليها. وأعطيك ملكوت السموات. فكل ما تربطه على الأرض يكون مربوطاً في السموات. وكل ما تحله على الأرض يكون محلــولاً فــي الــسموات." (متى16: 15–20)

[4] انظر: تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، عاشور، ص294–295.

هذا المعنى: (إن المسيح لم يترك لبطرس حكم الكنيسة كلها فحسب، بل ترك له حكم العالم بأجمعه) .... وكان يصر على أنه إذا ما تعارضت السلطة الروحية مع السلطة الزمنية وجب أن تسمو السلطة الروحية على السلطة الزمنية كما تسمو الشمس على القمر."[1]

من خلال ما سبق نَتبيَّن كيف أن الكنيسة كانت تسعى إلى تكريس سلطانها الدنيوي إلى جانب سلطانها الروحي، وما كان ذلك إلا رغبة في بيان سموها وإضفاء القداسة عليها وجعل البابوية مصدر جميع السلطات السياسية والدينية، ولم يكن ذلك رغبة في رفعة الدين وتحقيق شرع الله، ذلك أن أوروبا " لم تعرف قط دين الله المنزل على حقيقته الربانية، إنما عرفت صورة محرفة من صنع الكنيسة الأوروبية، لا صلة لها بالأصل المنزل، الذي أرسل به المسيح ليبلغه لبني إسرائيل."[2]

إضافة إلى أن الكنيسة "سمحت للعالم المسيحي أن يحكمه القانون الروماني في كل شؤونه ما عدا الأحوال الشخصية من زواج وطلاق..إلخ، وأن ينحصر سلطان الله على عباده في مشاعر الخشوع والتقوى والشعائر التعبدية..وبذلك تم فصل العقيدة عن الشريعة.."[3]

طبيعة الدين المسيحي فيما يتعلق بالحكم:

إن هناك اتجاهاً يرى أن نشأة العلمانية نابعة من طبيعة الدين النصراني مستنداً في ذلك إلى نصوص مثل قول المسيح عليه السلام: " دعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله" [4]، ومثل قوله: " مملكتي ليست من هذا العالم "[5] وعند الحديث عن ذلك فلابد أن نفرق بين شيئين، الأول: هو الدين النصراني الحقيقي، والثاني: هو الدين النصراني المحرَّف.

أما بالنسبة للدين الحقيقي فنحن نؤمن بما جاء في القرآن الكريم، حيث بيِّن الله تعالى فيه أن لكلِّ نبيٍّ شريعة يحكم بها، فقد قال تعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ (المائدة:48)، وقال

---

[1] قصة الحضارة، ول وايريل ديورانت، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت–لبنان، 1998م، بدون رقم طبعة، ج16/ص62.

[2] مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، ص9.

[3] المرجع السابق: ص17 بتصرف يسير.

[4] (متى22: 15–22)

[5] (يوحنا18: 36)، والواضح من سياق النص أن عيسى قال هذا الكلام بعد أن أسلمه اليهود إلى بيلاطُس على أنه فاعل شر، وطالبوه بإعدامه، فسأله بيلاطس أأنت ملك اليهود؟ وكانت هذه هي التهمة التي يريدون من خلالها التحريض عليه، بدليل قولهم فيما بعد: "كل من يجعل نفسه ملكاً يقاوم قيصر"، فطبيعي أن ينفي عن نفسه ذلك الملك بذلك المعنى، كما أن عبارته تحمل معاني الأسف والأسى، حيث جاء بعدها مباشرة:" لو كانت مملكتي من هذا العالم لكان خدَّامي يجاهدون لكي لا أسلَّم إلى اليهود. ولكن الآن ليست مملكتي من هنا". (يوحنا18 :37)

تعالى: ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (المائدة :47)، كما أن النصارى يؤمنون بالتوراة، وهي ضمن كتابهم المقدس في جزئه الأكبر المعروف بالعهد القديم، وهذا ما أكده القرآن، حيث جاء على لسان عيسى عليه السلام : ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ (آل عمران :50) وعليه فإن مثل هذه النصوص المأخوذة من الإنجيل هي ضمن ما تم تحريفه، أو أنها مقتطعة من سياقها، ولها مفهوم مغاير لما ذهبت إليه العلمانية.[1] ولذا فإن من الخطأ أن نحمِّل النصرانية إثم العلمانية بدعوى أن طبيعة الدين النصراني لا تتطلب ارتباطاً بين السياسة والدين ، فالعقيدة وحدها دون الشريعة كفيلةٌ بأن تشكل بحد ذاتها مرجعية هامة لأي عمل لاسيما السياسة.

أما بالنسبة للدين النصراني المحرَّف، فإن مثل هذه النصوص دعمت مسيرة العَلمانية فعلاً، وهي مازالت ذات أثر على أتباع الديانة المسيحية إلى اليوم، من حيث تجنب الصدام مع الحكام وقبول العلمانية، طالما يمارسون عباداتهم في الكنيسة ويقومون بالتبشير بها حيثما يريدون. ولكنَّ ذلك لم يحدث منفصلاً عن العوامل الأكثر أهمية، وهي أن الكنيسة قد خالفت هذا النص بتدخلها في أمور قيصر لتمكن السلطة لنفسها وأهوائها، بل كان سلطانها طاغياً بعيداً عما يحقق الخير لأتباعها، وإلا فإن هذا النص قد كان ماثلاً أمام كل من يقرأ الإنجيل قروناً طويلة، ورغم ذلك فإنهم لم يفهموا منه فصل الدين عن السياسة إلا عندما أجبرتهم الكنيسة على ذلك.

ويرى الدكتور عبد الوهاب المسيري أن "علاقة الدين المسيحي بالمجتمع الغربي علاقة مركبة، وسنجد أن القائلين بأن العلمانية ظاهرة مسيحية غربية وحسب قد أخذوا نصاً من العهد الجديد (اتركوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله) وعمموا الحكم بناءً عليه بل افترضوا أن كل المسيحيين يسلكون حسب هذا النص. والواقع التاريخي مختلف تمام الاختلاف. فالعقيدة المسيحية لا يمكن اختزالها في هذا النص، وهي رؤية كاملة للكون شكَّلت الإطار المعرفي والحضاري الذي كان يتحرك داخله العالم الغربي لمدة طويلة، وكانت بمنزلة الأيدولوجيا الحاكمة له في كل مجالات الحياة (وضمن ذلك مجالات "قيصر").[2]

---

[1] ذكر الأستاذ محمد قطب أن عبارة " دعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله" تستلزم الشرك، لذا فنحن نشك في كونها صادرة عن المسيح عليه السلام، أما لو سلمنا بأنها من كلامه، فإن السياق الذي جاءت فيه تدل على أن ما يعنيه أنهم في هذه المرحلة لم يؤمروا بقتال قيصر، ومن ثَمّ فعليهم دفع الجزية التي يفرضها عليهم ولا قِبل لهم برفضها. (انظر: مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، ص16.)

[2] العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، د.عبد الوهاب المسيري، ج1/ص23.

الخلاصة: أن الدين النصراني الحق لا يمكن أن يتماشى مع العلمانية، والدين النصراني المحرَّف أيضاً يشكل مرجعية هامة لا يمكن تجاوزها بالكامل، عاش من خلالها الإنسان الأوروبي قروناً طويلة، وتأثر بها حتى الفلاسفة الذين نظَّروا للعلمانية، ولكن كان الإشكال في تسلط رجال الدين، وفي تحريف الدين ودخول الخرافات وتسربها إليه، ثم الدفاع عنها، مما سفَّه الكنيسة والدين أمام الثورة العلمية التي ظهرت في أوروبا كما سنرى.

2- الطغيان المالي للكنيسة:

جاء في إنجيل متى: "فقال يسوع لتلاميذه الحق أقول لكم إنه يعسر أن يدخل غنيٌّ إلى ملكوت السموات. وأقول لكم أيضاً إن مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غنيٌّ إلى ملكوت الله"[1]

وفي مفارقة عجيبة، ضربت الكنيسة ورجالها وبابواتها بهذا النص وأمثاله عرض الحائط، لاهثة وراء الأموال والضرائب والأراضي والضياع، حتى غدت الكنيسة ورجالها "أكبر السادة الإقطاعيين في أوروبا؛ فقد كان دير فلدا مثلاً يمتلك 15,000 قصر صغير من قصور الريف، وكان دير سانت جول يمتلك ألفين من رقيق الأرض، وكان ألكوين في تور سيداً لعشرين ألفاً من أرقاء الأرض. وكان الملك هو الذي يعين رؤساء الأساقفة، ورؤساء الأديرة، وكانوا يقسمون يمين الولاء له كغيرهم من الملاك الإقطاعيين، ويلقبون بالدوق والكونت وغيرهما من الألقاب الإقطاعية، ويسكُّون العُملة، ويرأسون محاكم الأسقفيات والأديرة، ويضطلعون بالواجبات الإقطاعية الخاصة بالخدمة العسكرية والإشراف الزراعي. وكان الأساقفة ورؤساء الأديرة المرتدون الزرد والدروع والمسلحون بالحراب من المناظر المألوفة في ألمانيا وفرنسا. وكان ريتشارد أمير كورنوول في عام 1257م يجهر بأسفه لخلو إنجلترا من (الأساقفة ذوي الحمية المتوقدة والروح الحربية القوية). وهكذا أضحت الكنيسة جزءاً لا يتجزأ من النظام الإقطاعي، فألفت نفسها منظمة سياسية واقتصادية وحربية، لا منظمة دينية وكفى. وكانت أملاكها (الزمنية) أي المادية، وحقوقها والتزاماتها الإقطاعية مما يجلل بالعار كل مسيحي مستمسك بدينه، وسخرية تلوكها ألسنة الخارجين عن الدين، ومصدراً للجدل العنيف بين الأباطرة والباباوات. وهكذا أصبحت الكنيسة جزءاً لا يتجزأ من نظام الإقطاع".[2]

وبهذا، فإن الكنيسة لم تزاحم الأباطرة مقاليد الحكم والقرار فقط، بل إنها امتلكت من القوة المادية ما دعَّم نفوذها السياسي بشكل كبير. " وإذا كانت أملاك الكنيسة مما لا يجوز انتقاله إلى غيرها، وكانت قبل 1200م معفاة من الأحوال العادية من الضرائب الزمنية، فقد أخذت هذه الأملاك تنمو

---

[1] متى 19: 23-24.

[2] قصة الحضارة، ول ديورانت، ج14/ص428-429.

على مر القرون، فلم يكن من الأمور غير العادية أن تمتلك كنيسة كبرى، أو يمتلك دير للرجال أو النساء، عدة آلاف من الضياع تشمل فيما تشمله نحو اثنتي عشرة بلدة، بل تشمل أحياناً مدينة كبرى أو مدينتين. فقد كان أسقف لانجر مثلاً يمتلك المقاطعة كلها. وكان دير القديس مارتن في تور يحكم عشرين ألفاً من أرقاء الأرض، وكان أسقف بولونيا يمتلك ألفي ضيعة...وكانت الكنيسة في قشتالة تمتلك حوالي عام 1200م ربع الأراضي الزراعية، وكانت في إنجلترا تمتلك خمسها، وفي ألمانيا ثلثها، وفي ليفونيا نصفها...كذلك جاءت إلى الباباوات أموال طائلة ممن ينالون صكوك الغفران البابوية...وقد حسب دخل الكرسي البابوي في عام 1250م فكان أكثر من دخل رؤساء الدول الأوربية الزمنيين مجتمعين..ومهما تكن ثروة الكنيسة متناسبة مع اتساع وظائفها، فقد كانت هذه الثروة أهم أسباب الإلحاد في هذا العصر...وكان من قصائد الهجاء المتناولة في القرن الثالث عشر قصيدة عنوانها (الإنجيل حسب الماركات الفضية) مطلعها: وقال الباباوات للرومان في تلك الأيام: إذا جاء ابن الإنسان إلى مقعد جلالتنا فليكن أول ما تقولون: أيها الصديق لم جئت إلى هذا المكان؟ فإذا لم يعطكم شيئاً فألقوا به في الظلمات الخارجية. "[1]

3- الطغيان الروحي للكنيسة:

لم تكتف الكنيسة بكل ذلك، بل إنها اتخذت سلطانها الديني في قلوب الأتباع المؤمنين مطية لاستعبادهم فكرياً وروحياً، مستغلة جهل الناس في ذلك الوقت، وكون رجال الدين هم الطبقة المتعلمة في تلك الحقبة..فاحتفظت لنفسها وحدها بحق قراءة وتفسير الكتاب المقدس، محيطة العقيدة بالطقوس والأسرار، وأقحمت رجالها وسطاء بين الناس وربهم..يحملون مفاتيح الأسرار وتتكشف لهم الحُجُب.."فالطفل لا يعد مسيحياً حتى يُعَمَّد، والتعميد [2] لا يتم إلا على يد الكاهن..وهو الذي يزوجه، وهو الذي يقبل اعترافه بخطاياه ويتقبل توبته..ولا يستطيع مهما كانت حرارة وجدانه أن يعقد صلة مباشرة مع الله بعيدة عن سلطان الكاهن، فإذا كان هذا سلطان الشماس [3] الصغير في

---

[1] قصة الحضارة، ج16/ 70-72، بتصرف يسير.

[2] التعميد: فريضة مقدسة يشار فيها بالغسل بالماء باسم الآب والابن والروح القدس إلى تطهير النفس من أدران الخطيئة بدم يسوع المسيح، وهي ختم عهد النعمة كما كان الختان في الشريعة الموسوية. (انظر: محاضرات في النصرانية، الإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1961م، ص 118.)

[3] الشماس: يساعد الأسقف أو الكاهن في الخدمة، ويهتم بخدمة المذبح، والأسقف هو الذي يُرسِّمه، وهي أدنى الرتب الكهنوتية الثلاث في الكنيسة، وتتلوها على الترتيب رتبة القسيسية ثم الأسقفية. (انظر: قاموس المصطلحات الكنسية، القمص تادرس يعقوب ملطي، مطبعة الأخوة المصريين، القاهرة، 1991م، ص27، 44 .)

القرية، فما بالك بالأسقف؟ وما بالك بالكاردينال؟ [1] ثم ما بالك برئيس هؤلاء جميعاً الذي يجلس على عرش البابوية هناك في مقر السلطان؟ ويقال له (قداسة البابا) [2]؟ " [3]

أما عن الأسرار التي أحاطت الكنيسة بها نفسها، لتضفي القيمة والمكانة على رجالها فقد كان "التعميد أهم تلك الأسرار كلها"[4] فلا يكون الفرد نصرانياً إلا من خلال هذه الطقوس المادية التي تجري فقط على يدي رجل الدين، "وأهم من هذا مراسم الكفارة. فإذا كانت عقائد الكنيسة تلقِّن الناس أنهم آثمون، فقد كانت تعرض عليهم وسائل تطهير أرواحهم حيناً بعد حين بأن يعترفوا بذنوبهم إلى قسيس، ويقوموا بمراسم الكفارات. فقد ورد في الإنجيل أن المسيح غفر الخطايا[5] ، وأنه منح الرسل هذه القدرة نفسها، قدرة "الربط والحل". وتقول الكنيسة إن هذه القدرة انحدرت بالتوارث من الرسل إلى المطارنة الأولين، ومن بطرس إلى الباباوات، ثم وهبها المطارنة إلى القسيسين في القرن الثامن. واستبدلت بطريقة الاعتراف العلني التي جرت بها العادة في أيام المسيحية الأولى طريقة الاعتراف السري الفردي حتى لا تمس كرامة بعض الكبار....وقد كان هذا النظام يستخدم أحياناً لتحقيق أغراض سياسية، وذلك حين كان القساوسة مثلاً يأبون أن يغفروا للذين يناصرون الأباطرة على البابوات. وكان يستخدم أيضاً في محاكم التفتيش [6] كما حدث حين أمر القديس شارل بريمو St. Charles Borromeo (1538–1583) رئيس أساقفة ميلان قساوسته أن يطلبوا إلى من

---

[1] الأسقف: كبير القسس في كل مدينة، ويسمى أيضاً مطراناً، والقسيس هو رجل الدين المسيحي المنقطع للكنيسة ولا عمل له سواها. (انظر: المسيحية، د. أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية المصرية، القاهرة، ط9، 1990م، ص 98.) أما الكاردينال: فهو أحد أفراد كبار كهنة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، الذين يتعين عليهم انتخاب البابا. (انظر: .169 .Oxford advanced learner's dictionary, pg).

[2] البابا: كانت هذه اللفظة قبل القرن الحادي عشر تطلق على الأساقفة ورؤساء الأساقفة، ولكن في القرن الحادي عشر في عهد جريجوري السابع اختص بهذا اللقب رئيس أساقفة روما. (انظر: المسيحية، د. أحمد شلبي، ص 98.)

[3] مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، ص30–31 بتصرف يسير.

[4] قصة الحضارة، ول ديورانت، ج16/ ص14.

[5] النص الأول في إنجيل (متى 16: 19) هو قول المسيح لبطرس: " وأعطيك مفاتيح ملكوت السموات. فكل ما تربطه على الأرض يكون مربوطاً في السموات. وكل ما تحله على الأرض يكون محلولاً في السموات"

أما النص الثاني في إنجيل (متى 18:18) هو قول المسيح لتلاميذه : "الحق أقول لكم، كل ما تربطونه على الأرض يكون مربوطاً في السماء، وكل ما تحلونه على الأرض يكون محلولاً في السماء."

[6]محاكم التفتيش: هي محاكمات كانت تقام لمحاربة الهرطقة، والتي يقصد بها مخالفة رأي الكنيسة أو انتقادها، وذلك وفقاً لقرار المجمع الذي عقد سنة 1215م، الذي تقرر فيه استئصال الهراطقة، وقد نفذت الكنيسة هذا القرار بكل قسوة ونشاط واستعملت الحرق والقتل والتعذيب والسجن، دون تمييز بين الهراطقة والأبرياء، إذ كان الإيقاع بالناس دليل إخلاص للكنيسة. (انظر: المسيحية، د. أحمد شلبي، ص 257.)

يأتونهم للتوبة على أيديهم أن يخبروهم بأسماء كل من يعرفونهم من الملحدين أو ممن تحوم حولهم شبه الإلحاد."[1]

ولم يكن هذا الاعتراف مما يخدم المجتمع في شيء، ولم يكن يَثني الناس عن العودة إلى ما تابوا منه، فقد "ظنوا أن الغفران يبيح لهم أن يعودوا إلى ارتكاب الذنوب. ولما ضعف التحمس الديني كانت الكفارات القاسية المفروضة على من يتقدمون للتوبة مما يغريهم بالكذب، وأجيز للقساوسة أن يفرضوا على التائبين عقوبات مخففة، كانت في العادة هي التصدق بالمال لغرض ترضية الكنيسة. ونشأت من هذا التخفيف صكوك الغفران. ولم يكن صك الغفران رخصة بارتكاب الإثم، بل كان إعفاءً جزئياً أو كلياً من بعض العقاب الذي يستحقه الإنسان جزاءً له على آثامه الدنيوية..وهذا الإعفاء تمنحه إياه الكنيسة..وقد منحت صكوك الغفران منذ القرن التاسع."[2]

ومن الأسرار التي تضاربت فيما بعد بشكلٍ كبير مع النظريات العلمية ما يُعرف بالعشاء الرباني، و"كان العشاء الرباني أهم الأسرار المقدسة بعد التعميد. ذلك أن الكنيسة تمسكت بحرفية العبارة المعزوة إلى المسيح وقت تناول العشاء الأخير، والقائلة إن الخبز هو جسمه وإن النبيذ دمه. وأهم ما تقوم عليه شعيرة العشاء الرباني هو تحول رغيف الخبز وكأس النبيذ إلى جسم المسيح ودمه بقدرة القسيس المعجزة...كما نشأت عقيدة حضور المسيح في أثناء العشاء الرباني فيما بعد..وحين يحتفل بضم إنسان إلى رجال الدين يهب المطران القس الجديد بعض القوى الروحية التي ورثها عن الرسل، والتي يفترض أن الله نفسه وهبها إياهم عن طريق المسيح."[3]

4- الطغيان العلمي للكنيسة:

ولعل آخر الأقنعة التي سقطت لتكشف عن الوجه القبيح للكنيسة بجلاء هو عندما وقع الصراع بين الكنيسة والعلم، وما صاحبه من اضطهاد الكنيسة للعلماء. فإن عيوب الكنيسة السابقة يمكن أن تفهم عند بعض الناس فيما لا يتجاوز "فساد رجال الدين"، أما الصراع بين الكنيسة والعلم فقد أخذ شكل الصراع بين الدين والعلم، وجعل الدين في مناقضة الحقيقة بدلاً من أن يكون هو الحقيقة المطلقة كما اعتقد الناس عصوراً طوالاً.. ولابد هنا أن نشير إلى أن الدين الحق لا يمكن أن يتعارض مع العلم الحق، فإن وقع التعارض فالخطأ إما فيما افتُرِض أنه حقيقة علمية، أو أن النص الديني ليس نصاً قطعياً في ثبوته عن الله، ومن ثَمَّ فقد تخلله الخطأ أو التحريف أثناء النقل.. وفي الإسلام نرى كيف يحث القرآن على التفكر والتدبر في هذا الكون، وإعمال العقل، والنهي عن اتباع

---

[1] قصة الحضارة، ول ديورانت، ج16/ ص15-16.

[2] المرجع السابق: ج16/ ص17، بتصرف يسير.

[3] المرجع السابق: ج16/ ص18-20 باختصار وتصرف.

الظن والأمر بطلب البينة، كما بنى الإيمان – في المسائل الكبرى خاصة – على الأدلة بتنوعها بين عقلية وحسية. [1]

أما الكنيسة، فكان صدامها مع العلم للأسباب التالية:

1- تحريف الدين ومزجه بالخرافات من العقائد الوثنية وغيرها، ثم الدفاع عن هذه الخرافات والإضافات البشرية على أنها حقائق من عند الله، بل واعتبار الخارجين عنها مهرطقين كافرين يستحقون العقاب، وأقامت محاكم التفتيش، ولاحقت كل من يقول قولاً يخرج عما تقوله الكنيسة وتقرره.

2- تأثر أوروبا بالإشعاع الحضاري الإسلامي، خاصة في الأندلس وصقلية وجنوب إيطاليا، والأخذ بالمنهج التجريبي عن المسلمين وطرائق البحث ومناهج التفكير، وما أدى إليه هذا من رفض وصاية الكنيسة على عقول الناس، فثارت ثائرة رجال الكنيسة على الذين يتلقون العلم عن "الكفار"، ولاحقتهم محاكم التفتيش، وصدرت بحقهم قرارات اللعن والحرمان. [2]

وقد كان أول صدام بين الكنيسة والعلم عند ظهور نظرية كوبرنيق 1543م الفلكية والتي قالت – خلافاً للكنيسة – بأن الأرض ليست هي مركز الكون كما كانت تقرر نظرية بطليموس التي اعتنقتها الكنيسة وجعلتها ديناً. وإن كان كوبرنيق قد وافته المنية بعد طبع كتابه بقليل فإن الكنيسة لما لم تظفر به لتعاقبه فقد حرَّمت كتابه. إلا أن باعث روح نظريته وهو جردانو برونو حكمت عليه المحكمة بالسجن ست سنوات ثم أحرق سنة 1600م لعدم رجوعه عن آرائه. ثم كان اختراع جاليلو(1564–1642م) للمرقب الذي كان وسيلة للتأييد التجريبي لما نادى به أسلافه نظرياً، وقد

---

[1] تجدر الإشارة هنا إلى أخطاء قد يقع فيها بعض العلماء المسلمين، حين يتشددون في معارضة بعض الحقائق العلمية بفهمهم لنص من القرآن الكريم، أو يتعسفون في تفسير الآيات لتوافق ما يظهر من نظريات علمية غير أكيدة، والأولى تجنيب القرآن مثل هذا العبث. وللأسف هذا ما حدث في تفسير آيات مثل: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ" ﴾ (يس:38) بأن هذا يعني دوران الشمس حول الأرض قطعاً، ورمي الحقيقة العلمية القائلة بدوران الأرض حول الشمس بالبطلان بدعوى مخالفتها ظاهر القرآن، مع أن الآية السابقة مثلاً تشير إلى حركةٍ للشمس ولكنها لا تحددها بالدوران ولا تخصصها بأنها حول الأرض، فما كان ينبغي حمل الآية على هذا المعنى والإصرار عليه بل تكفير من يقول بغير ذلك، وهو الأمر الذي تشبث به بعض العلمانيين في محاولة لإسقاط الموقف الذي اتخذته الكنيسة في مواجهة العلم في أوربا على الإسلام. (انظر: الأدلة النقلية والحسية على إمكان الصعود إلى الكواكب وعلى جريان الشمس والقمر وسكون الأرض، الشيخ عبد العزيز بن باز، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط2، 1982م، ص21–30.)

[2] انظر: العلمانية نشأتها وتطورها، سفر الحوالي، ص145–150.

اضطهد وسُجن حتى اضطُر – وقد بلغ السبعين من عمره – إلى إعلان تراجعه عن أقواله خوفاً من أن يكون مصيره كمصير سلفه. [1]

واستمرت مسيرة العلم والعلماء متحدية تعنت الكنيسة، خاصةً أن مبادئ النظريات العلمية الحديثة استندت إلى العقل والتجربة والحس والنظر، فلم تستطع الخرافات التي دافعت عنها الكنيسة الصمود أمام حقائق العلم، فتزعزع إيمان الناس بالكنيسة ومعلوماتها، بل بالأديان وصدقها وحقيقتها، وصار الدين مساوياً للخرافة. وقد أخذ الأمر في البداية شكل الفصل بين دائرة اختصاص الدين ودائرة اختصاص العلم، مثلما فعل ديكارت[2] وبيكون[3] ، أما آخرون فهاجموا الكنيسة بعنف أمثال سبينوزا[4] وجون لوك[5] .

3- أما السبب الثالث لهذا الصدام فيمكن أن نقول إن الكنيسة أخطأت أحياناً في التوفيق بين بعض النظريات العلمية وبين الإيمان بوجود إله، متوهمة لزوم التناقض بينهما. ومثال ذلك موقف الكنيسة من نيوتن ونظريته التي جعلت من الممكن تفسير الظواهر الطبيعية وفق الأسباب دون الحاجة إلى القول بتدخل قوىً خارجية.. الأمر الذي عدته الكنيسة ضرباً من الإلحاد. مع أن نيوتن لم يستنتج هذا من نظريته، وكان مؤمناً بالله، فقد قال: "إن النظام الذي يسود الأشياء المادية، يدل بما يكفي على أنها خُلقت بإرادة مفعمة بالعقل. وحَسُن للذي خلق أن ينظم."[6]

---

[1] انظر: العلمانية نشأتها وتطورها، سفر الحوالي، ص150-151.

[2] رينيه ديكارت (1596-1650م) فيلسوف ورياضي فرنسي، وقد بدأ بالشك المنهجي الذي يشك بكل شيء كي يتفادى الخطأ والأحكام المسبقة.وكان يرى أن الشك هو التفكير، مما يعني أنه يستحيل أن نشك في أننا نفكر، ارتفع إلى فكرة الكائن الكامل وخلص من خلال البرهان الأونتولوجي وبرهان فكرة الكامل أن الله موجود. (انظر: موسوعة أعلام الفلسفة، أ. روني إيلي ألفا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 1992م،ج451/1-452)

[3] فرنسيس بيكون (1561-1626)، فيلسوف إنجليزي تعلم في كمبردج ودرس المحاماة، يعد مؤسس المنهج التجريبي في أوروبا، وشدد على الاستقراء الذي ينطلق من التجارب ليصل إلى القوانين، انتقد بشدة المناهج الأفلاطونية والأرسطوطاليسية. (انظر: موسوعة أعلام الفلاسفة، أ.روني ألفا، ج305/1-306)

[4] باروخ سبينوزا(1632-1677م)، فيلسوف هولندي ابن تاجر يهودي من أمستردام، تلقى تربية يهودية تقليدية، له نظرية جديدة في المعرفة، ومن أشهر كتبه: "الرسالة اللاهوتية السياسية" (انظر:موسوعة أعلام الفلسفة، أ. روني إيلي ألفا، ج1/ص548-549)

[5] جون لوك (1632-1704م)، فيلسوف ومنظر سياسي إنجليزي، ولد في عائلة بروتستانتية ومن أب يعمل رجل قانون. ناقضت فلسفته الحسية فلسفة ديكارت العقلية، وأكد أن التجربة هي المصدر الوحيد للمعرفة.(انظر: موسوعة أعلام الفلسفة، ج2/ص379-180)

[6] تاريخ القرن السابع عشر في أوربة، نور الدين حاطوم، دار الفكر، ط1، 1986م، دمشق-سوريا، ص 575.

وكان يمكن فهم ذلك دون افتراض التناقض، حيث إن وجود الأسباب لا يعدو كونها وسائط لفعل الله في الكون، ولكن موقف الكنيسة المتعنت أسهم فعلاً في أن يُبنى على هذه النظرية النظريات الإلحادية واللادينية.

وكان من نتائج ذلك أنه قد تميز القرن الثامن عشر بظهور روح الشك العام في كل شيء تقريباً، وصارت آلهة مفكري تلك الحقبة هي العقل والطبيعة، وسمي بعصر التنوير، ومن أبرز رجاله "فولتير"[1] و"روسو"[2] . وكل هذا الصراع كان ثائراً بين المثقفين، ولم يكن للطبقات الشعبية فيه نصيب إلا بعد الثورة الفرنسية 1789م. [3]

ومنذ ذلك الوقت ظهرت النظريات الفلسفية والتوجهات العقلية التي تسعى إلى فصل الدين لا عن السياسة فحسب، بل عن مظاهر حياة الإنسان، فإلى جانب علمانية السياسة فقد كان مبدأ الحرية الذي رفع شعاراً للثورة الفرنسية (1789م) يرمي بالأخص إلى الدعوة إلى التحرر من وصاية الدين، فغابت المرجعية وانعدمت القيم وصبغت مبادئ العلمانية النواحي الاقتصادية والعلمية وغيرها. فمن ناحية الاقتصاد؛ استبدلت أوروبا الرأسمالية بالإقطاع، ونتج ما نراه اليوم من لهث وراء الكسب المادي دون مراعاة للقيم والأخلاق التي ترعى حقوق الفقراء.

أما من ناحية العلم فقد بدأ يُفصل عن الدين، ولا نرى كلمة "الله" أو "الخالق" تقترن بأية عبارة في الكتب العلمية، واستبدلت بها كلمات مثل " الطبيعة" وغيرها.. إضافة إلى إلغاء البحث في الغاية وإهمالها، والاهتمام فقط بدراسة الأسباب والمسببات. كما أنكر العلم عالم الغيبيات والوحي

---

[1] وهو فرانسوا ماري آرويه (1694م–1778م) وهو كاتب شاعر وفيلسوف فرنسي، توفيت أمه عندما بلغ السابعة من عمره. وهو صاحب فلسفة أخلاقية ذات نظرة تشاؤمية إلى الطبيعة الإنسانية والحياة التي اعتبرها أليمة عابرة، وإلى العالم الخالي من العدل. وقد انتقدت نظرته التشاؤمية هذه الأديان باعتبارها مصدر التعصب وكذلك الأنظمة السياسية الظالمة، ورفض علم ما بعد الطبيعة لأنه مصدر تعاسة للإنسان الذي خاب أمله لعدم تمكنه من فهم خلق يتجاوزه، وحصر اهتمامه بحياة الإنسان على الأرض. هاجم التعصب الديني، ونقد الكتب المقدسة في كتابه "القاموس الفلسفي"، ورغم ذلك فهو لم يكن ملحداً، بل آمن بإله علوي غامض لا يعنى بشؤون الناس والكون الذي خلقه وفق نظام قائم على قوانين كلية ثابتة لا تتغير.(انظر:موسوعة أعلام الفلسفة، أ.روني ألفا، ج2/ 170–176.)

[2]هو جان جاك روسو (1712– 1778م)، كاتب وفيلسوف فرنسي، كانت فلسفته إصلاحية انتقدت المجتمع الذي وصفته بالظلم والجور والفساد وسعت إلى إصلاحه بوسائل تركّب بين الطبيعة والثقافة وتجمعها في احترام جوهر الإنسان عن طريق إعادته إلى حال البراءة والطهارة. وقد نظر إلى الإنسان نظرة تاريخية تطورية، فيكون بريئاً في البداية في حالة الطبيعة ثم يفسد. وقد كان تأثير روسو عميقاً في التاريخ الأوروبي وبخاصة في الثورة الفرنسية، وما يزال كتابه "العقد الاجتماعي" سنداً في الدفاع عن الديمقراطية ومرشداً في الإصلاح السياسي، كما أن كتابه "إميل" يعتبر مرجعاً للمربين.(انظر: موسوعة أعلام الفلسفة، ج1/ص 498–507)

[3] العلمانية، سفر الحوالي: ص 155– 164

والمعجزات وصولاً إلى إلغاء وجود الله تعالى في صورة المذاهب المادية والإلحادية، خصوصاً ما قدمته الداروينية[1]في هذا المجال، وما أدت إليه من إنكار وجود الله وإلى النظرة الحيوانية للإنسان، والتي بدورها انبثقت عنها النظريات النفسية كالفرويدية [2]، والاجتماعية التي تضع الإنسان في مصافِّ الحيوانات الأخرى دون فوارق تشير إلى تكريم أو تمييز له كمخلوق على سائر المخلوقات، ويصبح فهم وتفسير السلوك البشري تبعاً لسلوك الحيوان، ويتم إهمال البحث في علة أو غاية الوجود.

ومازالت العلمانية تزحف على كل مظاهر الحياة الإنسانية كالأدب والفن ونظام الأسرة وطرائق المعيشة والحياة لتفصلها عن أيّةِ مرجعيةٍ دينيةٍ أو أخلاقية، وهي التي عبَّر عنها الدكتور عبد الوهاب المسيري بالعلمانية الشاملة مميزاً إياها عن العلمانية الجزئية التي جعلها تختص بالمجال السياسي فقط. [3]

ويمكن إجمال أسباب نشأة العلمانية فيما يأتي:

1- تحريف الديانة النصرانية، مما أدى إلى فساد العقيدة وسوء مسير رجال الدين وعدم مواكبة الدين لتغيرات العصر وتصادمه مع العلم بسبب ما دخل عليه من الخرافات.
2- فساد رجال الدين، وتسلط الكنيسة وطغيانها الروحي والسياسي والعلمي والمالي، فخرجت الكنيسة عن دورها، ووقفت ضد الناس بدلاً من أن تقف معهم، واستغلت عواطفهم الدينية، وأنشأت ما عرف بالدولة الثيوقراطية [4]، التي اعتُبر فيها البابا حاكماً باسم الله، يلحق الويل

[1] نسبة إلى تشارلز داروين(1809م–1882م)، وضع نظرية في تطور الأحياء أدَّت به إلى نظرية فلسفية في الطبيعة، وعالج تبعاً لهذه النظرية مسائل نفسية وأخلاقية. أخرج نظرية التطور في كتابه "أصل الأنواع" سنة 1859م، وانتهى داروين إلى أن الأنواع الحالية على اختلافها يمكن أن تُفسَّر بأصل واحد أو وفق بضعة أصول تكاثرت وتنوعت وفقاً لقانون الانتخاب الطبيعي أو البقاء للأصلح. (انظر: موسوعة الفلاسفة، د.فيصل عباس، دار الفكر العربي، بيروت، بدون رقم طبعة، 1996م، ص181–182)

[2] نسبة إلى اليهودي النمساوي سيجموند فرويد (1856م–1938م) كان طبيباً للأمراض العصبية والنفسية، فبنى نظريته وفق تصور خاص للنفس البشرية، فسَّر من خلالها كافة أنواع النشاط البشري وفقاً لعامل الجنس، باعتباره القوة الأكبر المحرِّكة لطاقات الإنسان، ومن ثمَّ فقد نشأت القيم العليا والدين والأخلاق من عقدة الكبت الجنسي. (انظر: مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، مرجع سابق، ص 107–109)

[3] فصَّل الدكتور عبد الوهاب المسيري نظرته هذه في كتابه : العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.(مرجع سابق)

[4] ثيوقراطية: مذهب يقوم على تعليل السلطة السياسية لدى الجماعة على أساس الاعتقاد الديني، وهو نظام يستند إلى نظرية "الحق الإلهي"، التي تعتبر الله مصدراً للسلطة، والحاكم بمثابة ظل الله على الأرض، أو مفوض من السماء. (انظر: موسوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر ج928/1.)

واللعنة كل من تسول له نفسه مخالفته؛ لأن ذلك يعتبر مخالفة لأمر الله. وحتى في الفترات التي كانت تغلب فيها سلطةُ الإمبراطور سلطةَ البابا، كان الأول يعتبر نفسه الحاكم باسم الله، وذلك بمباركة البابا، فيما عُرف بنظرية الحق الإلهي.

3- التأثر بأسس الحضارة الإسلامية سواء عن طريق الحملات الصليبية، أو عن طريق الاحتكاك الحضاري وخاصة في الأندلس، وانتقال المنهج التجريبي العلمي عن المسلمين، وكذلك التأثر بفلسفة ابن رشد[1] التي رآها مفكرو الغرب فلسفةً عَلمانية، تدعو إلى تحرر العلم والعقل من سلطة الدين.

4- الإقطاع الذي اشتركت فيه الكنيسة، بل أصبح رجالها من أكبر سادات الإقطاع في أوروبا، وما كان يتبع ذلك من تسلط على رقاب الفقراء والمطحونين وتكريساً لبؤسهم وحرمانهم من قبل من يدعون الناس إلى الزهد ويخالفون أقوالهم، ومعلوم أن عوام الناس يثورون ضد الظلم والاضطهاد، عندما يصل إلى تضييق سبل العيش عليهم، وإن كانوا بعيدين عما يدور في ساحات العلماء والمثقفين، لذا عده بعض الباحثين من أهم أسباب نشأة العلمانية. [2]

5- النهضة العلمية والفكرية في أوروبا التي انحرفت عن مسار الإيمان بالله، ووصلت إلى الإلحاد والمادية. وعلى رأسها النظرية الداروينية التي أدت إلى تبني المقتنعين بها مبدأ الإلحاد وكأنهم وجدوا من خلالها الذريعة لما أرادوه من إنكار الخالق.

---

[1] هو العلّامة فيلسوف الوقت، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي المعروف بالحفيد، ولد سنة 520هـ الموافق 1226م، وتوفي رحمه الله في عام 595هـ الموافق 1198م، وجده شيخ المالكية أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي، عرض (الموطأ) على أبيه، وبرع في الفقه، والطب والفلك، له مؤلفات كثيرة أشهرها: "بداية المجتهد" في الفقه، و:الكليات" في الطب، و"مختصر المستصفى" في الأصول، و"تهافت التهافت" في الرد على الغزالي، وقد لعبت فلسفته دوراً بارزاً في نهضة أوروبا ويقظتها خاصة بعد أن تعرَّف مفكروها على منهج ابن رشد في التوفيق بين الحكمة والشريعة أو بين الفلسفة والدين، وكذلك بعد تعرفهم على فلسفة أرسطو وشروح ابن رشد عليها. (انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق د.بشار عوَّاد معروف ود.محيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7،1990م، ج21/307-308) وكذلك (انظر: موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، إشراف وتقديم أ.د محمود حمدي زقزوق، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 2007م، ص383-384.)

[2] يقول د. المسيري: الأسباب الحقيقية أعمق من ذلك، فبدايات العلمانية تعود إلى ظهور جيوب اقتصادية منفصلة عن الاقتصاد الطبيعي، أي الاقتصاد الإقطاعي في العصور الوسطى في الغرب الذي كان يهدف إلى إشباع الحاجات. هذه الجيوب الاقتصادية الجديدة أسست بهدف الربح فأصبح المقياس اقتصادياً، أي انفصل عن منظومة القيم المسيحية. (العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د.عبد الوهاب المسيري، ص122)

المطلب الثاني
تطور العلمانية

أولاً: تطور مفهوم العلمانية

لقد كانت كلمة "علمانية" ذات مفهوم بسيط ودلالة عامة، وكانت تستخدم للتمييز بين الديني والدنيوي، أو للتفريق بين المناصب الدنيوية ورجال الإكليريوس، أي أصحاب المناصب الدينية. حيث عرفت أوروبا التمييز بينهما وليس الفصل والإقصاء لكل واحد عن الآخر، ذلك أنه كانت تصل العلاقة بين الديني والدنيوي إلى الاندماج أحياناً أو إلى المنافسة والصراع أحياناً أخرى، لكن ثقل الروحانيات وميل الناس إلى الإيمان كان يجعل كفة الكنيسة كثيراً ما ترجح، كما رأينا في العرض السابق. [1]

وفي نظرة إلى تاريخ المصطلح ومفهومه، فقد " استخدم مصطلح سكيولار secular لأول مرة، مع نهاية حرب الثلاثين عاماً[2] عام 1648م عند توقيع صلح وستفاليا وبداية ظهور الدولة القومية الحديثة، وهو التاريخ الذي يعتمده كثير من المؤرخين بدايةً لمولد الظاهرة العلمانية في الغرب. وكان معنى المصطلح في البداية محدود الدلالة ولا يتسم بأي نوع من أنواع الشمول أو الإبهام، إذ تمت الإشارة إلى (علمنة) ممتلكات الكنيسة وحسب، بمعنى (نقلها إلى سلطات غير دينية)، أي إلى سلطة الدولة أو الدول التي لا تخضع لسلطة الكنيسة." [3] ولكن بعد هذا التحديد " اتسع المجال الدلالي للكلمة، وبدأت تتجه نحو مزيد من التركيب والإبهام على يد جون هوليوك John Holyooke (1817 – 1906م) أول من صك المصطلح بمعناه الحديث وحوَّله إلى أحد أهم المصطلحات في الخطاب السياسي والاجتماعي والفلسفي الغربي. وقد حاول هوليوك أن يأتي بتعريف تصوَّر أنه محايد تماماً ليست له علاقة بمصطلحات مثل الإلحاد. فعرَّف العلمانية بأنها (الإيمان بإمكانية إصلاح حال الإنسان من خلال الطرق المادية، دون التصدي لقضية الإيمان،

---

[1] انظر: ص 11-16 من هذا البحث.

[2] وهي الحرب التي نشبت في أوروبا في أعقاب حركة الإصلاح الديني وتكوُّن الدولة الحديثة، وهي حرب استمرت بين عامي 1618-1648م، وقد كانت في البداية تأخذ شكل حرب دينية، إلا أنها سرعان ما اتسعت لتحقيق أطماع سياسية واقتصادية للدول الأوروبية المختلفة. وقد انتهت بتوقيع صلح وستفاليا. والذي يهمنا هنا من بنوده أنه أقام تسويات دينية، فلكل أمير الحق في اختيار المذهب الذي يسري في إمارته، أما بالنسبة للأراضي فتم اتخاذ عام 1648م تاريخاً ليحتفظ كل فريق بما لديه من أراضٍ وأسقفيات، وإلغاء ما سبق، فأصبحت أملاك الكاثوليك في الجنوب بينما أملاك البروتستانت في الشمال. (انظر: التاريخ الأوروبي الحديث، د.عبد العزيز نوار ود.محمود محمد جمال الدين، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون رقم طبعة، 1999م، ص 143-158).

[3] العلمانية تحت المجهر، د. عبد الوهاب المسيري ود. عزيز العظمة، دار الفكر، دمشق، ط1، 200م، ص 11-12.

سواء بالقبول أو الرفض)، وبعد ذلك تطور المصطلح فضاق ليصبح مقصوراً على (فصل الدين عن الدولة)، وهي عبارة تعني حرفياً فصل المؤسسات الدينية (الكنيسة) عن المؤسسات السياسية (الدولة)." [1] والملاحظ أن هذه " العبارة تحصر عمليات العلمنة في المجال السياسي وربما الاقتصادي أيضاً (رقعة الحياة العامة) ولا تشير من قريب أو بعيد إلى شتى النشاطات الإنسانية الأخرى، أو إلى النموذج الكامن وراء عملية الفصل." [2]

إلا أن مفهوم العلمانية عاد ليتسع، وأخذ يزحف على كافة أشكال النشاط البشري، كما يرى أكثر من ينظر إلى العلمانية من هذا المنظور، وهو د. عبد الوهاب المسيري، فبيَّن وجود شكلين أساسيين للعلمانية: هما العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، فبينما تختص الأولى بالمجال السياسي، فإن الثانية "لا تفصل الدين عن الدولة وعن بعض جوانب الحياة العامة وحسب، وإنما تفصل كل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية عن كل جوانب الحياة العامة في بادئ الأمر، ثم عن كل جوانب الحياة الخاصة في نهايته، إلى أن يتم نزع القداسة تماماً عن العالم...والعلمانية الشاملة لا تؤمن بأية معايير أو مطلقات أو كليات، فهي لا تؤمن إلا بالنسبية الشاملة أو المطلقة."[3]

لذا، فيمكن القول أن مفهوم العلمانية تطور من كونه متعلقاً بالمجال السياسي فقط، إلى رؤية شمولية لكل شيء، تفصل الوجود عن المرجعيات سواءً كانت دينية أو أخلاقية أو عرفية أو غيرها. ولكن هذا التطور لم يلغِ ما كان قبله من تصور لمفهوم العلمانية، إذ بقي إلى اليوم دعاة إلى العلمانية الجزئية أو المعتدلة، وبقي آخرون دعاة إلى العلمانية الشاملة. وهذا التطور في المفهوم، لا يمكن إدراكه بشكل صحيح، إلا بفهم تطور العلمانية من خلال تاريخ الفلسفة الأوروبية وعلاقتها بالدين.

ثانياً: تطور العلمانية من حيث علاقتها بالدين

ويمكن أن نفصل مراحل تطور العلمانية في علاقتها بالدين كما يلي:

1- فصل الدين عن الفلسفة:

ارتبط تاريخ العلمانية بتاريخ أوروبا الفكري، وقد كانت العلمانية نتيجةً من نتائج الفلسفات التي تطورت مع الأحداث التاريخية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها أوروبا، خاصة ما يتعلق منها بالجانب الذي كان في صراع مع الدين. ومن هنا، فيمكن القول بأن بدايات الفكر العلماني ترجع إلى القرن الثالث عشر، عندما انتقلت فلسفة ابن رشد وترجمته وشروحاته

---

[1] العلمانية تحت المجهر، ص 12 باختصار.

[2] المرجع السابق، ص15.

[3] العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د.عبد الوهاب المسيري، ص108-109 بتصرف.

لفلسفة أرسطو إلى أوروبا، وتأثر كثير من رواد الفكر الأوروبي في ذلك الوقت بالحضارة الإسلامية إبان الفتح الثقافي الإسلامي لأوروبا. وفي الوقت نفسه، كانت الكنيسة تقود الحملات الصليبية ضد البلدان الإسلامية، فجابهت المتأثرين والمنبهرين بالتراث العربي والإسلامي بكل ضراوة، ونصبت لهم محاكم التفتيش باعتبارهم مهرطقين كفرة. وفي الوقت الذي كان يرى فيه ابن رشد أن الحقيقة واحدة، وأن الدين يصور الحقائق الفلسفية على أسلوب المجاز، وميَّز بين التفسير الحرفي للنصوص وبين المعاني التي يفهمها الفلاسفة منها، فإن الفلاسفة الأوروبيين قالوا بالحقيقة المزدوجة، التي تفيد بأن الأمر قد يكون صادقاً فلسفياً خاطئاً لاهوتياً أو العكس، ومن ثَمّ يمكن للفيلسوف المجاهرة بآرائه المناقضة للدين بحجة أنه فيلسوف. فكانت هذه الفكرة بمثابة المهادنة للدين الذي كان لا يزال له المكانة الأكبر في أوروبا. ويمكن القول هنا، أن هذه أول عملية عزل للدين، أخذت صورة عزله عن الفلسفة. وقد حدث ذلك تبعاً لإساءة فهم فلسفة ابن رشد من قبل أوروبا، حيث رُميت أفكاره بالإلحاد من قبل الكنيسة، وكان ذلك مما شجع في – الوقت ذاته – على قبولها عند فلاسفة أوروبا، وعرفت المدرسة التي تبنت أفكاره بالرشدية اللاتينية. [1]

2- فصل الدين عن العلم:

وبعد ذلك جاء فرنسيس بيكون، رائد المنهج التجريبي ليؤكد على نظرية الحقيقة المزدوجة، ويدافع عنها ويتبناها في مجال العلم كما تبناها الفلاسفة، فدعا إلى الفصل بين الدين والعلم، واعتبر أن لكل منهما طريقه الخاصة. ونحا نحوه في الدفاع عن هذا المبدأ كلٌّ من غاليلو (1564-1642م) الذي كان معاصراً له، وسبينوزا (1632-1677م). [2]

لذا فإننا نرى أنه إلى هذه المرحلة مازالت العلمانية تأخذ منحى الفصل بين مجالات الدين ومجالات العلم والفلسفة، ولم تكن تمثل شكلاً من أشكال الإلحاد..

3- التأرجح بين الإيمان والإلحاد:

إلا أنه فيما بعد بدأت تظهر النزعة الإلحادية والمادية عندما زادت الهوة بين الدين والعلم، وزاد عنف الكنيسة في محاربة وإحراق وتعذيب المخالفين لها، إلى جانب الفساد الأخلاقي الذي صار

---

[1] انظر: العلمانيون والقرآن الكريم، د. محمد إدريس الطحان، دار ابن حزم، الرياض، ط1، 2007م، ص31-43. وكذلك انظر: ابن رشد، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة، ط6، بدون تاريخ نشر، ص33،46.

[2] انظر: العلمانيون والقرآن، الطحان، ص43-44.

معروفاً عند رجال الدين، والذي جعل الفلاسفة والمفكرين يوجهون لها انتقادات فاضحة، والتي بدأت تظهر مبكراً على يد أمثال ميكافيللي[1] ومارتن لوثر[2].

وعندما ظهرت الفلسفة الإنسانية أو الهيومانية [3](Humanism) – وهي فلسفة عقلانية مادية – وضعت صورة للإنسان باعتباره كائناً قادراً على التحكم في نفسه بل وغزو الكون والتحكم فيه. وفي مقابلها ظهرت فلسفة علمانية جعلت من المادة غير الواعية مركزاً للكون. وقد تصاعدت في القرن الثامن عشر النزعة الإنسانية العقلانية حينما نجحت الفلسفة النقدية والتجريبية في أن تقضي تماماً على الأساس الديني للمعرفة والأخلاق، وفي أن تجعل المادة المتغيرة وقوانينها هي المرجعية. ولكنها مع هذا أسست نظماً معرفية وأخلاقية تستند إلى نقطة ثبات ما، مما يستدعي فكرة الأساس الميتافيزيقي، الأمر الذي اعتبره الماديون انتكاسة للفلسفة متمثلاً في عودتها إلى اليقين الديني واستدعاء الأصول الربانية للإنسان بدلاً من الأصول الطبيعية. وكان هذا الأمر يعد تناقضاً مع الرؤية العلمانية والمادية في ذلك الوقت [4].

---

[1] نيكولو ميكافيللي (1469–1527م) فلسفته الخاصة علمية وتجريبية ، مؤسسة على خبرته الخاصة بالشئون العامة، ومعنية بتقديم الوسائل على الغايات المحدودة، بغض النظر عن التساؤل عن ضرورة النظر في كون الغايات حسنة أم سيئة. ومن أشهر كتبه:" الأمير" الذي أراد من خلاله أن يكتب تعليمات للحكام.(انظر: تاريخ الفلسفة الغربية– الكتاب الثالث، برتراند راسيل، ترجمة د. محمد فتحي الشنيطي، المصرية العامة للكتاب، بدون رقم طبعة، 1977م، ص 24–25، وانظر أيضاً: التاريخ الأوروبي الحديث، د.عبد العزيز نوار ود. محمود جمال الدين، ص 24).

[2] مارتن لوثر (1483–1546م) وهو راهب وقسيس ألماني، رائد الإصلاح الديني داخل الكنيسة الكاثوليكية بعد اعتراضه على صكوك الغفران، وكذلك أعلن إباحة زواج رجال الدين، ونادى بخضوع رجال الدين للسلطة المدنية ومنع احتكار البابا تفسير الكتاب المقدس.(انظر: التاريخ الأوروبي الحديث، د.عبد العزيز نوار ود.محمود محمد جمال الدين، ص121–123).

[3] وتعرف الهيومانية بأنها حركة فلسفية كانت تدعو إلى إعادة الكرامة إلى القيمة الإنسانية، وإلى تقديم التفكير في الإنسان على التفكير في الله، والتفكير في الدنيا على التفكير في الآخرة، ومن ثم التخلص من سلطة الكنيسة ومقاومة الجمود والتقليد. (انظر: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004م، ص 63.) وانظر كذلك: ص 63 من هذا البحث.

[4] انظر: نيتشه فيلسوف العلمانية الأكبر، د.عبد الوهاب المسيري، بحث للدكتور ضمن مجموعة أبحاث في كتاب بعنوان: نيتشه وجذور ما بعد الحداثة "ضمن سلسلة أوراق فلسفية"، تحرير د. أحمد عبد الحليم عطية، دار الفارابي ، بيروت، ط1، 2010م، ص 168–170 باختصار وتصرف.

4- إعلان الإلحاد:

بقي الأمر كذلك حتى جاء نيتشه[1] الذي عمل على تحرير الإنسان من أي أوهام متبقية عن الثبات والتجاوز والكلية، ويحقق العلمنة الكاملة للمجال الفلسفي بأن يطهره تماماً من "ظلال الإله " أي من أي قيم وثوابت وكليات وثنائيات وغايات، ويحطم ما كان يُسمَّى قبله مقدساً وخيِّراً وجميلاً ومطلقاً وكلياً للقضاء على أي يقين معرفي، بل وعلى مفهوم وفكرة الأخلاق نفسها. ومع ظهور العلوم البيولوجية ظهر أنه يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق تطبيق نماذجها العضوية على المجال الإنساني. فكان لأفكار داروين حول تطور الأحياء، والصراع من أجل البقاء الذي يحسم في النهاية للأقوى الأثر في عزل القيم عن الحياة ودعم ما أراده نيتشه، حيث جعل داروين الحياة غابة كبيرة يقع فيها صراع مستمر، يحسم من خلال شيء كامن في المخلوق نفسه وهو قوته، وليس من خلال أية مرجعية أخلاقية أو دينية. وكان هذا ملائماً للمجتمع الغربي في منتصف القرن التاسع عشر، عصر الإمبريالية والهيمنة على الكون باعتبارها تعبيراً عن قانون طبيعي مادي وهو البقاء للأصلح. وهكذا فقد طوَّر نيتشه رؤية معرفية علمانية إمبريالية لا ينقصها سوى الجيوش والدبابات، فاستكمل بناء النموذج العلماني المادي، وأطلق عبارته الشهيرة " مات الإله"، ثم عمل على تطهير العالم من أي ظلال يكون قد تركها الإله بعد موته[2].

من هنا ارتبطت العلمانية بالمادية والإلحاد، بعد أن بدأت بسيطة ترمي إلى عزل الدين عن مجال الفلسفة والعلم، واحترام كلٍّ منها، وعبِّر عن ذلك بالحقيقة المزدوجة. لكن أوروبا أخفقت في الاستمرار في هذا التوفيق، فما كان منها إلا أن اتجهت إلى انتقاد الدين ورجاله وصولاً إلى إنكار الدين بالكلية، واحتفظ البعض بإيمانهم بالله لكنهم بنوا لأنفسهم تصورات خاصة حول الإله تتفق مع عقولهم التي انطفأ أمامها نور الوحي والتوجيه الإلهي، فاختلفت مشاربهم واتجاهاتهم، حتى وجدوا في الإلحاد ما يجمعهم. وصارت العلمانية لا تعني عزل الدين عن مجال معيّن فقط، بل إلغاء الدين

[1] فريدريك نيتشه (1844-1900م) فيلسوف ألماني، فقد إيمانه في الثامنة عشرة من عمره فمرَّ بمرحلة من الشك والتشتت، ثم خرج منها مشمئزاً وكارهاً، ثم اتجه إلى الفلسفة. انتقد في كتابه " أفول الأصنام" التصورات الميتافيزيقية للعقل والوعي. من أهم كتبه: " هكذا تكلم زرادشت" و" إرادة القوة". وإثر صراعه واختلافه مع معاصريه فقد عقله وعاش في اختلال عقلي تام استمر إحدى عشرة سنة انتهت بوفاته 1900م.(انظر: موسوعة أعلام الفلسفة، أ.روني ألفا، ج2/ص512-515. وكذلك انظر: موسوعة الفلاسفة، د. فيصل عباس، ص189-195).

[2] انظر: نيتشه فيلسوف العلمانية الأكبر، د.عبد الوهاب المسيري، ص170-172.

وما يتعلق به من مرجعيات أخلاقية، والتكريس للمادية على يد فلاسفة أمثال نيتشه وماركس[1] وغيرهم، وعلماء الأحياء أمثال داروين.

لقد كانت العلمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر علمانية معتدلة – بالنسبة لما آلت إليه العلمانية فيما بعد واقترانها بالإلحاد– ، تترك الدين حريةً شخصية بين الناس لا دخل للدولة به، ولكنها تعزله عن مجالها بالكلية، وكانت تنكر بعض تعاليمه دون إنكاره بالكامل، وتطالب بإخضاع بعضها الآخر للعقل. أما القرن التاسع عشر فهو عصر الثورة العلمانية حيث نبذت الدين وأنكرته وأنكرت كل الغيبيات ومعها الوحي، بل وأنكرت وجود الله تعالى. وبإنكار الدين نعود إلى غياب المرجعية تماماً عن جميع مجالات حياة الإنسان، حيث للإنسان أن يعيش ليسعد نفسه حسب ما يشاء وحسب ما يرى أنه الأفضل له.

---

[1] كارل ماركس (1818–1883م) كان عالماً في الاجتماع والاقتصاد وفيلسوفاً ثورياً نشطاً، فسّر التاريخ تفسيراً مادياً يرى أن حركة التاريخ والحركة البشرية لا يتحددان أساساً بتطور الأفكار في حد ذاتها بل يتحددان بتغير ظروف الحيـــاة الماديـــة وبتطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. (انظر: موسوعة الفلاسفة، د.فيصل عباس، ص182–185.)

المبحث الثالث

علاقة العلمانية بالديمقراطية والليبرالية والرأسمالية والإباحية

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: علاقة العلمانية بالديمقراطية

المطلب الثاني: علاقة العلمانية بالليبرالية

المطلب الثالث: علاقة العلمانية بالرأسمالية

المطلب الرابع: علاقة العلمانية بالإباحية

المطلب الأول

علاقة العلمانية بالديمقراطية

معلوم أن الديمقراطية Democracy مشتقة من لفظتين يونانيتين هما Demos أي (الشعب)، و kratos أي (سلطة)، لذا فمعناها الشائع هو (حكم الشعب). [1] وهي تشير إلى نشأتها الأولى في كل من أثينا وإسبرطة، حيث كانت الأحكام تؤخذ من الشعب مباشرة عن طريق شكلٍ بسيط من أشكال الديمقراطية، ألا وهو الديمقراطية المباشرة، حيث كانت قلة عدد السكان نسبياً تسمح بمثل هذا الشكل من الديمقراطية. وتعرف الآن بأنها " نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لِفردٍ أو لطبقةٍ واحدة منهم." [2]

ولقد رأينا كيف كان نظام الإقطاع يسيطر على أوروبا ما قبل الثورة الفرنسية، وكانت الكنيسة جزءاً منه، إذ كان متمشياً مع مصالحها. وكان العاملون في الإقطاعيات عبيداً عند أمراء الإقطاع، يعملون ويكدحون لصالح هؤلاء الأمراء، ويكونون ضحية الأموال التي يفرضها الإمبراطور على الإقطاعيين..لا حقوق لهم ولا سلطان حتى على أنفسهم، لقد عانت أوروبا من هذا النظام الذي ظلَّ "يحكمها أكثر من ألف عام"[3].

وهذه المظالم المتراكمة هي التي تفجرت في الثورة الفرنسية، ووقع اختيار أوروبا على الديمقراطية بديلاً عن الإقطاع، وذلك برجوعها إلى أصولها الإغريقية التي آن لها أن تنبت من جديد في ظل شعارات الثورة الفرنسية: الحرية والإخاء والمساواة، خاصة بعد أن تخلصت من قيود الكنيسة ورجالها. وبعد نضال وكفاح استمر قرابة قرن من الزمان استقرت الديمقراطية في صورتها الحالية التي نراها في دول غرب أوروبا وأمريكا، على اختلافٍ بينها في الجزئيات لا يؤثر في صورتها العامة ومبادئها الرئيسة. وقد نتج عنها إلغاءُ الحق الإلهي المقدس للإمبراطور والباباوات، وإخضاع الحكومة لرقابة الشعب على تصرفاتها، وفصل السلطات، وجعلُ الحكومةِ سلطةً تنفيذية فقط لا تشريعية، وإعطاء الشعب حقوقه التي حُرم منها[4].

إذن، فقد تزامنت نشأة الديمقراطية مع نشأة العلمانية في أوروبا، " فكما كانت العلمانية بالنسبة للغرب انتصاراً ضد طغيان الكنيسة وافتئاتها، كانت الديمقراطية انتصاراً ضد طغيان الملوك والحكام في القرون الوسطى، ولذا اقترنت هذه بتلك في صيحة الثورة الفرنسية (اشنقوا آخر ملك

---

[1] انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت، 1982م، ج1/ص570.

[2] المصدر السابق: ج1/ص570.

[3] مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، ص178.

[4] انظر: المرجع السابق: ص 180-181.

بأمعاء آخر قسيس)." [1] وكما دعت العلمانية إلى التخلص من قيود الدين، وفصل الكنيسة عن الدولة، فإن الديمقراطية حملت نفس المضمون، فقد كانت دعوةً إلى التخلص من كل من كان يسيطر على الشعب المطحون طوال تلك الحقبة، سواء أكان الكنيسة أم الأباطرة أم أمراء الإقطاع.

وهناك اتجاه ينظر إلى الديمقراطية من "منظور إجرائي، حيث إن الديمقراطية لا تعدو كونها وسيلة لاتخاذ القرارات، فهي ليست فلسفة معينة للحياة، ولا تحوي فلسفة سياسية معينة يُبنى عليها نظام حكم معيَّن، بل إنها تتحقق عندما تتوفر شروطها، مثل الانتخابات الدورية، والتعددية السياسية، والمنافسة والمشاركة السياسية، واحترام رأي الأغلبية، ومحاسبة الحاكم وفق قوانين معروفة ومكتوبة يلتزم بها الجميع" [2].

وهذا المفهوم يفترض خلو الديمقراطية من أي قيم خاصة، ومن ثمَّ يمكن تطبيقها في أي مكان مهما كانت خلفية الشعب الذي تحكمه [3]. وهذا الكلام ليس صحيحاً على إطلاقه، إذ إن نشأة الديمقراطية في أوروبا في ظل التغيرات الفكرية والعلمية الكبيرة التي حدثت هناك، تجعل الديمقراطية – كغيرها من الأفكار التي نُوديَ بـــها في تلك الفترة – تنتمي إلى نفس النسق الفلسفي الذي تطور على يد مفكري أوروبا. ولذا فإن للديمقراطية مفهوماً أيديولوجياً يتعلق بكل من الليبرالية والعلمانية، وهو مبني على فصل الدين عن الدولة أو عن الحياة، فالدولة حيادية تجاه الدين، والتعددية قائمة بغض النظر عن طبيعة هذه التعددية، ومدى عمق الخلافات بين فئات الشعب المختلفة، فقد تكون تعددية عقائدية وقد تكون تعددية سياسية أو غير ذلك..إضافة إلى أن احترام رأي الأغلبية هو في حد ذاته فلسفة خاصة تختلف حولها الآراء.

ومن هنا فسنجد أن الديمقراطية انبثقت عن المذهب الفردي[4] والقانون الطبيعي[5] مروراً بنظرية

---

[1] الاتجاهات الفكرية المعاصرة، د.علي جريشة، ص119.

[2] نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، أ.د. محمد أحمد علي مفتي، مجلة البيان، الرياض، ط1، 2002م، ص15-16، بتصرف

[3] انظر: المرجع السابق، ص 15.

[4] المذهب الفردي: مذهب فكري- سياسي، يطلق على اعتبار الفرد وأعماله وآماله أساساً في تفسير التاريخ والظواهر الاجتماعية. وفي المجال الديني كان هذا الاتجاه مساعداً على الإصلاح والتحرر من قبضة الكنيسة وتحكمها بالفرد بشكل عام. وعلى الصعيد السياسي ينطوي على الاعتقاد بأن الهدف الرئيسي للمجتمع والدولة إنما هو الحفاظ على مصلحة الفرد وسعادته، وإن واجب الدولة هو مساعدته على تحقيق ذاته وأقصى طاقاته. ولعل أعمق تطور مر به هذا المذهب السياسي هو ظهور النظام الاقتصادي الحر الذي ولد مع الثورة الصناعية والرأسمالية. (انظر: موسوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي، ج4/ ص496.)

[5] القانون الطبيعي: يقصد بالقانون الطبيعي جملة المعايير المشتقة من طبيعة الإنسان وغائيته في العالم، وهو يتألف من مجموعة المبادئ الناظمة لشروط أي مجتمع من المجتمعات؛ لأنها تتناسب مع الطبيعة الواحدة، المتماثلة في كل إنسان. وقد لعبت فكرة القانون الطبيعي دوراً رئيسياً في تشريعات الثورة الفرنسية، وقانون نابليون، ومازالت تمثل إلى اليوم مبادئ العدالة وقواعدها. (موسوعة السياسة، ص 738.)

العقد الاجتماعي[1] التي ظهرت فكرتها الأولى على يد هوبز[2]، ثم تطورت على يد جون لوك، وأخذت صورتها النهائية على يد جان جاك روسو فكان كتابه (العقد الاجتماعي) – كما يقال – إنجيل الثورة الفرنسية. وهي نفس الأسس التي بنيت عليها الليبرالية والعلمانية. [3]

وتقوم الديمقراطية على ثلاثة مبادئ هامة، هي :

1- مبدأ سيادة الأمة.

2- مبدأ الشرعية (أو سيادة القانون).

3- الحقوق والحريات العامة .[4]

من هنا فإن الديمقراطية في آخر صورها ترتبط بالعلمانية من حيث إهمال المرجعية الدينية، وجعل الشعب مصدر التشريع، والحيادية تجاه الدين. ولكن ليس بالضرورة أن تكون العلمانية ديمقراطية، فالعلمانية ليست في حد ذاتها نظام حكم، وإنما هي فلسفة تُبنى عليها صور متعددة للحكم، كالنظام الاشتراكي الذي يُعد نظاماً علمانياً قائماً على الإلحاد، ومع ذلك، لم تكن الاشتراكية ديمقراطية. وهناك أيضاً العلمانية الديكتاتورية التي يكون فيها الحاكم متسلطاً مستبداً برأيه، مع حياديته أو معاداته للدين، ومثال ذلك العلمانية التركية الأتاتوركية، التي كانت علمانية مستبدة ومعادية للدين، حاربت المظاهر الدينية التي يدين بها غالبية الأتراك المسلمين، ولو كانت علمانية أتاتورك ديمقراطية لسمح بالحريات، وقبل برأي الأغلبية.

---

(1) العقد الاجتماعي: هو اتفاق يفترض تخلي الناس عن حالة الفوضى ليكونوا المجتمع الذي يعيشون فيه، وذلك بتنازل الشعب عن سلطته للحكومة التي تحكمه. (انظر: موسوعة السياسة، ص 128.)

(2) توماس هوبز(1588–1679م)، فيلسوف إنجليزي، أيد الحكم الملكي المطلق، وقال بأن الناس أنانيون بطبعهم وأنهم تلافياً للفوضى دخلوا في عقد اجتماعي تعهدوا بموجبه بطاعة السلطان. (معجم أعلام المورد، منير البعلبكي، ص480).

(3) انظر: الاتجاهات الفكرية المعاصرة، د. علي جريشة، ص120.

(4) المصدر السابق، ص121.

المطلب الثاني

علاقة العلمانية بالليبرالية

الليبرالية كلمة ذات أصل لاتيني وتعني الحرية والتحرر. وهي تعود إلى كلمة (Liberty) بالإنجليزية وتعني (الحرية)، والليبرالية تعريب لكلمة (Liberalism). وكما هو سائر في الواقع، فإن نشأة الأفكار تسبق نشأة المصطلحات الدالَّة عليها. وإن معاني الحرية قديمة قدم الإنسان، فالإنسان كان دائم البحث عن الحرية كأغلى شيء يسعى إليه ويبذل من أجله الغالي والنفيس. وقد أكَّد الإسلام على قيمة الحرية وأنها – أي الحرية – حق من أهم حقوق الإنسان. لكنّ الليبرالية مصطلح حديث يتناول الحرية بمفهوم خاص وفق ظروف خاصة كانت في أوروبا موطن النشأة.

ومن تعريفاتها أنها: "مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي. ففي الميدان السياسي وعلى النطاق الفردي يؤكد هذا المذهب على القبول بأفكار الغير وأفعاله حتى ولو كانت متعارضة مع أفكار المذهب وأفعاله شرط المعاملة بالمثل.. وفي المجال الاقتصادي تشير إلى أن الإنسان الاقتصادي ينحو بشكل طبيعي نحو تلبية أقصى ما يمكن من الحاجات بأقل الأتعاب." [1]

والحق أن الليبرالية والعلمانية قرينتان. فإن أول حركة أطلق عليها ليبرالية هي الحركة البروتستانتية التي نادت بمفهوم حرٍّ للتدين – إن صحَّ التعبير– ، تمثل في رفع وصاية رجال الدين عن المتدينين، والثورة على صكوك الغفران، وحرية كل إنسان في قراءة وفهم الكتاب المقدس، وكذلك حق رجال الدين في الزواج، وغير ذلك من الأفكار التي تتسم بالمطالبة بالمزيد من الحريات ونبذ القيود. كما أن شعار الثورة الفرنسية (حرية –عدالة – مساواة) أيضاً دار حول قيم الحرية. وربما بدأت أفكار الحرية في تلك الفترة أفكاراً اقتصادية تدعو إلى عدم تدخل الدولة في أحوال السوق، وذلك لخدمة مصلحة الطبقة الوسطى من التجار والحرفيين. [2]

الأسس الفلسفية لليبرالية:

يقوم الفكر الليبرالي على أسس ثلاثة:

1- **الحرية:** وهي سمة مميِّزة للفكر الليبرالي عن غيره. وهي تعني أن الفرد حرٌّ في أفعاله، مستقل في تصرفاته دون تدخل من الدولة أو غيرها، وهو ما يسمى بالحرية المدنية المكفولة للفرد من

---

[1] موسوعة السياسة، ص566.

[2] انظر: حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، سليمان بن صالح الخراشي، 1429هـ، بدون دار نشر ولا رقم طبعة، ص 33، 37.

قبل الدولة، وجدير بالذكر أنها حرية مقيَّدة بالقانون مع الاختلاف بين الليبراليين حول قبول ورفض بعض القوانين. وللفرد الحرية في دينه ومعتقده واختيار ما يناسبه من مبادئ دون الإضرار بالآخرين ودون فرض تصوره أو دينه على غيره.

2- **الفردية:** وهي من سمات عصر النهضة، وكانت تعني الأنانية وحب الذات، ثم تطور المفهوم ليعني استقلالية الفرد من خلال العمل المتواصل والاعتماد على النفس، وهذا هو الاتجاه البراجماتي [1]، وهو مفهوم حديث للفردية.

3- **العقلانية:** وهي تعني استقلال العقل البشري بإدراك المصالح والمنافع دون الحاجة إلى الدين. وقد زاد ترسيخ الاعتماد على العقل مصدراً وحيداً للمعرفة في القرن التاسع عشر الذي هو قمة الهرم الليبرالي. وقد أصبح الاعتماد على العقل المجرد وإقصاء الدين والقيم والأخلاق سمة من أبرز سمات الفكر الأوروبي المعاصر. والعقلانية تقتضي أنه لا يمكن الوصول إلى الحقيقة إلا بواسطة العقل من خلال التجربة، فالإنسان قبل التجربة يجهل الكليات العامة، وهذا ما يجعله غير قادر على القطع، ومن ثَمّ فهي تنظر إلى الدين على أنه لا يصلح مصدراً للمعرفة، لأنه غير مبني بناءً علمياً تجريبياً. [2]

من العرض السابق لأسس الليبرالية التي لا تقوم إلا بها، تتبين العلاقة بين كلٍّ من الليبرالية والعلمانية، فكلاهما قائم على العقلانية التي لا تعتبر الدين مصدراً للمعرفة، وتعزله عن مجالات الحياة المختلفة، وهو تصور علماني للعقل يجعله في إزاء الدين ومنافساً له. كما أن الحرية بالمفهوم الليبرالي تشمل حريات تتعارض مع الدين والأخلاق في حين أنها منضبطة بالقانون الوضعي، وتكرس النزعة الفردية البراجماتية النفعية التي تنتفي فيها معايير الخير والشر، وتذوب في مصالح الأفراد المادية.

وليس من العجيب أن نجد هذا الترابط بين العلمانية والليبرالية؛ إذ أن كلًّا منهما قد نشأ في البيئة ذاتها وفي الفترة الزمنية نفسها في سياق تاريخي وظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية واحدة، وتم تدشين كليهما ضمن المنظومة الفلسفية نفسها وعلى أيدي فلاسفة أوروبا في تلك الحقبة من تاريخها.

---

[1] البراجماتية: مذهب فلسفي يرى أن علامة الحقيقة أو معيارها العمل المنتج لا الحكم العقلي. (انظر: المعجم الفلسفي، مراد وهبة، ص 138).

[2] انظر: حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، سليمان بن صالح الخراشي، ص19-25. وانظر كذلك: حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، د عبد الرحيم بن صمايل السلمي، تلخيص : أ. إيمان بنت محمد عايض العسيري، مركز تأصيل للدراسات والبحوث، 2011م، ص14-21.

ولكن كما قلنا في الديمقراطية، فإنه وإن كانت الليبرالية قائمة على العلمانية، بمعنى استبعاد المرجعية الدينية التي تتعارض مع حرية الفرد، فإنه ليس بالضرورة أن تكون كل أشكال العلمانية ليبرالية، وذلك مثل العلمانية الاشتراكية، والعلمانية الاستبدادية.

المطلب الثالث

علاقة العلمانية بالرأسمالية

جاء في تعريف الرأسمالية أنها: "نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض– المادة الأولية– آلات وأدوات العمل) – سواء أكانت مكونة من أفراد أم شركات أم مؤسسات – الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم. وطبقة البروليتاريا [1] المجبرة على بيع قوة عملها؛ لأنه ليس لأفرادها وسائل الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص." [2]

كما تُعرّف بأنها: " النظام الاجتماعي الذي يكون فيه العمال غير مالكين للثروات التي يستثمرونها." [3]

وفي تعريف آخر للرأسمالية جاء أنها: " (تكوين اجتماعي واقتصادي يحل محل الإقطاع، ويستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال العمال)، ومن ثم فالقانون الرئيسي للإنتاج الرأسمالي: فوضى الإنتاج، والأزمات الدورية، والبطالة المزمنة، وفقر الجماهير، واشتعال الحروب." [4]

وقد نشأ هذا النظام في الغرب في نفس السياق التاريخي والفلسفي الذي نشأت فيه العلمانية والليبرالية والديمقراطية. وإن أسس الرأسمالية قد انبثقت مع الديمقراطية من المذهب الفردي، "هذا المذهب فرض نفسه في المجال الاقتصادي حاملاً شعار: دعه يعمل دعه يمر، الأمر الذي انتقل إلى المجال السياسي، وتدعم بنظرية العقد الاجتماعي، وأرسى دعائم الديمقراطية متمثلة في نظرية السيادة، ومبدأ الشرعية، والحقوق والحريات العامة. ولئن مثلت الديمقراطية الوجه السياسي للنظام الحر، فإن الرأسمالية تمثل الوجه الاقتصادي لذلك النظام" [5] وهو النظام الغربي الذي تحرر من سلطة الدين، وتشبث بهذا العالم المادي.

---

[1] البروليتاريا: الطبقة الدنيا والبائسة والمعدمة من المجتمع، التي لا تملك شيئاً ولا تستطيع أن تستمر في الحياة إلا بعملها. (انظر: موسوعة السياسة، ج1/ ص 533).

[2] موسوعة السياسة، ج2/ص788.

[3] المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج1/ ص 602.

[4] المعجم الفلسفي، مراد وهبة، ص325.

[5] الاتجاهات الفكرية المعاصرة، علي جريشة، ص 137.

وقد كانت أوروبا قبل ذلك واقعة تحت سيطرة النظام الإقطاعي، وفي نفس الطريق الذي سلكته للتخلص من سيطرة رجال الكنيسة والأباطرة، حاولت التخلص من الإقطاع الذي كان يمثل القوة الاقتصادية التي يستمد منها رجال الكنيسة والأباطرة نفوذهم. وقد كان ذلك بتدرج فكري، جاء على يد فلاسفة أوروبا وعلى رأسهم هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو. ولكن " الرأسمالية تدين بالولاء لكاتبها الاقتصادي الأول آدم سميث [1]، وقد كانت أهم المبادئ التي نادى بها هي:

1- القيمة الحقيقية للشيء بقدر ما بذل فيه من عمل، وثروة الأمة بإنتاجها الناجم عن العمل، ويضيف أن الإنتاج يزيد بتقسيم العمل واستخدام الآلة.
2- المنافسة لازمة لقيام الحرية الاقتصادية.
3- النقود أداة التبادل، والمقادير الإضافية منها تسبب ارتفاع الأسعار.
4- لا غضاضة في اقتضاء الفوائد عن الديون.
5- ربط بين رفاهية الفرد وبين الحجم الكلي للعمل وعدد السكان. " [2]

وقد مر النظام الرأسمالي بمراحل، كانت بدايتها مع اختراع الآلة، و" يجمع كتاب الاقتصاد حتى المعادون منهم للرأسمالية – وعلى رأسهم كارل ماركس – على أن الرأسمالية في نشأتها كانت خطوة تقدمية جبارة، وأنها أدت خدمات هائلة للبشرية في شتى مناحي الحياة، فقد زادت الإنتاج، وأصلحت وسائل المواصلات، واستغلت موارد الطبيعة على نطاق واسع لم يكن متاحاً من قبل، ورفعت مستوى الحياة بالنسبة لطبقة العمال عما كانوا عليه في عهد الاعتماد الكلي أو الرئيسي على الزراعة." [3]

ولكن الرأسمالية بسبب نشأتها في الغرب في النسق العلماني الذي لا يعتمد مرجعية دينية، ويركز على الجانب الدنيوي، ويقدم المصلحة على كل شيء، ارتبط بثلاثة أمور أفسدته وحرفته، وهي: نظام الفائدة (الربا)، الاحتكار، الاستعمار.

وفي هذا " يقول مؤرخو الاقتصاد إن الرأسمالية في أثناء تطورها من صورتها البسيطة الخيرة التي كانت عليها في مبدأ الأمر، إلى صورتها الفاحشة التي وصلت إليها اليوم، أخذت تعتمد رويداً

---

[1] آدم سميث (1723-1790م) فيلسوف اجتماعي وعالم اقتصاد اسكتلندي، يعتبر مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي. دعا إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة بوصفها الوسيلة الفضلى لتحقيق أكبر قدر من الثروة والسعادة، أشهر كتبه " ثروة الأمم". (انظر: معجم أعلام المورد، منير البعلبكي، ص 243.)

[2] الاتجاهات الفكرية المعاصرة، ص138، 139، بتصرف.

[3] شبهات حول الإسلام، محمد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط21، 1992م، ص76.

رويداً على الديون الأهلية، ومن هذه نشأ نظام المصارف التي تنظم العمليات الرأسمالية الكبرى، وتقرضها ما تحتاج إليه من الأموال لتشغيلها في مقابل ما تأخذه من الفوائد والأرباح." [1]

أما عن ارتباط الرأسمالية بالاحتكار فإن " المنافسة الرأسمالية العنيفة تؤدي في النهاية إلى تحطيم الشركات الصغيرة، أو اندماجها بعضها في بعض لتأسيس شركة كبيرة، وهذا وذلك يؤديان حتماً إلى الاحتكار في نهاية المطاف." [2]

كما أن " الثورة الصناعية كعملية تكوِّن نمط الإنتاج الرأسمالي تقوم برفع نفقات التأسيس الأولية للصناعة وزيادة أسعار أدوات العمل، وبذلك تكرس عملية تحويل ملكية وسائل الإنتاج إلى احتكار طبقة اجتماعية معينة هي طبقة أصحاب رؤوس الأموال." [3]

وقد أدت الزيادة في الإنتاج الناجمة عن الثورة الصناعية، إلى البحث عن أسواق جديدة، ومصادر جديدة للمواد الخام، مما أدى إلى ارتباط الرأسمالية بالإمبريالية [4]، وتوجهت قواها إلى استعمار الشعوب الأخرى، والاستيلاء على مواردها، واسترقاق شعوبها.

كل هذه المساوئ نشأت لأن النظام الرأسمالي نظام نشأ في ظل العلمانية منفصلاً عن الدين، محققاً للمذهب الفردي الذي يركز على الفرد وحده وعلى مصلحته الخاصة، دون النظر إلى القيم وتحقيق الصالح العام للمجتمع. " ولم يكن من الممكن أن تتطور الرأسمالية – لو نشأت في أحضان الإسلام – إلى صورتها الفاحشة التي وصلت إليها اليوم، والتي تؤدي إلى سوء الاستغلال، والاستعمار والحروب." [5]

---

[1] شبهات حول الإسلام، سيد قطب، ص 79.

[2] المرجع السابق، ص 79.

[3] موسوعة السياسة، ج2/ص 790، بتصرف.

[4] الإمبريالية: ظاهرة اقتصادية سياسية عسكرية، تتجسد في إقدام الدول القوية في العصر الحديث – أي الرأسمالية الصناعية – على التوسع وفرض سيطرتها على شعوب وأراض أجنبية بدون رضى تلك الشعوب، وبهدف استغلالها وإخضاعها ونهب ثرواتها..وقد نشأت في رحم النظام الإقطاعي ونشوء الرأسمالية التجارية والدول القومية التوسعية في أوروبا، ومع قيام العصر الصناعي والاكتشافات العلمية وما نجم عن ذلك من زيادة الإنتاج والسكان والحاجة إلى التفتيش عن المواد الخام والوقود، وإيجاد أسواق لتصريف فائض الإنتاج. (انظر: موسوعة السياسة، ج1/ ص300.)

[5] شبهات حول الإسلام، محمد قطب، ص 79.

المطلب الرابع

علاقة العلمانية بالإباحية

يرتكز الحديث عن علاقة العلمانية بالإباحية في نقطتين:

الأولى: غياب المرجعية، وسقوط المقدَّس:

فالعلمانية قائمة على فصل الدين عن الدولة، ووصل الأمر إلى فصل الدين عن الحياة، إذ ضعف الاهتمام به، وفقد الوازع الديني قوته في قلوب الناس، خصوصاً مع انتشار بذور الإلحاد والمادية، والتركيز على العقل، وعلى جانب الحياة الدنيا، وعدم الالتفات إلى وجود الحياة الآخرة، أو الاكتراث بها. كل هذا أثر في معيارية الخير والشر، وفي مقاييس الأخلاق، والحلال والحرام والمقبول المرفوض.

لقد بدأت الأزمة الأخلاقية عند الغرب " منذ أن تزعزعت الثقة في الكتاب المقدس، وحدث ذلك في القرن الخامس عشر عندما اخترعت المطبعة، وبدأ كل إنسان يقتني نسخة من الكتاب المقدس، ويقرؤها مستقلاً عن الكنيسة" [1]، وهنا سقط جدار القداسة الأول عن الكتاب المقدس، الذي شيدته الكنيسة باحتكارها قراءته وتفسيره للناس. وسقط الجدار الثاني عندما قرأ الناس ما في هذا الكتاب المقدس من فضائح أخلاقية، وُصف بها من يُفترض أنهم مقدسون، وهم الأنبياء عليهم السلام، فقد جاء وصفهم – زوراً وبهتاناً – بالكثير من المخازي الأخلاقية التي يترفع عنها عامة الناس. [2] ومع كل هذا سقطت القداسة التي كانت في قلوب الناس تجاه الدين ككل، وتجاه الإيمان بالله، والتطلع للآخرة. ولم يعد للأخلاق الدينية ذلك التقدير في قلوبهم.

من جانب آخر، كانت الفضائح الأخلاقية لرجال الكنيسة ورهبانها، قد أسقطت القدوة الأخلاقية التي يمكن أن يتشبث بها الناس، وأن توجه حياتهم الأخلاقية إلى الوجهة السليمة.

وقد أسهم فلاسفة أوروبا في الانهيار الأخلاقي، وأبرز مثال على ذلك، هو فرويد، ونظرياته الفلسفية القائمة على تفسير السلوك الإنساني منذ طفولته تفسيراً جنسياً.

---

[1] العلمانيون والقرآن، الطحان، ص 93.

[2] من أمثلة ذلك ما ذكر عن زنا لوط بابنتيه (سفر التكوين 19: 30–38)، وزنا داود بزوجة قائـده (صـموئيل الثاني 11: 2–6)، وغير ذلك من المخازي، التي ننزه الأنبياء عن أن يكونوا قد اقترفوها عليهم السلام، وحـاش لله أن يسيء الاختيار، فيرسل أرذل الخلق ليحملوا رسالته للناس.

وفي هذا يقول الأستاذ محمد قطب: " ربما لم يكن هناك مجال تأثر بالعلمانية بقدر ما تأثرت الأخلاق.. ذلك أن الدين هو المنبع الطبيعي للأخلاق، فإذا جفف هذا المنبع أو جف بسبب من الأسباب، فلابد أن يتبعه حتماً انهيار تدريجي في الأخلاق ينتهي إلى اللاأخلاق. وقد كانوا في بداية عهد النهضة يحاولون البحث عن منبع للأخلاق غير الدين، ولكن المنبع البديل أثبت عجزه عن إنبات القيم التي يحتاج إليها الإنسان. ثم بدأت الأجيال الأكثر علمانية من سابقتها تناقش مبدأ القيم ذاته: هل هي ضرورية حقاً للبشرية؟ وهل هي حقائق واقعية أم مجرد مثل خيالية معلقة في الفضاء غير قابلة للتطبيق؟ وإذن فلماذا لا نكون واقعيين ونتعامل مع الواقع البشري كما هو ؟ أي بغير مُثُل وبغير قيم؟!" [1]

إن العلمانية المادية غيَّرت مفهوم الأخلاق والقيم، " فالأخلاق لا علاقة لها بالفضيلة أو الاحتياجات الروحية أو المعنى، وإنما لها علاقة بالسعادة (اللذة) والمنفعة، فعُرِّف الخير والشر تعريفاً مادياً كمياً، فالخير هو ما يدخل السعادة (اللذة) على أكبر عدد ممكن من البشر، وما يحقق لهم المنفعة، والشر هو عكس ذلك، أي ما يسبب الألم والضرر.. ومن هنا أصبحت القيمة مسألة اجتماعية، أي أن المجتمع هو الذي ينتج القيمة، وليست القيمة هي التي تحكم المجتمع." [2]

وهكذا فإن العلمانية التي أزاحت الدين وأزاحت معه القداسة والقيم والأخلاق، صبغت كل المجالات الحياتية بهذه الصبغة المجردة عن المرجعية وعن القيمة، وظهر ذلك في السياسة والاقتصاد والفكر والعلم وأيضاً في مجال العلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة، حيث اعتبر الجنس مسألة (بيولوجية) لا علاقة لها بالأخلاق، أي مسألة بين ذكر وأنثى يجري بينهما ما يجري بين الذكر والأنثى بلا قيود ولا ضابط ولا تصعيد، وكانت الحمأة الدنسة التي تردت فيها البشرية، وكان السعار الجنسي المجنون الذي لا يشبع ولا يرتوي ولا يفيق. [3]

الثانية: الحرية المفرطة:

فهي من أسس العلمانية في مجال الدين والأخلاق، فالدولة حيادية تجاه الدين. و"الدولة الديمقراطية ملزمة بعدم فرض أو السماح بفرض منظور قيمي مشترك للجماعة، وذلك لأن تبني منظور أحادي للقيم ينافي الديمقراطية.. فالقاعدة الأساسية أنه لا توجد مرجعية موحدة للقيم أو الأخلاق فلكل أخلاقه وقيمه الخاصة به." [4]وكل هذا يؤدي في النهاية إلى فوضى الأخلاق.

---

[1] مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، ص 483، 484، باختصار.

[2] فكر حركة الاستنارة وتناقضاته، د. عبد الوهاب المسيري، نهضة مصر، القاهرة، ط1، 1998م، ص 52، 54.

[3] انظر: المرجع السابق، ص 487.

[4] نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، ص 85، 86.

من مظاهر الإباحية في الغرب:

1- الزواج المثلي، وبدلاً من أن يكون شذوذاً جنسياً، أصبح مقبولاً به في بعض الدول الغربية بحجة الحرية، "ويُعد التحول في موقف الرأي العام من الشذوذ الجنسي أحد الأعراض المميزة للتوحش والعبث الجنسي، الذي أحدثته الثورة الجنسية. كان الطب النفسي حتى فترة طويلة عقب الحرب العالمية الثانية يَعُدُّ الشذوذ الجنسي أحد أشكال الفساد الجنسي وإحدى صور انحطاطه الواضحة. أما في عام 1972م، فقد حدث تغيير ما حين صنف المعجم الأمريكي لتوصيف الأمراض النفسية الشذوذ الجنسي مرضاً نفسياً، ولكن سرعان ما ظهر الشذوذ الجنسي أسلوباً للحياة، وانتفت عنه صفة المرض النفسي في الطبعة اللاحقة للمعجم، أي أن الشذوذ الجنسي طبقاً لذلك ما هو إلا توجه معين في الحياة، وممارسة لاحتمال قائم، أي أنه ظاهرة طبيعية لا يجب إخضاعها للعلاج النفسي." [(1)]

2- الفوضى الجنسية، وذلك في صورة الزنا، وهو مباح في الغرب ما دامت العلاقة قائمة برضا الطرفين، ويظهر في مرحلة المراهقة بين طلاب المدارس تحت توجيه من الأهل لأخذ الاحتياطات الوقائية لتجنب الحمل أو الأمراض الجنسية. ويدخل في ذلك أيضاً الممارسات الجنسية غير السوية، وما يسمى بتبادل الزوجات، والاستغلال الجنسي الأطفال، وما نتج عن كل ذلك من أمراض عصرية كالإيدز، وزيادة عدد اللقطاء والمؤسسات التي ترعاهم، وشيوع الإجهاض، وفي أحسن الأحوال تكوُّن ما يعرف بأسرة الأم العزباء. وهو مصطلح نشأ في الغرب للإشارة إلى الأسرة المكونة من أم وأطفالها الذين أنجبتهم من غير زواج واختارت رعايتهم، في حين اختار الأب عدم تحمل أي مسئولية عنهم. وهذا الشكل موجود ومنتشر في الغرب، ودور الدولة رعايتهم وصرف النفقة لهم.

3- اعتبار الجنس سلعة استهلاكية، وذلك من خلال الاتجار بصور النساء العاريات، وإنشاء المواقع الإباحية، ووجود العاهرات، وإقامة مسابقات ملكات الجمال، واستحداث ما يسمى بعارضات الأزياء.

ومن هنا يتبين أن الإباحية هي أحد مفرزات العلمانية، والتي صارت سمة تميز الحضارة الغربية المعاصرة، على أنها صورة من صور الحرية.

[(1)] الإسلام في الألفية الثالثة ديانة في صعود، د. مراد هوفمان، ترجمة عادل المعلم و يس إبراهيم، مكتبة الشروق، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر، ص 29.

الفصل الأول

العلمانية في مواجهة الإسلام

المبحث الأول: الفروق بين العلمانية التقليدية والعلمانية المعاصرة

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: العلمانية التقليدية: ملامحها وأهدافها ووسائلها
- المطلب الثاني: العلمانية المعاصرة: ملامحها وأهدافها ووسائلها

المبحث الثاني: جهود العلمانية المعاصرة ومخاطرها في المجال الفكري

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: القول ببشرية القرآن الكريم أو أنسنة الوحي
- المطلب الثاني: القول بتاريخية الدين الإسلامي
- المطلب الثالث: شبهة أن الإسلام دين علماني بطبيعته
- المطلب الرابع: علمنة الفقه الإسلامي
- المطلب الخامس: شبهة أن الرسول ﷺ لم يكن قائدا سياسيا.
- المطلب السادس: الاستدلال بنماذج تاريخية أو بأخرى معاصرة على فشل فكرة الحكم الإسلامي.

المبحث الثالث: جهود العلمانية المعاصرة ومخاطرها في الواقع العملي

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: تصنيف الحركات الإسلامية وفق مفهوم الاعتدال الأمريكي
- المطلب الثاني: إنشاء شبكات إسلامية معتدلة ودعمها
- المطلب الثالث: دعم الليبراليين والعلمانيين العرب
- المطلب الرابع: اختزال مفهوم الحكم الإسلامي
- المطلب الخامس: تضييق الخناق على الحركات الإسلامية إذا وصلت إلى الحكم
- المطلب السادس: دور التقنيات والتكنولوجيا المعاصرة في نشر العلمانية

المبحث الأول

الفروق بين العلمانية التقليدية والعلمانية المعاصرة

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول:** العلمانية التقليدية: ملامحها وأهدافها ووسائلها
- **المطلب الثاني:** العلمانية المعاصرة: ملامحها وأهدافها ووسائلها

المطلب الأول

العلمانية التقليدية: ملامحها وأهدافها ووسائلها

إن العلمانية فكر ذو تلون وتشكل كثير، وإن كانت العادة قد جرت على اختزال الناس لها في مقولة (فصل الدين عن الدولة). ولذا نجد الباحثين المختصين في دراسة موضوع العلمانية يقسمونها تقسيمات مختلفة حسب اعتبارات متعددة، فهناك العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة حسب تقسيم د. المسيري – رحمة الله عليه – [1] ، وهناك العلمانية المؤمنة [2] والعلمانية المعادية للدين، وهناك العلمانية الديمقراطية والعلمانية الاستبدادية، وهناك أيضاً العلمانية التقليدية – أو الكلاسيكية – والعلمانية الحديثة – أو المعاصرة حسب اختيار الباحثة – . وهذه الأخيرة هي موضوع الرسالة، وعليها يجري البحث لكشف حقيقتها وأساليبها. وهي التي قد يسمي البعض شقيها بتسمية مختلفة؛ كالتيار المؤسس للعلمانية في الشرق والتيار الحديث. [3]

وهذا التقسيم هو في الأصل تقسيم زمني، ينظر إلى العلمانية من خلال مرحلتين زمنيتين، وقد يختلف الباحثون في تحديد الفترة الزمنية للفصل بينهما نظراً لعدة أمور؛ منها: التداخل الذي يُشكل على الباحث، وعدم اندثار التيار الأول بالكلية، حيث ما زال له من يمثله، وإن كان صوتهم أضعف وتأثيرهم أقل. إضافة إلى أن التحول في الأفكار والأساليب لا يأتي فجأة، وإنما هو تحول يسير ببطء، ويحتاج إلى وقت لحدوثه وبروزه وتميزه، ومن ثمَّ إمكان ملاحظته. لذا فإن هذا البحث سيقوم بالتركيز أكثر على الفروق المنهجية في الوسائل وطرائق الطرح بين العلمانية التقليدية والعلمانية المعاصرة، وذلك من خلال إبراز أهم توجهات العلمانيين المعاصرين.

وقبل الحديث عن هذه الفروق لابد من الإشارة أولاً إلى:

---

[1] انظر مثلاً كتابه: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، وكذلك كتابه بالاشتراك مع د. عزيز العظمة: العلمانية تحت المجهر. (وهي مراجع سابقة)

[2] يقصد بها العلمانية التي لا تعادي الدين ولكن تحاول التمييز الإجرائي بينه وبين مسائل السياسة والحكم، ومن أمثلتها ما أطلق عليه الدكتور عبد الوهاب المسيري "العلمانية الجزئية"، ووافقه الشيخ راشد الغنوشي في مقاله في: (مجلة المستقبل العربي، الإسلام والعلمانية، العدد 359، ص 178). ويذهب البعض إلى أن رائد العلمانية المؤمنة هو الدكتور مصطفى السباعي (انظر: مجلة شرق نامه، في العلمانية المؤمنة: محاولة في تحرير العلمانية من العقيدة العلمانية، محمد جمال باروت، العدد السابع، يناير 2011م، ص25.) ولسامر خير أحمد كتاب: العلمانية المؤمنة: الفهم غير الأيديولوجي للإسلام، دار ورد، الأردن، ط1، 2013م.

[3] انظر: التيار العلماني الحديث وموقفه من تفسير القرآن، منى محمد الشافعي، دار اليسر، القاهرة، ط1، 1429هـ، ص74.

أسباب دخول العلمانية دار الإسلام

1- تردي حال المسلمين وضعفهم خاصة على المستوى الفكري وتحديداً في أواخر العصر العثماني، وانتشار الفكر الصوفي الذي عطل العمل والأخذ بأسباب القوة.[1] وقد أدى ذلك إلى استحكام الضعف بالدولة العثمانية، نتج عنه سقوط الخلافة سنة (1924م)، ومن ثمَّ فقد العالم الإسلامي آخر ما يمكن أن يستند إليه في مجابهة الغرب الغازي عسكرياً وفكرياً.

2- وفي الوقت ذاته صاحب هذا التردي في حال المسلمين تقدم علمي مذهل حققته أوروبا تبعه تقدم صناعي واقتصادي دفع أوروبا إلى البحث عن أسواق لمنتجاتها ومصادر للمواد الخام اللازمة لصناعاتها، فأغرى فيها الرغبة بالتسلط على الدول الأضعف واستعمارها تحقيقاً لمصالحها.[2] وقد علمت أوروبا من خلال تجاربها التاريخية أن الدين الإسلامي هو الرابط الذي يربط الأمة الإسلامية، وهو سر قوتها وثباتها ورفضها للذل والاستعمار، وأنه لا مستقبل لها عسكرياً في ديار المسلمين إلا بإضعاف هذا الدين ومحو أثره في حياة المسلمين قدر المستطاع.

3- تزامنت النهضة الأوروبية مع انتفاضتها ضد الدين الذي حكم أوروبا زمناً طويلاً، فصوَّروا للمسلمين بأن سبب تخلفهم هو تمسكهم بالدين، وأن الطريق إلى التقدم والحضارة لا يكون إلا بنبذ الدين والانطلاق من أغلاله وقيوده.[3] وهم في ذلك يساوون بين المختلفَين، ويغفلون الفروق الجوهرية بين الإسلام والمسيحية في سطحيةٍ ساذجةٍ في الظاهر، وخبثِ مقصدٍ في الداخل.

4- الغزو العسكري لديار المسلمين، حيث " يرى الدارسون المحدثون من أساتذة التاريخ الحديث والفلسفة في الجامعات المصرية أن أول ظهور العلمانية بمصر كان مع حملة نابليون تعبيراً عن روح الثورة الفرنسية، وأنها اتخذت طابعاً رافضاً لكل ما هو ديني" [4]، إضافة إلى ما أدى إليه الاستعمار فيما بعد من تقسيم العالم الإسلامي وزرع بذور التناحر بين المسلمين، بل وفرض المبدأ العلماني بالقوة من خلال ترجمة القوانين الغربية وإحلالها محل الشريعة الإسلامية. فقد حل القانون الفرنسي محل الشريعة الإسلامية في مصر (1883م) على يد

---

[1] انظر: العلمانية نشأتها وتطورها، الحوالي، ص508.

[2] انظر: جذور العلمانية، د. السيد أحمد فرج، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط1، 1985م، ص14-15.

[3] انظر: المرجع السابق، ص 15-16.

[4] المرجع السابق، ص10. وقد كانت الحملة الفرنسية على مصر بين عامي (1798-1801م)، ومن الذين سجلوا ذلك المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي (ت 1825م) الذي عاصر الثورة الفرنسية.

الخديوي إسماعيل، وفي الجزائر سنة (1830م)، وفي تونس سنة (1906م)، وفي المغرب سنة (1913م). [1]

5- الافتتان بالغرب وما عنده، وعودة بعض أبناء هذه الأمة بعد دراستهم في الخارج حاملين ثقافات غربية يريدون استبدالها بالإسلام، أو الاتجاه إلى الفكر التوفيقي بين الإسلام والحضارة الغربية سواء بحسن أو بسوء نية. ومن أمثلة ذلك ما حمله الفكر التوفيقي عند رواد حركة الإصلاح الديني كرفاعة الطهطاوي[2]ومحمد عبده [3]وجمال الدين الأفغاني [4]، ثم رواد الفكر التنويري مثل قاسم أمين [5]وطه حسين [6]وغيرهم.

---

[1] انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إعداد الندوة العالمية للشباب المسلم، إشراف د. مانع الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط4، 1420هـ، ج2 /681.

[2] رِفاعة رافع الطهطاوي (1801–1873م)، عالم وصحافي مصري، يعتبر رائد النهضة الفكرية الحديثة في مصر، تلقى العلم في الأزهر وأكمل تحصيله في فرنسا. وقف حياته على تعريف أبناء عصره بقيم التفكير العلمي الحديث المستمدة من الغرب. من أشهر آثاره : " تعريب القانون المدني الفرنساوي" و" تاريخ قدماء المصريين". (معجم أعلام المورد، منير البعلبكي، ص276)

[3] محمد عبده (1849–1905م)، مفتي الديار المصرية، ومن كبار رجال الإصلاح والتجديد في الإسلام. قال أحد من كتبوا عنه: " تتلخص رسالته في أمرين: الدعوة إلى تحرير الفكر من قيد التقليد، ثم التمييز بين ما للحكومة على الشعب من حق الطاعة وما للشعب من حق العدالة على الحكومة. ناوأ الاحتلال الانجليزي وشارك في الثورة العرابية. تعاون مع جمال الدين الأفغاني في باريس على إصدار مجلة " العروة الوثقى" لمحاربة الاستعمار والطغيان. أشهر آثاره "رسالة التوحيد" و"شرح نهج البلاغة" و" تفسير للقرآن الكريم" حالت منيته دون إتمامه. يُعرف بـ" الشيخ" أو "الإمام". (الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م، ج6/ ص 252).

[4] جمال الدين الأفغاني (1838–1897م)، واسمه محمد بن صفدر، الحسيني، فيلسوف الإسلام في عصره. حث المسلمين على التحرر من الاستعمار، وهو من دعاة الإصلاح، وأسس مع تلميذه محمد عبده مجلة العروة الوثقى، وله " تاريخ الأفغان"، ورسالة في " الرد على الدهريين".(الأعلام للزركلي، ج6/ ص60).

[5] قاسم أمين (1865–1908م)، قاض ومصلح اجتماعي مصري. دعا إلى تعليم المرأة وإلى تحريرها من ربقة التقاليد، وبخاصة من الحجاب، فأثارت دعوته هذه ضجة كبرى في مصر والعالم العربي، وردَّ عليه كثيرون مُوَجِّهين إليه شتى التُّهم. أشهر آثاره: "تحرير المرأة"، و"المرأة الجديدة"، وقد دافع في هذا الكتاب الثاني عما طلع به على الناس في الكتاب الأول وحاول تلطيف ما انطوى عليه من تطرُّف. (معجم أعلام المورد، 66) مع تحفظ الباحثة على إلحاق الحجاب بالتقاليد في عبارة المعجم هذه.

[6] طه حسين (1889–1973م)، أديب وناقد مصري. يُعتبر أحد أبرز رواد التجديد في الأدب العربي الحديث. فقد بصره وهو طفل صغير. اشتهر بآرئه الجريئة في الأدب والحياة وبحمله لواء الثورة على التقليد. أشهر آثاره: "في الشعر الجاهلي"، و"الأيام"، و" المُعذَّبون في الأرض"، و" من تاريخ الأدب العربي".(معجم أعلام المورد، 172).

6- المسيحيون العرب، حيث إن الاتجاه العلماني التنويري الخالص بدأ في الأساس اتجاهاً مسيحياً [1] تمثل في تعظيم فكرة القومية العربية بدلاً من الدين. ومن أمثلة هؤلاء: بطرس البستاني [2]، وفرنسيس مراش [3] وغيرهم.

أولاً: ملامح العلمانية التقليدية:

لقد كانت العلمانية التقليدية تمثل الوفود الأول لهذا الفكر إلى بلاد المسلمين، ولهذا فقد حملت شكلها الذي كان سائداً في الغرب من فصل الدين عن حياة العلم والسياسة وغيرها من شئون الحياة. ولذا فقد كان دعاتها واضحين في بيان إعجابهم بالحضارة الغربية وبالقوانين الوضعية، كما دعموا الأفكار القومية والوطنية، ونادوا بتحرير المرأة، ودعم بعضهم نظرية التطور لداروين، ونادوا بأن الإسلام دين لا دولة، وحاولوا التأصيل لذلك. ورغم أن مصطلح "علمانية" لم يستخدم عند أوائل مَن مثل هذا التيار[4]، إلا أن المحتوى كان علمانياً بامتياز أو ممهداً للعلمانية. ولذا يمكن تسميته " بالتيار المؤسس للعلمانية في الشرق والذي امتد في الفترة ما بين (1900-1960م) على التقريب، وقد كان أسلوب الطرح المستخدم هو أسلوب الطرح الصريح، وهو أسلوب العلمانيين الأقحاح الذين يستطيع المرء أن يصفهم بالغلو العلماني بلا تردد لصراحتهم في تبني هذا المبدأ." [5]

وإن كنا قد ربطنا هذا النموذج العلماني بمرحلة تاريخية معينة، فإنه ربط يتعلق بالملامح العامة التي صبغت أسلوب العلمانيين في تلك الحقبة، لكن هذا لا يعني اندثارها وفناءها، بل إن هذه الصراحة في تبني العلمانية مازالت موجودةً عند البعض في وقتنا هذا، ومازال لهذا الاتجاه تلاميذه، إلا أن المجاهرة برفض الدين في الوقت الحالي أصبح أمراً ممجوجاً من غالبية أبناء الشعوب العربية والإسلامية نظراً للصحوة الإسلامية، وازدياد وعي المسلمين، وعدم ثقتهم بالغرب أو بفكره الوافد في ظل ما يرونه صراحةً من معاداةِ الغرب لهم ولمصالحهم.

---

[1] انظر: التيار العلماني الحديث وموقفه من تفسير القرآن، ص58-61.

[2] بطرس البستاني (1819-1883م)، صاحب دائرة المعارف العربية، عالم واسع الاطلاع، تعلم آداب العربية واللغات السريانية والإيطالية واللاتينية ثم العبرية واليونانية، وعين ترجماناً للقنصلية الأميركية. (انظر: الأعلام، الزركلي، ج2/ ص 58).

[3] فرنسيس مراش (1836- 1873م)، أديب عربي سوري، من أبرز أعلام النهضة في القرن التاسع عشر، من آثاره: " غابة الحق" و" رحلة إلى باريس". (معجم أعلام المورد، ص 422).

[4] انظر: بين الأصالة والتغريب في الاتجاهات العلمانية عند بعض المفكرين العرب المسلمين في مصر(1900-1964م)، د.حسين سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1993م، ص163.

[5] التيار العلماني الحديث وموقفه من تفسير القرآن، ص75.

ثانياً: أهداف العلمانية التقليدية:

1- فصل الدين الإسلامي عن الحكم، وإحلال القوانين الوضعية مكانه، وإقصاؤه ما أمكن عن دائرة التأثير وتشكيل المرجعية في المجال السياسي على وجه الخصوص، وباقي مجالات الحياة على العموم، واقتفاء أثر الغرب في صنع الحضارة على أسس العلم والعقل بعيداً عن الوحي والغيبيات غير اليقينية في نظرهم.

2- إضعاف الدين في القلوب، وعزله عن الحياة، وفتح الباب أمام المسلمين لتقبل الثقافة الغربية المستعمِرة، ليتسنى لهم السيطرة على بلاد المسلمين دون مقاومة يحث عليها الجهاد وتذكيها عقيدة المسلم وإيمانه بالله واليوم والآخر، وعمادها الزهد في متاع الدنيا الفانية، لذا فقد سلكت طريق الانفتاح على الدنيا، ودفعهم إلى التمسك بها لينشغلوا بذلك عن مقاومة عدوهم.

ثالثاً: وسائل العلمانية التقليدية:

اتخذت العلمانية التقليدية وسائل متعددة لتحقيق الأغراض والأهداف التي ترمي إليها، ومن هذه الوسائل:

1- الاستعمار. حيث إن السيطرة العسكرية على دول العالم الإسلامي أسهمت في فرض مبادئ العلمانية بالقوة، وهذه من أهم سمات العلمانية التقليدية، حيث إن رياحها الأولى كانت قد فُرِضَتْ على الأمة الإسلامية التي كانت تعاني من الضعف في ذلك الوقت، ولم يكن لها من الأمر شيء، فإلغاء الخلافة واستبدال القانون الوضعي بالشريعة الإسلامية أمر جاء قسراً لا اختياراً.

2- الطلاب الموفدون لتلقي العلم بالخارج، وقد كانوا يمثلون الانفتاح على الحضارة الأوروبية بعد التغير الكبير الذي حدث فيها إبان الثورة الفرنسية ولكن في ظل ظروف مختلفة في العالم الإسلامي عن سابق تاريخها، ففي الوقت الذي كانت فيه أوروبا تشق طريق عزتها وقوتها كان العالم الإسلامي في انحدار وضعف واستعمار، فكان التأثر أقوى، فهو انبهار الضعيف بالقوي، فصاروا يدعون إلى الأخذ عن الغرب واقتفاء أثره. وقد أثروا من خلال كتاباتهم في الصحافة وصبغ مناهج التعليم بشيء من صبغتهم.

3- وسائل الإعلام متمثلة في الصحافة بشكل أساسي، حيث كان للصحافة الموالية للاستعمار دور كبير في تربية الشعب على الطريقة التي أرادها المستعمِر. وقد تولّى هذا الدور الصحفيون السوريون المسيحيون. [1]

---

[1] انظر: جذور العلمانية، ص 56-57.

4- اقتباس الأنظمة والمناهج اللادينية، ومحاكاة الغرب فيها، وذلك لتربية الأجيال تربية غير دينية، بل دنيوية مادية، ومن ذلك اعتماد نظرية التطور الداروينية أساساً علمياً. [1]

5- الإرساليات التبشيرية. ومن أمثلتها: المعهد الذي أسسته في مصر جمعية اتحاد مبشري أمريكا الشمالية سنة1854م. وفي سنة 1882م تأسس في مصر معهد علمي للتبشير، تابع لجمعية تبشير الكنيسة، وفي عام 1898م تأسست الجمعية العامة لتبشير مصر، فكان لها معاهد في الدلتا والسويس، وأخذت تدير المدارس، وتبث فيهم المسيحية. [2] ومن أشهر جمعيات التبشير في العالم: جمعية التبشير الكنسية الإنجليزية وقد مضى على إنشائها قرابة قرنين من الزمان. وإرساليات التبشير الأمريكية أهمها الجمعية التبشيرية الأمريكية والتي يرجع عهدها إلى 1810م، والجمعية اللندنية لنشر النصرانية بين اليهود وتأسست عام 1809م. [3]

6- الجامعات الغربية في الدول العربية. مثل الجامعة الأمريكية في بيروت، والتي أنشئت عام 1865م. وكذلك الجامعة الأمريكية في القاهرة التي أنشئت هناك لتكون قريبة من الأزهر ومنافسة له، والكلية الفرنسية في لاهور. [4]

7- نشر الإلحاد، ولذا نرى الشيخ جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده يردان على الملحدين؛ الأول في "رسالة الرد على الدهريين"، والثاني في "رسالة التوحيد"، مما يشير إلى وجود موجة من الإلحاد كانت تجتاح العالم الإسلامي إلى جانب التنصير. ولذا فقد وجه الإسلاميون جهدهم في رفض الدعوة الإلحادية العلمانية، ومحاولة إبراز أهمية الإيمان كأساس للعلم، وأن الإسلام لا يتعارض مع التقدم والمدنية. [5]

وكانت الدعوة إلى العلمانية في ذلك الوقت تتخذ أسلوب الدعوة الصريحة معتمدة على المحتوى الفكري الذي يمكن تلخيصه في نقاط أهمها:

1- الطعن في الإسلام والقرآن والنبوة، وذلك من خلال الزعم بأن الإسلام استنفذ أغراضه، وأنه ما هو إلا طقوس وشعائر روحية، وأنه لا يتلاءم مع الحضارة المعاصرة.

2- الدعوة إلى تحرير المرأة وفق الأسلوب الغربي، ومن أشهر من دعا إلى ذلك قاسم أمين.

---

[1] انظر: الموسوعة الميسرة ، ج2/ص683.

[2] أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير- الاستشراق-الاستعمار، عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط8، 2000م، ص 68، 69.

[3] الموسوعة الميسرة، ج2/ ص 672.

[4] المرجع السابق، ج2/ ص 672.

[5] انظر: جذور العلمانية، ص42-44.

3- العناية والاهتمام بالحضارات القديمة، وذلك لقطع ارتباط الناس بالـــدين وانتمـــائهم إليـــه، وربطهم بهذه الحضارات بديلاً عن الإسلام وحضارته، وتكريساً للقومية.[1]ومن ذلك تسمية صحيفة المقطم بهذا الاسم نسبة إلى جبل المقطم الذي أُحضرَتْ منها الحجارة التـــي بُنيـــت منها الأهرامات، في محاولة لربط المصريين بالأصول الفرعونية بدلاً من الإسلام. [2]

4- تمجيد الغرب وإطراؤه ودعوة الأمة إلى اللحاق بركبه في رمي الدين جانباً، وعزله عـــن الحياة.[3]

---

[1] الموسوعة الميسرة ، ج2/ ص682-683، بتصرف وإضافات حول النقاط الثلاث الأولى.

[2] انظر: جذور العلمانية، ص57

[3] التيار العلماني الحديث وموقفه من القرآن، ص75.

المطلب الثاني

العلمانية المعاصرة: ملامحها وأهدافها ووسائلها

أولاً: ملامح العلمانية المعاصرة:

لا نقصد بـــ (ملامح العلمانية المعاصرة) أن نشير إلى فترة زمنية محددة بالضبط، ولا نحـــاول وضع فاصل زمني لقفزة قفزتها العلمانية من مرحلة إلى أخرى، ولكننا نحاول إبراز وجود توجه جديد في مواجهة العلمانية للإسلام، يتناسب مع واقع مختلف، ويـــستفيد مـــن الإخفاقـــات الـــسابقة للعلمانية في صبغ الشعور الفردي للمسلم بصبغة العلمانية، وفي تحقيـــق واقـــع يقبلـــه المـــسلمون ويرضون به بعيداً عن الإسلام وتعاليمه وقيمه.

إن فهم التغير في طريقة المواجهة ينبغي أن يتم من خلال فهم التغير الذي حدث في العالم الإسلامي. فإن الصراع مع العلمانية منذ أن بدأ كان قد حقق الكثير على أرض الواقع، فقد نجح في إسقاط الخلافة، وتغيير أنظمة الحكم في العالم الإسلامي، واستبدال القوانين الغربية بالشريعة الإسلامية في معظم الدول الإسلامية، وإبعاد الناس عن دينهم لفترة من الزمن. فقد كانت الأفكار الغربية مدعومة بقوة الاستعمار. إلا أنه رغم ذلك أخذت الأمور منحى معاكساً، فقد بدأ الناس يعودون إلى الدين، وانتشرت الصحوة الإسلامية، وأصبح الناس أكثر وعياً تجاه عدوهم ومخططاته في المنطقة، وتنامى العداء لإسرائيل والإنكار لجرائمها وللدول التي تساندها، فلم تنجح العلمانية في تحقيق التطبيع مع العدو على مستوى الشعوب .. كما أن الحركات الإسلامية باتت أقوى من السابق، وظلت تقض مضاجع الحكام حتى وصلت إلى الحكم في بعض الدول العربية في ظل ثورات الربيع العربي، وذلك باختيار شعبي واسع لها. [1]

إن هذا التغير في الواقع جعل طريقة المواجهة تتغير بالضرورة، فإن الأسلوب السافر في العداء للدين لا يصلح في واقع يحبُّ الناسُ فيه دينَهم، ويشتاقون للعودة إليه. فأن يقف علماني مـــا يـــسب الدين أو يسيء للنبي ﷺ بسفور أمرٌ لن يأتي له بأي تعاطف من أحد. لذا فيمكن رصد أهم ملامـــح العلمانية المعاصرة في النقاط التالية:

1- اعتماد أسلوب التلون، وزخرفة الألفاظ، وتحريف الحقائق، فـــي محـــاولات تمريـــر الأفكـــار العلمانية، أو محاولة استخراجها من الدين الإسلامي نفسه، مما يدل على انحسار العلمانية أمام

---

[1] مثل ما حدث في مصر عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير 2012م، حيث فاز الإسلاميون في الانتخابات النيابية والانتخابات الرئاسية، كما فازت الحركة الإسلامية في تونس في العام 2011م.

الصحوة الإسلامية. وأن الأسلوب الصريح المباشر إلى ترك الدين لم يعد له قبول عند الجماهير.

2- إلباس الدعاوى العلمانية لباس التأصيل الشرعي والاجتهاد العلمي، وسنرى أمثلة على ذلك عند الحديث عن أنسنة القرآن، والقول بتاريخية الدين الإسلامي، ونفي القيادة السياسية للرسول ﷺ ، وغيرها.

3- محاولات إفراغ الإسلام من قداسته، فيبقى ولكن خاوياً من مضمونه الرباني الذي يجعل له مقاماً عالياً في نفوس أهله. وسنتحدث عن ذلك كونه نتيجة لأنسنة القرآن والقول بتاريخية الدين الإسلامي.

4- الدور الخفي للغرب، بخلاف الدور العلني الذي ظهر في حالة العلمانية التقليدية في أشكال التبشير والاستشراق والاستعمار. وسنوضح ذلك بإذن الله تعالى عند الحديث عن التقارير الأمريكية التي تخطط لنشر العلمانية في العالم الإسلامي معتمدة على أيدٍ إسلامية. وفي هذا مهادنة للإسلام، وتجنب المواجهة المباشرة معه.

5- الدعوة إلى الاجتهاد والتجديد، والإلحاح على مبدأ تغير الفتوى بتغير الزمان [1]، وسنتناول ذلك بإذن الله عند الحديث عن علمنة الفقه.

ثانياً: أهداف العلمانية المعاصرة:

ويمكن رصد أهم أهداف العلمانية المعاصرة في النقاط الآتية:

1- تشكيل إسلام جديد معدّل وفق المقاييس العلمانية، بحيث يفرّغ من عناصر التميز والقوة الذاتية التي تجعل له مكانة كبيرة في قلوب أتباعه. وربما يكون أول من رصد مثل هذا التوجه هو سيد قطب رحمة الله عليه في كتابه دراسات إسلامية تحت عنوان " إسلام أمريكاني" [2]، وهو يشير إلى استغلال بعض جوانب الإسلام في محاربة الشيوعية، مع طمس الجوانب التي لا تناسب الأهداف والمصالح الغربية، إلا أن الأمر الآن أكثر عمقاً وأشد خطراً.

2- التمكن من التعامل مع الإسلاميين إذا ما وصلوا إلى الحكم، دون الحاجة إلى المواجهة السافرة والصدام. وذلك بترويضهم بطرق شتى ودفعهم إلى القبول بأسس اللعبة السياسية وفق المفهوم العلماني.

---

[1] انظر: التيار العلماني الحديث وموقفه من القرآن، ص92

[2] دراسات إسلامية، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط10، 2002م، ص119.

ثالثاً: وسائل العلمانية المعاصرة:

لقد نهجت العلمانية المعاصرة لتحقيق أهدافها سبلاً متعددة واتخذت لأجل ذلك وسائل مختلفة، تناسبت مع الأهداف واستفادت من طبيعة العصر. ومن هذه الوسائل :

1- مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية التي تقوم مقام عمل المستشرقين، وهم الذي كانوا العون لكل أشكال الاستعمار العسكري والفكري. والغرب في اعتماده على مثل هذه المراكز يسير سيراً منظماً وليس عشوائياً، فإن هذه المراكز تقوم بجمع المعلومات المكثفة حول ظاهرة أو قضية ما في أي مجال يطلبه صانع القرار الأمريكي مثلاً، ومن ضمن ذلك القضايا التي تتعلق بالإسلام والمسلمين، ويحللون هذه المعلومات ليخلصوا إلى النتائج والتوصيات والمقترحات التي تقدم لصناع القرار، بما يخدم بالطبع المصالح الغربية بشكل أساسي. ومن هذه المراكز على سبيل المثال: مركز "راندRAND" [1]، وله فرع في الدوحة بقطر، ومنها في العالم العربي مركز ابن خلدون في القاهرة. [2]
2- الإنترنت، وهذه الوسيلة تأخذ صوراً متعددة؛ منها: مواقع رسمية- منتديات- مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر- المدونات.. وغيرها. وهي سهلة جداً وتصل إلى الجميع، وبالإمكان استخدامها في نشر الفكر. وفي مواقع التواصل الاجتماعي يكون الأمر أكثر سهولة، لأنه بتغريدات مختصرة، كثيرة ومكثفة يتم إحداث تغيير في الفكر مع الوقت، وفي قاعدة جماهيرية كبيرة.
3- الفضائيات، التي كثرت بشكل كبير، وتنوعت إلى الحد الذي جعل كل صاحب توجه ديني أو مذهبي أو علمي أو سياسي أو ثقافي أو تجاري يملك المقومات ينشئ له قناة فضائية ينشر فيها فكره ويحقق من خلالها أهدافه..فأصبحت كل الأفكار متاحة للجميع.

---

[1] وهي اختصار (Research And Development)، وهي مؤسسة غير ربحية تسعى إلى تحسين السياسات وصنع القرار من خلال البحوث والتحليل. انظر موقعها على الانترنت: http://www.rand.org/

[2] وهو مركز تم إنشاؤه في القاهرة عام 1988م، ويرأسه سعد الدين إبراهيم، ويقوم بدراسات حول الأوضاع السياسية في مصر والمجتمع المدني وتطبيق الديمقراطية. والمفترض في مراكز الأبحاث الموضوعية والحيادية دون التدخل في الأحداث، إلا أنه قبيل 30 يونيو 2013م، فترة التحضير للمظاهرات المضادة لمرسي، صرحت داليا زيادة -المدير التنفيذي للمركز- بأنه في حال فشل يوم 30 يونيو في إسقاط حكم الإخوان، سيقوم المركز بالاتصال بالجهات الخارجية للضغط على النظام من خلال توقيعات تمرد واستطلاع الرأي الذي قام به. (انظر: موقع المركز على الرابط: http://www.ibnkhalduncenter.org/، وانظر: أيضاً الخبر من خلال موقع جريدة الوفد على الرابط: http://www.alwafd.org، بتاريخ 25 يونيو 2013.)

4- الكتاب والمثقفين العرب المسلمين أصحاب التوجهات الليبرالية والعلمانية غير الواضحة تماماً، فوظيفة هؤلاء إلباس العلمانية لباس الدين لجعلها أكثر تقبلاً عند الناس. خاصة أولئك الذين درسوا في الخارج التخصصات الشرعية، فكثير منهم يسعى نحو التوفيق بين الإسلام وبين الحضارة الغربية التي عاشوا في كنفها. وسيأتي بإذن الله تعالى تناول أفكارهم وعرضها تفصيلاً.

5- ربط الإسلام بالمسيحية، ومحاولة إسقاط واقع الدين المسيحي في أوروبا ما قبل عصر النهضة على واقع المسلمين، بمفرداته من رجال الدين والكتاب المقدس وإعادة قراءته دون واسطة رجال الدين. فهناك محاولات لإبراز العلماء المسلمين في صورة الكهنوت [1] المسيحي، والاستفادة من أخطاء بعض الدعاة وإبرازها ونشرها والتركيز عليها لتنفير الناس منهم ومن الدين.

6- الاعتماد على الفلسفات الحديثة في أوروبا وكذلك على تراث المستشرقين وبث الحياة فيه من جديد، واستخدام ذلك في إعادة قراءة التراث الإسلامي بما فيه القرآن الكريم، لصياغة دين جديد يتماشى مع العلمانية، تحت دعاوى التجديد والتنوير.

---

[1] كهنوت: درجة الكهنة، والكاهن هو الشخص المعين للقيام بالخدمات الدينية وبخاصة تقديم الذبائح على المذبح والعمل وسيطاً بين الله والناس. (انظر: قاموس الكتاب المقدس على موقع الأنبا تكلا على الرابط: http://st-takla.org/Full-Free-Coptic-Books/FreeCopticBooks-002-Holy-Arabic-Bible-Dictionary/22_K/K_111.html).

المبحث الثاني

جهود العلمانية المعاصرة ومخاطرها في المجال الفكري

وفيه ستة مطالب:

- **المطلب الأول:** القول ببشرية القرآن الكريم أو أنسنة الوحي
- **المطلب الثاني:** القول بتاريخية الدين الإسلامي
- **المطلب الثالث:** شبهة أن الإسلام دين علماني بطبيعته
- **المطلب الرابع:** علمنة الفقه الإسلامي
- **المطلب الخامس:** شبهة أن الرسول ﷺ لم يكن قائدا سياسيا.
- **المطلب السادس:** الاستدلال بنماذج تاريخية أو بأخرى معاصرة على فشل فكرة الحكم الإسلامي.

المطلب الأول

القول ببشرية القرآن الكريم أو أنسنة الوحي

لقد اقترنت العلمانية في الغرب بالاصطدام بالدين ابتداءً، وبقي هذا الاصطدام في كل مراحلها حتى وصل الأمر إلى التخلي عن الدين كله. وإن مصادر الديانة النصرانية من الكتاب المقدس ورجال دين ظلت مثار الجدل في أوروبا فيما يتعلق بالقداسة التي كانت تتمتع بها، على أن كلاً منهما كان يعد تعبيراً عن إرادة الرب التي لا تقبل الشك ولا الجدل. ولكن كان التناقض بينهما وبين مقتضيات الاكتشافات العلمية الحديثة بمثابة الضربة الأولى التي زلزلت عرش القداسة الذي تربعا عليه قروناً طويلة، فبدأت المراجعات في مسألة الوحي وحقيقته، باعتباره مصدر القداسة، وباعتباره حلقة الوصل بين الإله وبين البشر.

حقيقة الوحي:

إن قضية الوحي من القضايا الكبرى التي شغلت الإنسان دوماً، إنها أعظم حدث يخص البشرية، فهو تواصل الأرض مع السماء، ومنه النور الذي يهدي الإنسان في تخبطات الحياة الكثيرة. والإيمان بالوحي والاهتداء به له أعظم الأثر في سكون نفس المؤمن وانتظام سلوكه وحياته، وهو وإن كان مما تحار في كنهه العقول، إلا أنه لا يوجد من مستلزمات العقل السليم ما يوجب إنكاره ضرورةً. بل إن العقل يقتضي بأن يكون لهذا الكون خالقاً، وأن يُنَزَّهَ هذا الخالقُ عن العبث؛ فيخلق خلقاً ثم يتركهم من غير توجيه ولا هدىً أمام خيارات كثيرة من الشر والخير. ولذا فقد اصطفى الله سبحانه وتعالى من البشر من حمَّلهم رسالته لبني جنسهم، فأوحى إليهم بكلامه الذي دُوِّن في صورة كتب مقدسة، تم تحريفها إلا القرآن الذي حفظه الله تعالى ليبقى رسالة خالدة للبشرية جمعاء.

أما عن طبيعة الوحي وكيفيته، فإن القرآن يخبرنا بأنه يتم من خلال واسطة، وهي المَلَكُ أمينُ الوحي جبريل عليه السلام. قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ * وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴾(الشعراء 192-196). أما السنة فتشرح لنا كيفية هذا الوحي القرآني [1] عن طريق الملك، فعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، أن الحارث بن هشام رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: "

---

[1] يقتصر الحديث هنا عن القرآن الكريم، والوحي بالقرآن لم يأت إلا في صورة واحدة وهي عن طريق الملك مثل صلصلة الجرس، أما أشكال الوحي جميعها فهي كالتالي: أن يأتيه الملك في مثل صلصلة الجرس، أو أن ينفث الملك في روعه، أو أن يأتي الملك في صورة الرجل فيكلمه، أو أن يأتيه الملك في النوم، ، أو أن يكلمه الله إما في اليقظة أو في النوم. (انظر: الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المملكة العربية السعودية، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر، ج1/ ص298 - 300) .

أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشدُّهُ عليَّ فَيُفْصَمُ عنِّي، وقد وعيت عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملكُ رجُلاً فيكلمني فأعي ما يقول." [1] والوحي القرآني يقتصر على الصورة الأولى فقط، ولم يقع وحي قرآني بالصورة الثانية، وإنما فيما هو دون القرآن.

المواقف من الوحي:

لقد أنكر المشركون الأوائل الوحي جملة وتفصيلاً، وكذبوا به ورفضوا اتِّباع النبي ﷺ، وقد بين الله سبحانه وتعالى موقفهم في كتابه ورد عليهم؛ حيث زعموا أن القرآن أساطير الأولين، وأن محمداً افتراه من عنده، أو هو شاعر أو كاهن، أو أنه تلقى تعليماً من أحدٍ ما فجاء بهذا الكتاب. قال تعالى: ﴿**وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا**﴾ (الفرقان:5)، وقال تعالى: ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ**﴾ (الفرقان:4)،وقال تعالى: ﴿**بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ**﴾ (الأنبياء:5)،وقال تعالى: ﴿**وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ**﴾ (الأنفال:31)،وقالوا: ﴿**أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِ جِنَّةٌ**﴾ (سبأ:8)

أما المستشرقون فنظروا إلى الوحي على أنه نوع من الأمراض النفسية كالهستيريا العصبية ونوبات الصرع، وأخذوا يصفون النبي ﷺ بأوصاف عجيبة أثناء حالة الوحي محاولين في ذلك تطبيق أعراض الأمراض المذكورة عليه [2]، مع أن أعراض حالات الصرع والهستيريا التي يتحدثون عنها تختلف تماماً عما وصفت الروايات به النبي ﷺ أثناء تنزل الوحي، فمن أعراض الصرع الإغماء والهذيان، ولم يحدث هذا مع النبي ﷺ، بل كان ينطق بعد تنزل الوحي عليه بأبلغ كلام أبهر وحيّر أرباب الفصاحة العربية. ومن الجدير بالذكر أن المستشرقين قد تخلوا عن قضية القول بإصابة محمد ﷺ بالصرع منذ بداية القرن العشرين، ولم يعودوا يتكلمون عنها إلا كذكرى تاريخية. [3] إلا أن المغرضين في كل عصر من عادتهم النبش في الفكر للبحث عن مستند لأقوالهم ولو كان باطلاً، يخدعون به الجماهير.

أما فلاسفة العصر الحديث فقد بنَوْا آراءهم عن الوحي وفق تجربتهم مع الديانة النصرانية المحرفة، والتي تفتقر إلى أدلةٍ تُثبت نسبة كتابها المقدس إلى عيسى فضلاً عن نسبته إلى الله.

---

[1] صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، الباب الثاني، حديث رقم (2).

[2] من أمثلة ذلك ما وصفه المستشرق شبرنجر في كتابه (حياة محمد وثقافته)، ونقله عنه د. عبد الرحمن بدوي في كتابه (دفاع عن محمد ﷺ ضد المنتقصين من قدره، ترجمة كمال جاد الله، الدار العالمية للكتب والنشر، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر، ص57)

[3] انظر: دفاع عن محمد، عبد الرحمن بدوي ص62.

وأسقطوا آراءهم نفسها على الإسلام متأثرين أيضاً بتراث المستشرقين المتحامل على الإسلام والمسلمين.

لذا فقد ذهب كثير من الفلاسفة مثل فويرباخ[1] إلى أن الوحي مصدره في الحقيقة بشري، وأنه نتاج العقل المجرد أو الوجدان، وأن الدين هو علم الإنسان، وهو محصول للعقل الإنساني وليس موحى به من خارج الإنسان، والإلهية هي الإنسانية، وأنه يجب أن نضع مكان الدين ومحبة الله الإنسانَ كدين وحيد. [2]

وقد تبع هؤلاء وهؤلاء فلاسفةٌ وكتاب ومفكرون من العرب والمسلمين، رددوا صدى أقوالهم، أو ما يؤدي نتائجها، ووضعوها في أشكال وقوالب جديدة ليخدعوا بها المسلمين، زاعمين أنهم أتوا بما لم تستطعه الأوائل. وقد تمثل ذلك فيما يسمى بأنسنة الوحي، أو أنسنة القرآن، أو أنسنة النص.

مفهوم أنسنة القرآن:

الأنسنة لغة: "لفظ مولد في العصر الحديث، وهو مشتق من (الإنسان) بمعنى جعل الشيء منتسباً إلى الإنسان، أو منسجماً مع طبيعة الإنسان وصفاته."[3]

أما اصطلاحاً: فـــــ "هي مذهب فلسفي أدبي مادي لا ديني، يؤكد فردية الإنسان ضد الدين، ويغلب وجهة النظر المادية الدنيوية، وهو من أسس فلسفة كونت [4] الوضعية، وفلسفة

---

[1] لودفج فويرباخ (1804–1872م)، فيلسوف ناقد للمسيحية من اليسار الهيجلي، وهو صاحب النزعة الإنسانية الملحدة، وقد نادى بأن الدين عقبة في سبيل تقدم الإنسان مادياً ومعنوياً واجتماعياً، ولهذا ينبغي على الإنسان التحرر من سلطان الدين. (انظر: موسوعة الفلسفة، عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1984، ج2/ ص209– 214).

[2] انظر: الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، د. محمد البهي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، ص 324–325. من أمثلة ذلك أيضاً أوجست كونت وكذلك الماركسيون والوجوديون الذين أنكروا وجود الله أصلاً. إن الإيمان بالله يستلزم الإيمان بمطلق قدرته، وهو ما يجعل الإيمان بحقيقة الوحي أمراً لا غرابة فيه، لذا فإن منكري الوحي غالباً ما بنوا ذلك على إنكار الميتافيزيقيا عموماً، أو أنهم آمنوا بإله كإله أرسطو خلق الخلق وهو في شغل عنه. أو أنهم غالوا في تمجيد العقل وعدم قبول ما لا يملك دليلاً مادياً أو عقلياً في نظرهم.

[3] مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، أنسنة الوحي (دراسة نقدية)، د.حسان القاري، مجلد 26، العدد الثاني، 2010م، ص380.

[4] أوجست كونت (1798–1857م)، رياضي وفيلسوف فرنسي. يعتبر مؤسس الفلسفة الوضعية التي تُعنى بالظواهر والوقائع اليقينية وحسْب، وتهمل كل تفكير تجريدي ميتافيزيقي. ومن الباحثين من يعتبره مؤسس علم الاجتماع أيضاً. تأثر في صدر شبابه بفلسفة سان سيمون الاشتراكية. دعا إلى الإيمان بدين جديد سمَّاه "دين الإنسانية" حوالي عام 1844م. عاش فترة من حياته فقيراً يتصدق عليه بعض مريديه، ومات بالسرطان. من أشهر آثاره كتاب " مباحث في الفلسفة الوضعية". (معجم أعلام المورد،377).

بنتام[1] النفعية، وكتابات برتراند راسل [2] الإلحادية." [3] . وهي مبنية على الإنسانية أو الهيومانية (Humanisme) التي " تقوم على الاعتقاد بخلاص الإنسان بالقوى البشرية وحدها. وهذا اعتقاد يتعارض بشدة مع المسيحية، إذ كانت في المقام الأول هي الاعتقاد بخلاص الإنسان بقدرة الله وحده، وبالإيمان." [4] ويتعارض أيضاً مع الإسلام؛ فإن هذه الفلسفة تجعل من الإنسان مركزاً للكون– وهي مرحلة ما قبل التحول إلى جعل المادة مركزاً للكون في آخر مراحل العلمانية [5] – دافعةً باتجاه التخلي عن الإله نهائياً.

أما مفهوم التركيب "أنسنة الوحي": فهو " تحويل الوحي من اصطباغه بأنه إلهي أو ثيولوجي [6] إلى بشري إنتربولوجي [7]، مما يؤدي إلى إزالة القدسية عن النص وتقديس الموقف الشخصي. وبطريقة أخرى إزالة القدسية عن الله وإلباس القدسية للإنسان، وآرائه وظروفه وتوجهاته." [8]

الأساس الفلسفي: إن الأنسنة منبثقة من الفلسفة الإنسانية كما ذكرنا، وهي فكرة موجودة كسند في معظم الفلسفات الغربية، كالفلسفات الإلحادية عند نيتشه وماركس وفيورباخ وفي حلولية سبينوزا

---

[1] جيريمي بنتام (1748–1831)، متشرّع وفيلسوف وعالم اقتصاد إنجليزي. كان لمحاولاته حل المشكلات الاجتماعية بطريقة علمية أثر كبير في الفكر الإصلاحي في القرن التاسع عشر. تعرف فلسفته بالبنتامية، وخلاصتها أن المتعة هي غاية الحياة الأساسية، وأن هدف القانون هو " تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس". أشهر مؤلفاته: " مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع". (معجم أعلام المورد، 112)

[2] برتراند راسل، (1872– 1970م)، رياضي وفيلسوف وداعية سلام إنجليزي، يُعتبر هو وألْفرِد هوايْتِد واضِعَيْ علم المنطق الرمزي أو الرياضي. من آثاره " الدين والعلم"، و" تاريخ الفلسفة الغربية"، و"السلطة والفرد". (معجم أعلام المورد 202). وقد كان ليبرالياً ملحداً،و مناضلاً وداعية سلام، رفض استخدام الأسلحة النووية، وانتقد حرب الولايات المتحدة على فيتنام، وهو معارض لإسرائيل، وله "مؤسسة راسل للسلام"، حاز جائزة نوبل للأدب 1950م، لكتاباته المتنوعة.(معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ط3، 2006م، ص317–318)

[3] الموسوعة الميسرة، ص 802.

[4] موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت–باريس، ط2، 2001م، ج569/2.

[5] انظر: العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع الدكتور عبد الوهاب المسيري، تحرير سوزان حرفي، ص108، حيث يقول الدكتور المسيري عن العلمانية أنها: انتقال من تأليه الإنسان وخضوع الطبيعة إلى تأليه الطبيعة وإذعان الإنسان لها ولقوانينها وحتمياتها.

[6] ثيولوجيا (Theologie): علم اللاهوت. (موسوعة لالاند الفلسفية، 1450)

[7] الانثروبولجيا (Anthropologie): علم الإنسان. (انظر: موسوعة الفلسفة عبد الرحمن بدوي، 230/1.)

[8] أنسنة الوحي، القاري، 381.

وكذلك الفلسفة الوجودية [1]وغيرها [2]. فإن الإنسية ترتبط بالإلحاد من حيث إنها تدعو إلى التمركز حول الإنسان بديلاً عن الإله والوحي والدين. ويمكن القول بأن بداية هذا الفكر في العصور الحديثة قد برزت مع البروتستانتية التي ركزت على قدرة الإنسان على الاستقلال بفهم الكتاب المقدس دون واسطة رجال الدين، واتجهت الأنظار بعد ذلك لحاجات الإنسان ورغباته الأساسية، ومن أبرز مظاهر ذلك: الاتجاه إلى الاهتمام بالحياة الدنيا والعمل والتنافس، والنظر إلى العالم على أنه نتاج تجارب الإنسان، والتأكيد على قدرة الإنسان في مواجهة القدر وتشكيل حياته وحده دون الحاجة إلى الفاعلية الإلهية. [3]

ومن المتأثرين بهذه النزعة من المعاصرين حسن حنفي [4] الذي تأثر بكل من فيورباخ وسبينوزا.[5] فنجده مثلاً يذهب إلى أن النبوة أبعد الموضوعات عن التجريدات العقلية والمقولات الفلسفية، وأقربها إلى اللغة الشائعة مثل باقي الموضوعات السمعية [6]؛ لأن العقل قد غاب ومفاهيمه قد اختفت ولم يعد هناك إلا الشواهد السمعية دون تأويل أو تعقيل أو تنظير.. وينتقد ظهور طابع الجدل في الرد على الخصوم (عند المؤمنين) وكأن مهمة العقل هي الدفاع عن مسلمات الإيمان وأخبار السمع.. إن الوحي عنده علم مستقل بذاته يستنبطه الإنسان ويضع قواعده وأصوله. [7]ويرى أن الوحي هو الطبيعة، فيقول: " واعتبار الوحي تعبيراً عن الطبيعة الإنسانية ليس إنكاراً للنبوة بقدر ما هو إثبات لدوامها عن طريق نزوع الطبيعة. فالطبيعة هي الوحي، والوحي هو الطبيعة. وكل ما

---

[1] الوجودية: اتجاه فلسفي يغلو في قيمة الإنسان، ويبالغ في التأكيد على تفرده، وأنه صاحب تفكير وحرية وإرادة واختيار ولا يحتاج إلى موجه. تقوم على الإلحاد واعتبار الدين والغيبيات من العوائق في طريق الإنسان نحو المستقبل. (انظر: الموسوعة الميسرة،ص 818) مؤسسها هو أوجست كونت كما سبق في ترجمته.

[2] انظر المزيد من تفصيل القول في هذا الأمر : العلمانيون والقرآن، ص603–608.

[3] انظر: العلمانيون والقرآن، 602.

[4] حسن حنفي، مصري، من مواليد سنة 1935م، كان عضواً في جماعة الإخوان المسلمين قبل الثورة ثم عاصر الثورة وتفاعل معها.حصل على الدكتوراة من السوربون في ثلاثية كان موضوعها: مناهج التفسير وتفسير الظاهريات وظاهريات التفسير، مؤسس مجلة اليسار الإسلامي. يرى أن دوره الرئيسي هو إيجاد تيار يجمع بين الأصولية الإسلامية والثورة العربية، ولذا يتبنى فكرة اليسار الإسلامي، كمحاولة لرأب الصدع بين الحركة الإسلامية والثورة، واتجاهه مادي صرف يهدف إلى طمس ما تعارف عليه الناس من حقائق الدين وتعاليمه. له: التراث والتجديد، الذي يقول عنه أنه إحياء جديد لعلم أصول الدين، وله أيضاً : من العقيدة إلى الثورة. (انظر: التيار العلماني الحديث وموقفه من القرآن، منى الشافعي، هامش ص 93–94.)

[5] انظر: العلمانيون والقرآن، الطعان، ص610–611.

[6] فهو يقصد هنا أن العقل لا يتقبل فكرة الوحي، وأن الوحي أمر منقول إلينا بالسمع، ولا دليل عليه من العقل أو الحس.

[7] انظر: من العقيدة إلى الثورة، حسن حنفي، مكتبة مدبولي، ج4/ ص 6، 36.

يميل الإنسان إليه بطبعه هو الوحي.. الوحي والطبيعة شيء واحد. ولما كانت الطبيعة مستمرة فالوحي مستمر، والنبوة دائمة. وكلنا أنبياء يوحى إلينا من الطبيعة، وصوت الطبيعة هو صوت الله." [1]

وهذا تخريف لا معنى له؛ إذ لو كان الوحي هو صوت الطبيعة، وهو بدوره صوت الله، لاقتضى ذلك أن يكون واحداً عند جميع البشر، وأن يتبعوا جميعاً هدياً واحداً. فما بالنا والناس مختلفون متفاوتون؟ ولنا أيضاً أن نسأله: هل المجرمون والقتلة هم أيضاً أنبياء يوحى إليهم بهذا المعنى للنبوة عندك؟ كما يلزم من كلامه أن من يميل بطبعه إلى الشر فإن هذا الشر هو وحيه، وهذا صوت الله فيه – حاشا لله –. وهذا يخالف قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف:28)، ويخالف قوله تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ (الزمر:7) كما أن تعميمه النبوة لجميع البشر مخالف لما جاء في القرآن الكريم من أن النبوة قائمة على الاصطفاء والاختيار، وأن الله امتن على من جعل فيهم أنبياء، فلو كانت عامة لما كان هناك معنى لتخصيص قوم بها، قال تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَآتَاكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ (المائدة:20) فقوله ﴿جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ﴾ تقتضي أنهم لم يكونوا جميعاً أنبياء، ولكن هم فئة يمن الله عليها، ولذا فقد قال بعد ذكر ثماني عشر نبياً: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ (الأنعام:89).

أما محمد أركون[2] فيطلق مصطلح (الخطاب النبوي) ليقصد به " النصوص المجموعة في كتب العهد القديم والأناجيل والقرآن" [3] . كما أنه يبدي تأسفه من أن " التحليل الألسني والنقد الأدبي المطبقان على الخطاب القرآني كانا قد أدينا مؤخراً بصفتهما تجديفاً وكفراً أو عدواناً على المكانة

---

[1] من العقيدة إلى الثورة، 4/ 152-153.

[2] محمد أركون، جزائري من مواليد 1928م، أتم دراسته بباريس 1955م، وحصل على الدكتوراة من السوربون 1969م حول الإنسية العربية في القرن الرابع الهجري، وحاضر بالعديد من الجامعات الفرنسية والعربية. معظم مؤلفاته بالفرنسية، وهو علماني يدعو إلى التعامل مع الإسلام والقرآن بالمقاييس الغربية، وبالاستفادة من المعطيات التي خلفها ماركس ونيتشه وغيرهما. (انظر: التيار العلماني الحديث وموقفه من القرآن، هامش ص 95) توفي في 14- سبتمبر-2010م.(انظر: موقع الموسوعة الحرة على الشبكة العنكبوتية: www.wikipedia.org)

[3] القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون، ترجمة وتعليق هاشم صالح، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2005م، ص5.

الأرثوذكسية الراسخة لكيفية فهم أو تصور ظاهرة الوحي. وهناك فرائض شعائرية دقيقة ينبغي على كل مسلم القيام بها قبل أن يمسك المصحف بيديه، لكي يتلو بصوت مسموع، أو لكي يقرأ بشكل صامت كل النص أو جزءاً منه. وينبغي أن تسبق أي استشهاد به عبارة (قال تعالى)، وينبغي أن تنتهي بعبارة (صدق الله العظيم) " [1] فهو بكل وضوح ينتقد رفع القرآن إلى مكانة التقديس، ويصف الذين يقدسون القرآن بالأرثوذكس، في إشارة إلى ما يزعم أنه انغلاق واستئثار بفهم النص لطبقة معينة من الناس، وعدم السماح للآخرين بتفسير القرآن خارج الضوابط التي رسمتها هذه الطبقة لتحقق مصالحها من النص حسب ما يذهب إليه منظرو هذا الخطاب العلماني.

وعن قصص الأنبياء في التراث الإسلامي يقول: "إن معنى العجيب المدهش أو الخارق للعادة بصفته مقولة نفسانية – ثقافية، منتشر في جميع هذه القصص ومنعكس (أو مُسْقَط) على الخطاب القرآني نفسه. وحتى اليوم نلاحظ أن تصور الوحي لا يزال مُهَيْمَناً عليه من قِبَل هذا المعني الخارق للعادة بصفته الأرضية الثقافية القاعدية التي ترتكز عليها المعرفة الأسطورية التي يدعوها المؤمنون بالحقيقة الدينية." [2]

ومن الذين سلكوا نفس المسلك في التعامل مع القرآن الكريم على سبيل المثال لا الحصر: هشام جعيط [3] ومحمد أحمد خلف الله [4] والمستشار العشماوي [1] ومحمد شحرور [2] ونصر حامد

---

(1) القرآن من التفسير الموروث، أركون، ص12.

(2) القرآن من التفسير الموروث إلى نقد الخطاب الديني، أركون، ص 30.

(3) هشام جعيط: مؤرخ تونسي الأصل، ولد عام 1935م، ومن الاحتلال الفرنسي لتونس، تناول السيرة النبوية وفق المنهج الاستشراقي الذي يستهدف بالأساس التأصيل للرؤى التي ترى أن مستقبل الأديان يتجه إلى اللادينية، لأن ذلك لا يتماشى مع العلم والحداثة. بعد أن تخرج من المدرسة الصادقية بتونس تابع دراسته الجامعية في باريس، وفي عام 1962 تحصل على الإجازة في التاريخ ثم حصل سنة 1981م على شهادة الدكتوراة في التاريخ الإسلامي جامعة باريس أيضاً. يعمل في الوقت الحالي أستاذاً شرفياً بجامعة تونس، وأستاذاً زائراً بكل من جامعة ماك غيل (مونتريال) وجامعة باركلاي بكاليفورنيا وبمعهد فرنسا. من أحدث مؤلفاته: في السيرة النبوية 1: الوحي والقرآن والنبوة عام 1999م، و في السيرة النبوية 2: تاريخية الدعوة المحمدية عام 2006م. (انظر: موقع الراصد، سلسلة رموز الفكر العلماني المعاصر، بقلم أسامة التهيمي، حُرر في 2011م، http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=3682)

(4) محمد أحمد خلف الله، كاتب سياسي مصري تخرج من كلية الآداب بجامعة القاهرة، درس في كلية الآداب ومعهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، شغل منصب وكيل وزارة الثقافة المصرية. وهو من مؤسسي حزب التجمع، وشغل منصب نائب رئيس الحزب، ورئيس تحرير مجلة اليقظة.ويعدُّ من المنظرين الأساسيين للفكر التوفيقي بين الماركسية والقومية العربية. وله مؤلفات وبحوث عديدة، منها: "الفن القصصي في القرآن الكريم، القرآن ومشكلات حياتنا المعاصرة، القرآن والدولة، القرآن والثورة الثقافية، هكذا يبنى الإسلام، الأسس القرآنية للتقدم". وهو ينظر إلى الإسلام من منظور مادي صرف ويحاكمه إلى المعايير الغربية والماركسية بوجه خاص.(انظر: موقع الراصد: http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=3764) وفي كتابه "القصص القرآني" يذهب إلى كون القصص الوارد في القرآن الكريم هو نوع من الأساطير لتحقيق غاية=

أبو زيد [3] وغيرهم.

الفرق بين القول ببشرية القرآن عند المشركين وبين الرؤية العلمانية المعاصرة للأنسنة:

إنه وإن تشابهت الأقوال عند بعض العلمانيين المعاصرين مع أقوال المشركين والمستشرقين، إلا أن بعض دعاة العلمانية المعاصرة غالباً ما يتجنبون التصريح بإنكار نبوة محمد ﷺ، والذي سيفهم منه الإنكار الصريح للوحي، لذا فإن بعضهم يحاول الالتفاف على الأمر فيشرح الأنسنة وفق ما يحقق الغرض المنشود متجنباً قدر الإمكان العبارات الصريحة المستفزة. فهذا نصر حامد أبو زيد يقول: " إن الثبات من صفات المطلق والمقدس، أما الإنساني فهو نسبي متغير، والقرآن نص مقدس من ناحية منطوقه، لكنه يصبح مفهوماً بالنسبي والمتغير، أي من جهة الإنسان، ويتحول إلى نص إنساني (يتأنسن)" [4] ، فهو هنا يحاول عدم إنكار مصدر القرآن الكريم وهو الله سبحانه وتعالى، ولكنه يرى أننا حين نريد أن نفهم القرآن، فإننا نفهمه من جهتنا نحن، أي الجانب الإنساني،

=أدبية فنية، وهو يقصد من ذلك أن يختصر الطريق في الرد على الذين يشككون في الصحة التاريخية للقصص القرآني، فيرى أن على المسلمين أن لا يفهموا هذا القصص على أساس من التاريخ. (انظر: الفن القصصي في القرآن الكريم، محمد أحمد خلف الله، سينا للنشر، لندن- بيروت- القاهرة، ط4، 1999م، ص 58.)

[1] محمد سعيد العشماوي، مصري، من مواليد 1932م، عمل رئيساً لمحكمة الجنايات ومحكمة أمن الدولة العليا، كما عمل وكيلاً للنائب العام وقاضياً ورئيساً للنيابة العامة، وعمل محاضراً للقانون المقارن والشريعة الإسلامية في عدة جامعات مثل الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتوبنجن بألمانيا، والسوربون بفرنسا، ومعهد الدراسات الشرقية بروسيا. من مؤلفاته: أصول الشريعة، الإسلام السياسي، جوهر الإسلام، من وحي القلم، حصاد العقل، وغيرها. (انظر: التيار العلماني الحديث وموقفه من القرآن، هامش ص95. وكذلك موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا www.wikipedia.org)

[2] محمد شحرور، سوري الجنسية، من مواليد دمشق 1938م، ، درس الهندسة المدنية بدرجة دبلوم في موسكو 1964م، وعين معيداً في كلية الهندسة المدنية جامعة دمشق، ثم أوفد من قبل الجامعة سنة 1968م إلى إيرلندا للحصول على الماجستير والدكتوراة في الهندسة المدنية. 1958- 1964م درَّس في الاتحاد السوفييتي (الهندسة المدنية)، بدأ في دراسة التنزيل الحكيم – وهو الاسم الذي يطلقه على القرآن- وهو في إيرلندا بعد حرب 1967م وذلك في عام 1970، وقد ساعده المنطق الرياضي على هذه الدراسة، وأصدر بعد ذلك مؤلفاته التي منها : الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، الإسلام والإيمان- منظومة القيم، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، وغيرها. (انظر سيرته الذاتية على موقعه الرسمي: http://shahrour.org/?page_id=2)

[3] نصر أبو زيد: مصري الجنسية من مواليد طنطا سنة 1943م، حصل على الدكتوراة من قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة القاهرة، في الدراسات الإسلامية سنة 1972م، عين سنة 1995م أستاذاً بقسم اللغة العربية وآدابها بنفس الكلية. حصل على منحة للدراسة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ثم على منحة للدراسة في جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية. من كتبه: الاتجاه العقلي في التفسير دراسة قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، مفهوم النص، نقد الخطاب الديني وغيرها. أعدت تقارير حول الكفريات التي احتوتها كتبه، مما أدى إلى الحكم بالتفريق بينه وبين زوجته عام 1995م، فغادر هو وزوجته مصر وعاشا في هولندا، وقد عاد إلى القاهرة قبل وفاته بأسبوعين إثر إصابته بفيروس عجز الأطباء عن تحديد طريقة علاجه، وتوفي في يوليو سنة 2010م. (انظر: التيار العلماني الحديث، هامش ص94، وكذلك انظر موقع الموسوعة الحرة وكيبيديا www.wikipedia.org)

[4] نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، سينا للنشر، القاهرة، ط2، 1994م، ص126.

ووفقاً لرغبات الإنسان وظروفه، وليس من جهة مراد الله سبحانه وتعالى قائله. " النص منذ لحظة نزوله الأولى – أي مع قراءة النبي له لحظة الوحي– تحول من كونه (نصاً إلهياً) وصار فهماً (نصاً إنسانياً) لأنه تحول من التنزيل إلى التأويل." [1] إن المناورة العلمانية هنا تهدف إلى القول بأن القرآن لا يمكن أن نفهمه وفق مراد قائله، بل إن النبي ﷺ نفسه لا يعلم مراد الله من هذا النص على الحقيقة، بل فهم النبي للنص هو أولى مراحل تفاعل النص مع العقل البشري، والأغرب أن نصر أبو زيد يعد الخطاب الديني القائل بتطابق فهم الرسول للدلالة الذاتية للنص على فرض وجودها نوعاً من الشرك، من حيث إنه يطابق بين المطلق والنسبي، وبين القصد الإلهي والفهم الإنساني، ويؤدي إلى تأليه النبي والتركيز على حقيقة كونه نبياً وإخفاء حقيقة كونه بشراً. [2]

إن الهدف عند المشركين كان نفي نبوة محمد ﷺ، والإعراض التام عن دعوته، وإن دعوة كهذه لا يمكن أن تلقى قبولاً بين المسلمين اليوم، فاحتاج العلمانيون المعاصرون إلى الالتواء في الخطاب ليلبسوا بذلك على الناس. لقد بقي القرآن الكريم محط تقديس المسلمين وحبهم وعنايتهم، وهو موجههم في كل مراحل التاريخ الإسلامي، ومهما مرَّت على المسلمين من مراحل ضعف أو بعد عن جوهر الرسالة عاد القرآن ليوقظ الأمة من جديد، ويستنهض الهمم.. إن العلمانية لا يمكنها أن تحقق مبتغاها وكتاب الله يقود الأمة وينير طريقها، فجاءوا بهذه التلفيقة الخبيثة ليصلوا إلى نتائج خطيرة سنوضحها فيما يلي من سطور، ملخصها جعل القرآن الكريم كتاباً مفتوحاً لكل عابث ليتلاعب بمعانيه بحجة التأويل، وهو تأويل غير منضبط بقواعد التأويل الصحيح، بل هو تأويل يجعل من الإنسان ورغباته غاية ومحوراً لفهم القرآن الكريم. وفي مثل هذا التوجه العلماني يغيب قائل النص ومراده من الألفاظ، وتصبح الألفاظ تصورات مجازية مفتوحة لكل شخص يفسرها كيفما شاء. ومن هنا يتمكن العلمانيون من تضليل الجماهير بتفسيراتهم الخاصة لكتاب الله ﷻ ليهدموا كل الأوامر الإلهية التي تقف في طريق العلمنة.

سند العلمانيين:

يصر العلمانيون اليوم على تمجيد الفكر الاعتزالي، وتصويره بأنه كان الفكر العقلاني الصحيح الذي قهرته السلطة، وتغلب عليه الفكر الحنبلي بسطوة الحكام لا بسبب خطئه وتهافته، وأن الأفكار التي سادت إلى يومنا هذا هي التي "اكتسبت قداستها وهيمنتها بفعل القهر والقمع السلطوي وفي سياق الانهيار الحضاري والتخلف الفكري الذي أصاب العالم الإسلامي" [3]، ولا يعني هذا بالضرورة أنها تمثل الحق. ومرادهم من هذا هو إعادة الروح إلى مسألة (خلق القرآن) التي قال بها

---

[1] نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، 126.

[2] نقد الخطاب الديني، نصر أبو زيد، ص126، بتصرف.

[3] النص– السلطة– الحقيقة، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيـضاء/ بيـروت، ط1، 1995، ص69 بتصرف يسير.

المعتزلة، ووقف ضدها أهل السنة وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، فيما يعرف (بمحنة خلق القرآن)[1]. وذلك لتكون هي السند الفكري والتاريخي الذي يستندون إليه في قولهم بالأنسنة. ويأسف العلمانيون؛ لأنه تم إغلاق باب النقاش في مسألة خلق القرآن قسراً وظلماً [2] فضاع على الأمة خير كثير، وتسبب ذلك في تأخر الأمة عن التنوير والتقدم الفكري. "هكذا تبدو الاستنارة مرتبطة بالاعتزال، والقول بخلق القرآن، أما من يرى عكس ذلك فهو ظلامي رجعي" [3]، ويصفه أبو زيد بــــ " الإسلام الاعتزالي الفلسفي التقدمي المُهَمَّش." [4] ومن منطلقهم، فإن على رواد هذا الطرح أن يحفروا في بناء التاريخ لإبرازها للناس من جديد والنهوض بالأمة. يقول محمد أركون: " ينبغي الاعتراف بأن منهجية المعتزلة كانت تحتوي على إمكانية نظرية كامنة وواعدة"[5].وعندما قيل له إن القرآن يربطنا بالله مباشرة؛ لأنه كلام الله قال: " بالطبع. ولكن القرآن بحاجة إلى تأويل أيضاً. ينبغي أن نُذكِّر هنا بنظرية المعتزلة.. أن ننبشها من تحت الأرض، أن نذكر الناس بها؛ لأنها تعني أن القرآن بحاجة إلى وساطة بشرية. أن نقول بأن القرآن مخلوق فهذا يعني أنه متجسد في لغة بشرية، هي هنا اللغة العربية، وإذا ما أردْتَ أن تستخدم لغة بشرية للتوصل إلى الله أو لكي تسميه تجد نفسك مضطراً لمواجهة كل صعوبات التأويل والتفسير.. لا يمكن للبشر أن يتوصلوا إلى الله إلا عن طريق وساطة بشرية.. ولكن الوهم الكبير الذي سيطر على البشرية طيلة أجيال، هو أن الله بذاته حاضر بين البشر، وأن الأنظمة السياسية والتشريعية والاجتماعية السائدة تمثل تعاليمه حقاً." [6]مما يعني عند أركون، أن كل التأويلات الموجودة للقرآن لم يصب أيٌّ منها حقيقة مراد الله!

---

[1] يرى المعتزلة أن القرآن مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه، واستدلوا بقوله تعالى " الله خالق كل شيء" (الرعد: 16) على كون القرآن مخلوقاً لأنه "شيء" يدخل في عموم "كل"، مع أنهم أخرجوا أفعال العباد من هذا العموم وجعلوها مخلوقة للعبد. ويلزم من قولهم أن باقي أفعال الله تعالى كالقدرة والعلم مخلوقة أيضاً فتكون قد حدثت بعد أن لم تكن، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. (انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، تحقيق د. عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1996م، ج1/173-179.) أما محنة خلق القرآن فهي التي امتُحن فيها الإمام أحمد بن حنبل الذي رفض الرضوخ لأوامر المأمون -الذي كان قد اعتنق الاعتزال- لإقرار هذه البدعة، فسجن وعذب وضرب بالسياط وبقي في السجن مدة عامين ونصف، ثم أعيد إلى منزله وبقي فيه طيلة خلافة المعتصم ثم ابنه الواثق حتى تولى المتوكل الخلافة عام 232هـ وانتصر لأهل السنة. (انظر الموسوعة الميسرة، 65/1.)

[2] انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ص12.

[3] العلمانيون والقرآن، الطعان، ص437.

[4] النص- السلطة- الحقيقة، ص14.

[5] القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ص11.

[6] قضايا في نقد العقل الديني- كيف نفهم الإسلام اليوم، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، ص277- 279، باختصار.

وكل ما أراده العلمانيون هنا هو أن يقولوا لنا: إن في التراث الإسلامي من لا يعتقد بأزلية القرآن الكريم، ولا يرى أن القرآن كلام الله ﷻ، وهم المعتزلة الذين قالوا بأن القرآن مخلوق. وهذا الذي يحتاجه الخطاب العلماني ليؤسس للأنسنة، وليقول لنا كما قال أركون: "أنا لا أعارض الأصوليين بكلام مجلوب من الخارج: من أوروبا أو من عصر التنوير أو من السوربون.. لا، أنا أعارض الأصوليين بما أجده داخل التراث الإسلامي ذاته." [1]

الفرق بين قول المعتزلة بخلق القرآن والطرح العلماني المعاصر:

إن قول المعتزلة بخلق القرآن هو فرع عن مذهبهم في باب الصفات الإلهية، الذي يرى أن إثبات الصفات يؤدي إلى تعدد القدماء، وأن السبيل إلى تنزيه الله سبحانه وتعالى هو نفي الصفات، لأن إثباتها يعني مشاركتها لله في القدم، مما يعني مشاركتها له في الألوهية [2]. ولذا فإن مقولة المعتزلة بخلق القرآن هي من باب اعتقادهم أن هذا مؤداه تنزيه الله ﷻ عن مشابهة خلقه. فإن قولهم " لم يغير من نظرتهم إلى القرآن الكريم على أنه نص يتربع على عرش القداسة وقمة العظمة، ولم يكن قولهم بخلق القرآن إلا مبالغة في تقديس الباري ﷻ وتنزيهه، ومن ثم تقديس كلامه وأمره، ولم تكن لديهم علاقة بين القول بخلق القرآن وانخفاض نسبة القداسة المحفوظة للقرآن الكريم" [3] على خلاف العلمانيين اليوم، الذين يحاولون بث الحياة في نظرية المعتزلة لتكون سنداً لأغراضهم في التعامل مع القرآن، ومن ثَمّ إنتاج إسلام جديد عصراني متصالح مع العلمانية ومتوافق معها دون اصطدام بالجماهير المسلمة.

نتائج القول بالأنسنة:

يعتبر العلمانيون القول بأن القرآن كلام الله يفضي إلى عدم فهم هذا النص الإلهي من قبل البشر، للفرق بين المتكلم والمخاطب، ويكرس في الوقت ذاته لقداسة النص ومن ثمَّ لقداسة التراث وقداسة "رجال الدين" الذين يحددون معايير فهم النص. فلابد إذن من القول بالأنسنة ليصبح النص في متناول الفهم البشري كما يدَّعون، وأن يصب هذا الفهم في تحقيق غايات الإنسان ومقاصده وسعادته لا مقاصد الإله، " إن مسألة (خلق القرآن) كما طرحها المعتزلة تعني في التحليل الفلسفي أن الوحي واقعة تاريخية ترتبط أساساً بالبعد الإنساني من ثنائية الله والإنسان أو المطلق والمحدود..الوحي في هذا الفهم تحقيق لمصالح الإنسان على الأرض، لأنه خطاب للإنسان بلغته...ومن ثمَّ فإن معنى النص لا يتحقق إلا من خلال التأويل الإنساني..إنه لا يتضمن معنى

---

[1] قضايا في نقد العقل الديني،أركون، ص 279، باختصار.

[2] انظر: الملل والنحل، للإمام أبي الفتح الشهرستاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1992م، ص38.

[3] العلمانيون والقرآن، ص 439.

مفارقاً جوهرياً ثابتاً له إطلاقية المطلق وقداسة الإله." [1] والواضح أن مؤدى هذا الكلام يصب في تفريغ النص القرآني من محتواه، وفتح المجال أمام التأويل الفردي كلٌّ حسب هواه، فيضيع النص القرآني بعد ضياع قداسته. فهم يعتبرون أن " معنى قدم القرآن وأزلية الوحي يجمد النصوص الدينية ويثبت المعنى الديني، أما معنى حدوث القرآن وتاريخية الوحي فهو الذي يعيد للنصوص حيويتها ويطلق المعنى الديني – بالفهم والتأويل– من سجن اللحظة التاريخية إلى آفاق الالتحام بهموم الجماعة البشرية في حركتها التاريخية" [2] . ويقول أبو زيد: " إن القول بإلهية النصوص والإصرار على طبيعتها الإلهية يستلزم أن البشر عاجزون بمناهجهم عن فهمها ما لم تتدخل العناية الإلهية بوهب بعض البشر طاقات خاصة تمكنهم من الفهم، وهذا بالضبط ما يقوله المتصوفة. وهكذا تتحول النصوص الدينية إلى نصوص مستغلقة على فهم الإنسان العادي – مقصد الوحي وغايته– وتصبح شفرة إلهية لا تحلها إلا قوة إلهية خاصة. وهكذا يبدو وكأن الله يكلم نفسه ويناجي ذاته، وتنتفي عن النصوص الدينية صفات (الرسالة) و(الهداية) و(النور)...إلخ." [3]

ويتلون الخطاب العلماني بألوان متعددة كلها تسهم في رسم الصورة ذاتها، فيقول أركون: "والوحي نفسه لا ينفصل عن الوظيفة النبوية. فالوحي ليس كلاماً معيارياً نازلاً من السماء من أجل إكراه البشر على تكرار نفس طقوس الطاعة والممارسة إلى ما لا نهاية، وإنما يقترح معنىً للوجود. وهو معنى قابل للمراجعة والنقض (مستدلاً بالنسخ في القرآن). كما أنه – أي هذا المعنى – قابل للتأويل داخل إطار الميثاق أو العهد المعقود بكل حرية بين الإنسان والله." [4]

ولا يهم هنا الجدال كثيراً حول مسألة محاكمة هؤلاء العلمانيين في مدى إيمانهم بأن القرآن من عند الله أصلاً ثم تأنسن بتلاوة النبي له وتفسيره إياه التفسير البشري، أم الاعتقاد بأنه من فيض قلب النبي وصفاء روحه كنوع من المكاشفة أو هو " هجوم مباغت داخل الضمير لألفاظ ومعان مطبوعة بالغيرية" [5] ...أقول ليس المهم هنا أيهما يتبنى كل واحد من دعاة الأنسنة، لأن النتيجة واحدة في النهاية، وهي إخضاع النص القرآني لكل القراءات النقدية التفكيكية الهدمية.

ويبرز خطر الدعوة إلى الأنسنة في أنها تفضي إلى جعل القرآن الكريم نصاً أدبياً كباقي النصوص الأدبية، قاضياً بذلك على إعجازه وتفرده، ووضعه في نفس الخانة مع غيره من

---

[1] النص، السلطة، الحقيقة، نصر أبو زيد، ص33

[2] نقد الخطاب الديني، نصر أبو زيد، ص202.

[3] المرجع السابق، ص206.

[4] القرآن بين التفسير الموروث ونقد الخطاب الديني، ص 85.

[5] في السيرة النبوية 1– الوحي والقرآن والنبوة، هشام جعيط، دار الطليعة، بيروت، ط2، 2000م، ص61.

النصوص المحرفة بل وحتى تلك التي لا نعترف بأصلها السماوي. وينتج عن الأنسنة أيضاً القول بتاريخية النص[1]، الأمر الذي يفتح المجال للتأويل غير المنضبط، وكذلك تطبيق كافة المناهج النقدية الغربية على القرآن كما طُبقت على الكتاب المقدس في أوروبا. "وعندئذ يصبح القرآن في متناول العبث العلماني فكل ما يمكن أن يأتي على النصوص البشرية ليس بمعزل عن النص القرآني، إنه سيخضع لكل العاديات البشرية اجتماعياً وتاريخياً ومنهجياً؛ لأن النصوص تأنسنت."[2] وهو ما يثير شهية العلمانيين لأجل إنشاء معانٍ جديدة باستمرار للنص تتوافق مع رغباتهم وأهوائهم تحت شعار التماشي مع الواقع المتغير. وهو ما سنتناوله باستفاضة أكبر في المبحث التالي بإذن الله.

---

[1] وملخصها تغير القيم بتغير الزمان، وهي مقولة ناتجة عن الفلسفة الماركسية.

[2] العلمانيون والقرآن، ص 452.

المطلب الثاني

القول بتاريخية الدين الإسلامي

أولاً: تعريف التاريخية لغة واصطلاحاً:

تعريف التاريخية لغة: منسوبة إلى التاريخ والتأريخ، وهو: تعريف الوقت. [1]

التاريخية اصطلاحاً: " مذهب يقرر أن القوانين الاجتماعية تتصف بالنسبية التاريخية، وأن الحوادث الاجتماعية محكومة بضرورة تاريخية، وأن الخير يأتي مطابقاً لهذه الضرورة التاريخية. ومن ثَمّ فإن الغاية المنشودة من هذا المذهب ممكنة وذلك بالكشف عن قوانين التطور التاريخي." [2]

وحسب البابا بيوس الثاني عشر فإن لفظة تاريخية تعني " مذهباً فلسفياً لا يرى في النشاط الروحي، من معرفة ودين وأخلاق وقانون، إلا كل ما هو متغير، ومن ثم فإنه يرفض ما هو ثابت ومطلق وأبدي. وهذا المذهب يتنافى مع النظرة الكاثوليكية ومع أي دين يؤمن بالله." [3]

وينقل جميل صليبا تعريفاً للتاريخية بأنها: " القول أن الأمور الحاضرة ناشئة عن التطور التاريخي، ويطلق هذا اللفظ أيضاً على المذهب القائل أن اللغة، والحق، والأخلاق، ناشئة عن إبداع جماعي، لا شعوري، ولا إرادي، وإن هذه الأمور قد بلغت الآن نهايتها، وأنك لا تستطيع أن تبدل نتائجها بالقصد ولا أن تفهمها على حقيقتها إلا بدراسة تاريخها.. ويرى أصحاب هذا المذهب أيضاً أننا لا نستطيع أن نحكم على الأفكار والحوادث إلا بالنسبة إلى الوسط التاريخي الذي ظهرت فيه لا بالنسبة إلى قيمتها الذاتية لا غير، لأننا إذا نظرنا إليها من الناحية الذاتية فقط ربما وجدناها خاطئة أو منكرة، ولكننا إذا نسبناها إلى الوسط التاريخي الذي ظهرت فيه وجدناها طبيعية وضرورية." [4]

أما هاشم صالح مترجم أركون فقد عرَّف التاريخية بقوله: " دراسة التغير والتطور الذي يصيب البنى والمؤسسات والمفاهيم من خلال مرور الأزمان وتعاقب السنوات.. دون التنبؤ بأي اتجاه مسبق لحركة التاريخ. وإنما يترك المستقبل مفتوحاً لكل الاحتمالات." [5]

---

[1] لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف، القاهرة، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر، ج1/ 58.

[2] المعجم الفلسفي، مراد وهبة، ص154-155.

[3] السابق، ص155، وكانت كلمة البابا في رسالة له إلى المؤتمر العاشر للتاريخ الدولي في العام 1955 حسب المصدر.

[4] المعجم الفلسفي، د.جميل صليبا، ج1/ 229.

[5] تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط2، 1996م، هامش ص 23، بتصرف يسير.

وعند علي حرب: " التاريخية تعني أن للأحداث والممارسات والخطابات أصلها الواقعي وحيثياتها الزمانية والمكانية وشروطها المادية والدنيوية، كما تعني خضوع البنى والمؤسسات والمفاهيم للتطور والتغير أي قابليتها للتحويل والصرف وإعادة التوظيف". [1]

وعند أركون: " المقصود بالتاريخية هنا التحول والتغير، أي تحول القيم وتغيرها بتغير العصور والأزمان. أما الإيمان فيبقى ولكنه يتخذ تجليات مختلفة ومتحولة أيضاً". [2]

ويقترح الدكتور الطعان تعريفاً للتاريخية هو: " إخضاع الوجود بما فيه لرؤية زمكانية قائمة على الحتمية والنسبية والصيرورة. " [3] ومن ثم فهو يعتبر أن "العلمانية والتاريخية وجهان لعملة واحدة، غير أن العلمانية أكثر شمولاً في رؤيتها للماضي والحاضر والمستقبل، بينما تتوجه التاريخية بآليتها ومكوناتها إلى الماضي، وحتى عندما تنظر إلى الحاضر فإنها تراه باعتباره سيكون بعد آنٍ ماضياً أي تاريخياً." [4]

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعرِّف التاريخية على أنها: (فهم القيم والمبادئ والأخلاق والحقائق من خلال اللحظة التاريخية التي ظهرت فيها، لا من خلال حقيقتها وذاتها، وهو ما يؤدي إلى نسبيتها ونفي الثبات عنها).

تبين من العرض السابق أن معاني التاريخية بشكل عام تدور حول:

1- إثبات التغير والتحول الدائم للقيم والمفاهيم، وإخضاعها لمبدأ التطور، ومن ثمَّ نفي الثبات عنها.

2- تنشأ الممارسات والمفاهيم وفق الظروف البيئية والواقع، وهذا المعنى له ارتباط بالماركسية[5] كما سنرى.

3- القول بالنسبية [6] التاريخية ورفض المطلقات والحقائق.

---

[1] نقد النص، علي حرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، ط4، 2005م، ص65.

[2] من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، ط1، 1991م، ص26.

[3] العلمانيون والقرآن، ص305.

[4] السابق، ص 305- 306 ، بتصرف يسير.

[5] الماركسية: أو الشيوعية العلمية، وسميت بالماركسية نسبة إلى مؤسسها كارل ماركس، وهي المذهب الذي يلغي الميراث، والملكية الفردية العقارية، ويؤمم وسائل النقل ووسائل الإنتاج،، ويزيل الطبقات الاجتماعية، ويوفر لأفراد الشعب جميع الخدمات، ويجعل كل شيء في المجتمع ملكاً للعمال الكادحين. (انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج1/ ص 715.)

[6] النسبية مذهب يقرر أن كل المعارف نسبية، وأن نسبية المعرفة تعني أن العقل الإنساني لا يدرك صور الوجود إلا بعد تبديلها ومزجها بفاعليته الخاصة. (انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج2/ ص466 .)

ثانياً: نشأة التاريخية:

يعتبر اصطلاح فلسفة التاريخ اصطلاحاً حديثاً وضع في القرن الثامن عشر. ومن العلماء مَن يعُد (فيكو) [1] صاحب كتاب "العلم الجديد" مؤسس هذا العلم، وهو الذي بلور مفهوم التاريخية بمعنى أن البشر هم الذين يصنعون التاريخ وليس القوى الغيبية، كما رفض أن تكون فكرة الحضارة قد أوحي بها للإنسان، ومن ثم يقترح المنهجية المقارنة لدراسة التاريخ البشري. [2]

وفي نفس المجال اشتُهر (هيردير) [3] بكتابه عن النسبية التاريخية، والتي كانت تمثل فكرة جديدة في ذلك الوقت، خلاصة ما ذهب إليه أن كل شعب يتخيل أن دينه أو تراثه شيء كوني أو مطلق؛ لأنه يعيش داخله كالعصفور داخل القفص ولأنه لم يرَ غيره، ولكن في الحقيقة لا يوجد تراث مطلق، وإنما عدة تراثات نسبية للبشرية. [4]

أما أركون فيشير إلى أن " الكلمة قد ظهرت للمرة الأولى – حسب قاموس لاروس الكبير للغة الفرنسية– في مجلة نقد critique وذلك في 6 نيسان 1872م (ص209)." [5]

أما ظهور الكلمة في العالم العربي فيذهب الدكتور الطعان إلى أن " أقدم من استخدم مصطلح التاريخانية [6] من المثقفين العرب هو عبد الله العروي [7] في كتابه العرب والفكر التاريخي سنة 1973م." [8]

---

[1] جيان باتيستا فيكو، فيلسوف إيطالي، ولد في نابولي في 22 حزيران 1668، ومات فيها 23 كانون الثاني 1744م. له نظرية في المعرفة ومذهباً ميتافيزيقياً كاملاً يتمثل القسم الجديد منه في نظرية ما سمي بـ " النقاط الميتافيزيقية". من مؤلفاته: "القانون الكلي"، و "العلم الجديد" وغيرها. (انظر: معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، ص487–489)

[2] انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج1/ ص 229، وكذلك : القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون، هامش ص47 كلام المترجم هاشم صالح. ومن الجدير بالذكر أن فيكو يستثني الدين المسيحي من ذلك بوصفه الدين الوحيد الموحى به من الله والباقي من صنع البشر.(انظر المصدر نفسه).

[3] يوهان أو جوهان غوتفريد هردر، فيلسوف وكاتب وناقد ولاهوتي ألماني، ولد عام 1744 في بروسيا الشرقية، وتوفي في فايمار في 1803، يحتل مكانة استثنائية في تاريخ الأدب الألماني، وقد عني بدراسة الميثولوجيا والفولكلور. أصدر عام 1774م كتاب "فلسفة جديدة للتاريخ من أجل التربية البشرية" الذي تضمن بذور نظرية التاريخ. وله أيضاً " أفكار حول فلسفة تاريخ البشرية وهو مؤلف غير ناجز. (انظر: معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، ص699–700. وكذلك: معجم أعلام المورد، منير البعلبكي، 487.)

[4] انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون، هامش ص48 للمترجم هاشم صالح.

[5] الفكر الإسلامي قراءة علمية، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي– بيروت، والمركز الثقافي العربي– الدار البيضاء، ط2، 1996م، ص116.

[6] التاريخية والتاريخانية بمعنى واحد تقريباً، غير أن أركون يفرق بينهما من حيث إن التاريخانية أو التاريخوية الوضعية لا تعترف بالأخيلة والأوهام والأساطير كموجهات للسلوك البشري، ولا تعترف إلا بالحقائق، في حين أن التاريخية الراديكالية تعتبر الأخيلة والعقائد والتصورات الجماعية مادة للتاريخ. ويتبنى أركون التاريخية ناقداً التاريخوية. (انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ص 49)

[7] عبد الله العروي، مؤرخ وروائي مغربي، من مواليد أزمور عام 1933م، تلقى تعليمه في العاصمة المغربية الرباط، وتابع تعليمه العالي في فرنسا في جامعة السوربون وفي معهد الدراسات السياسية بالعاصمة الفرنسية باريس. حصل على شهادة العلوم السياسية وعلى شهادة الدراسات العليا في التاريخ سنة1958م، ثم على شهادة التبريز في الإسلاميات عام 1963م. احتوى إنتاجه الإبداعي على دراسات في النقد الإيديولوجي وفي تاريخ الأفكار والأنظمة وأيضاً العديد من النصوص الروائية. من مؤلفاته: " العرب والفكر التاريخي" و" مجمل تاريخ المغرب" ورواية " اليتيم". (انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا: www.wikipedia.org)

[8] العلمانيون والقرآن، ص296. ويشير الكاتب في الهامش إلى أن التاريخانية عند العروي ارتبطت بالماركسية.

وقد تناول أركون المصطلح في وقت مبكر رابطاً إياه بالقرآن الكريم، وذلك في مؤتمر عقد في باريس 1974م، حيث قال: " أريد لقراءتي هذه أن تطرح مشكلة لم تطرح عملياً قط بهذا الشكل من قِبل الفكر الإسلامي ألا وهي: تاريخية القرآن، وتاريخية ارتباطه بلحظة زمنية وتاريخية معينة." [1]

ثالثاً: التاريخية والأديان:

إن ما يهمنا في سياق هذا البحث هو تطبيق هذه الفلسفة على الدين، فإن المنظرين لفكر التاريخية أرادوا إخضاع الدين لنفس النظرة، فاعتبروا الدين منتجاً ثقافياً يتأثر بما تتأثر به سائر المنتجات الثقافية البشرية من النسبية وعدم الإطلاق، وكذلك التغير بتغير الأزمان والأحوال.

ولكي نفهم ذلك بشكل واضح علينا أن نسلط الضوء على أمرين هامين:

الأول: النظرة الماركسية المادية للتاريخ

الثاني: القول بتطور الأديان

1- النظرة الماركسية المادية للتاريخ:

قبل الحديث عن الماركيسة يحسن هنا أن نُذكِّر بهيجل [2] الذي يُعتبر " في جملة المثاليين الذين يقولون إن الفكر أو الفكرة أساس كل ما هو موجود. وأن الأفكار والآراء هي التي تسير التاريخ. فالنهضة الأوروبية قامت على أساس أفكار النابهين من أهل الغرب الأوروبي في نهايات القرن الثالث عشر فصاعداً، والثورة الفرنسية عنده قامت بسبب آراء المفكرين الفرنسيين في عصر الأنوار." [3]

ومن هنا نجد أن التاريخ في كتابات هيجل ومن عاصروه، بل وقبله أيضاً هو تاريخ العظماء والقادة وأقوال المفكرين وأخبار الملوك والدول والإمبراطوريات. [4]

---

[1] الفكر الإسلامي قراءة علمية، أركون، ص212. وقد جاء ذلك ضمن مقال بعنوان: "العجيب الخلاب في القــرآن" ألقي كمحاضرة ضمن مؤتمر علمي عقدته "منظمة تقدم الدراسات الإسلامية" بباريس عام 1982م. (انظر: نفــس المصدر، ص 187.)

[2] جيورج ولهلم فريدريش هيجل (1770-1831م)، فيلسوف ألماني. صاحب الديالكتيكية أو الجدلية، وخلاصتها أن كل فكرة تولد فكرة مناقضة، ومن تفاعل الفكرتين تنشأ فكرة جديدة تؤلف بينهما، وهي ما دعاه هيغل بالجميعة. قال بـــ" المثالية المطلقة"مؤكداً أن العالم المحدود لا يعدو أن يكون انعكاساً للعقل، الذي هو وحده حقيقي بكل مـــا فـــي الكلمة من معنى، في هذا العالم.(انظر: معجم أعلام المورد، ص489)

[3] التاريخ والمؤرخون، د. حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر، ص85.

[4] انظر: السابق، ص 132-133.

أما موقفه من الأديان فكان هيجل يرى أنها " مشيئة علوية يوحي بها الله إلى من يشاء، فتتشكل في أذهان الناس أفكاراً يؤمنون بها ويتحركون إلى العمل وهكذا... وكان يعتبر أن العقل الأعلى هو الذي يوجه الكون، وكان ذلك نابعاً من إيمانه بالمسيحية. " [1]

ولكن بانتشار نزعة الشك في أوروبا فقد تولد عنها الإلحاد على أيدي فلاسفتها في القرن التاسع عشر من أمثال " فيورباخ الذي أنسن الإله وطبَّعه، ونيتشه الذي أماته، وجاء كارل ماركس – تلميذ فيورباخ – فرفض فكرة الإله من أساسها ولم يعترف إلا بالمادة." [2]

وعلى عكس هيجل، كان ماركس يرى " أن الظروف المادية للمجتمعات هي التي تحرك التاريخ وتتسبب في الانقلابات والحروب، ومن ثَمّ فإن الأوضاع المادية، وأحوال الملكية، وصراع الطبقات، بعضها مع بعض، هي العوامل التي تدفع حركة التاريخ كله، وهذا هو ما يسمى بالتفسير المادي للتاريخ." [3] والسبب في ذلك أن أفكار ماركس منبثقة عن إلحاده وعن نظرته المادية للإنسان، " فقد كان الإلحاد جزءاً لا يتجزأ من الآراء الماركسية نفسها. فهي ترى في الدين أساساً من أسس النظام القديم الذي يجب القضاء عليه. " [4]

وكما قلب ماركس نظرية هيجل في جعل المادة محركة للواقع بدلاً من الروح عند هيجل، فجعلها تسير على قدميها بدلاً من رأسها –على حد قول ماركس– [5]، فقد غير أيضاً النظرة إلى علم التاريخ، وقلب مجالات الاهتمام فيه أيضاً " رأساً على عقب، فقد نقل اهتمام الناس من الملوك والأبطال والإمبراطوريات إلى اهتمامات الإنسان العادي وجماهير الناس وحاجتها، وأصبح الرجل العادي هو محور التاريخ، وقال هو ومن طوروا فكره بعده إن صانع التاريخ الحقيقي وأساس الحضارات كلها هو الإنسان العامل في الأرض والحرفة اليدوية أو التعليمية، وعامل المنجم والميكانيكي وسائق القطار وخدم المرافق ومن إليهم." [6]

---

[1] التاريخ والمؤرخون، د. حسين مؤنس، ص85، بتصرف.

[2] العلمانيون والقرآن، ص87، بتصرف يسير.

[3] التاريخ والمؤرخون، ص122.

[4] السابق، ص126.

[5] معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، ص724. وانظر كذلك: تاريخ الفلسفة الغربية برتراند راسل، ترجمة د. محمد فتحي الشنيطي، مطابع الهيئة العامة المصرية للكتاب، بدون رقم طبعة، إهداءات 2002م، ج3/ ص 428–429.

[6] التاريخ والمؤرخون، ص132– 133، بتصرف.

2- القول بتطور الأديان:

في سياق دراسة التاريخ اهتم المؤرخون ببحوث حول القوانين العامة لتطور الأمم، فمنهم من يرجع التطور التاريخي إلى تأثير الدين، ومنهم من يرجعه إلى تأثير الرجال العظام، ومنهم من يرجعه إلى تأثير العوامل الاقتصادية. ومن أبرز من وضع القوانين العامة للتطور البشري ابن خلدون في المقدمة في قانون الأجيال الثلاث، وأوجست كونت في قانون الحالات الثلاث. [1]

ومن هنا فلم يتوجه الفكر الغربي إلى دراسة تطور تاريخ البشرية فحسب، بل طبق ذلك على الدين، فقام بـــ " تفسير الدين تفسيراً مادياً تطورياً، أو نفسياً أو تاريخياً بعيداً عن أي غيب أو ميتافيزيقيا.. وقد تبنى أغلب الفلاسفة نظريات وضعية حول نشوء الأديان وتكونها." [2]

فبناءً على المادية التاريخية نشأ الدين نتيجة ظروف معينة، وهي نشأة بالطبع بشرية نفسية تعود إلى نفس الإنسان واحتياجاته، الأمر الذي يكرس للقول بأنه متى انتهت هذه الظروف فلن يكون هناك حاجة للدين، لذا فقد تخلت أوروبا عن الدين اغتراراً بما وصل إليه العقل الأوروبي من تقدم علمي وتكنولوجي. " ويُعتبر أوجست كونت أبرز المنظرين لمسألة تطور الأديان وتاريخيتها " [3] ، فقد قال بقانون المراحل الثلاث كما يلي:

1- المرحلة اللاهوتية التي كان فيها دأب العقل البحث عن كنه الأشياء ومصيرها، محاولاً إرجاع كل طائفة من الظواهر إلى مبدأ مشترك. وقد تدرَّج العقل فيها من إعطاء الكائنات الطبيعية حياة روحية كالإنسان ثم تعدد الآلهة ثم التوحيد.

2- المرحلة الميتافيزيقية يسعى فيها العقل أيضاً إلى استكشاف صميم الأشياء وأصلها ومصيرها، ولكنه يستبدل بالعلل المفارقة عللاً ذاتية يتوهمها في باطن الأشياء، كالجوهر والنفس والحرية والغاية، ويتدرج فيها أيضاً من اعتقاد بتعدد القوى بعدد الظواهر، ثم في مرحلة أعلى يرجعها جميعاً إلى قوة أولية هي الطبيعة.

3- المرحلة الواقعية يدرك فيها العقل امتناع الحصول على المعارف المطلقة، فيقصر همه على تعرف الظواهر واستكشاف قوانينها وترتيب القوانين من الخاص إلى العام، فتحل الملاحظة

---

[1] انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج229/1-230

[2] العلمانيون والقرآن، ص 307-308. كمثال: اعتبر هوبز(1588- 1679م) أن الدين اخترعه النـــاس بـــسبب اعتقادهم في الأرواح، وجهلهم بالعلل، وعبادتهم لما يهابونه. (انظر: موسوعة الفلسفة، عبد الرحمن بـــدوي، ج2/ 560)

[3] العلمانيون والقرآن، ص308.

محل الخيال والاستدلال، ويستعاض عن العلل بالقوانين. ويكون موضوع العلم الإجابة عن سؤال "كيف" لا عن سؤال "لمَ". [1]

هكذا كانت نظرة فلاسفة الغرب للدين، وهي نظرة تكرس الاعتقاد بأن الدين منتج بشري، وليس وحياً من عند الله سبحانه وتعالى، فالدين ابن الواقع حسب النظرة الماركسية في تكون الفكر، أنتجه الإنسان الذي يشعر بالخوف من ظواهر الطبيعة، في ظل جهله بحقيقة كنهها وضعفه وعجزه عن مواجهتها. وهذا الكلام جعل كل الأديان في سلة واحدة دون التفريق بين الديانات الوثنية التي قد نشأت فعلاً وفق ظروف الجهل والضعف، وبين دين حق يدعو إلى القيم والمُثُل، ويأمر بالتفكر والتعقل والنظر والبحث، وينهى عن اتباع الظن والتقليد الأعمى ويذم الجهل والجاهلين.

والغريب أن يسير على نفس المنوال كُتَّاب ينتسبون إلى الإسلام، فيطبقون نفس النظرة عليه، سواء فيما يتعلق بالتفسير الماركسي للإسلام، أو القول بتطور الأديان الذي هو انعكاس لنفس النظرة الماركسية. وكل ما فعلوه هو تكرار ما قاله فلاسفة الغرب.

ومن أمثلة هؤلاء الكتاب سيد القُمْني [2] ، فهو يربط الدين بالأسطورة، ويرجع نشأة الأسطورة إلى أن " الضعف في قوى الإنتاج في المبتدأ المجتمعي، لم يساعد الإنسان على اكتشاف الأسباب الحقيقة لما يقع أمامه من ظواهر، وهنا تقدمت الأسطورة لتقوم بهذه المهمة الأولى للتفسير، وهو ذات الدور الذي قام به الدين في سدله الأستار على التفسير الموضوعي للواقع، والتعويض عن عجز الإنسان عن الوصول لإجابات صادقة، مع تبرير مرارة الواقع وتقبل هذا الواقع على أساس خلاص قادم، واستعجال هذا القادم بتقديم القرابين والقيام بطقوس معينة... وقدَّم الدين بدلاً من التفسيرات القديمة لغة رمزية تحل مشاكل الوجدان في عالم تصوري هلامي." [3]وهو هنا يؤكد بأنه يتحدث عن الأديان الابتدائية، ولكن الفكرة التي من أجلها نقلنا هذا الكلام هو القول بتطور الدين، وهو قول مخالف لما نؤمن به من أن آدم هو أول البشر على الأرض، وقد كان مؤمناً بالله سبحانه

---

[1] انظر: تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم، دار المعارف، القاهرة، ط5، بدون تاريخ نشر، ص 318-319. وانظر كذلك: موسوعة الفلسفة، عبد الرحمن بدوي، ج2/ 312.

[2] سيد القُمْني، من مواليد 1947م بمدينة الواسطي في محافظة بني سويف. يعتبره البعض باحثاً في التاريخ الإسلامي من وجهة نظر ماركسية، كما تصدى لفكر جماعات الإسلامية، أما هو فيعتبر نفسه يتبع فكر المعتزلة، تلقى تهديدات بالقتل بسبب أفكاره، مما جعله يبعث برسالة إلى وسائل الإعلام يعلن فيها عن توبته عن أفكاره السابقة وعزمه على اعتزال الكتابة صوناً لحياته وحياة عياله. من كتبه: "الجماعات الإسلامية رؤية من الداخل"، "قصة الخلق"، "النبي موسى وآخر أيام تل العمرانية"، " حروب دولة الرسول". (انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا: www.wikipedia.org)

[3] الأسطورة والتراث، سَيِّد القُمْني،المركز المصري لبحوث الحضارة، القاهرة، ط3، 1999م، ص 29-30.

وتعالى، الأمر الذي يؤكد أن التوحيد والدين الحق من عند الله كان هو البداية وليس هو المرحلة النهائية في سياق تطور الأديان، والتي تفرض أن أجيالاً كثيرة من البشرية عاشت لا تعرف الإله، أو تعبد غيره من ظواهر الطبيعة. كما يخالف المسؤولية التي يتحملها الإنسان في هذه الحياة والتي بينها القرآن الكريم في مواضع كثيرة؛ منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون:115) ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات:56). وعند من لا يكفيه مثل هذا الاستدلال من المسلمين، فإن الخلاف معه إذن أعمق بكثير من هذه القضية.

ثم يضيف سيد القمني قائلاً: " وقد اتفق العلماء تقريباً على ترتيب مراحل الاعتقاد الرئيسية، بدءاً من عبادة ظواهر الطبيعة، ثم عبادة الأجداد أو العكس في بعض المدارس، ثم عبادة أرواح نصف مادية، ثم عبادة آلهة متعددة، ثم إله قومي واحد، ثم إله عالمي، كما اتفقوا على أن ضعف الإنسان جسدياً وعقلياً تجاه الطبيعة وامتنانه لعطائها، كان الثغرة التي دخلت منها التصورات الدينية."[1]

والنظرة الماركسية واضحة في كتاباته، فهو يؤكد بأن الدين وكذلك الأسطورة كلاهما انعكاس للواقع، ولكنه يفرّق بين الأسطورة والدين من حيث المنشأ والغرض، فيرى بأن الأسطورة نشأت استجابة لحاجات مادية وموضوعية وطبيعية ملحة قبل طور تقسيم العمل ونشوء الطبقية، ثم نضجت بعد ذلك في الرداء الديني. أما بالنسبة للغرض فلم تكن لأجل تسكين الأوضاع وتحقيق الانتصارات بتلاوتها كما الدين، بل كانت تحفيزاً للعمل والطاقات البشرية. [2] بل إنه يكرس نفس النظرة بوضوح على الإسلام والرسالات السماوية فيعتبر أن "الأديان الكبرى الثلاث أفرزتها المواطن السامية شرقي المتوسط." [3]

رابعاً: التاريخية والنص القرآني:

يمكن استعراض كتابات هؤلاء العلمانيين حول القرآن الكريم، الذي هو المصدر الأول للدين الإسلامي، وبيان نظرتهم التاريخية للإسلام سواء بالماركسية الواضحة، أو بعد تطبيق الأنسنة على النص القرآني، والوصول إلى النتائج ذاتها وهي تكريس نسبيته وعدم إطلاقه، وتعريضه للتغير والتبدل في مفهومه وفق التغيرات في الزمن والواقع، الأمر الذي يحقق غاية العلمانيين، وهو فتح

---

[1] الأسطورة والتراث، سيد القمني، ص30.

[2] انظر: السابق، ص 31.

[3] إبراهيم والتاريخ المجهول، سيد القمني، مدبولي الصغير، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر، ص 11.

باب التأويلات الباطنية والغنوصية في شكل جديد عصراني، ينتج عنه هدم معاني القرآن بالكامل، وتوظيف ألفاظه – باعتبارها مجازات – لتحقيق معانٍ أخرى يريدونها هم.

ومن هنا، يمكن تلخيص المضامين التي ينطوي عليها القول بتاريخية النص فيما يلي:

1- نفي حقيقة الوحي.

2- جعل الوحي أسطورة من الأساطير.

3- التحرر من سلطة الوحي وأحكامه.

4- إلغاء أسبقية المعنى، وهذا يعني القضاء على النص تماماً.

5- أنه لا حقيقة ثابتة للنص، بل إن كان فيه حقيقة فهي نسبية، زمنية.

6- نفي القداسة عن النص، ونقله إلى حقل المناقشة والنقد الهادم، والدراسات اللغوية البنيوية والاجتماعية المادية المختلفة.

7- القول ببشرية النص وأنه ليس من وحي الله تعالى، فلا عصمة له، ولا حقيقة لعصمة المبلِّغ.[1]

ومع الأسف، فـــ " اليوم، يواجه نفر من مثقفينا المتغربين النص الديني الإسلامي بما واجه به فلاسفة التنوير الغربي – في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين– النص الديني في اليهودية والنصرانية، داعين إلى تاريخية معاني وأحكام القرآن، باعتبارها معاني وأحكاماً تجاوزها الواقع الذي تطور وعفا عليها التاريخ." [2]

وكان على رأس الفلاسفة الأوروبيون الذين تأثر بهم أصحاب هذه النزعة من العرب، اليهودي سبينوزا، " الذي وضع أسس المنهج التاريخي لدارسة محتوى النص الذي يرى أنه يتراوح بين التاريخية والأسطورية للتحرر من سلطة الأسطورة والقضاء على أسبقية المعنى وحتمية الحقيقة في الوحي، وأنه يجب البحث في تاريخية النص لا البحث عن المعنى والحقيقة فيه، وقد أثر سبينوزا بأقواله هذه على الذين جاؤوا بعده، وهزَّ بفلسفاته المكانة المتبقية للعهد القديم والجديد من الكتاب." [3]

وجدير بالذكر أن سبينوزا أسس ذلك في كتابه (رسالة في اللاهوت والسياسة)، وقد ترجمه إلى العربية وتأثر به حسن حنفي، معترفاً في مقدمة الترجمة بأنه يريد " إسقاط المادة التي عمل

---

[1] الانحراف العقائدي في أدب الحداثة وفكرها – دراسة نقدية شرعية، د. سعيد بن ناصر الغامدي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط1، 2003م ، ص 1098.

[2] النص الإسلامي بين الاجتهاد والجمود والتاريخية، د. محمد عمارة، دار الفكر– دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000م، بدون رقم طبعة، ص 17.

[3] الانحراف العقدي، الغامدي، ص1060.

عليها سبينوزا، وإحلال مادة أخرى محلها مع الإبقاء على نفس المنهج، أي إسقاط التراث اليهودي، وإحلال تراث ديني آخر، وليكن التراث الإسلامي." [1]

ومن أمثلة القائلين بتاريخية النص القرآني:

1- محمد أركون:

وقد كثر تناوله لهذا الموضوع بالتفصيل، و" يُعد أركون أقدم الذين تحدثوا عن تاريخية القرآن بشكل واضح وصريح ومباشر" [2]، كما أنه يُعتبر " أشد العلمانيين تطرفاً وغلواً في الترداد والتكرار لآراء المستشرقين والمبشرين في جمع القرآن الكريم [3]حتى لكأنه وُظِّفَ لهذا الغرض بالذات" [4].

يقول أركون : " في الحقيقة، إن الفكر الإسلامي يستمر في الارتكاز، وإلى حد كبير، على المسلمات المعرفية للقرون الوسطى، ذلك أنه يخلط بين الأسطوري والتاريخي، ثم يقوم بعملية تكريس دوغمائية [5] للقيم الأخلاقية والدينية، وتأكيد ثيولوجي لتفوقية المؤمن على غير المؤمن، والمسلم على غير المسلم، وتقديس اللغة. ثم التركيز على قدسية المعنى المرسل من قبل الله ووحدانيته (معنوياً)."[6]

كما يعتبر أركون مسألة الاستشهاد بالآيات القرآنية في القضايا المعاصرة نوعاً من التلاعب، حيث إن ذلك يفترض وجود " استمرارية بنيوية وتماثلية معنوية ما بين الزمكان الأولي والأصلي الذي لفظت فيه الآيات والأحاديث لأول مرة وبين الزمكانات المتغيرة التي يستشهد بها بعد أن أصبحت نصوصاً."[7] ويدعو إلى ما يصفه بالضرورة الملحة وهي: " أرخنة الخطاب القرآني نفسه.

---

[1] انظر: رسالة في اللاهوت والسياسة، سبينوزا، ترجمة وتقديم: حسن حنفي، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2005م، ص 7.

[2] العلمانيون والقرآن، ص 335.

[3] يشكك أركون في طريقة جمع القرآن ويزعم أن جمع عثمان للقرآن شهد اعتراضات تم تجاهلها، وأن الخلاف بين السنة والشيعة حول مصداقية هذا الجمع استمر عدة قرون حتى حسم وأغلق نهائياً، ويدعو إلى البحث وسبر أغوار مكتبات دروز سوريا، وإسماعيلية الهند، وزيدية اليمن وعلوية المغرب بحثاً عن وثائق ليعيد كتابة قصة تشكل هذا النص–يقصد القرآن– بشكل جديد ، ونقد القصة الرسمية نقداً جذرياً. (انظر: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، أركون، ص288–290.)

[4] العلمانيون والقرآن، ص 793.

[5] دوغمائية أو (دوجماطيقية): الحكم الذي لا يقبل الشك فيه عند معتقديه. (انظر: المعجم الفلسفي، مراد وهبة، ص314.)

[6] تاريخية الفكر العربي، محمد أركون، ص 55.

[7] تاريخية الفكر العربي، محمد أركون، ص86. وهو يقصد أن اختلاف الزمان والمكان الذي نزل فيه النص عن زماننا ومكاننا يمنع الاستشهاد بالنص كما هو، بل يجب اللجوء إلى القول بالمجاز والتأويل.

وهذه الأرخنة سوف تكون نقطة الانطلاق لإعادة تحديد المكانية اللغوية، والدلالية، والأنتروبولوجية، واحتمالاً اللاهوتية للوحي. وهذه عملية دقيقة وحرجة جداً؛ لأنها تخص ليس فقط التجسيد القرآني لما يدعوه اللاهوتيون بالوحي، وإنما تخص أيضاً التجسد التوراتي والإنجيلي." [1] ويعلق مترجمه هاشم صالح على هذا الكلام في هامش الصفحة ذاتها بقوله: " بمعنى أن ظاهرة الوحي سواءً أكانت توراة أم إنجيلاً أم قرآناً ينبغي أن تُدرس بالطريقة نفسها. وعندما يدعو أركون إلى أرخنة الخطاب القرآني نفسه فإنه لا يفعل أكثر مما فعله علماء أوروبا في القرن التاسع عشر بالنسبة للتوراة والإنجيل." [2]

ويدعو أركون إلى العمل على الخروج المتعقل من نطاق الوظائف الاستلابية الملازمة لتاريخ كل دين من خلال البحث التأويلي الذي يوضح المعنى الغامض للدين. [3] ويطبق نظرته تلك على آيات من سورة التوبة؛ فيذهب إلى أن الآيات التي تتعلق بالجهاد كانت ضمن ظروف خاصة في ذلك العصر. فمثلاً الآية الخامسة من السورة والتي يقول فيها الله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ (التوبة:5) ينصب أركون نفسه حكماً لحل النزاع بين من يسميهم المؤمنين الحَرفيين الذين يعتنقون هذه الآية دون تفكير، وبين المسلمين الليبراليين الذين يعتنقون المفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان والحرية الدينية، ومن ثَمّ يبدون انزعاجهم من مثل هذه الآيات، ويتهكم على من يحاولون القول بنسبيتها بالاستشهاد بآيات أخرى أكثر مسالمة. المشكلة من وجهة نظر أركون أن كلا الطرفين يُسقِطون على القرآن اهتمامات ومشاغل وأفكاراً وأهواءً سياسية خاصة بالتاريخ المعاصر لا بالتاريخ القديم. وهم بذلك ينكرون تاريخية القرآن بالقدر الذي ينكرون فيه تاريخية الفترة الحالية أي فترتنا وعصرنا. [4] وهنا سيريح أركون الجميع من " تلك التشنجات التبجيلية التي تخفي وراءها الدعوات إلى ممارسة عنف الجهاد المدعو بالأصغر تحت الرداء النبيل لنضال الروح الأعظم الممارس من قِبَل الصوفيين تحت التسمية المربحة: الجهاد الأكبر." [5]

وفي هذا السياق يرفض الخطاب العلماني القول بأن الإسلام صالح لكل زمان ومكان؛ لأن هذا يتعارض – عندهم – مع القول بتاريخيته التي تؤكد ارتباط الخطاب القرآني باللحظة الزمنية التـــي

---

[1] انظر: قضايا في نقض العقل الديني– كيف نفهم الإسلام اليوم، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر، ص 53.

[2] السابق، ص 53.

[3] انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون، ص55.

[4] انظر: السابق، ص56.

[5] القرآن من التفسير الموروث، 58.

ولّدته، يقول أركون: " إن القرآن كما الأناجيل ليس إلا مجازات عالية تتكلم عن الوضع البشري. إن هذه المجازات لا يمكن أن تكون قانوناً واضحاً. وأما الوهم الكبير فهو اعتقاد الناس – اعتقاد الملايين– بإمكانية تحويل هذه التعابير المجازية إلى قانون شغّال وفعّال ومبادئ محددة تطبق على كل الحالات وفي كل الظروف." [1]

وهذا الذي يقوله أركون يتعارض مع ما هو صريح وواضح في القرآن الكريم، وهو أن الإسلام رسالة عامة لجميع الناس، فقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء:107) ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (الأعراف:158) ، وفي زمن النبي ﷺ نفسه، خاطبت آيات القرآن بشراً من بيئات مختلفة، ومنهم من كان على دين إبراهيم عليه السلام، ومنهم من كان على الوثنية، ومنهم أهل كتاب ومجوس، ولم يختلفوا في فهم حقائق الدين كما جاء بها النبي ﷺ. ولو كان القرآن مجازات عالية لا تمثل قانوناً واضحاً فما الفائدة منها؟ إذ هي بذلك لن تحمل رسالة واضحة تجمع البشر أو توجههم أو تضيف إليهم أي علم.

كما بيّن القرآن أن دعوة الإسلام هي الدعوة الأصيلة الممتدة على يد الأنبياء جميعاً ومنذ زمن سيدنا إبراهيم عليه السلام، مروراً بعدد كبير من الأنبياء يؤيد بعضهم بعضاً، وبينهم من الأزمان أكثر مما بيننا وبين عصر النبي ﷺ، ولو كانت التاريخية مذهباً صحيحاً يريد العلمانيون تطبيقه على كل جوانب الدين، لأوجب ذلك أن لا يكون هناك أي سند أو صلة بين الأنبياء وبعضهم البعض، فكيف وقد استشهد القرآن بما جاء في كتبه التي أنزلها على السابقين، ولهذا شواهد عديدة في القرآن؛ منها: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ (المائدة:45) وقوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (المائدة:47) وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (المائدة: 12) فقد ذكرت الآية بشكل واضح وصريح، أن الله كتب على بني إسرائيل إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، والإيمان بالرسل، ووعد على ذلك بتكفير السيئات ودخول الجنان، وهو عين ما في القرآن، كما ذكرت تشريع القصاص، بعبارات واضحة، نقلاً عما جاء من قبل في التوراة، مما يدل على أن الزمن لا يلغي الحقائق، ولا أسس التشريع الإلهي. ويدل على بطلان ما ذهب إليه أركون من أن الكتب السماوية مجازات عالية غير واضحة وتحتاج إلى تأويل، وأن الآيات التي تأمر بالجهاد غير

---

[1] تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ص299.

مفهومة بحاجة إلى التأويل الأركوني. كما أن الأنبياء السابقين بشروا بالنبي الخاتم، وقد احـــتج الله على أهل الكتاب بهذا العلم، ولم يقل أحدٌ أنه كان على أهل الكتاب أن يفهموا هذه البشرى على أنها مجاز، بل هي حقيقة وقعت، والبشرى في كتبهم أوجبت عليهم التصديق بالنبي محمد ﷺ.

إن القائلين بالتاريخية، طبقوا المناهج الغربية على نصوص الوحي، وهم يعتقدون بحتمية وقطعية صدق هذه المناهج، وأنها السبيل الوحيد الصحيح لفهم النصوص، ووقعوا في تقديسها، فهربوا من تقديس المقدس حقيقة وهو الوحي، ووقعوا في تقديس الأوهام والمناهج المتناقضة. [1]

إن تكريس تاريخية القرآن الكريم يسهّل الطريق أمام القول بتاريخية الدين الإسلامي ككل، فأركون لا ينقد الفكر الديني فحسب بصفته منتجاً بشرياً في جزء منه على الأقل، بل يتعدى ذلك إلى القرآن ومن ثم إلى الدين كله، فيقول: " من الضروري أن نوسع مجال التحري والبحث لكي يشمل ليس فقط الفكر الإسلامي الكلاسيكي، وإنما القرآن نفسه... نحن نرى فيما يخص تحليلنا أن مفهوم الدين نفسه ينبغي أن يعاد التفكير فيه على ضوء المنجزات العديدة للعلم المعاصر...الإسلام كان قد فرض نفسه كدين بواسطة نجاح سياسي، إذن فهو حدث تاريخي بشكل كامل. " [2]

فهو يرى هنا أن الإسلام لم ينجح وينتشر بسبب ما يحمله جوهر هذا الدين العظيم، ويغالط مغالطة منطقية؛ إذ يذهب إلى أن نجاح الإسلام هو بسبب النجاح السياسي. ونحن نتساءل، كيف يمكن للإسلام أن يحقق نجاحاً سياسياً إذا لم يكن قد جمع حوله الأتباع الصادقين المخلصين، الذين بذلوا دماءهم وأموالهم من أجله، ووقفوا في وجه من عادى هذا الدين، الذي لم يكره أحداً على دخوله، وهي حرية معلَنة صريحة ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ (البقرة:256) ﴿ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ﴾ (الكهف:29)

ويستخدم أركون بكثرة مصطلحات مثل : أَشْكَلَة [3] وزَحْزحة [4]، واللامُفكر فيه [5]، وهي مفاهيم يهدف من ورائها إلى اختراق كل ما هو مقدس بدهي وثابت في العقلية الإسلامية، ويتجنب

---

[1] انظر: الانحراف العقدي، الغامدي، ص 1069.

[2] الفكر الإسلامي قراءة علمية، أركون، ص 113-115.

[3] الأشكلة :هي جعل الشيء إشكالياً بعد أن كان يبدو بديهياً أو تحصيل حاصل. ويتم ذلك بزحزحة المفهوم عن موقعه التقليدي الراسخ، ثم يفككه ثانياً، لكي يتجاوز معناه التقليدي الراسخ. ويضرب المترجم مثالاً على ذلك بمفهوم الوحي. (انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى نقد العقل الديني، محمد أركون، متن وهامش ص28).

[4] الزحزحة: أن يزحزح أولاً المفهوم عن موقعه التقليدي الراسخ، ثم يفككه ثانياً لكي يتجاوز معناه التقليدي الراسخ. (انظر: القرآن من التفسير الوروث، ص 27، وهامش ص 28.) فالزحزحة التي يريدها أركون هي الزحزحة من المفهوم الإسلامي للوحي، إلى المفهوم الوضعي الغربي المادي أو الإنسي. (انظر: العلمانيون والقرآن، ص 632).

[5] اللامفكر فيه، يقصد به أركون تلك القضايا التي نالت قداسة في العقل الإسلامي، بحيث إنه لا يقبل مناقشتها أو مراجعتها، فهي قضايا ثابتة لا تتغير، ويسميه أيضاً " المستحيل التفكير فيه". (انظر: القرآن من التفسير الموروث، ص 24).

كل مصطلح مشحون لاهوتياً – على حد تعبير مترجمه- فيسمي الآية القرآنية (وحدة نصية) [1] ، وقد يطلق على القرآن أحياناً لفظ (الخطاب النبوي). [2]

ويُغرب أركون في استخدام المصطلحات فيوهم القارئ بالعجز والجهل، وهو ينقل منهجيات غربية واستشراقية، ففي عبارة واحدة مثلاً تجده يقول: " ما سأفعله الآن يتمثل فيما يلي: إنني أزحزح المسائل القديمة في إطار معقوليتها الانغلاقية، الثنوية، الحرفية، الجوهرانية، أو الفيلولوجية، التاريخوية، الوضعية، العلموية، إلى إطار آخر مختلف تماماً وأوسع بكثير. إنني أزحزحها إلى إطار الأشكلة التعددية " !! [3]

إن المطّلع على مثل هذا الفكر يعلم جلياً خطره العميق على الأمة، فهو مشروع تفكيكي هدمي، يريد الهروب والانفلات من كل ضوابط القراءة السليمة والتفسير الموروث للقرآن الكريم. يقول أركون: " يجب تفكيك كل القراءات التقليدية التي لا تزال مهيمنة حتى الآن لأسباب سياسية أساساً، وأقصد بها القراءات المحصورة داخل بروتوكول الإيمان، ينبغي تفكيكها ثقافياً وفكرياً." [4]

2- نصر حامد أبو زيد:

وللتدليل على أن هذا المنهج يمثله تيار بأكمله، على اختلافات بسيطة فيما بينهم، نتناول نموذجاً آخر من نماذج الأرخنة، متمثلاً في كتابات نصر حامد أبو زيد. " فكتاباته تدور حول تاريخية النصوص المقدسة، أي نفي الخلود والعموم عن أحكامها " [5] وهذا تطبيق لـــ "نظرته الماركسية للإسلام." [6] وكما بيَّنا فإن هذه النظرة تتلخص في القول بأن الواقع الاقتصادي والاجتماعي هو الذي ينتج الفكر. وهو ما يؤكد عليه أبو زيد بوضوح، فعنده أن "الوقائع هي التي أنتجت النصوص."[7] "ففي مرحلة تشكيل النص في الثقافة تكون الثقافة (فاعلاً) والنص (منفعلاً)" [8]

ويقول أيضاً: " إن النص في حقيقته منتج ثقافي. والمقصود بذلك أنه تشكل في الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على العشرين عاماً...إن الإيمان بوجود ميتافيزيقي سابق للنص يطمس هذه الحقيقة

---

[1] انظر: القرآن من التفسير الموروث، أركون، ص38، وانظر هامش الصفحة المذكورة تعليق المترجم.

[2] انظر: السابق، ص 59. وحسب تعليق المترجم هاشم صالح فإن المصطلح ينطبق أيضاً على التوراة والإنجيل.

[3] السابق، ص 27-28.

[4] السابق، ص39-40.

[5] التفسير الماركسي للإسلام، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2002م، ص9.

[6] السابق، ص34.

[7] مفهوم النص- دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م، ص 109.

[8] السابق، ص200.

البديهية، ويعكر إمكانية الفهم العلمي لظاهرة النص." [1] وهو يعتبر القرآن مجرد نص لغوي، وأن الخطاب الديني يحاول التباعد بالقرآن عن حقيقته تلك ويحوله إلى شيء له قداسته. [2] وهو ما استهجنه د. محمد عمارة قائلاً: " ولست أدري ما وجه التناقض بين أن يكون القرآن (نصاً لغوياً) – فهو عربي اللغة – وبين أن يكون إلهي المصدر ومقدساً ؟!.. وهل تَحُول (لغوية الشعر) بينه وبين (شعريته)؟! ... وبينه وبين اختصاصه بالشاعر الذي أبدعه؟!.. وهل تحول (لغوية النص البليغ) بينه وبين (بلاغته)؟!.. وبينه وبين انتسابه للبليغ الذي أبدعه؟! أم أن الدكتور نصر يؤسس في مواجهة (مناهج الخطاب الديني) هذا المنهج الماركسي المادي (للخطاب اللاديني)؟! [3]

يوضح أبو زيد مقصده من التاريخية التي يدعو إليها بأنها " تاريخية المفاهيم التي تطرحها النصوص من خلال منطوقها، وذلك نتيجة طبيعية لتاريخية اللغة التي صيغت بها النصوص". [4]ثم يريد أن يبين المجالات التي تتم فيها الأرخنة فيقول: " يتفق الخطاب الديني على أن النصوص الدينية قابلة لتجدد الفهم واختلاف الاجتهاد في الزمان والمكان، لكنه لا يتجاوز فهم الفقهاء لهذه الظاهرة، ولذلك يقصرها على النصوص التشريعية، دون نصوص العقائد أو القصص. وعلى هذا التحديد لمجال الاجتهاد يؤسس الخطاب الديني لمقولة صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، ويعارض إلى حد التكفير الاجتهاد في مجال العقائد أو القصص الديني. " [5]

إن طريقة الفقهاء في استنباط أحكام متجددة من النصوص تختلف عما يرمي إليه الخطاب العلماني، حيث إن الفقهاء ينطلقون من النص القرآني وفي إطار اللغة والضوابط الأصولية ليفهموا تنفيذ الأحكام وفق المتغيرات، أو تأسيس أحكام جديدة بناءاً على أحكام موجودة مشابهة لها انطلاقاً من مقاصد وأسس عامة، أما العلمانيون فيقفزون عنه متجاوزين إياه إلى أحكام قد تتناقض تماماً مع النص، وتوافق الأهواء الشخصية، أو الأهواء الغربية، تحت ضغط الشخصية الانهزامية أمام الحضارة الغربية. ولكن يبقى هذا مجال أخذ ورد، أما أن يتجاوز الخطاب العلماني ذلك إلى قضايا

---

[1] مفهوم النص، نصر حامد أبو زيد، ص27. ويقصد بـــ (الوجود الميتافيزيقي السابق) الإيمان بقدم القرآن الكريم، وإيماننا بوجوده السابق في اللوح المحفوظ قبل أن ينزل على النبي ﷺ، وهو ما يشير إليه القرآن بوضوح في قولـــه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ * فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾ (الواقعة:77-78) وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ (الزخرف:4) وقوله: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ * فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾ (البروج:21-22) ، وقد وصف الله تعالى القرآن بذلك فـــي زمن تنزل القرآن وليس بعد تمامه، مما يدل على أن للقرآن وجوداً سابقاً على تنزله.

[2] مفهوم النص، ص14، بتصرف.

[3] التفسير الماركسي للإسلام، محمد عمارة، 46.

[4] نقد الخطاب الديني، أبو زيد، ص118.

[5] نقد الخطاب الديني، ص118.

الاعتقاد والقصص فهو أمر في غاية الغرابة، وذلك أن هذا مجال حقائق لا مجال قوانين، فالحقيقة ثابتة لا تتغير. لذا نجد الخطاب العلماني مثلاً يعتبر أن الآيات التي تصف الله سبحانه وتعالى بـــ (الملك) وأن له عرشاً وكرسياً وجنوداً، وكذلك اللوح والقلم، جاءت متوافقة مع الطابع البيئي، وعلينا أن نفهمها اليوم فهما مغايراً بعيداً عن الحرفية، كذلك النصوص التي تتحدث عن السحر والحسد والجن والشياطين [1]، حتى الوعد بالحياة الأبدية في الآخرة يُعتبر سذاجة في نظر أركون. [2]

3- هشام جعيط:

ومن الذين يسيرون على نفس النهج: هشام جعيط [3] ، ومن أقواله: " إن المسلمين اعتبروا القرآن كلام الله بحذافيره، وهذا مطلب القرآن الملح ذاته، وهذا أيضاً ما منحه سلطة كبيرة. فينتهي كل جدل حول أي شيء بمجرد أن يُقال: (قال الله في كتابه العزيز...)" [4]

خامساً: التاريخية والأنسنة:

يتداخل الحديث عن الأنسنة مع الحديث عن التاريخية في كتابات العلمانيين، وذلك ليس لأنهما شيء واحد، ولكن لأن النتيجة المباشرة للأنسنة هي التاريخية، فالأنسنة تمثل الركيزة الأولى – وإن كانت ليست الوحيدة – للقول بالتاريخية. يقول أبو زيد: " وإذا كانت النصوص الدينية نصوصاً بشرية بحكم انتمائها للغة والثقافة في فترة تاريخية محددة، هي فترة تشكلها وإنتاجها، فهي بالضرورة نصوص تاريخية، بمعنى أن دلالتها لا تنفك عن النظام اللغوي الثقافي الذي تعد جزءاً منه. " [5]

---

[1] انظر مثلاً: نقد الخطاب الديني، أبو زيد، ص207، ص212.

[2] تاريخية الفكر، أركون، ص81. يحضرني هنا قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون 115) وكذلك قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۞ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ (يـــــس:78-79) . ولكن الخطاب العلماني لا ينظر إلى هذه الآيات بمفهومهـــا الواضـــح البسيط الذي لا يصف وصفاً بل يستدل استدلالاً منطقياً وواقعياً على حقيقة هامة يرفض الخطاب العلماني التصديق بها، وهي حقيقة البعث. ولماذا يخبر القرآن قوماً بأنهم سيرجعون إلى الله للحساب في حين أنه أمر غير حقيقي ولا واقعي، ثم يختلف الأمر بالنسبة لقوم آخرين؟ إن مسألة الثواب والعقاب مسألة مرتكزة في نفس الإنسان إلى اليـــوم، ومازالت تؤتي نتائجها في توجيه سلوك الإنسان وعمله، وعليها تقوم جميع القوانين في العالم حتى العـــالم الغربـــي الذي يعتبره العلمانيون قبلتهم. إن القانون الذي يخلو من ثواب وعقاب قانون لا يساوي الحبر الذي يكتـــب بـــه ولا الجهد المبذول في وضعه، لأنه لن يجد إلا قلة قليلة تطبقه وربما لا يجد.

[3] سبقت الترجمة له، انظر: ص 66 من هذا البحث.

[4] في السيرة النبوية1: الوحي والقرآن والنبوة، هشام جعيط، ص70.

[5] نقد الخطاب الديني، أبو زيد، ص206.

وكنا قد تناولنا في المبحث السابق حول أنسنة القرآن أن الخطاب العلماني يحاول الاستناد إلى مقولة المعتزلة بخلق القرآن، ولذا فإن أبا زيد يؤسس على ذلك مراده من تاريخية النصوص فيقول: "إن مسألة (خلق القرآن) كما طرحها المعتزلة تعني في التحليل الفلسفي أن الوحي واقعة تاريخية ترتبط أساساً بالبُعد الإنساني من ثنائية الله والإنسان أو المطلق والمحدود، الوحي في هذا الفهم تحقيق لمصالح الإنسان على الأرض، لأنه خطاب للإنسان بلغته. وإذا مضينا في التحليل الفلسفي إلى غايته – التي ربما غابت عن المعتزلة– نصل إلى أن الخطاب الإلهي خطاب تاريخي. وبما هو تاريخي فإن معناه لا يتحقق إلا من خلال التأويل الإنساني، إنه لا يتضمن معنىً مفارقاً جوهرياً ثابتاً له إطلاقية المطلق وقداسة الإله." [1]

سادساً: التاريخية وأسباب النزول:

كما هي عادة أقطاب العلمانية المعاصرة، يتم الاستدلال من الدين نفسه على ما يذهبون إليه من خلال مغالطات لتوهم الناس بأن هذا تأصيل شرعي لأقوالهم. فكما حاول العلمانيون الاستناد إلى مقولة المعتزلة وإبرازها، فإنهم يذهبون أبعد من ذلك عندما يستندون إلى بعض موضوعات علوم القرآن للتدليل على مذهبهم. وكما بينا، فإن أساس القول بالتاريخية هو النظرة الماركسية للتاريخ التي تقول بأن الفكر ابن للواقع لا العكس. ولكي يثبت العلمانيون ذلك فإنهم يشددون التركيز على موضوع أسباب النزول، على اعتبار أن الآيات القرآنية نزلت لأسباب وظروف تاريخية، ووقائع خاصة بأصحابها. والذي يؤسسونه على ذلك أنه لا يصح نقل الأحكام التي تتعلق بالوقائع الخاصة وتعميمها في سياقات أخرى مختلفة، فعندهم أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ، والذي عليه جمهور العلماء أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولا تقصر الآية على من نزلت فيه إلا إن كان لفظها يخصه بغير عموم [2]. ويقول الإمام الغزالي رحمه الله: " سبب ورود العام على سبب خاص لا يسقط دعوى العموم، وقال قوم يسقط عمومه وهو خطأ " [3]. وقول العلمانيين بخصوص السبب نتج عنه رفضهم القول بصلاحية القرآن لكل زمان ومكان.

ولا أجد أبلغ من رد الدكتور محمد عمارة على أصحاب هذا التوجه في أن " القرآن هو الوحي الإلهي الخاتم، ولأنه الخاتم كان لابد أن يكون خالداً، ولهذا كان عهد الله سبحانه وتعالى بحفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر:9)، ليظل الفاعل في الهداية، والحجة على الناس، والمعجزة

---

[1] النص– السلطة– الحقيقة، نصر أبو زيد، ص33.

[2] انظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج1/ ص196– 203.

[3] المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ ، ج1/ ص236.

المتحدية دائماً وأبداً.. فهو نور الله المحفوظ، لا حفظاً (متحفياً) ليتذكر الناس به (تاريخ) التنزيل.. فالحفظ الإلهي للقرآن، حفظ لكمال وتمام ونماء عمل القرآن المحفوظ." [1]

كما ويكشف د. محمد عمارة عن غباء هذه الدعوة العلمانية وافتقارها للمنطق والواقعية، حيث يتساءل في معرض رده على د. العشماوي، فيقول: هل الآيات التي نزلت لأسباب، التزم بها واختص بها الذين نزلت فيهم، وحدهم دون الصحابة الآخرين؟! ثم يسرد عدداً من آيات الأحكام كمثال على آيات نزلت في أشخاص محددين لكنها صارت حكماً طبقه جميع الصحابة [2]، مما ينفي العبرة بخصوص السبب كما يزعم العلمانيون.

ومن الذين ذهبوا هذا المذهب أيضاً : حسن حنفي، إذ يقول: "لقد نزل الوحي معلناً لأول مرة ارتباط الفكر بالواقع، ونزول كل آية لسبب، بل معطياً الأولوية للواقع على الفكر أعني جود سبب نزول أولاً ثم نزول الآية ثانياً. وفي كثير من الأحيان كانت الآية تقاس على قدر الواقع ويتم تعديلها حسب درجة تقدمه ورقيه وأعني بذلك النسخ." [3]

يقول أبو زيد: " إن الحقائق الإمبريقية [4] المعطاة عن النص تؤكد أنه نزل منجماً على بضع وعشرين سنة، وتؤكد أيضاً أن كل آية أو مجموعة من الآيات نزلت عند سبب خاص استوجب إنزالها. وأن الآيات التي نزلت ابتداءً – أي دون علة خارجية – قليلة جداً." [5]

فأبو زيد يقصد هنا أن الحقائق الإحصائية الاستقرائية قد هدته إلى أن معظم آيات القرآن الكريم قد نزل وفق أسباب نزول خاصة، وهو نفس ادّعاء المستشار العشماوي، والذي فنّده بشكل علمي الدكتور محمد عمارة حفظه الله، فقام باستقراء الآيات القرآنية التي لها أسباب نزول حتى الواهي منها والذي يمكن استبعاده، فوجدها عند عالم مدقق كالواحدي بنسبة 7.5% من آيات القرآن الكريم،

---

[1] سقوط الغلو العلماني، د.محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2002م، ص 233.

[2] سقوط الغلو العلماني، د. محمد عمارة، ص 236. ومن هذه الآيات على سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ (البقرة:229)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (النساء:93). ومثل قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ﴾ (المجادلة:3).

[3] في فكرنا المعاصر، د. حسن حنفي، ص 126.

[4] الإمبريقية، تطلق أيضاً على التجربي (Empirique)، نسبة إلى التجربة، ومن معانيه: الحاصل من التجربة مباشرة من دون أن يكون مستنتجاً من قانون أو مبدأ. (انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج1/ ص 244.)

[5] مفهوم النص– دراسات في علوم القرآن، نصر أبو زيد، ص 109.

بينما كانت النسبة عند عالم متساهل كالسيوطي حوالي 14% من آيات القرآن الكريم. فأين هي أسانيد افتراء العشماوي بأن لكل آيات القرآن الكريم أسباب نزول؟! [1]

سابعاً: النص والتأويل:

بعد وصول الخطاب العلماني إلى أرخنة النص القرآني فإنه الآن يفتح المجال أمام العبث به لتجاوز السياج المقدس الذي كان يحيط بالنص القرآني على مدار التاريخ الإسلامي. ويستنكر الخطاب العلماني دائماً استفراد طبقة " رجال الدين" – كما يحلو له أن يسميهم لإحداث المواءمة بين الإسلام والمسيحية – بتفسير القرآن الكريم. مع أن الفارق كبير بين اعتبار لغة النصوص شيفرة غامضة لا يحلها إلا رجال خاصون، وبين إتاحة القرآن لكل مسلم يقرؤه ويفهمه بالمجمل وفق اللغة الواضحة والبيّنة التي يمتاز بها. ودور العلماء المتخصصين في اللغة العربية وأساليب الخطاب وعلم أصول الفقه وطريقة استنباط الأحكام ومعرفة مقاصد الإسلام العامة وغيرها من علوم الأداة، هو تعميق الفهم، والتأصيل. ومن الطبيعي والبدهي أن الناقد الأدبي يحسن قراءة نص شعري أفضل مما يحسنه العامي، وأفضل من لو عرضنا عليه نصاً علمياً مليئاً بالمصطلحات العلمية الغريبة عن مجال تخصصه وعلمه.

إن من أدوات العلمانية للتلاعب بالنص القرآني هي الهرمنيوطيقيا، فما المقصود بها؟

الهرمنيوطيقيا [2] Hermeneutics: اللفظ الإفرنجي له علاقة بهرمس Hermes الذي هو رسول الله لدى اليونانيين، ولهذا كان عليه أن يفهم ويؤول أولاً ما يريد الآلهة توصيله للبشر قبل أن يترجمه ويشرح مقاصد الآلهة نحو البشر، ومن هنا فالتأويل مرادف للهرمنيوطيقيا. وقد أصبحت علماً في عصري النهضة والإصلاح الديني لمواجهة السلطة الدينية التي تزعم أن لها وحدها الحق في فهم النصوص المقدسة. ولهذا تبنى المصلحون البروتستانت مبدأ الكفاية الذاتية للنص المقدس. [3]

---

[1] انظر: سقوط الغلو العلماني، د. محمد عمارة، ص255. وقد أوردها في جدول طويل في الصفحات من 256-261.

[2] هرمنيوطيقا:. وجاءت ترجمتها في الموسوعة الفلسفية بمعنى (التأويل)، وهو حسب الموسوعة: تفسير نصوص فلسفية أو دينية، خصوصاً على ما هو رمزي. (موسوعة لالاند الفلسفة، أندريه لالاند، ج2/ 555.)

[3] المعجم الفلسفي، مراد وهبة، ص664-665، بتصرف واختصار.

أما موسوعة لالاند الفلسفية فجعلتها مرادفة لكلمة (تأويل) بالعربية، وجاء فيها التعريف التالي: " تفسير نصوص فلسفية أو دينية، وبنحو خاص الكتاب (شرح مقدَّس). تُقال هذه الكلمة خصوصاً على ما هو رمزي." [1]

لقد ظهرت في الغرب محاولات لقراءة الكتاب المقدس من خلال الهرمنيوطيقيا، ولكن ذلك حصل بعد أن انهارت قداسته عندهم، وتفاقم الشك والإلحاد، فأصبح الكتاب المقدس كأي كتاب أدبي آخر يُدرَّس من منظور إنساني دون اعتبار للبعد الغيبي الإلهي. وإن غرض الهرمنيوطيقيا ليس فهم النص أو البحث عن معناه، وإنما تنمية الموهبة الإبداعية والقدرة القولية، بتحريض من النص نفسه وتشجيع من خلال رموزه وعلاماته، وإثراء الفكر، وإثارة الذاكرة من خلال إيحاءاته واستدعاءاته.[2]

وهذا التأويل ليس المقصود به التفسير، وإنما هو التأويل في اصطلاح المتأخرين من المتكلمين، ويقصد به: صرف اللفظ عن ظاهره، أو صرفه عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك، وبهذا تسلط المُحرِّفون على النصوص، وقالوا: نحن نؤول ما يخالف قولنا، فسموا التحريف تأويلاً، تزييناً له وزخرفة ليُقبل. والتأويل الصحيح هو ما يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد.[3] أما اعتماد العقل وحده في التأويل فيوقع الخلاف لاختلاف الناس في عقولهم وتفاوتهم في أفهامهم، ولا يعود هناك يقين في شيء مما جاء به القرآن، ويصبح لكل واحد فهمه الخاص ودينه الخاص. ولمنع الوقوع في هذا المنزلق، وضع العلماء ضوابط منطقية ولغوية لفهم القرآن الكريم.

ومن هنا فإن العداء العلماني لعلم أصول الفقه الذي يضع الضوابط لفهم النص يتضح من خلال كتاباتهم، فعلى سبيل المثال : كتب نصر حامد أبو زيد كتاباً كاملاً بعنوان: " الإمام الشافعي وتأسيس الأيدولوجية الوسطية" [4]كال فيه تهماً – أسسها على مغالطات – للإمام الشافعي مؤسس علم أصول الفقه. [5]

---

[1] موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند، ص555.

[2] انظر: العلمانيون والقرآن، الطعان، ص716.

[3] انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ج1/ ص251– 157.

[4] من منشورات: سينا للنشر، القاهرة، ط1، 1992م

[5] انظر مثلاً: التفسير الماركسي للإسلام، د. محمد عمارة، ص80 وما بعدها.

إن المنهج الأصولي الإسلامي ليس منهجاً أُحادي المعنى، بل يذكر للكلمة المعاني التي تحتملها ثم يرجح المعنى المراد بناءً على المرجِّحات الموجودة في النص، أو القرائن الحافة به..إلخ. ولكن مراد الخطاب العلماني ليس هو تعدد المعنى، وإنما فوضى المعنى أو نسبية المعنى. [1]

ونجد أركون مثلاً يحاول التذكير بالتيار الباطني ومنجزاته، وكذلك محاولات الفلاسفة والصوفية [2] تفسير القرآن تفسيراً مجازياً، ويشيد بخيال ابن عربي الخلاق –على حد تعبيره– .[3]وقد ذكرنا موقف أركون وغيره من رموز التيار العلماني من بعض الكلمات والمفاهيم الواردة في القرآن مثل: اللوح والقلم والعرش والكرسي، والآخرة والجنة والنار وغيرها. [4]

إن الخطاب العلماني هنا " يريد أن يعيد المفاوضات من جديد بينه وبين الخالق ﷻ ليقرر الإنسان بناء على نموه المعرفي ماذا يقبل وماذا يرفض من الوحي..الإنسان هذه المرة هو الذي يريد أن يُملي على الباري ﷻ ماذا يريد، هو الذي يسهم ويشترك في إنتاج المعنى، الوحي يصبح من الإنسان من الأسفل، والباري ﷻ عليه أن يبارك ويقبل. [5] وفي النهاية يُفهم النص وفق إرادة قارئه لا قائله، فيصبح القرآن لا يقول شيئاً، ويقول كل ما يريده القارئ.

هكذا هو "غلو التفريط (الوضعي– المادي– العلماني)، الذي يصنع أصحابه (بالمادية – الوضعية)، صنيع الباطنية القدماء عندما يعممون التأويل، ويطلقونه من ضوابطه اللغوية، فيتجاوزون – بدعوى التاريخية– أحكام القرآن الكريم، في التشريع، والعقائد، والأخلاق." [6]

---

[1] انظر: العلمانيون والقرآن، الطعان، ص 717 بتصرف.

[2] الصوفية: حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنزعات فردية تدعو إلى الزهد وشدة العبادة تعبيراً عن فعل مضاد للانغماس في الترف الحضاري. ثم تطورت تلك النزعات بعد ذلك حتى صارت طرقاً مميزة معروفة باسم الصوفية، ويتوخى المتصوفة تربية النفس والسمو بها بغية الوصول إلى معرفة الله تعالى بالكشف والمشاهدة لا عن طريق اتباع الطرق الشرعية. (انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، ص249.)

[3] انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، أركون، ص33–34.

[4] انظر: ص88 من هذا البحث.

[5] انظر: العلمانيون والقرآن، الطعان، ص 633.

[6] النص الإسلامي بين الاجتهاد والجمود والتاريخية، د. محمد عمارة، ص 22–23.

المطلب الثالث

شبهة أن الإسلام دين علماني بطبيعته

بعد أن تبين كيف يتعامل الخطاب العلماني مع القرآن والإسلام، صار واضحاً شكل النتيجة التي ستظهر في النهاية. فإن العلمانيين في العرض السابق اتفقوا على نزع القداسة عن القرآن الكريم والقول بتاريخيته، وهو أمر يفتح المجال أمام كل أشكال التأويل غير المنضبط للنص القرآني. ثم راح كل واحد يسقط رؤياه على تفسيره للقرآن، مستخدماً خلفياته الفكرية الخاصة، والتي نبتت جميعاً من شجرة الفلسفات الوضعية المادية، فظهرت وجوه قبيحة عدة اتفقت في شيء واحد هو تفريغ الإسلام من محتواه، ومن ثمَّ نشأت إسلامات متعددة متباينة أحياناً، ولكن ما يجمعها هو الوجهة العلمانية البعيدة عن الروح الحقيقية للإسلام بصفته ديناً واضحاً بسيطاً، وعقيدةً صلبةً ثابتة، بل وقيماً وأخلاق رفيعة تحصن المجتمع وتحميه بسياج الفضيلة.

لذا فإننا سنرى أن " الإسلام الذي يتحدثون عنه، ليس هو الإسلام الذي أنزله الله ﷻ على محمد ﷺ وقال عنه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران: 85)، وإنما إسلام جديد منفتح وغير منغلق، وغير مكتمل بعكس ما أراده الباري ﷻ: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (المائدة:3). إنه امتداد لدين العقل كما عند فلاسفة النهضة الأوروبيين والذي استعاضوا به عن المسيحية. " [1]

لقد أفسدت النزعة الباطنية الغنوصية [2] قديماً معاني القرآن الكريم، عندما " دعت إلى لون من الغلو في التأويل، وإلى تعميم هذا التأويل الغالي وغير المضبوط بضوابط العربية وثوابت الإسلام، فزعمت أن لكل ظاهر باطناً، ولكل تنزيل تأويل، حتى لقد تجاوزت كل المعاني والأحكام التي جاء بها القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف." [3]

---

[1] العلمانيون والقرآن، الطعان، ص832-833، بتصرف.

[2] تطلق على نزعة فلسفية نشأت بتأثير الديانة اليهودية والبوذية والمجوسية والصينية، وتهدف إلى إدراك كافة الأسرار الربانية. (العجم الفلسفي، مراد وهبة، ص 449) وفيه أن العرفان لا يتم بالفكر والتعلم، بل يتم في الجماعة وبالجماعة عن طريق الطقوس والمراسم والاحتفالات إلخ. وهو ليس معرفة بالأحوال الخارجية، بل بالحقائق الباطنية، خصوصاً ما يتعلق بالتمييز بين الخير والشر.(انظر: موسوعة الفلسفة، عبد الرحمن بدوي، ج88/2).

[3] النص الإسلامي بين الاجتهاد والجمود والتاريخية، د. محمد عمارة، ص15-16.

أما على ساحة الفكر الغربية فقد ظهر مصطلح الهرمنيوطيقيا الذي يقابل التأويل الغنوصي، وهو السلاح الذي استعمله العلمانيون المعاصرون في الإجهاز على مفاهيم القرآن الكريم، وذلك بعد أنسنته والقول بتاريخيته؛ وذلك لأنها اعتمدت تقديم العقل والعلم محل الله والدين، فلا تقبل بأي تفسير غيبي لا يصادق عليه العقل أو العلم. وطبق ذلك ليس فقط على الأحكام والعبادات، بل على العقائد والقصص والقيم. " ويُستغل مفهوم التأويل لكونه مفهوماً إسلامياً قرآنياً وتراثياً مدخلاً للهرمنيوطيقا، وذلك من أجل قراءة النص قراءة جديدة أو معاصرة أو تنويرية أو غنوصية أو غير ذلك، ومن ثمَّ تصبح المعاني القرآنية المستقرة، والأصول الثابتة، والأفهام السلفية الراسخة والمعلومة من الدين بالضرورة والمجمع عليها أفهاماً تاريخية خاضعة للتجديد والتغيير والمعاصَرة، لتحِلَّ محلها معاني أكثر تطوراً وأكثر ملاءمة للعصر" [1] وأقل حرجاً بالنسبة للعلمانيين أمام المجتمع الغربي.

من أشكال التحريف العلماني للإسلام:

إن العلمانيين يتجاهلون تفسير النبي ﷺ القولي والفعلي للقرآن الكريم، وهم يؤسسون ذلك على تشكيكهم في ثبوت السنة بالجملة، وقد يؤسسونه على نظرتهم إلى النص الإلهي من باب الأنسنة، فيزعمون أن المراد الحقيقي للنص لا يعلمه أحد، فبعد أن نزل على بشر صار بشرياً بالتأويل، بل إن من يزعم أن محمداً ﷺ علم مراد الله من النص القرآني فهو مشرك! [2] وإلى مثل ذلك ذهب د. محمد شحرور ، فألغى دور النبي ﷺ في بيان ما أنزل الله عليه. [3] وهم إذ يفعلون ذلك بخبث، يريدون التحرر من أية مرجعية للتفسير، وأكبر مرجعية تقف في وجوههم هي السنة الصحيحة عن النبي ﷺ، ولذلك لجئوا إلى هذه التبريرات الفلسفية لابسين ثوب الحريص على الدين وعلى سلامته، واعتبروا أن فتح باب التأويل هو سر صلاحية القرآن لكل زمان ومكان، وكان كل ذلك استناداً على افتراءات مزعومة من نحو **(حركة محتوى النص مع ثبات لفظه)** كما عند شحرور. [4]

ويمكن رصد أمثلة على هذه التحريفات في المجالات التالية:

1- العقيدة:

إن العقيدة التي تمثل الحقائق التي يجب على المسلم التصديق بها نالها قسط كبير من التحريف العلماني، ولعله أخطر أشكال التحريف، لأنها تهدم أساس الدين الإسلامي، **فالعقائد الدينية** عند

---

[1] العلمانيون والقرآن، الطعان، ص675.

[2] انظر: نقد الخطاب الديني، نصر أبو زيد، ص 126، وانظر: ص68 من هذا البحث.

[3] انظر: التحريف المعاصر في الدين- تسلل في الأنفاق بعد السقوط في الأعماق- مكيدة الماركسية والباطنية المعاصرة، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط1، 1997م، ص 125.

[4] انظر: السابق، ص126.

نصر أبو زيد مؤسسة وفق التصورات الأسطورية في وعي الجماعة التي توجهت لها النصوص بالخطاب، وينتقد الخطاب الديني الذي يجعل نصوص العقيدة ضمن الثوابت، بل يجب وفق ما ذهب إليه فتح باب الاجتهاد في العقيدة. [1]

أما **التوحيد** الذي هو أساس الإيمان وعموده فحقيقته أنه " وحدانية النظرة، ووحدانية الطبيعة، ووحدانية العالم، ووحدانية الوجود الإنساني. " [2] وينتقد الخطاب العلماني المسلمين في أنهم " يؤمنون بالملكية والتفاوت في الرزق، ويدافعون عن الغيبيات والقضاء والقدر. كما يؤمنون بالثنائية التقليدية بين الروح والبدن، الدنيا والآخرة، الجنة والنار، الملاك والشيطان، مما سبب فصماً بين عالمين، يعيشهما متجاورين أو متمايزين أو مخلوطين أحدهما بالآخر، يعيش الفرد دنياه ويدعي آخرته أو يعيش آخرته ستاراً لدنياه، هذه الثنائية التي هي أساس كل مظاهر الازدواجية في سلوكنا القومي." [3]

وهذا الكلام السابق لحسن حنفي فيه ما يذهب إليه من إنكار ما يسميه الثنائية والازدواجية، لذا فهو يرى أن التوحيد هو وحدانية النظرة إلى كل شيء، فليس هناك إلا طبيعة واحدة وعالم واحد ووجود إنساني واحد، وهو ما يؤدي – كما ذكر – إلى استهجان الإيمان بوجود الروح والجسد، ووجود الدنيا والآخرة، ووجود الجنة والنار..إلخ، كل هذا عنده ثنائية مرفوضة تؤدي إلى الازدواجية. وهو يريد أن نؤمن بكلامه هذا الذي جاء به من غير دليل، ضارباً بعرض الحائط كل الأدلة القرآنية الصريحة القائمة على إثبات جميع ما أنكره.

وفي المقابل فإن وحدانية الله ﷻ في عقيدة المسلمين، واحدة تنطق بها آيات الكتاب العزيز، وهي مفهوم أصيل واضح شكّل دعوة الأنبياء جميعاً بلا خلاف ولا تغيير، رغم امتدادها عبر العصور على مدار عمر الإنسان على هذه الأرض، فكيف يريدنا حسن حنفي الآن أن نقرر أن الزمن سيقضي بتغييرها أو إلغائها. فقد جاءت الدعوة إلى التوحيد مقابل الشرك، وتعدد الآلهة، في آيات كثيرة ومن خلال كل الأنبياء، قال تعالى: ﴿ اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ (الأعراف:59) وقال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة:163) وقال الله ﷻ: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ (النمل:60). هذا غير الآيات العديدة التي تناولت مسألة الآخرة وما فيها من جنة ونار،

---

[1] النص – السلطة – الحقيقة، نصر أبو زيد، ص 134، 135.

[2] التراث والتجديد– موقفنا من التراث القديم، د. حسن حنفي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، 1992م، ص39.

[3] السابق، ص39.

وأكدت على ضرورة الإيمان بها والعمل لها، قال تعالى : ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ (الفرقان:11) ، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ (الحـج:7) وقال عز من قائل: ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ (الحـج:11)، وقال ﷻ في توجيه المؤمنين في الدعاء: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (البقرة:201)، وقال تعالى على لسان قوم قارون لقارون: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (القصص:77). ولماذا يكون في الإيمان بالآخرة والعمل لها ازدواجية تشكل مشكلة للمسلمين؟ فالإنسان يعيش في حياته عدة أدوار، فقد يعيش أباً وزوجاً، ويعيش مديراً في عمله وصديقاً وفياً لأصدقائه، وفي كل موقف تلزمه أعمال وصفات قد تتعارض مع بعضها، لكنه يوفق بينها، ويأتي في كل مقام ما يلزمه من العمل.

أما **الشرك** فعند محمد شحرور هو " بتعريفه العام الثبات في هذا الكون المتحرك، وإنكار قانون التسبيح ووقوف ضد التطور، وهذا شرك الربوبية، وتثبيت لتشريع غير الله، وهذا شرك الألوهية كتثبيت مذهب أو مذاهب فقهية معينة وعدم تطوير التشريع بشكل عام لكي يتناسب مع الشروط الموضوعية المتطورة دائماً. فشرك الربوبية هو من الشرك الخفي، وشرك الألوهية هو من الشرك الظاهر وهذا ما لا يسامحنا الله عليه." [1] وهذا تحريف ظاهر لمفاهيم واضحة في الإسلام، فأي علاقة لغوية ربطت بين كلمة الشرك وكلمة الثبات، لكن هذا ما يريده المتأثرون بالماركسية، والراغبين في تقرير التطور على كل شيء، فالشرك عنده أن نثبت مراد الله، فتكون أوامره ونواهيه واحدة وواضحة، والمطلوب هو التغيير المستمر بدعوى التطوير، فأي دين هذا؟ وما يمكن أن يكون دور هذا الدين غير الواضح المعالم، وكيف يمكن أن يوحد جماعة من البشر؟

ويرى شحرور – صاحب فكرة الحد الأدنى والحد الأعلى– أن " الإيمان بالله واليوم الآخر هما الحد الأدنى من الإسلام." [2] ولكن حتى هذا الحد الأدنى من المظاهر الإيمانية الواضحة البسيطة في نفس كل مسلم تلاعب بها العبث العلماني، **فصفات الله** ﷻ حسب حسن حنفي " ليس لها بنية ولا إحصاء، بل تعبر عن أفضل ما لدى الإنسان من صفات تزيد أو تنقص. وأن الصفات الإلهية تتوقف على مدى قدرة الإنسان على التأليه أي تحويل ذاته إلى مثال ووصفها بأفضل ما لديه من مثل عليا يسعى إلى تحقيقها ولم تتحقق بعد.. ولا توجد صفة واحدة يطلقها الإنسان على الله تكون خاصة به وحده، حتى القدم والبقاء والغنى وأوصاف الذات كلها، فالإنسان موجود، قديم، باق، مخالف

---

[1] الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، د. محمد شحرور، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر، ص 496.

[2] نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، د. محمد شحرور، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000م، ص31.

للحوادث لأنه يتعالى ويفارق، لا في محل من حيث هو شعور واحد.. أما إثبات الاشتراك ثم التمييز في كيفية الاستحقاق فهو عمل الشعور بالتنزيه." [1] بل إن الصفات عنده "في الإنسان على الحقيقة وفي الله على المجاز".[2]

أما **البعث**، فيقول عنه حسن حنفي: " فكما أن الموت قد لا يكون مجرد حادثة طبيعية بتوقف وظائف الحياة بل يكون موتاً شعورياً، فكم من الناس أحياء وهم أموات وكم من الناس أموات وهم أحياء فكذلك قد لا يكون البعث واقعة مادية تتحرك فيها الجبال، وتموج فيها البحار وتخرج لها الأجساد بل يكون البعث هو بعث الحزب، وبعث الأمة، وبعث الروح. فهو واقعة شعورية تمثل لحظة اليقظة في الحياة في مقابل لحظة الموت والسكون" [3] ثم يقول عن أمور المعاد أنها في نهاية الأمر ما هي إلا تعبير عن عالم بالتمني عندما يعجز الإنسان عن عيشه بالفعل في عالم يحكمه القانون ويسوده العدل، ولذلك تظهر باستمرار في فترات الاضطهاد وفي لحظات العجز وحين يسود الظلم.. أمور المعاد في أحسن الأحوال تصوير فني يقوم به الخيال تعويضاً عن حرمان في الخبز أو الحرية " [4]كما يرى نصر أبو زيد أنه من الخطير أن الخطاب الديني ما يزال " يتمسك بحرفية صور العقاب والثواب وعذاب القبر ونعيمه ومشاهد القيامة والسير على الصراط..إلى آخر ذلك كله من تصورات أسطورية." [5]

وهذا الكلام هو إنكار صريح للبعث، وأنه بعث للروح والجسد معاً، تدل عليه صراحة آيات كثيرة في القرآن الكريم، أبرزها وأوضحها قوله ﷻ: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ* قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ* الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ﴾ (يـــــس:78– 90) فالإنكار من كفار قريش وقع صراحة على إحياء العظام بعد أن بليت، وأكدت الآية على إعادة إحيائها من الذي أنشأها وخلقها أول مرة، أم أن العظام عند رموز الفكر العلماني هي جزء من الروح؟ وكذلك آيات كثيرة تفيد أن إنكار المشركين للبعث كان إنكاراً لإعادة الجسد، ولم ترد عليهم آيات القرآن بأنهم فهموا البعث بشكل خاطئ، وأن البعث والمعاد إنما هو للأرواح فقط، بل جاءت الآيات تؤكد على إعادة الخلق من جديد. قال تعالى: ﴿وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ﴾ (السجدة:10) وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ

---

[1] من العقيدة إلى الثورة، حسن حنفي، ج2/92-93 بتصرف يسير.

[2] السابق، ج602/2.

[3] من العقيدة إلى الثورة، حسن حنفي، ج508/4.

[4] السابق، ج600/4.

[5] النص– السلطة– الحقيقة، نصر حامد أبو زيد، ص 135

﴿ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴾ (المعارج:43) فهل هذه الآيات وغيرها تصف بعث أرواح أم أجساد؟ إن سبب ضلال الخطاب العلماني المعاصر أنه خطى خلف التأويل الباطني للنصوص، فما عادت هناك حقائق ولا ثوابت يؤمن بها الإنسان، ولم يعد معنى للرسالة أصلاً ما دمنا لن نصل إلى المراد الحقيقي لله سبحانه وتعالى، كما أن هذا ينافي صفة البيان التي وصف الله بها كتابه، ويجعله يوازي الرموز والطلاسم والشيفرات المعقدة.

2- أركان الإسلام والعبادات:

فمن أمثلة هذا التحريف أن " الإسلام العصري الجديد المستنير ليس من الضروري أن يقوم على خمسة أركان هي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً. " [1]ويرى أركون أن الفقهاء قد " قننوا السلوك الفردي بشكل طقسي شعائري" [2] فالشعائر ليست مهمة، ويمكن للإنسان أن يصل إلى " الرعشة الروحية دون أن تؤدى الطقوس." [3] ينتقد عزيز العظمة " تنامي التدين الشخصي، كالقيام بالشعائر، والحجاب واستخدام العبارات الدينية في الفكر السياسي وفي الفعل الاجتماعي. من ذلك على سبيل المثال، استخدام عبارة (الحرام) لما كان يوصف بالعيب." [4]والتقليل من قيمة الشعائر استهانة بآيات القرآن الكريم الكثيرة التي تحث عليها، والتي لا تستثني النبي ﷺ من تطبيقها، بل كان أكمل الناس في تطبيقها، وكان قيام الليل في حقه واجباً، وفي حق غيره مندوباً، قال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ (الكوثر:2) وقال تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ (الحجر:99) ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ* قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا* نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا* أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ (المزمل:1-4) وإذا كان سيد البشر حريصاً على الشعائر، فإننا مثله حريصون عليها، مأمورون بالتأسي به ﷺ، قال الله ﷻ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب:21)

وكما بينا في المطلب السابق [5]، فإن الخطاب العلماني يؤسس نظرته إلى الإسلام وفق نظرية تطور الأديان، فالإسلام هو دين في نفس سياق التطور البشري الاجتماعي والعقائدي. والقرآن حسب زعمهم " يقر بتصور لاهوتي حول تطور الأفكار الدينية .. ومن ثَمّ فهو فرع عن أصل له

---

[1] العلمانيون والقرآن، الطعان، ص833.

[2] تاريخية الفكر، أركون، ص 81.

[3] قضايا في نقد العقل الديني، أركون، هامش المترجم ص 36.

[4] العلمانية تحت المجهر، د. عبد الوهاب المسيري ود. عزيز العظمة، ص181.

[5] انظر: ص 78 من هذا البحث.

من ديانات أخرى تأثر بها... فالمنظومات الدينية والثقافية السابقة تشكل مصدراً لمجموعة كبيرة أو ضئيلة من الآراء والتصورات والطقوس، التي استمرت في الإسلام، مثل القسامة، والصلاة، والصوم، والحج، والختان، والوضوء، وتقديم الأضاحي، والشورى..إلخ" [1] وبدلاً من أن يكون التوافق بين الإسلام وبين الشعائر الكبرى في الشرائع السماوية السابقة دليل على وحدة الأصل الإلهي لهذه الشرائع جميعاً، ومشيراً إلى بطلان التاريخية التي تقضي بتغير المفاهيم والقيم والعقائد والشعائر بتغير الزمان، يوظف الخطاب العلماني هذا الأمر توظيفاً خطيراً لا يمكن أن نفهم منه إلا أنهم ينكرون الأصل الإلهي للإسلام ولغيره من الشرائع السماوية، ويعتبرون الإسلام كأي عمل بشري تأثر بما سبقه، لا أنه يمثل أوامر إلهية متسق لاحقها مع سابقها.

3- الحجاب:

ويعتبر حسن حنفي أن الحجاب والأمر بغض البصر ومنع الاختلاط وأمر النساء بخفض الصوت.. يؤدي إلى سيادة التصور الجنسي للعالم، كما يعتبر أن الخطاب الديني يبدأ بالمحرمات، ويشدد في العقوبات وإصدار قوائم الممنوعات، وجعل سلوك الإنسان تحقيقاً للنواهي دون ذكر المباحات التي يمكن للإنسان أن يتصل من خلالها بالطبيعة. [2] ونحن نقول له إن الدول الغربية التي ليس فيها الحجاب ولا تحريم الزنا والاختلاط، لم تسلم من حالات الاغتصاب وبيوت الدعارة، بل تنتج الأفلام الإباحية وتنشئ المواقع الإباحية، وأساءت استغلال المرأة، في الإعلانات التجارية، وعروض الأزياء، وما هذا إلا لأجل جمهور يتطلع لمثل هذا، فهل تسهيل السبل أمام إشباع الغرائز الجنسية، وتحقيق الحرية المطلقة للناس في ذلك، سيمنع من السعي إلى إشباعها؟

كل هذا العبث هو ثمرة المشروع الذي يريد من خلاله التيار العلماني تحطيم كل مرجعية الأمة، فبالنسبة إليهم فإن " مسألة انحسار التقديس تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للفكر الإسلامي، بل إنها تقع في دائرة المستحيل التفكير فيه، بمعنى أننا لا نتجرأ حتى على طرحها، هذا في حين أن الفكر الأوروبي كان قد ناقشها منذ القرن التاسع عشر.. فقد بلور نيتشه النظرية الفلسفية المتعلقة بالوجود التاريخي والثقافي لما يدعوه البشر بالله." [3]

---

[1] النص القرآني أمام إشكالية البِنية والقراءة، طيب تيزيني، دار الينابيع، 1997م، بدون رقم طبعة، ص 154-155، بتصرف.

[2] انظر: التراث والتجديد- موقفنا من التراث القديم، د. حسن حنفي، ص42.

[3] قضايا في نقد العقل الديني- كيف نفهم الإسلام اليوم، محمد أركون، ص208. وقد أعلن نيتشة موت الإله، وهي المقولة التي يدافع عنها أركون، ويرى أنها لا علاقة لها بالإلحاد.

إن هذا العبث هو نتاج قراءة النصوص تأسيساً على الهرمنيوطيقا التي لا ترى وجود قراءة بريئة للنص، وهي الفكرة التي سيطرت على عقلية الغرب ما بعد الحداثة [1] والتي قطعت الطمع في الوصول إلى اليقين في أي شيء بأي حال من الأحوال، ومن ثَمّ فإن نفس المقولة المساوية لها هي أن كل القراءات صحيحة. [2]

بعد هذا العرض البسيط لكل ما تعج به كتب أصحاب هذا المشروع العلماني المعاصر نرى بوضوح خطره في أنه يفرز في النهاية إسلاماً جديداً منفتحاً، وكأن القرآن الكريم صار قالباً فارغاً جاهزاً لكي يصب فيه من يشاء ما يشاء. وهم لا ينتجون في الحقيقة إسلاماً جديداً واحداً يتفقون عليه، بل سيجد المطالع لهذه المشاريع الهدمية التفكيكية إسلامات متعددة متماهية مع الفكر الذي يريده القارئ، وليس الدين الإسلامي الذي أراده الله ﷻ، بل الذي يريده الإنسان وفق أهوائه ورغباته.

ومن هنا يصبح هذا الإسلام المنزوع الثوابت والقيم، إسلاماً متصالحاً مع العلمانية، وعلى هذه القراءة يؤسس العلمانيون دعواهم بأن الإسلام دين علماني بطبيعته، متطور ومتغير يعلي مصلحة الإنسان فوق مصلحة المقدسات.

4- تطبيق الشريعة:

أما فيما يتعلق بمسألة تطبيق الشريعة، فيتساءل محمد أركون قائلاً: " كيف حصل أن اقتنع ملايين البشر أن الشريعة ذات أصل إلهي؟ " [3] فهو يرى أن " الشريعة تشكلت بفضل ممارسة القضاة الذين كانوا يستوحون الأعراف المحلية السابقة على الإسلام والتي كانت تختلف حسب الأماكن. وكان الرأي الشخصي للقضاة هو الذي يفصل في المسائل المطروحة في نهاية الأمر. وأما الرجوع إلى القانون القرآني فلم يحدث إلا بشكل متقطع، وليس بشكل منتظم كما حاولت الرواية الرسمية أن تشيعه." [4] هذه هي روح الشك الذي يحتفي أركون وأمثاله ببدء ظهورها ولأول مرة في العالم الإسلامي على نحو ما افتُتح في أوروبا في القرن التاسع عشر على يد كلٍّ من نيتشه وماركس. [5]

---

[1] الحداثة: مذهب فكري أدبي علماني، بني على أفكار وعقائد غربية خالصة مثل الماركسية والوجودية والفرويدية والداروينية، ويهدف إلى تحطيم كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية بحجة أنها قديمة وموروثة. (انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، ج867/2.)

[2] انظر: العلمانيون والقرآن، ص695.

[3] تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون، 296.

[4] السابق، ص 297، بتصرف.

[5] انظر السابق، ص294-295.

هكذا يريد العلمانيون أن يقنعوا المسلمين بأن هذه الشريعة التي ترفعون شعارها، ليست ذات أصل إلهي، بل هي صنعة بشرية عفا عليها الزمان، وآن الأوان أن يطويها التاريخ، وأن يفرز الواقع غيرها. وهذا الكلام يعلم كذبه كل من اطلع على كتب الفقه الإسلامي المليئة بملايين الاستدلالات من القرآن الكريم بشكل واضح، يدل بما لا يدع مجالاً للشك على أنها تأسست في أصولها على كتاب الله ﷻ، وحدث الاختلاف في الفروع، اختلافاً تحتمله النصوص ولغة النصوص وروح الإسلام ومقاصده، وليس كالاختلاف الذي يصدر عن القراءة العبثية التي يمارسها العلمانيون للنص القرآني دون براءة ودون ضوابط ودون تقوى من الله تعالى ولا رغبة في رضوانه.

المطلب الرابع

علمنة الفقه الإسلامي

إن علمنة الفقه من أهم ما يسعى إليه التيار العلماني، فالفقه هو الجانب العملي التطبيقي في الإسلام، ومنه تنبثق الأحكام الشرعية المنادى بتطبيقها.

أما المقصود بـــ "**علمنة الفقه**" فيمكننا ببساطة القول بأنها: محاولات جعل الفقه متماشياً ومتفقاً مع المقاصد العلمانية، وذلك إما بتحريفه وفق المراد العلماني، أو بالتقليل من شأنه وحجمه.

وقد تمثل ذلك في عدة محاور، هي:

1- القول بالتاريخية ووقتية الأحكام.

2- التوسع في المصلحة مقصداً من مقاصد الشريعة.

3- اختزال الجانب التشريعي في الإسلام.

4- الانتقاص من علم الفقه والفقهاء.

وسنرى بإذن الله الشق الأول – وهو تحريف الفقه – من خلال النقطتين الأولى والثانية – ، أما الشق الثاني – وهو التقليل من شأن علم الفقه وحجمه – فسنراه في النقطتين الثالثة والرابعة. وسنبدأ بتناول هذه المحاور بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولاً: القول بالتاريخية ووقتية الأحكام.

وقد تناولنا هذه الفكرة بالتفصيل عندما تحدثنا عن القول بتاريخية الإسلام، وقد قلنا أن التاريخية تعني في فحواها أن النص يتغير معناه بتغير الزمان، وهو ما يؤدي إلى عدم وجود معنى ثابت لأي نص. ومن ثمَّ فتح المجال لاجتهادات هي في الحقيقة تأويلات باطنية لا علاقة لها بما فهمه النبي ﷺ أو فهمته الأمة من كلام الله ﷻ. [1]

وقد عمل العلمانيون انطلاقاً من هذا الفكر على تأويل الإسلام عقيدة وأحكاماً، فانتجوا إسلاماً جديداً، بل إسلامات متعددة، بعدد القراء، كلٌّ يفسر النصوص وفق ما يمليه عليه عقله ومرجعيته وأهواؤه ورغباته ومقاصده. فلا يكون الهدف هو مراد الله، بل مراد الإنسان ومصالحه الوقتية والآنية.

---

[1] انظر: ص 80 من هذا البحث.

وزيادة على ما ضربناه من أمثلة، فإننا نسوق المزيد منها هنا فيما يتعلق بمجال الأحكام، للتدليل على إصرار الخطاب العلماني على هذا الطرح التأويلي المتطرف للنصوص، وهو الأكثر خطراً على الإسلام عقائد وشرائع.

وإن من أبرز من طبق هذه الفكرة هم نصر حامد أبو زيد، والمستشار العشماوي، ومحمد شحرور. فمثلاً؛ يقول المستشار العشماوي في معرض حديثه عن أحكام المواريث: " ومؤدى ذلك أن الشريعة لم تتوقف في شأن المواريث – ولا في غيرها – وأنها لا تتوقف ما دامت أحداث الحياة الجارية تأتي بجديد يقتضي حكماً جديداً، فللناس أقضية بقدر ما يُحْدِثون من جديد؛ وكل قضية تحتاج إلى اجتهاد جديد وهكذا، لا تقف الأحكام عند حد طالما أن الحياة لا تقف ولا تهمد." [1]

ومثلاً، لكي يوائم العلمانيون بين أحكام القرآن وبين العصر ورغبات الغرب فيه تحديداً، تلاعب محمد شحرور بمفهوم حدود الله على ما يهْوى، فقسّم حدود الله إلى ثلاثة أقسام:
فالقسم الأول: له حد أدنى، وهذا يجوز الزيادة عليه.
والقسم الثاني: له حد أعلى، وهذا يجوز النقص منه.
والقسم الثالث: له حد أعلى وأدنى، وهذا يجوز النقص من حده الأعلى، والزيادة على حده الأدنى.

وضرب مثلاً لما له حد أدنى من المحرمات من النساء اللاتي جاء في القرآن تحريم نكاحهن، فقال: هذه المحرمات هي الحد الأدنى، فلا يجوز النقصان عنه، ولكن يمكن الاجتهاد بزيادة العدد، كتحريم بنات العم والعمة وبنات الخال والخالة.

وضرب مثلاً لما له حد أعلى يجوز النقص منه بعقوبات السرقة والقتل، فيجوز النقصان منها بالاجتهاد دون الزيادة، أي يجوز أن تكون العقوبة أقل مما في القرآن.

وضرب مثلاً لما جاء له حد أعلى وحد أدنى بميراث ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾ (النساء:11) فنصيب الذكر حد أعلى يجوز الانتقاص منه ونصيب البنت حد أدنى يمكن أن يصدر قانون فتُعطى أكثر من نصف نصيب أخيها. [2]

إن نظرية شحرور هذه كانت مستنده في التلاعب بالكثير من أحكام الإسلام فيما يتعلق بالمرأة ولباسها وأحكام العقوبات وغيرها. فحجاب المرأة المتعارف عليه مثلاً هو يمثل الحد الأعلى من اللباس، أما الحد الأدنى عنده فهو تغطية الجيوب (أي الثدي وباطن الإبط) والعورة المغلظة فقط،

---

[1] أصول الشريعة، العشماوي، ص 107.

[2] انظر: التحريف المعاصر في الدين، الميداني، 196-197.

فمن اكتفت بذلك لا تكون آثمة لأنها جاءت بالحد الأدنى الذي فرضته الآية ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ (النـــــور:31)[1] وكم هو عجيب أن يتصور إنسان أن الله ﷻ وجه خطابه إلى امرأة عارية تماماً ليأمرها بستر الجيوب فقط، في حين أن الأمر هو أن المرأة العربية كانت ترتدي الثياب وتُقصّر في فتحة الثوب العليا فأمرها الله بسترها. ودليل ذلك أن الآية تشير إلى الخمار، وتضيفه إليهن " خمرهن" مما يدل على أنه موجود عند المخاطبات بالآية، ولكنه يأمرهن بزيادة منطقة الستر التي يتناولها.

إن المسوّغ الذي أعطى أمثال الشحرور هذا الحرية للتلاعب بالنص القرآني بهذا الشكل، هو الأساس الماركسي التاريخي، الذي يؤمن بحرية فهم جديد للنص يتلاءم مع الواقع، والتجدد الذي يحرر الإنسان من الفهم التقليدي للآيات حتى لو كان بديهياً وواضحاً، وأن يأتي بمعنى جديد يرتضيه مهما كان غير منطقي ومهما كان تعسفياً.

هذا هو التوجه المتطرف في تطبيق التاريخية على الإسلام وأحكامه، فهل يبقى بعد ذلك الإسلامُ الذي عرفناه، وأي شيء يبقى للمسلم من دينه عندما يتم هدمه بهذا الشكل المتعسف والذي يظهر أصحابه في دور العلماء المجتهدين الذين يسعون لمصلحة الإسلام وإنقاذه من الجمود؟!

ثانياً: التوسع في المصلحة مقصداً من مقاصد التشريع.

وهي من المحاولات الأقل تطرفاً، لعلمنة الفقه الإسلامي. إذ أن أصحابها يتكئون في دعواهم على مراعاة الشرع الإسلامي لمصالح العباد، كما يركنون إلى قول عالم من علماء الأصول خالف به غيره من العلماء، والحديث فيها حديث أصولي دقيق.

المصلحة في الإسلام:

إن المصلحة ليست مصدراً مستقلاً للأحكام، فهي بذاتها مصدرها العقل، والعقول متفاوتة لا تتفق على كل أمور المعاش والحياة، وهذا واضح من تنوع الناس في سبلهم، واختلافهم في طرائقهم، ونجاح بعضهم وإخفاق البعض الآخر. " والحق الذي لا مراء فيه أنه لم يُنقل عن أحد من علماء الأمة في العصور الأولى – إذا استثنينا المعتزلة – القول بتقديم العقل على الشرع، أو المصلحة على النص الشرعي، فلا يسوغ لأحد كائناً من كان أن يعطِّل العمل بالنص أو يُبطله

---

[1] انظر كتابه: نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي– فقه المرأة، محمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيـــع، دمشق، ط1، 2000م، ص377–378.

لمعارضته فيما يرى أنه مصلحة، فالمصلحة المعتبرة هي التي توافق الشرع، ولا يدرك الناس هذه المصلحة إدراكاً صحيحاً سليماً إلا بدلالة الشرع عليها، من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ." [1]

لقد جاء الإسلام لتحقيق مصالح العباد، وهي مصالح دنيوية وأخروية، مصالح فردية وجماعية، مصالح تعتمد القيمة لا اللذة العاجلة معياراً لها، " والذين يرون أن المصلحة قد تعارض النص الشرعي يسيئون الظن بالله، فإن الله تعالى أعلم بمصالح عباده في الدنيا والآخرة، وما شرعه لهم إنما شرعه رحمة بهم وتحقيقاً لمصلحتهم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: 57)." [2]

هل يصح الاجتهاد مع النص؟

يجيب الدكتور يوسف القرضاوي على هذا السؤال فيبيِّنُ " إجماع الأصوليين من كل المذاهب على أن مجال الاجتهاد هو: ما ليس فيه دليل قطعي من المسائل والأحكام، وأن محل الاجتهاد هو (الظنيات) فقط، ولذا لا يقبلون الاجتهاد إلا إذا (صدر من أهله في محله) ويقصدون بـــ (الأهل): من استجمع شروط الاجتهاد، وبـــ (المحل): ما كان ظنياً... فالأحكام القطعية هي التي تمثل (الثوابت) التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان والحال، والتي تجسد الوحدة الفكرية والشعورية والعملية للأمة المسلمة. ولولا ذلك لانحلت الأمة وذابت." [3]

إن النظر في العلل الغائية للنصوص، ودوران الحكم معها وجوداً وعدماً، والقول بأنه حيث توجد المصلحة فثمَّ شرع الله، كلها أمور صحيحة في حال النصوص ظنية الثبوت أو الدلالة أو كليهما. أمّا النصوص القطعية فنقول فيها: حيث يوجد شرع الله – بالنص القطعي ثبوتاً ودلالة – فثمّ المصلحة. وهذا ما أثبته الاستقراء في جميع القضايا التي يريد بعض الناس فيها تجميد حكم الشرع القطعي باسم المصلحة، كالذين يريدون إيقاف الحدود أو إيقاف تحريم الربا وإباحة الفائدة أو إباحة الخمر، أو منع الطلاق وتعدد الزوجات، أو نحوها. [4]

لقد راعى الشرع الإسلامي المصلحة، ووضع العلماء لها ضوابط تضبطها حتى لا تكون سبباً في الإعراض عن النصوص والأحكام. " إن المصلحة بضوابطها الشرعية كانت – ولا تزال – مصدراً خصباً لنماء الفقه الإسلامي واستجابته لمطالب الحياة المتجددة، ولكن المفروض أن

---

[1] معوقات تطبيق الشريعة الإسلامية، مناع القطان، ص92.

[2] معوقات تطبيق الشريعة، 92.

[3] السياسة الشرعية، القرضاوي، ص 165–166.

[4] انظر: المصدر السابق، 167.

تُستثمر لتحقيق هذه الغاية في ضوء مقاصد الشريعة المعتبَرة، لتظل حركة الفقه الإسلامي مواكبة للمستجدات في كل عصر، ولكن نفراً من الناس فهمها فهماً خاطئاً، أو انحرف بفهمها عن قصد، فأطلق العنان للعقل باسم المصلحة لتعطيل النص أو إبطاله. " [1]

وإن الناس بإزاء النصوص فريقان ووسط، فريق جمدوا على حرفيات النصوص، وفريق أرادوا التوسع في المصالح على حساب النصوص، والوسط هم من وقفوا على النصوص يستنبطون مقاصدها والحكمة من وراء تشريعاتها وأحكامها، ومن خلال هذه النظرة المقاصدية استطاعوا أن يجعلوا الفقه عوناً للناس على الخير، غير جامد ولا مقيِّدٍ لنشاط البشر وحركتهم ومواكبتهم لمستجدات العصر. وهم في كل ذلك معتصمون بالنصوص القطعية الثبوت والدلالة، وبما أجمعت عليه الأمة إجماعاً يقينياً حقيقياً. [2]

إن غاية ما ذهب إليه هؤلاء هو التوسع في مراعاة المصالح لدرجة إبطال أحكام الشريعة بدعوى أنها تخالف مصالح الناس، وهذا مدخل خطير يفضي إلى تضييع الأحكام وفق أهواء البشر المتفاوتة والمختلفة. ويبدو أن الجدل حولها يشبه الجدل حول تعارض العقل والنقل، وتقديم العقل على النقل كما ذهب إلى ذلك المعتزلة، ورد عليهم العلماء من أمثال ابن تيمية – رحمه الله – في كتابه الشهير الموسوم بـــ (درء تعارض العقل والنقل). [3]

وإن أصحاب هذه الوجهة يستندون في رأيهم إلى أقوال الإمام الطوفي [4] – رحمه الله – ، وآرائه حول المصلحة، والتي اعتُبرت رأياً شاذاً، ردّ عليها العلماء. في حين وجد العلمانيون فيها

---

[1] معوقات تطبيق الشريعة الإسلامية، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1991م، ص 100.

[2] انظر: السياسة الشرعية، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1998م، ص 228، حيث سمّى الجامدين على النصوص بالظاهرية الجدد، والمعرضين عنها بالمعطلة الجدد.

[3] للكتاب أسماء أخرى: بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، بيان موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح، الجمع بين العقل والنقل ..وغيرها.

[4] سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين، فقيه حنبلي، من العلماء (657–716هـ= 1259–1316م). ولد بقرية طوف من أعمال صرصر في العراق، ودخل بغداد سنة691هـ، ورحل إلى دمشق سنة 704هـ، وزار مصر وجاور بالحرمين، وتوفي في الخليل بفلسطين. له " بغية السائل في أمهات المسائل" و" الذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة" و" تحفة أهل الأدب في معرفة لسان العرب" و " العذاب الواصب على أرواح النواصب" حُبس من أجله وطيف به في القاهرة، وغيرها. (انظر: الأعلام، للزركلي، ج3/ص 127–128.) وقد اختلف في عقيدته بين من نسبه إلى التشيع كالشيخ أبو زهرة – رحمه الله –، وبين مدافع عنه كالدكتور مصطفى زيد، كما رجح د. البوطي – رحمه الله – أنه انحرف إلى الرفض وشدد في النكير عليه حول آرائه، (انظر مقدمة الشيخ أبو زهرة لكتاب المصلحة في التشريع لإسلامي، د. مصطفى أبو زيد، دار اليسر للطباعة والنشر، القاهرة، وهي في الأصل رسالة ماجستير نُوقشت في العام: 1954م، ص11. وكذلك كتاب: ضوابط المصلحة في التشريع الإسلامي، د. محمد سعيد البوطي، مؤسسة الرسالة، وهي رسالته في الدكتوراة نوقشت في العام: 1965م، ص 202–206.)

بغيتهم في الحصول على سند شرعي لتغيير الأحكام الثابتة بالنصوص القطعية. وقد أضافوا إلى ذلك شيئاً من سوء الفهم أو إساءة الفهم لما ذهب إليه الإمام، أو تعميمه، فهو لم يقل بمعارضة المصلحة للنصوص القطعية الثبوت والدلالة، كما أنه قصر رأيَه على مجال المعاملات دون العبادات.

رأي الإمام الطوفي – رحمه الله – حول المصلحة[1]:

يورد الإمام الطوفي الأدلة التي تُؤخذ منها الأحكام، المتفق والمختلف عليها، وهي تسعة عشر، ثم يقول معلقاً: " وهذه الأدلة التسعة عشر أقواها النص والإجماع، ثم هما إما أن يوافقا رعاية المصلحة أو يخالفاها، فإن وافقاها فبها ونعمت، إذ قد اتفقت الأدلة الثلاثة على الحكم، وهي النص والإجماع ورعاية المصلحة المستفادة من قوله ﷺ : (لا ضرر ولا ضرار) [2]، وإن خالفاها وجب تقديم رعاية المصلحة عليهما، بطريق التخصيص والبيان لهما، لا بطريق الافتئات عليهما والتعطيل لهما، كما تُقدَّم السنة على القرآن بطريق البيان. " [3]

كما يذهب إلى أن مراعاة المصلحة أقوى من النص والإجماع، وأنها "أقوى أدلة الشرع" [4] ولكنه يقدم النص والإجماع " في العبادات، وحيث وافقا مصلحة في غير العبادات، ويرجح رعاية

---

[1] ذكر الطوفي رأيه حول المصلحة في كتابه: (التعيين في شرح الأربعين، تحقيق أحمد محمد عثمان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1998م)، وهو شرح للأحاديث الأربعين النووية، وذلك عند شرحه لحديث " لا ضرر ولا ضرار"، وكانت قد نشرت مجلة المنار رأيه هذا في رسالة جردها الشيخ جمال الدين القاسمي، من علماء دمشق المدققين، نقل فيها نص كلام الطوفي مع توضيحات أضافها القاسمي في الهامش، وذلك في(المجلد التاسع/ الجزء العاشر، ص764، مصر، شوال سنة 1324هـ – 19 أكتوبر سنة 1906م.) وقد حقق الدكتور مصطفى زيد النص الأصلي لكلام الطوفي ووضعه ملحقاً لرسالته لنيل درجة الماجستير في كلية دار العلوم بالقاهرة، وكان من مناقشيها الشيخ أبو زهرة رحمه الله، والتي هي بعنوان: (المصلحة في التشريع الإسلامي، ص 123)، وقد اعتمدنا النقل من هذا الملحق لأن صاحب الرسالة قام بتحقيقها بنفسه من مخطوطتين، وهي أكثر دقة، أما كتاب التعيين فلم يتوفر للباحثة. كذلك نقل النص كاملاً عبد الوهاب خلاف في كتابه (مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، دار القلم، الكويت، ط6، 1993م، ص 106–144).

[2] أخرجه أحمد في مسنده، ج313/1، حديث رقم (2867)، وابن ماجه في سننه، ج2/ 784، حديث رقم (2340، 2341)، والبيهقي في سننه، ج156/6، حديث رقم(11657)، والدارقطني في سننه، ج77/3، حديث رقم (288). وذكر النووي أن بعض طرقه مرسلة، لكن يقوي بعضها بعضاً. (انظر: متن الأربعين النووية، الحديث الثاني والثلاثين)

[3] المصلحة في التشريع الإسلامي، أ.د. مصطفى زيد، الملحق: ص 126

[4] السابق: ص 126.

المصالح في العادات والمعاملات ونحوها؛ لأن رعايتها في ذلك هي قطب مقصود الشرع منها، بخلاف العبادات فإنها حق الشرع، ولا يُعرف كيفية إيقاعها إلا من جهته نصاً وإجماعاً." [1]

وبيّن أن النصوص في غالبها غير قطعية إما من ناحية الثبوت أو من ناحية الدلالة، ونازع في حجية الإجماع والذي رآه – في الوقت نفسه – أقوى دلالة من النصوص، واعتبر أن القطعية منتفية عن كليهما وثابتة لرعاية المصلحة. [2] وكلامه هذا يشير إلى أنه لا يقول بتقديم المصلحة على النصوص قطعية الثبوت والدلالة، وهو كلام مهم لم ينتبه إليه كثيرون، سواء ممن ردُّوا عليه أو أيّدوه واستندوا إليه. [3] إلا أن ذلك لا ينفي وجود إشكالات ومغالطات أصولية فيه.
كما أنه علّل لتقديم المصلحة على النص بأوجه منها:

- أن منكري الإجماع قالوا برعاية المصالح، فهي إذاً محل وفاق، والإجماع محل خلاف، والتمسك بما اتفق عليه أولى من التمسك بما اختلف فيه.
- أن النصوص مختلفة متعارضة، فهي سبب الخلاف في الأحكام المذموم شرعاً، ورعاية المصالح أمر حقيقي في نفسه لا يُختلف فيه، فهو سبب الاتفاق المطلوب شرعاً فكان اتباعه أولى. [4]

ويوضح أن مقصوده من المصلحة ليس المصلحة المرسلة [5] على مذهب الإمام مالك – رحمه الله– ، فيقول: " واعلم أن هذه الطريقة التي ذكرناها مستفيدين لها من الحديث المذكور (لا ضرر ولا ضرار) ليست هي القول بالمصالح المرسلة على ما ذهب إليه مالك، بل هي أبلغ من ذلك، وهو التعويل على النصوص والإجماع في العبادات والمقدرات، وعلى اعتبار المصالح في المعاملات وباقي الأحكام." [6] وهذا يعني أنه لا يقصد المصلحة التي لم يرد فيها نص لا باعتبارها ولا بإلغائها،

---

[1] المصلحة في التشريع الإسلامي، أ.د. مصطفى زيد، الملحق: ص 127– 128، بتصرف يسير.

[2] انظر: المرجع السابق، الملحق: ص 133.

[3] انظر: السياسة الشرعية، القرضاوي، ص 160–161. وقد تتبع الدكتور يوسف القرضاوي بدقة عبارات الإمام الطوفي ، وأثبت أن غاية كلام الطوفي هو تقديم المصلحة على النص الظني في دلالته أو ثبوته، وذلك بطريق البيان والتخصيص للعام فيه، وأن الضرر الذي أراد تجنبه ليس الضرر الذي يلزم من رفعه رفع جميع مدلول النص؛ لأن هذا افتئات على النص وتعطيل له يأباه الطوفي. ولكن كانت عبارات الطوفي – رغم ذلك – فيها إطـلاق أوهمـت بعض من قرأ له بأكثر مما أراد.(انظر: السياسة الشرعية، القرضاوي، ص 164–165.)

[4] انظر: المصلحة في التشريع الإسلامي، أ.د. مصطفى زيد، ص 136

[5] المصلحة المرسلة: هي المنفعة التي لم يدل دليل خاص من نصوص الشرع على اعتبارها ولا على إلغائهـا. (انظر: السياسة الشرعية، د. يوسف القرضاوي، ص 82.)

[6] المصلحة في التشريع الإسلامي، أ.د. مصطفى زيد، ص 142.

وإنما يقصد المصلحة القطعية التي تتعارض مع نص من النصوص غير القطعية في ثبوتها أو دلالتها.

ويقول في ختام رسالته: " أما مصلحة سياسة المكلفين في حقوقهم، فهي معلومة لهم بحكم العادة والعقل، فإذا رأينا دليل الشرع متقاعداً عن إفادتها علمنا أنَّا أُحِلنا في تحصيلها على رعايتها، كما أن النصوص لما كانت لا تفي بالأحكام علمنا أنا أُحِلنا بتمامها على القياس، وهو إلحاق المسكوت عنه بالمنصوص عليه، بجامع بينهما." [1]

وخلاصة القول، أن الطوفي قد استخدم عبارات موهمة، وركّز على مسألة تقديم المصلحة على النصوص وعلى الإجماع، وترك كلمة النصوص عامة غالباً، وإن كان قد أوضح أنه لا يعني القطعي منها ثبوتاً ودلالةً. وأهم مشكلة لديه، أنه أعلى كثيراً من شأن المصلحة، دون أن يقيدها بقيد أو يضبطها بضابط، وهذا خلاف ما تكلم به العلماء الذي أصّلوا للمصلحة كالإمام الشاطبي في (الاعتصام)[2] و(الموافقات)[3] والإمام الغزالي في (المستصفى)[4] وغيرهما. وكان إعلاؤه للمصلحة على حساب النصوص التي صورها قاصرة عن تحقيق المصالح في مجال المعاملات.

إن من أهم أسس نظرية الطوفي، وما " يميزها عن غيرها من النظريات أن هذه النظرية تفترض أن العقل البشري يستقل بإدراك المصالح والمفاسد في نطاق المعاملات والعادات... ولقد خالف الطوفي فقهاء الجماعة في هذا الأساس...كما أنه جعل المصلحة دليلاً شرعياً مستقلاً عن النصوص، ومعنى هذا أن المصلحة لا تعتمد في حجيتها على شهادة النصوص لنوعها أو لجنسها بالاعتبار، وإنما تعتمد على حكم العقل وحده، فالمصلحة عند الطوفي تعني ما يحكم به العقل بأنه مصلحة غير مهتد في هذا الحكم بنصوص الشريعة، وإنما بالعادات والتجارب وحدها." [5]

وقد رد العلماء على ما ذهب إليه الإمام الطوفي، منهم الدكتور البوطي – رحمه الله – في كتابه الذي هو أصل أطروحته للدكتوراة (ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية) ، والدكتور يوسف

---

(1) المصلحة في التشريع الإسلامي، ص 145.

(2) انظر: الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشاطبي، دار ابن عفان، 1992م، بدون رقم طبعة، ج2/ 206 وما بعدها.

(3) انظر: الموافقات في أصول الفقه، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر، ج2/ ص26، 30، 127، وغيرها.

(4) انظر: المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامـــ، ج1/ ص174.

(5) نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي، د. حسين حامد حسان، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون رقم طبعة، 1981م، وهو في الأصل رسالة دكتوراة، ص 350-351، بتصرف واختصار.

القرضاوي –حفظه الله – في كتابه (السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها)، والدكتور حسين حامد حسان [1] – رحمه الله –في كتابه (نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي)، وغيرهم. وليس المقام هنا يتسع لعرض الردود الأصولية على الطوفي، فليس هذا مقصد البحث، وإنما المقصد بيان ملمح من أهم ملامح العلمانية المعاصرة، وهو التحدث بلغة أصولية، وتقلد للإفتاء، بالاستناد إلى أحد العلماء، وإلى أقوال ومصطلحات الأصوليين لتمرير مشاريعهم العلمانية.

نموذج لأحد أصحاب هذا الطرح من العلمانيين:

فمثلاً؛ نجد أحد المنظِّرين للعلمانية ينقل عبارات الطوفي ويستدل بها على ما يراه مَعْلماً من معالم العلمانية في الإسلام. فيصدِّر صفحة الباب الرابع من كتابه الذي جعله بعنوان: (علمانية الإسلام)، يصدّره بمقولة لنجم الدين الطوفي، وهي: " إن النصوص متعارضة مختلفة، فلهذا تكون سبباً للخلاف والتفرق، أما المصلحة فأمر حقيقي لا يختلف فيه، ولهذا فهي أولى بالتقديم على النصوص" [2]

ثم يقول في ثنايا بحثه : " أما نجم الدين الطوفي الفقيه الحنبلي، فقد حسم هذا الجدل منذ القرن السابع الهجري بما لا يدع مجالاً للشك في تقديم المصلحة على النص." [3]

---

[1] الأستاذ الدكتور حسين حامد حسان، مواليد 1932م من محافظة بني سويف، جمهورية مصر العربية، تخرج في كلية الحقوق جامعة القاهرة عام 1959م، ثم حصل منها على دبلوم القانون الخاص ودبلوم الشريعة الإسلامي عامي 1961- 1962م، تخرج في كلية الشريعة جامعة الأزهر الشهادة العالية عام 1960م، والدكتوراة منها سنة 1965م، وتخرج في كلية الحقوق جامعة نيويورك – المعهد الدولي للقانون المقارن: الدبلوم عام 1963م، الماجستير 1965م. تنقل بين عدة مناصب في التدريس في الجامعات، ورئيساً للدراسات العليا بجامعتي الإمام محمد بن علي السنوسي الكبير بليبيا، وجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة. أعير لإنشاء الجامعة الإسلامية بإسلام آباد عام 1979م، عقب إعلان باكستان تطبيق الشريعة الإسلامية، له أعمال استشارية في عدة دول، ومساهمات قانونية في عدة دول في مجال تطبيق الشريعة. (انظر: سيرته الذاتية في الموقع الإلكتروني الخاص به : http://www.hussein-hamed.com/cv.aspx).

[2] انظر: علمانية الإسلام والتطرف الديني– نقد أيديولوجية شمولية الإسلام من منظور الشريعة والتاريخ وقيم الحداثة، إسماعيل محمد حسني، دار مصر المحروسة، القاهرة، ط1، 2008م، ص 285. ومن أشهر من تناولوا هذا الطرح من العلمانيين المعاصرين هو د. نور فرحات أستاذ القانون وعميد كلية الحقوق بجامعة الزقازيق، في كتابه: المجتمع والشريعة والقانون. وقد رد عليه الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه: السياسة الشرعية، ص 249 وما بعدها، وكذلك د. فهمي هويدي في كتابه تزييف الوعي، دار الشروق، القاهرة، ط3، 1999م، ص 79 وما بعدها. ولكن لم تتوفر كتبه للباحثة.

[3] السابق، ص 294.

ثم يورد أدلة الطوفي على ما ذهب إليه، ويعلّق بعد كلٍّ منها بعبارة: " هل يحتاج هذا الكلام إلى شرح؟" [1]

إن من أخطار هذا الطرح أنه يغرُّ المسلم العادي الذي لا علم له ولا دراية بأصول الفقه، خاصة وهو يرى كلمات الحسم، ويسمع اسماً كاسم نجم الدين الطوفي، بل وقد ركّز الكاتب على صفة (الفقيه الحنبلي)، مما سيقنع أي مسلم غير متخصص، لا يعلم ما معنى مراعاة الشريعة للمصلحة، والفرق بين هذا وبين تقديم المصلحة على النص، وما يمكن أن تؤدي إليه هذه العبارة من تجاوز لكل أحكام الإسلام. فهو نفسه رغم نقله لكلام الطوفي الذي نقلناه، وبيّن فيه أن ما يقصده من (المصلحة) ليس المصالح المرسلة على مذهب مالك، يعود بعبارته التي ينسبها للطوفي، ليخلط ويدلس على القارئ فيقول بأن "المصالح المرسلة تعتبر الأصل الأول للتشريع الإسلامي في سائر المذاهب الفقهية..وتحقيق المصالح أولى من الالتزام بالنصوص وإن وردت صريحة في القرآن." [2] هذه ليست عبارة الطوفي لثلاثة أخطاء واردة فيها: الأول، أن الطوفي فرّق صراحة بين ما يذهب إليه وبين المصالح المرسلة، فليس معنياً بها، بل يذهب إلى ما هو أكثر من المصلحة المرسلة، وهي المصلحة التي تعارض النص، كما بيّنّا. وثانياً، فالطوفي لم يقل بتقديم المصلحة على الحكم القطعي الثبوت والدلالة، وقول الكاتب : " وإن وردت صريحة في القرآن" هو وصف لحكم جاء بدليل قطعي الثبوت والدلالة معاً، فأين هذا في كلام الطوفي؟ خاصة وأن الكاتب لا يحيل ولا يوثق لما ينقله ويتصرف فيه من كلام الإمام. أما ثالثاً، فإن كل صاحب معرفة بسيطة في الفقه يعلم أن المصلحة المرسلة ليست مصدراً متفقاً عليه صراحة بين الفقهاء جميعاً – وإن كانوا يمارسون اعتبارها ضمناً في فتاواهم –، فضلاً عن أن تكون هي الأصل الأول المتفق عليه.

بل إن الطوفي عندما يرد على من اعترض عليه بأن مذهبه لو كان الصواب للزم منه تخطئة الأمة من أول الإسلام إلى زمان الطوفي، فيقول عن طريقته: " فالجواب أنها ليست خطأ لما ذكرنا عليها من البرهان، ولا الصواب منحصر فيها قطعاً، بل ظناً واجتهاداً، وذلك يوجب المصير إليها؛ إذ الظن في العرفيات كالقطع في غيرها." [3]

وفي النهاية يضيف الكاتب ما اعتبره دليلاً خامساً على وقتية أحكام القرآن، وذلك من خلال أحكام الرق، التي لم يعد لها مفعول في عصر انتهى فيه الرق. وهو ليس استدلالاً للطوفي، وليس

---

[1] علمانية الإسلام والتطرف الديني، ص 295–296.

[2] المرجع السابق، ص 295.

[3] المصلحة في التشريع الإسلامي، أ.د. مصطفى زيد، الملحق: ص142

لهذا الكلام ذكر في رسالة الإمام، ووضْعُه برقم تحت عنوان يشير إلى استدلالات الطوفي على نظريته، فيه تدليس وتلبيس.

لذا لا عجب بعد ذلك أن يجر القارئ المسكين وراءه بعبارته التي يصف بها كلامه الذي ألصقه بالطوفي فيقول: "وهذه هي العلمانية بعينها ولحمها وشحمها وطولها وعرضها ولو كره الدجالون" [1]

استدلال آخر للعلمانيين في مجال إعمال المصلحة:

إن من الأمور التي اعتمد عليها العلمانيون في القول بتقديم المصلحة على النص هو مواقف لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رأوا فيها مخالفته رضي الله عنه للنصوص القطعية لأجل المصلحة. ومن هذه المواقف: تعطيله حد القطع عام المجاعة، ومنعه توزيع أرض السواد على الفاتحين، وإيقاعه طلاق الثلاثة في مجلس واحد، وإنكاره زواج المسلم من الكتابية، والزيادة في عقوبة شارب الخمر، وإلغاؤه سهم المؤلفة قلوبهم، وغيرها. [2]

وقد ردّ العلماء عليها جميعاً ردوداً وافية تبين بطلان الاستدلال بها، وكذلك بطلان ما ذهبوا إليه من مخالفة عمر رضي الله عنه للنصوص القطعية، وهو الوقّاف على حدود الله ﷻ. فقد كان ما خالفه عمر رضي الله عنه نصوصاً غير قطعية فيها مجال للاجتهاد؛ لذا فقد عمل فيها بمقاصد النصوص.

ولا يتسع المقام لبيان الردود على كافة المواقف، لذا سأنقل الرد على موقفين منها نموذجاً، وذلك لبيان توهم العلمانيين للمخالفة بين أفعاله رضي الله عنه وبين الشريعة. إذ إن غاية ما فعله عمر رضي الله عنه هو فهم المقاصد، والعمل بروح النص لا بحرفيته، وتحقيق الغاية من الحكم. ومما نختار من هذه المواقف (إلغاؤه سهم المؤلفة قلوبهم)، و(عدم قطع يد السارق عام المجاعة).

---

[1] المصلحة في التشريع الإسلامي، ص 295.

[2] انظر تفاصيلها والرد على العلمانيين في كلٍّ من: السياسة الشرعية، د. القرضاوي، ص 191- 222. وكذلك: ضوابط المصلحة في الشريعة، د. البوطي، ص 140-160. وانظر من كتب العلمانيين التي استشهدت بهذه المواقف: علمانية الإسلام والتطرف الديني، إسماعيل حسني، ص 311- 315. وأصول الشريعة، للعشماوي، ص 106. والبحث عن العقل- حوار مع فكر الحاكمية والنقل، د. محمد نور فرحات، سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال، القاهرة، العدد560، ربيع آخر - أغسطس 1997م، ص123 وما بعدها.

1- إلغاؤه سهم المؤلفة قلوبهم.

فقد ادّعى من ادعى أن عمر خالف نصاً قرآنياً صريحاً فيه تحديد مصارف الزكاة الثماني، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة:60)

فألغى عمر رضي الله عنه سهم المؤلفة قلوبهم ولم يعطهم من أموال الزكاة كما أمرت الآية، وكما فعل النبي ﷺ. يقول العشماوي: " وفي القرآن آية خاصة بالمؤلفة قلوبهم.. وهذه الآية لم تُنسخ من القرآن، وسار النبي ﷺ على حكمها حتى تُوفي فكان يعطي للمؤلفة قلوبهم أسهمهم من الصدقات؛ وسار عليها أبو بكر من بعده؛ حتى إذا وُلى عمر بن الخطاب أمر المؤمنين وَقَف العمل بها، مع أن النص لم يُنسخ كما سلف، ومع أن الآية تشير إلى أن هذه الأسهم فريضة من الله؛ ومع ذلك لم يدع أحد – على مدى التاريخ الإسلامي – أن عمر قد كفر إذ وقف حكماً من أحكام القرآن رأى أنه كان حكماً وقتياً." [1]

والحقيقة أن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لم يخالف الآية، بل فهم مقصد الله ﷻ من إعطاء هذا الصنف. فالمؤلفة قلوبهم هم " الذين تُتَأَلَّفُ قلوبهم من الداخلين حديثاً في الإسلام. ومناط هذا الحق في كلام الله تعالى ليس ذوات الداخلين في الإسلام بأعيانهم، ولا مجرد دخولهم. وإنما هو صفة استجلاب المسلمين لقلوبهم..فاستجلاب قلوبهم إذاً ليس حكماً ثابتاً بالشرع، وإنما هو مناط لحكم علّقه الله عليه، فكلما تحقق هذا المناط تحقق الحكم المتعلق به، وهو إعطاؤهم من الزكاة، وكلما فُقد – بأن لم يجد المسلمون حاجة إلى التودد إليهم – فُقد ما كان معلقاً عليه، فوصْفُ التألُّف للقلب، شأنه كوصف الفقر، والعمل على جمع الزكاة، والجهاد في سبيل الله.." [2]

ويبدو أن الإسلام زمن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – كان في منعة وعزة، وأنه لم تعد هناك حاجة لأن يستعمل المسلمون المال ليخطبوا ود الداخلين الجدد في الإسلام، " فألغى عطاءهم، موافقة لنص الآية التي ربطت حق عطائهم بتأليف المسلمين إياهم، ومثل هذا ليس فيه أدنى مساس بالحكم من حيث ذاته، وإنما هو ممارسة له على الوجه المشروع، كما يمارس المسلم حكم التيمم إباحة ومنعاً حسب حال العلة وجوداً وعدماً." [3]

---

[1] الإسلام السياسي، العشماوي، ص70.

[2] ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، د. البوطي، ص 143.

[3] المرجع السابق، ص 144. وقد بقي خلاف بين المجتهدين في أمر المؤلفة قلوبهم، حيث رأى عامة الشافعية أن المسلمين بحاجة إلى استمالة من دخل حديثاً، في كل وقت. وهو خلاف لا يعارض النص بأي حال لأنه اجتهاد في تحقيق مناط الحكم. (انظر: السابق، ص 145، وكذلك انظر: السياسة الشرعية، القرضاوي، ص 171-187.)

2- **عدم قطع يد السارق عام الرمادة.**

وذلك في نظر العلمانيين مخالف للحدود التي يصدّع الإسلاميون بها رؤوسهم. وهي تصرف من الحاكم في نص قطعي واضح وفي حد من حدود الله، تغليباً للمصلحة. وقد جاء الحكم في آية قرآنية هي قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (المائدة:38)

يقول العشماوي: " وعمر بن الخطاب وقف حد السرقة في عام المجاعة. ويقال في ذلك إن عمر لم يقف الحد وإنما أعمله الإعمال الصحيح، غير أن هذا القول محل نظر. فإعمال الحد بشروطه الصحيحة لا يكون بوقفه وقفاً شاملاً وعاماً، ولكن بالنظر إلى كل حالة على حدة، واستجلاء شروط تطبيق الحد فيها، فإن توافرت طُبق وإلا فلا." [1]

والواقع أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يخالف بذلك الآية، ولكنه بفقهه علم أن ضوابط وصف السارق، والتي بينتها السنة النبوية لا ينطبق على من سرق في حال المجاعة التي أصابت المسلمين عام الرمادة. فالآية السابقة " عام قابل للتخصيص، فهي لا تستقل وحدها بالدلالة على حكم السرقة بالتفصيل الشامل لكل الجزئيات. فالسنة بيّنت القدر الذي ينبغي ألا يقل عنه المسروق، والمكان الذي ينبغي أن يسرق منه، وأن لا يكون في المال شبهة حق للسارق." [2]

ونظراً للمجاعة التي أصابت الناس فإن عمر وجد أنه قد تحدث السرقة لسد الرمق وصيانة النفس، وأن السارق في مثل هذه الحال قد تكون له شبهة حق في مال الآخرين ليدفع عن نفسه التلف، وهو من باب درء الحدود بالشبهات. وأما من رأى أنه كان عليه أن يحكم في كل واقعة بذاتها فيدرأ الحد بالشبهة – كما قال العشماوي –، فإن الأمر كان قد عم وتفشى، وأنه قد يسيء الحكم على شخص وهو محتاج فعلاً، لذا فقد رأى أنه لأن يخطئ في العفو خير من يخطئ في العقوبة فيقطع من لا يستحق القطع. [3]

---

[1] الإسلام السياسي، العشماوي، ص70.

[2] ضوابط المصلحة، البوطي، ص 145.

[3] انظر: المرجع السابق، ص 145- 147.

ثالثاً: اختزال الجانب التشريعي في الإسلام.

يهدف الخطاب العلماني إلى الإشارة إلى ما يزعم أنه قلة الجوانب التشريعية في رسالة الإسلام، وهم بذلك يريدون اختزال البعد القانوني فيه – على حد تعبير د. محمد عمارة [1] – ، مما يدعم موقفهم الرامي إلى إسكات الأصوات المنادية بتطبيق الشريعة وإقامة حكم بمرجعية إسلامية.

ومن أبرز من تناولوا هذا الباب المستشار العشماوي، الذي اختزل آيات الأحكام في آيات قلائل، معتبراً أن هذا دليل على أن الدين الإسلامي لا تغلب عليه الناحية التشريعية القانونية. فجعل آيات الأحكام في القرآن لا تعدو 75/1 من مجموع آياته. [2]

وكعادته في محاولة التقزيم والاختزال يقول: " فالقرآن الكريم لم يتضمن إلا آيات قليلة في أحكام المعاملات. وهذه الآيات القليلة لا تحكم كل المعاملات، فضلاً عن أنها عامة تحتاج إلى اجتهاد الأمة في التطبيق والتفسير والتفصيل." [3] وهو بالطبع يعتبر نفسه من أهل الاجتهاد الذين يناط بهم القيام بهذه المهمة للأمة.

أما الاتجاه الثاني الذي يحاول العشماوي من خلاله ترسيخ فكرته فهو الحديث عن أن جوهر الرسالة المحمدية هو الرحمة، والذي يرى أنه تعليل لقلة الأحكام حسب ما ذهب، فيقول: " أساس رسالة محمد ﷺ، وهو الرحمة، يختلف عن أساس رسالة موسى عليه السلام وهو التشريع، ودفع رسالة محمد ﷺ بعيداً عن أساسها الحقيقي، وقسرها على أن تكون رسالة تشريع أصلاً وأساساً – مع أنها ليست كذلك – هو اتجاه يجعل من الإسلام صيغة عربية لليهودية، أو اتجاه يفهم الإسلام بمنطق الإسرائيليات." [4] وللقارئ أن يلحظ الأسلوب الذي يحاول به إثبات حجته؛ فهو يلبس لباس الخائف من التحريف الإسرائيلي في فهم الإسلام، وهو المنقذ للإسلام من هذا التحريف. وهكذا تتضح أكثر فأكثر ملامح العلمانية المعاصرة، وكيف أن أبطالها جعلوا من أنفسهم زعماء إصلاح للدين، وحرص عليه.

ويرد على ذلك د. محمد عمارة فيقول: " إن هذه المحاولة الشاذة لعلمنة الإسلام، وتجريده من التشريع للدنيا والعمران والدولة والاجتماع، هي جهل – إذا حسنت النوايا – بتميز الشريعة المحمدية عن الشريعة الموسوية، ليس في التشريع أو عدم التشريع، وإنما في مجيء الموسوية – لأنها مؤقتة – بتفاصيل التشريع.. بينما جاءت المحمدية بكليات وفلسفات ونظريات وقواعد

---

[1] الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية، د. محمد عمارة، ص 56.

[2] انظر: الإسلام السياسي، العشماوي، ص54

[3] المرجع السابق، ص66، بتصرف يسير.

[4] المرجع السابق، ص 66، بتصرف يسير.

التشريع، كل التشريع لكل ميادين المعاش والمعاد، لأنها الخاتمة، وحتى لا ينسخها التطور، إن هي فصّلت لواقع عصر نزولها، دون ما سيأتي من مستجدات الزمان والمكان." [1]

رابعاً: الانتقاص من علم الفقه، ومن الفقهاء:

إن المحاولات السابقة التي يقوم بها العلمانيون لعلمنة الفقه الإسلامي، وإلغاء الأحكام الشرعية، وجعل الشريعة طوعاً في أيديهم، يتصدى لها علماء الفقه وأصوله، ويشكلون في وجوههم الطوق الذي يحمي حمى القرآن والإسلام. لذا فلا عجب أن يوجهوا سهامهم نحو علم الفقه وأصوله، ونحو الفقهاء والانتقاص من شأنهم.

إن الفقه الإسلامي " مثّل ويمثِّل واحداً من الإنجازات الفكرية والحضارية لأمتنا، وتجسيداً لعبقريتها في الاجتهاد وحريته، وفي التعددية، وفي الجمع بين ثبات الشريعة وتطور الواقع، والذي عرف علماء الغرب تميزه فأقاموا للتخصص فيه الكراسي الجامعية، وعقدوا له المؤتمرات، ودونوا فيه المؤلفات." [2]

صور من الإساءة إلى الفقه وعلمائه في نموذج العشماوي:

1- يتحدث العشماوي عن نشأة الفقه تحت السلطة الغاشمة المستبدة للخلفاء المسلمين، وفي ظل الحروب – حسب زعمه –: " فالفقه الإسلامي إذن فقه حرب أكثر منه فقه سلام، ومثل هذا الفقه يتناءى ويتناهى عن مناقشة السلطة أو مصارحتها أو مصادمتها." [3]

2- ويتهم الفقه بالنقص، وعدم احتوائه على نظرية واضحة للحكم بسبب معاونة الفقهاء للسلطة أو الهروب منه بعيداً عن ساحتها، حتى "انتهى الفقه الإسلامي إلى أن يصبح خلواً من أية نظرية سياسية واضحة، وصفراً من أي نظام سياسي متكامل، وإنما ابتعد بعضه عن كل ما يمس الحكام أو اقترب في بعضه من كل ما يرضيهم ويسعدهم." [4]

3- ولنفي صفة الألوهية عن الشريعة الإسلامية، يرى العلمانيون أن الشريعة بأكملها ليست إلا اجتهادات بشرية، وينسون أنه علم مبني على النصوص، ومتفق في الأساسيات وإن وقعت خلافات في الفرعيات، وذلك لقطع علاقة الأمة به وبالعناية بمسألة تطبيق الشريعة، يقول العشماوي: " الأمة الإسلامية على مدى التاريخ، هي التي قامت بالتشريع لنفسها من خلال الفقهاء والحكام والقضاة، على أساس عموميات ما ورد في القرآن؛ ومن ثمَّ فإن الفقه الإسلامي

---

[1] الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية، د. محمد عمارة، ص 58.

[2] سقوط الغلو العلماني، د. محمد عمارة، ص 101.

[3] الخلافة الإسلامية، العشماوي، ص234

[4] الإسلام السياسي، العشماوي، ص 24.

(المسمى خطأ بالشريعة الإسلامية) هو تشريع الناس للناس، حدث على مدار التاريخ الإسلامي كله، دون ما اعتراض أو احتجاج، أو قيام سبب لهذا أو ذاك." [1] وقد ذهب نفس مذهب العشماوي د. فؤاد زكريا، فيقول: " إننا لسنا بإزاء اختيار بين حكم إلهي وحكم بشري، فهو أن النص الإلهي لا يفسر نفسه بنفسه، ولا يطبق نفسه بنفسه، وإنما يفسره البشر ويطبقونه. وفي عملية التفسير والتطبيق البشري هذه، تتدخل كل أهواء البشر ومصالحهم وتحيزاتهم. ففي عصر الرسول وصحابته فقط كان التشريع إلهياً وكان التفسير والتطبيق بدوره إلهياً، لأن المكلف بالتفسير والتطبيق كان مبعوثاً من عند الله." [2] وهذه في الواقع مغالطة؛ فالتفسير لأي نص كانت تحكمه أصول تضبطه، من اللغة والعرف والعقل والنقل، وكيف يصف الله كتابه بالمبين، وهو غير مفهوم على حقيقته، ومؤدى هذا الكلام أنه لا فائدة من أن ينزل الله كتاباً لهداية البشر، ولا من أن يأمرهم باتِّباعه والعمل والحكم بما فيه. [3]

4- يرى العلمانيون أن الفقهاء أرادوا تأسيس طبقة كهانة في الإسلام، والتأسيس لأنفسهم لاحتكار الدين والانفراد بالشريعة، ولذا فقد أساءوا تفسير المراد بـــ (أهل الذكر) في قوله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل:43)، فجعلوها خاصة بالفقهاء، مع أن التفسير الصحيح لها أنهم أهل الكتاب. [4]

5- ويبدو أن الأسهل عليهم والأكثر اختصاراً من كل هذا هو إلغاء علوم الدين، لقطع الطريق على من يريد الوقوف في وجوه المخربين، لذا نجد العشماوي يقول: " لا يوجد في الإسلام علمٌ للدين، حتى يمكن أن يعتبر البعض أنفسهم علماء للدين. فعلم الدين يوجد في الشرائع التي تتضمن نظريات لاهوتية، أي نظريات خاصة بجوهر الله، وحقيقة الألوهية، وصفة الوحي، وطبيعة المعلم(كالمسيحية)..أما الإسلام فالعقيدة فيه بسيطة واضحة يدركها أي شخص، دون ما جهد فلسفي وبغير أي نظرية لاهوتية، ومن ثم لا يوجد علم للدين، وإنما يوجد علوم حول الدين: كعلم تفسير القرآن، وعلم فقه اللغة، وعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، وعلم الحديث، وما إلى ذلك. والعالم في أحد هذه العلوم عالم فيها فقط، لا ينبسط علمه على غيرها لزوماً..ولا ينبغي أن يعتبر العالم في علم من هذه العلوم عالماً للدين أو عالماً في الإسلام عموماً." [5]

---

[1] الإسلام السياسي، العشماوي ، ص 67-68.

[2] الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، د. فؤاد زكريا، ص 147.

[3] انظر: الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، د. يوسف القرضاوي، ص 124 وما بعدها.

[4] انظر: الإسلام السياسي، العشماوي، ص 77-78.

[5] المصدر السابق، ص 79.

6- ويتهم العشماوي الفقه الإسلامي بالخلل فيما يتعلق بالسياسة، لأنه قسم الفقهاء جميعاً إلى قسمين، الأول قال عنه: " ثمة بعض الفقهاء حوموا حول الحكام وصاروا فقهاء السلطة يبررون لها كل المظالم، ويحسنون كل المساوئ، ويزينون كل الخطايا، ويصدرون ضد كل خصم أو معارض فتاوى بأنه كافر ملحد مفسد في الأرض يحل دمه شرعاً. هذا فضلاً عن أنهم كانوا يخاطبون الخليفة بالآيات القرآنية التي خوطب بها النبي ﷺ لتأييد فعله وتبرير تصرفه.. مما أدى إلى خلط العقل الإسلامي بين مقام النبوة ومنصب الخلافة. وثمة بعض آخر من الفقهاء آثروا الابتعاد عن السلطة والانكفاء على حيواتهم وعلومهم والنأي عن الخوض في أي شيء يمس السلطان من قريب أو من بعيد." [1] وفي موضع من كتاب آخر له يذكر أن كتابة الفقه كانت في ظل التبرير للحكام، ثم يناقض نفسه عندما يعرض أسماء العلماء الذين عذبتهم السلطة بالسجن وغيره، مما يدل على أن كبار الفقهاء والأئمة تحملوا في مواجهة السلطة ولم يكتبوا الفقه لإرضائها. [2]

7- محاولة الإساءة إلى الإمام الشافعي واضع علم أصول الفقه؛ فمثلاً، كتب نصر حامد أبو زيد كتاباً كاملاً في ذلك، بعنوان: (الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجيا الوسطية) [3]، كان فيه من الأخطاء ما يحرج الطالب المبتدئ. وقد ركز على اتهام الإمام الشافعي رحمه الله بالتعصب للعرب، بل للقرشية تحديداً، وذلك انطلاقاً من نظرة الشافعي إلى أن أهل اللسان العربي يحسنون فهم القرآن أكثر من غيرهم – وهو أمر منطقي في أي لغة – ، يقول: " وهذا يؤكد ما نذهب إليه من أن الشافعي يعتمد موقفاً أيديولوجياً خاصاً في خضم صراع فكري شعوبي انحاز فيه لا إلى العروبة فقط كما انحاز كثير من معاصريه، بل إلى القرشية تحديداً." [4] فهو يبني هذا الفهم الغريب على ما ذهب إليه الشافعي، رغم أن الشافعي " معياره العلم بالعربية أو الجهل بها، دون ذكر للجنس أو العرق في العالمين أو الجاهلين.." [5] ومما ينقمه على الشافعي أيضاً تأسيسه لكون السنة المصدر الثاني من مصادر التشريع. [6] وقد أحسن وأجاد الدكتور محمد عمارة – حفظه الله – في الرد عليه، مبيناً تناقضاته. [7]

---

[1] الإسلام السياسي، العشماوي ، ص 23.

[2] انظر: الخلافة الإسلامية ، العشماوي، ص 233. وانظر رد الدكتور محمد عمارة عليه وعلى تناقضاته فيما كاله من تهم للفقه والفقهاء في كتاب: سقوط الغلو العلماني، ص 98-109.

[3] الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، سينا للنشر، القاهرة، ط1، 1992م.

[4] المرجع السابق، ص 28-29.

[5] التفسير الماركسي للإسلام، د. محمد عمارة، ص 91.

[6] انظر كتابه : الإمام الشافعي، ص37 وما بعدها.

[7] انظر: التفسير الماركسي للإسلام، د. محمد عمارة، ص 90- 94.

هكذا هي هذه المحاولة من العلمانيين لقطع الثقة بين المسلمين وبين علماء الأمة من أولها إلى آخرها، بالتشنيع عليهم واتهامهم بتهم العصبية أو الخيانة العلمية انحيازاً للسلطة الظالمة، رغم كل ما ينقله لنا التراث من ورعهم وزهدهم وتقواهم وذكائهم، رحمة الله عليهم أجمعين.

المطلب الخامس

شبهة أن الرسول ﷺ لم يكن قائداً سياسياً

إن من المداخل التي يحاول العلمانيون من خلالها إقناع المسلمين بـــ " علمانية الإسلام" هي إبراز الوظيفة الروحية التبليغية للنبي ﷺ مع طمس الجانب القيادي السياسي له. ومحاولة نفي أي قصد منه ﷺ إلى إقامة دولة، أو إجراء أي تنظيمات سياسية لها.

ومن الغريب اللافت للنظر أن أول من أسس لهذه الدعوة، هو شيخ أزهري، وهو أيضاً " أول كاتب مسلم يسعى إلى زرع العلمانية في العقل الإسلامي، وفي واقع المسلمين، بل وإلى علمنة الإسلام." [1] وهو الشيخ علي عبد الرازق [2]، الذي كتب كتابه: (الإسلام وأصول الحكم) ليكون بمثابة التأصيل الشرعي للعلمانية.

كان الشيخ قد أصدر كتابه هذا سنة (1925م)، وذلك بعد سقوط الخلافة الإسلامية بسنة واحدة. وأثار ضجة كبيرة في ذلك الوقت، ودفع علماء الأزهر إلى إخراجه من زمرة علماء الأزهر، ومحو اسمه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى، وفصله من وظيفته. [3]

والذي يهمنا في هذا السياق هو أهم الشبهات التي عرضها هذا الكتاب، والتي وإن كانت ليست ضمن سياق العلمانية المعاصرة زماناً، إلا أن الدعوة المعاصرة تأسست على ما جاء في كتاب الشيخ علي عبد الرازق. وفيما يلي أهم ما بنى عليه مذهبه باختصار:

1- خلو فترة دعوة النبي ﷺ من مظاهر الدولة " كالمعاملات التي تتصل بالأموال ومصارفها (المالية) وحراسة الأنفس والأموال (البوليس) وغير ذلك مما لا يقوم بدونه أقل الحكومات وأعرقها في البساطة." [4]

---

[1] نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم لشيخ الإسلام محمد الخضر حسين، د. محمد عمارة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، بدون رقم طبعة، ص4.

[2] الشيخ علي حسن أحمد عبد الرازق (1888-1966م)، باحث، من أعضاء مجمع اللغة العربية بمصر، تعلّم بالأزهر ثم بأكسفورد. وعيّن قاضياً في المحاكم الشرعية. أصدر كتاب " الإسلام وأصول الحكم" سنة 1925م، فأغضب ملك مصر وسُحبت منه شهادة الأزهر. وانصرف إلى المحاماة. وانتخب عضواً في مجلس النواب، فمجلس الشيوخ، وعين وزيراً للأوقاف. وعمل في حزب المعارضة لسعد زغلول، واستمر 20 سنة يحاضر طلبة الدكتوراة بجامعة القاهرة في مصادر الفقه الإسلامي. (انظر: الأعلام، للزركلي، ج4/ ص276.)

[3] انظر: رد هيئة كبار العلماء على كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق، ربيع الأول 1414هـ، ص 5.

[4] الإسلام وأصول الحكم- بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، الشيخ علي عبد الرازق، مطبعة مصر، القاهرة، ط3، 1925م، ص45.

2- الرد على من استدل بأن ممارسة النبي ﷺ للقضاء مظهر من مظاهر القيادة السياسية، وذلك بأن القضاء بمعنى فض المنازعات " كان موجوداً في زمن النبي ﷺ كما كان موجوداً عند العرب وغيرهم قبل مجيء الإسلام" [1]كما أنه لا يمكن أن نستنبط شيئاً من قضاء النبي ﷺ لأن ما نقل إلينا يسير جداً، كما أنه ﷺ لم يقلد أحداً القضاء. [2]

3- " الرسول ﷺ لم يعين في البلاد التي فتحها الله له ولاةً مثلاً لإدارة شئونها، وتدبير أحوالها وضبط الأمر فيها. وما يروى من ذلك فكله عبارة عن توليته أميراً على الجيش أو عاملاً على المال، أو إماماً للصلاة أو معلماً للقرآن، أو داعياً إلى كلمة الإسلام." [3]

4- " إذا كان الرسول ﷺ قد أسس دولة سياسية، أو شرع في تأسيسها، فلماذا خلت دولته إذن من أركان الدولة ودعائم الحكم...ولماذا لم يتحدث إلى رعيته في نظام الملك وفي قواعد الشورى؟ ولماذا ترك العلماء في حيرة واضطراب من أمر النظام الحكومي في زمنه؟ " [4]

5- وعن مهمة النبي ﷺ يقول: " إنها رسالة ودين، وحكم النبوة لا حكم السلاطين.. ولاية الرسول على قومه ولاية روحية، منشؤها إيمان القلب وخضوعه خضوعاً صادقاً تاماً يتبعه خضوع الجسم. وولاية الحاكم ولاية مادية، تعتمد إخضاع الجسم من غير أن يكون لها بالقلوب اتصال.. تلك زعامة دينية، وهذه زعامة سياسية، ويا بُعد ما بين السياسة والدين. " [5]

6- يستدل بآيات من القرآن من نحو قوله تعالى: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ (النساء: 80) ، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ (الأنعام:107) ، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ (الإسراء: 54) ، ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ (الشورى:48)، ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ* لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ* إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ* فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ (الغاشية: 21-24). ويعلق على هذه الآيات بقوله: " ومن لم يكن وكيلاً على الأمة فليس بملك أيضاً..القرآن صريح في أن محمداً ﷺ لم يكن له من الحق على أمته غير حق الرسالة. ولو كان ﷺ ملكاً لكان له على أمته حق غير حق الرسالة.. بل إنه لم يكن إلا رسولاً قد خلت من قبله

[1] الإسلام وأصول الحكم، الشيخ علي عبد الرازق، ص39.

[2] انظر: السابق، ص 40.

[3] السابق، ص 45.

[4] السابق، ص 57.

[5] السابق، ص 69.

الرسل..ولم يكن من عمله شيء غير إبلاغ رسالة الله تعالى إلى الناس، وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به، ولا أن يحملهم عليه. " [1]

وقد رد بعض العلماء على كتاب الشيخ عبد الرازق، منهم محمد بخيت المطيعي [2]والطاهر بن عاشور[3] ، والسَّنْهوري [4]، والشيخ محمد الخضر حسين [5]وكذلك من المعاصرين الدكتور محمد عمارة. وفيما يلي عرض موجز لأهم الردود حول ما ذهب إليه الشيخ علي عبد الرازق:

---

[1] الإسلام وأصول الحكم، ص 71-75 باختصار، ونشير إلى إنه يستخدم كلمة ملك هنا لا لذاتها، وإنما هي رمز لأي شكل من أشكال السلطة سواء كان خليفة أو سلطاناً أو أميراً. (انظر في ذلك: نفس المصدر ، ص69.)

[2] محمد بن بخيت بن حسين المطيعي، مفتي الديار المصرية، ومن كبار فقهائها. ولد في بلدة " المطيعة" من أعمال أسيوط، وتعلم في الأزهر واشتغل بالتدريس فيه. وانتقل إلى القضاء الشرعي سنة 1297، واتصل بالسيد جمال الدين الأفغاني. ثم كان من أشد المعارضين لحركة الإصلاح التي قام بها الشيخ محمد عبده. عين مفتياً للديار المصرية (1914- 1921م)، واسم كتابه الذي ردّ فيه على عبد الرازق: " حقيقة الإسلام وأصول الحكم" وهو أول رد علمي على الكتاب. (انظر: الأعلام للزركلي، ج 6/ ص50.)

[3] محمد الطاهر بن عاشور (1879-1973م) رئيس المفتيين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس. مولده ووفاته ودراسته بها. عيّن عام 1932م شيخاً للإسلام مالكياً، وهو من أعضاء المجمعين في دمشق والقاهرة، له مصنفات مطبوعة منها: " مقاصد الشريعة" و "أصول النظام الاجتماعي في الإسلام" و" التحرير والتنوير في تفسير القرآن" صدر منه عشرة أجزاء.(انظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، ج6/ص 174.) واسم كتابه في الرد: " نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم".

[4] عبد الرازق بن أحمد السنهوري (1895-1971م)، كبير علماء القانون المدني في عصره، مصري ولد في الإسكندرية وابتدأ حياته موظفاً في جمركها. وتخرج بالحقوق في القاهرة (1917م)، واختير في بعثة إلى فرنسا (1921م) فحصل على الدكتوراة في القانون والاقتصاد والسياسة (1926م) وتولى وزارة المعارف بمصر عدة مرات، ومنح لقب "باشا"، واختير عضواً بمجمع اللغة العربية (1946م)، وضع قوانين مدنية كثيرة لمصر والعراق وسوريا وليبيا والكويت، وحصل سنة (1970م) على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية. توفي بالقاهرة، ومن كتبه المطبوعة "أصول القانون" و"نظرية العقد في الفقه الإسلامي" في ستة أجزاء، و" الوسيط" عشرة أجزاء في التشريع الإسلامي، وغيرها. (انظر: الأعلام للزركلي، ج3/ص350.) وكتابه في الرد هو رسالة دكتوراة ثانية بعنوان: "فقه الخلافة وتطورها".

[5] محمد الخضر حسين بن علي بن عمر الحسني التونسي (1876-1958م)، عالم إسلامي أديب باحث، يقول الشعر، من أعضاء مجمع العربيين بدمشق والقاهرة، وممن تولوا مشيخة الأزهر. ولد بتونس وتخرج بجامع الزيتونة. ودرّس فيه. وأنشأ مجلة "السعادة العظمى"، وكان من أعضاء لجنة التاريخ التونسي، درّس في دمشق وفي الأستانة وفي تونس وفي القاهرة وتوفي بها. كان هادئ الطبع وقوراً خصّ قسماً كبيراً من وقته في مقاومة الاستعمار. (انظر: الأعلام ، للزركلي، ج6/ ص113-114.) واسم كتابه في الرد على عبد الرازق: "نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم".

1- الرد على الشبهة القائلة بأن عدم بيان القرآن والسنة لأسس إقامة الدولة، وعدم ورود تحديد لكيفيتها وصورتها دليل على أنها ليست من الواجبات الدينية. ويكون الرد من شقين، **الأول:** أن القرآن " لما كان كتاب الرسالة الخاتمة، فإنه قد وقف عند النهج والمقاصد والغايات والفلسفات في كل ما يتصل بالأمور التي هي محل وموضوع للتغير والتطور، الذي هو قانون طبيعي وسنة من سنن الله في الكون الذي أبدعه ويرعاه، ومن هذه الأمور إقامة الدولة وقيادة الأمة وسياسة المجتمعات." [1] **والثاني:** أن القرآن الذي " لم يفرض على المسلمين إقامة الدولة.. قد فرض عليهم من الواجبات الدينية ما يستحيل عليهم القيام به والوفاء بحقوقه إذا هم لم يقيموا دولة الإسلام... منها جمع الزكاة من مصادرها ووضعها في مصارفها، والقصاص وما يلزم له من تعديل الشهود وتنظيم القضاء وأداء الأمانات والحكم بالعدل.." [2] وبنفس الطريقة فإن النبي ﷺ لم يأمر بشكل محدد للدولة، ولا نص على خليفة من بعده، لأنه لو فعل لكان ذلك لزاماً وواجباً علينا إلى يوم الدين، ما من شأنه التضييق على الناس في هذا الأمر الذي هو عرضة للتغيير وفق المصالح والأحوال في كل زمان ومكان.

2- أما بالنسبة لغياب مظاهر الدولة فهو أمر يرده واقع حياة النبي ﷺ في المدينة، حيث أَسَّسَ فيها الدولة الإسلامية. فقد كان هو القائد والأمير وولي الأمر والإمام، وكان له وزراء ومشيرون، اشتهر منهم هيئة العشرة – المهاجرون الأولون، ونقباء الأنصار الاثنا عشر، وكان هناك مجلس شورى من سبعين، وهناك من اختص بالحجابة والسقاية والكتابة والترجمة وحمل الخاتم، وكان له سفراء، ووضع فارضي العطاء وكتاب الجيش والعرفاء، وعلى النواحي كان هناك الولاة وأمراء الأقاليم وعمال الجباية والخارصون للثمار وحارس الحمى وفارضوا المواريث، والعين والسجّان والمنادي ومقيم الحدود، وأمراء الجهاد والمستخلفون على المدينة ومن يستنفر الناس للقتال وصاحب السلاح وصاحب اللواء..إلخ. [3]ويقول الطاهر بن عاشور رحمه الله: " وقد تواتر بعث النبي ﷺ الأمراء والقضاة للبلدان النائية وأمر بالسمع والطاعة، بل وأمر القرآن بذلك أيضاً، فحصل من مجموع ذلك ما أوجب إجماع الأمة من عهد الصحابة

---

[1] الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1988م، ص208-209.

[2] السابق، ص 208 باختصار. وانظر كذلك: محمد الرسول السياسي، د. محمد عمارة، هدية مجلة الأزهر المجانية لشهر ربيع الأول 1433هـ، ص28.

[3] انظر: محمد الرسول السياسي، د. محمد عمارة، ص42-43. وقد جمع صاحب كتاب (التراتيب الإدارية) كل ما روي في تنظيم النبي ﷺ لدولته من تعيين الوظائف ودفع الأجرة لمن يستعملهم واختيار العرفاء والنقباء والأمـراء على المناطق وغيرها. (انظر: نظام الحكومة النبوية (التراتيب الإدارية)، السيد محمد عبد الحي الكتاني، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط2، ص206، 207، 211، 223، 226، 227، 228، 345).

رضي الله عنهم على إقامة الخليفة بعد وفاة الرسول ﷺ، فبايعوا أبا بكر رضي الله عنه، وأطاعته المسلمون في سائر الأقطار، ولم ينكر بيعته أحد، وإنما خرج من خرج إما للارتداد عن الدين، وإما لمنع دفع الزكاة." [1]

3- الآيات القرآنية التي استشهَد بها الشيخ علي عبد الرازق هي الآيات " الواردة في الاعتقاد القلبي، أي الإيمان القلبي، وهي الآيات التي ألحت على أنه لا إكراه في الدين.. وعلى أن الرسول ما عليه إلا البلاغ.. فليس بوكيل ولا مسيطر ولا حفيظ.. أتى بهذه الآيات ليستدل بها على عدم وجود سلطة إسلامية في الدولة والسياسة متجاهلاً آيات الحكم ومتجاهلاً وجود الشريعة مع العقيدة، والتي يقتضي تشريعها وجوب سلطة تقيمها، وإلا كان تشريعها عبثاً. ومتجاهلاً واقع إقامة الرسول لهذه الشريعة قانوناً للدولة والأمة والرعية والمجتمع الذي قام في المدينة بعد الهجرة. " [2]

4- عيَّن النبي ﷺ الولاة على الأقاليم والنواحي والقبائل أو أقرهم بعد إسلامهم .. وهي تشكل صفحة من صفحات واقع الدولة الإسلامية على عهد رسول الله ﷺ، سجلتها الوثائق والمكاتبات والعهود، والتي قد شكلت مكاتبات الرسول ﷺ لهم أكثر من مائتي صفحة. [3]

5- بل إنه " قبل شهور من هجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة تم عقد تأسيس هذه الدولة بين الرسول وبين قادة الأوس والخزرج وممثليهم الذين التقوا به في موسم الحج من ذلك العام. فكانت بيعة العقبة هذه عقداً سياسياً وعسكرياً واجتماعياً حقيقياً لا مفترضاً لتأسيس الدولة الإسلامية العربية الأولى في التاريخ... وقد نصت وشملت إلى جانب الإيمان بالدين الجديد بنود تأسيس دولة المدينة، وطلب منهم أن يخرجوا منهم اثني عشر نقيباً، وأدخل اليهود في رعاية الدولة السياسية، مع احتفاظهم بحرية الاعتقاد الديني..وقد وضع النبي ﷺ دستوراً لهذه الدولة بلغت (مواده) نحواً من الخمسين مادة في تنظيم كافة أمور الدولة المختلفة." [4]

6- ومن الردود المنطقية التي ساقها السيد الطاهر بن عاشور – رحمه الله – قوله: " ثم نحن نُسائله: هل كانت الأمة في زمن النبوة ذات نظام وحكومة أم كانت فوضى؟ فإن اختار الأول فإما أن تكون حكومة الأمة يومئذ بيد النبي أو بيد غيره، فإن كانت بيد النبي فقد ثبتت الحكومة

---

[1] نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم، السيد محمد الطاهر بن عاشور، المطبعة السلفية، القاهرة، 1344هـ، ص5، وانظر أيضاً الصفحات: 9، 10.

[2] الإسلام بين التنوير والتزوير، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2002م، ص42، باختصار.

[3] السابق، ص46-47، باختصار.

[4] محمد الرسول السياسي، د. محمد عمارة، ص36-39 باختصار.

المقارنة للرسالة، وبطل ما أسسه المؤلف.. وإن فرضت بيد غير النبي فالتاريخ ينافي إثباتها، والعقل يقتضي أن وجود الرسالة معها يصير عبثاً." [1]

تجديد الدعوة عند العلمانيين المعاصرين:

وقد تلقف هذه الدعوة بعض العلمانيين المعاصرين، وأرادوا بعث الروح فيها من جديد، وذلك رغم سقوط هذه الدعوة بالردود التي كتبت ضدها، ورغم اعتراف بعض العلمانيين [2] بأن إقامة النبي ﷺ للدولة الإسلامية أمر لا يمكن إنكاره إلا لمكابر.

ومن هؤلاء المعاصرين على سبيل المثال: محمد أحمد خلف الله، حيث يقول: " إن القرآن الكريم لم يجعل النبي العربي محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام ملكاً أو رئيس دولة، وظل ينعته بالنبي الرسول.. وليس من حقنا بأي حال من الأحوال أن نلتزم بغير ما جاء به القرآن الكريم، ونستبدل غيره به. لم يكن نبي الإسلام في أي وقت من الأوقات ملكاً أو رئيس دولة، وإنما ظل دائماً النبي الرسول."[3]

ومنهم المستشار العشماوي، الذي ذهب إلى أن رسالة الرسول ﷺ رسالة رحمة وأخلاق وليست رسالة تشريعية كرسالة موسى عليه السلام. كما ادعى أن آيات التشريع في القرآن الكريم قليلة جداً بالنسبة لآيات الأخلاق، ويجري في ذلك عملية حسابية محاولاً بها الإيهام بقلة عدد هذه الآيات، فعنده أن آيات التشريع التي تمثل قانوناً هي مجرد جزء واحد من ثلاثين جزءاً من آيات القرآن الكريم، ثم يحذف أكثر من نصفها بحجة أنها منسوخة لا يُعمل بها فتستوي النسبة عنده في النهاية 1/ 75 من آيات القرآن الكريم! [4]

---

[1] نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم، السيد الطاهر بن عاشور، ص19.

[2] من أمثال شاكر النابلسي في مقاله على موقع مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 976، المقال بعنوان: لمـــاذا دولـــة الرسول والراشدين لا تصلح لنا الآن؟، بتاريخ 10/4/ 2004م. وهو يعترف بذلك فيقول: " من يقول بأن الإسلام لم يكن ديناً ودولة، فهو على خطأ كبير وجهل عظيم بالتاريخ." ويعتبر أن الشيخ عبد الرازق كان مخطئـــاً وأن هدفـــه كان سياسياً وليس تاريخياً دينياً محضاً. ولكنه في الوقت نفسه يعتبر أن نموذج دولة النبي ﷺ والراشدين لا يـــصلح لزماننا هذا.

[3] محمد الرسول السياسي، د. محمد عمارة، ص12، نقلاً عن: مقال بعنوان: النص والاجتهاد والحكم في الإسلام، محمد أحمد خلف الله، مجلة العربي، عدد 307، رمضان سنة 1404هـ- يونيو 1984م، ص43.

[4] الإسلام السياسي، المستشار محمد سعيد العشماوي، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، ط4، 1996م، ص54.

كما ويقول أيضاً: " وعندما ساس النبي ﷺ أمور المؤمنين كان يفعل ذلك بإرشاد الوحي ورقابته، في كل قول أو فعل أو تصرف، حتى ليمكن القول – طبقاً للاعتقاد الإسلامي– أن الوحي هو الذي كان يسوس أمر المؤمنين" [1]

ولينفي عن نفسه ما يعلم أنه سيوجه إليه من اعتراضات من خلال السنة، في أمور كان يؤكد النبي ﷺ على بشريته فيها وأنها صادرة عن رأيه وحكمه فإنه يعمد إلى الاعتراف بها ، ولكنه يقزمها ويحصرها في بضعة مواقف لا تشكل طابعاً عاماً في مجال السياسة النبوية، يقول العشماوي: " وقد وقعت حوادث ظن فيه المؤمنون أن النبي ﷺ يباشرها إيحاءً من الله، فلما سئل في ذلك نفى الوحي فيما أتى، وقال في مرة إنه فعل ما فعله بدافع الحرب والرأي والمكيدة، كما قال في مرة أخرى – عندما كان الرأي المخالف هو الصحيح– : أنتم أعلم بأمور دنياكم. ولا شك أنه – فيما عدا هاتين الواقعتين – توجد وقائع أخرى لو سئل فيها النبي ﷺ لأجاب بما يقطع بأنه كان يصدر فيما قال أو فعل عن رأيه هو، وليس عن توجيه من الوحي" [2] فهو يعرضها بشكل مختزل لا يبرز فيه كثرة الوقائع التي تدل على القيادة السياسية للنبي ﷺ. فيكمل قائلاً: " فحكومة النبي ﷺ إن صح تجاوزاً أن تُسمى حكومة (لأنها بالتعبير القرآني: إمارة) حكومة من نوع خاص جداً. إنها حكومة الله، تسير طبقاً للوحي واتباعاً له؛ والحاكم فيها (أو الأمير) وهو النبي – مختار من الله وليس للمحكومين (أي للمؤمنين) أن يعترضوا على هذا الاختيار..إن حكومة النبي ﷺ هي حكومة الله." [3]

ومن المعاصرين الذين ذهبوا هذا المذهب محمد الشِّرفي [4]، الذي فصَّل القول في ذلك محاولاً الاستدلال بشتى الطرق على كون النبي ﷺ نبياً فقط، لم يؤسس دولة ولا قصد ذلك ولا دعا إليه، ولم يشرع شيئاً من شأنه أن يسهم في حل النزاع في أمر كهذا. وفيما يلي ملخص ما ذهب إليه:

---

[1] الإسلام السياسي، المستشار العشماوي، ص 18.

[2] المرجع السابق، ص 18.

[3] المرجع السابق، ص18.

[4] محمد الشرفي (1936–2008م) سياسي وجامعي وحقوقي وناشط يساري تونسي سابق، تولى وزارة التربية والتعليم العالي بين 1989و 1994م. درّس في كلية الحقوق بباريس، ونشط في الاتحاد العام لطلبة تونس حيث تأثر بالفكر اليساري. حصل على التبريز في القانون الخاص عام 1971م. عينه زين العابدين بن علي في 1989 وزيراً للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي، وقد شهدت فترة توليه المنصب توتر علاقته بحركة النهضة التي اتهمته بإحداث تغييرات في مناهج التربية الإسلامية. غادر المنصب عام 1994م، وكانت له انتقادات للسياسات الرسمية لزين العابدين بن علي. (انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا: www.wikipedia.org)

1- القرآن الكريم ومفردات الدولة ومفاهيمها. وقد بسط ذلك في عدة نقاط متفرقة، يمكن أن نجمعها كالتالي:

- كلمة (خليفة) في القرآن وردت في موضعين فقط، أحدهما لآدم والآخر لداود، ولم يمنح القرآن هذا اللقب للنبي محمد، فضلاً عن خلفائه. [1]
- " القرآن لم يتعرض للدولة الإسلامية، أو للدولة عامة. فليست الدولة مؤسسة دينية ولم تُسند إليها أية مهمة دينية. فالأمر خارج عن موضوع الدين، ويقتضي الأمر أن نستنتج أن الدولة ليست من شؤون الدين... فلئن سكت الكتاب المقدّس، الذي لم يفرّط في شيء، عن مسألة هامة أساسية ذات نتائج مأساوية إلى حد بعيد، كمسألة النظام السياسي، فجليّ أنها ليست من مجال الدين." [2]
- "أركان الدين خمسة هي: الشهادة والصلاة والزكاة والحج.. وقد ورد لكل فرض ذِكر في القرآن، فمن يضف إليها ركناً سادساً فإنه يعارض الوحي." [3]
- مهمة الرسول هي تبليغ رسالة الخالق، وقد عبّر القرآن عنها تعبيراً حصرياً: ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ (آل عمران:20) و ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (النحل:82). كما ويستشهد بالآيات التي تتعلق بنفي سلطان النبي على قلوب الناس وإجبارها على الإيمان كما فعل عبد الرازق، وقد أشار إلى نقله عن الشيخ عبد الرازق واصفاً إياه بالمفكر الكبير. [4]

2- نشأ الإسلام " في بلاد شبه صحراوية في صلب مجتمع قبلي، خالٍ من كل هيئة تمُتُّ إلى الدولة بصِلة، فلا وجود لرئيس غير زعماء القبائل الذين احتفظوا بألقابهم وصلاحياتهم حتى بعد أن أسلموا هم وذووهم. ومن الطبيعي والحالة هذه أن يعتبر المسلمون النبي رئيساً لهم، وخاصة لما كان يتمتع به من سلطة أدبية وسمعية بصفته رسول الله... وقد كان تصرفه مجرد تصرف الرئيس الديني." [5]

3- لا وجود لصور الدولة كالعملة والسجون والحرس. [6]

---

[1] انظر: الإسلام والحرية- سوء التفاهم التاريخي، محمد الشرفي، دار البترا للنشر والتوزيع، دمشق، 2008م، بدون رقم طبعة، ص139-141. الآيات هي الآية 30 من سورة البقرة، والآية 26 من سورة ص. والملاحظ أنه لم يذكر الصلاة على النبي ﷺ.

[2] انظر: الإسلام والحرية، الشرفي، 141-142، بتصرف يسير.

[3] المرجع السابق، ص 142، بتصرف يسير.

[4] انظر: السابق، ص 144-145.

[5] السابق: ص149.

[6] انظر: السابق، ص149

4- شكل النبي نظاماً بين القبائل على أسس أخلاقية أكثر منها سياسية. [1]
5- الرسول لم يعين خليفة رغم معرفته بقرب وفاته. [2]

وفي الرد عليه نقول: إننا نعلم أن النبي ﷺ بعث في مكة، وأنه كان هناك نبياً داعياً إلى الدين الجديد، في سرية مدة ثلاث سنوات، ثم جهراً بعد ذلك متحملاً هو والمسلمون معه أشد أنواع التعذيب النفسي والجسدي، حتى أذن الله له في الهجرة إلى المدينة بعد لقائه بالأوس والخزرج ومبايعتهم له. وهناك كان النبي ﷺ بمثابة القائد للمجموعة المؤمنة. وقد أخذ في إنشاء دولته التي ستشكل مركز قوة لنشر دعوته وحمايتها من الأعداء الذين كانوا يقفون لها بالمرصاد. وهناك اتخذ النبي ﷺ من الإجراءات والتدابير التي لا يمكن أن توصف بأي حال من الأحوال على أنها من صميم الدين، بل إنها إجراءات وخطوات عملية من قبيل الأخذ بالأسباب، تجلت فيها عبقرية النبي ﷺ وحسن سياسته. والذي يدل عليها ببساطة، أنه كان يؤكد لأصحابه الجانب البشري فيه، وأنهم أعلم بأمور دنياهم، وأن هناك أموراً تصدر عنه باجتهاده لا بوحي، ومن ثَمّ فهي في متناول الأخذ والرد. وليس أوضح من ذلك مثل الأمر القرآني له ﷺ في قوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ (آل عمران:159) فكيف يأمر الله سبحانه وتعالى نبيه أن يشاور البشر فيما هو دين؟! هذا لا يقول به عاقل. بل هذا الأمر القرآني دليل على ما كان يمارسه النبي من القيادة السياسية والعسكرية للمؤمنين.

إن الذي يحتج به العلمانيون من خلو آيات القرآن الكريم من تحديد شكل الدولة وتنظيماتها إنما هو من قبيل المرونة التشريعية، لأن الله يعلم أن الأزمان تتغير، وأن تقييد الناس بشكل محدد للدولة لا يمكن أن يتناسب مع صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان. ولكن القرآن أرسى المبادئ الأساسية للدولة كالحكم بالعدل، والتأسيس للشورى، والحكم بما أنزل الله، وقواعد في السلم والحرب، والمعاهدات الخارجية، والنظام الاقتصادي، والأحوال الشخصية، والأخذ على يد المجرمين الذين يهددون أمن الدولة والناس، وغيرها. ولو تأملنا في كل هذا، فإننا نعلم يقيناً أنه لا يقدر على إحقاق كل هذه الأمور إلا من يملك سلطة على الناس، ويملك قرارات تتعلق بالشعب، وله يد على الوزارات وغيرها من مفاصل الدولة. فعندما طُبقت الاشتراكية أو الرأسمالية مثلاً، هل كان الأفراد هم من طبقوها، أم أنها أنظمةٌ تبنتها الدول وأعطتها القوة والمقومات اللازمة لتتحقق؟

وفي الختام، ننبه إلى أنه إذا كان المستشرقون قد حاولوا التركيز على إبراز هذا الجانب من حياة النبي، والحديث عن عبقريته وسياسته، لكي يطمسوا الجانب النبوي من حياته، ويصورونه

---

[1] انظر: الإسلام والحرية، الشرفي، ص149
[2] انظر: السابق، ص150.

مُصلحاً اجتماعياً، وطالِبَ مُلك، فإن الخطاب العلماني المعاصر يحاول عمل العكس، وهو طمس الجانب السياسي في حياة النبي ﷺ والتركيز على النبوة فقط، وذلك ليثنوا المسلمين عن السعي للحكم بوصفه أمراً من واجبات الدين. وليكرسوا بذلك ما يريدونه من القول بأن الإسلام دين علماني، يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله. وهذا يناسب طبيعة العلمانية المعاصرة، في محاولة مهادنة الدين، فنفي النبوة عن محمد ﷺ صراحةً أمر لا يسعى إليه الخطاب العلماني المعاصر، ولكنه يحاول أن يتمسك بالدعاوى التي يمكن أن تلقى قبولاً عند بعض المسلمين، وتقرب الإسلام من العلمانية حسب ما يريدون.

المطلب السادس
الاستدلال بنماذج تاريخية أو أخرى معاصرة
على فشل فكرة الحكم الإسلامي

أولاً: النماذج التاريخية:

يحاول العلمانيون دائماً الرجوع إلى التاريخ والاقتباس منه ما من شأنه أن يدعم ما يذهبون إليه من عدم جدوى مزج الدين بالسياسة، فيحاولون التركيز على زمن الفتن والصراعات والاستبداد الذي كان من بعض الحكام عبر التاريخ الإسلامي الطويل. وهكذا " يعيرنا العلمانيون المتطرفون بالتاريخ، ويقدمونه باعتباره (صحيفة سوابق)، تشهد على أمة الإسلام بالعجز والإفلاس وسوء السمعة..وهو ليس جدلاً تاريخياً، ولكنه إسقاط على الحاضر، واستدلال أُريد به دعوة حملة الهم الإسلامي إلى صرف النظر عما يراودهم من أحلام وآمال، والبحث عن أي بضاعة أخرى من أي سوق أو دكان." [1]

والعلمانيون في هذا الباب تتضارب آراؤهم وأفكارهم فلا يتفقون إلا على التشويه ومبدأ قطع الثقة بالتاريخ الإسلامي، فهم على العموم يعتبرون بأن التاريخ الإسلامي تاريخ ظلم واستبداد من قبل الخلفاء، وأن قصورهم كانت تعج بالفساد والمجون واللهو، كما أن ذلك أيضاً كان سمة للحياة العامة للناس، والفقهاء ما كانوا إلا ألعوبة بأيدي الخلفاء يفتون بما يحبون وبما يتوافق مع مصالح ملكهم.

هذه هي الصورة باختصار، ويختلف العلمانيون فيما بينهم في اختياراتهم من التاريخ للتمثيل لما يذهبون إليه من وصف تاريخنا، فنجد من متطرفيهم من ينتقد العصر النبوي نفسه، ومنهم من ينتقد عهد كل الخلفاء من بعد النبي ﷺ، ومنهم من يستثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أو علياً رضي الله عنه أو عمر بن عبد العزيز. ومنهم من يلوم كلاً من علي وعمر بن عبد العزيز على خلط الدين بالسياسة، وبذا يعللون قصر مدة حكم كلٍّ منهما، وهذا ما سنراه في السطور القادمة.

إن التيار العلماني عندما يحاول الاستشهاد بالنماذج التاريخية التي ينتقيها، فإنه يفعل ذلك لتحقيق غرضين يخدمان المشروع العلماني:

الأول: القول بفشل النموذج الإسلامي في الحكم، وذلك من خلال بيان ما نتج عن خلط الدين بالسياسة من صراعات وفتن. فليس هو النموذج المنشود القادر على حل مشاكلنا اليوم.

---

[1] تزييف الوعي، د. فهمي هويدي، ص 45.

الثاني: القول بغياب النموذج المثالي الذي تنادي به الحركات الإسلامية للتطبيق اليوم، وذلك بالتركيز على وجود مظاهر الاستبداد والفساد والتكفير على طول التاريخ الإسلامي. فما تنادي به هذه الحركات ما هو إلا يوتوبيا أو مدن فاضلة لا مكان لها على أرض الواقع.

وفيما يلي استعراض لأهم هذه النماذج على سبيل التمثيل لا الحصر:

ونورد أولاً نموذجاً للنظرة المتطرفة للتاريخ التي لا ترى أي تطبيق يمكن أن يُعجب به الإنسان في أي مكان من تاريخنا، ولا حتى العصر النبوي! فيرى هشام جعيط أن الدولة الإسلامية تكونت على ثلاث مراحل: الأولى: في فترة الهجرة عندما انبثقت سلطة نبوية، والثانية سنة 5 هـ بعد حصار المدينة عندما اكتسبت هذه السلطة الصفات الأساسية للدولة، والثالثة مع أبي بكر عندما أثبتت الدولة أنها قادرة على تدمير كل ارتداد أو انشقاق بالقوة. كما يرى أن هذه الدولة إنما بنيت على الحرب، على تشكيل قوةِ تَدَخُّل سوف تغدو الأداة الفعلية لتوسع الدولة الإسلامية. ويرى أن النبي كان ينوي منذ العقبة الثانية إعلان الحرب على قريش، ومن ثَمّ فإن حلفه مع الأنصار لم يكن دفاعياً. كما أن الدولة الإسلامية استخدمت الإكراه المالي على القبائل الداخلة في الإسلام من خلال مؤسسة الصدقة. [1]

وإذا سلمنا افتراضاً أن النبي ﷺ كان ينوي إعلان الحرب على قريش منذ بداية العقبة الثانية كما يزعم هشام جعيط، فهل كان ذلك منه توجيه عداء لأناس مسالمين لمجرد مخالفتهم له في الرأي؟ أم أن قريشاً آذته هو وأتباعه، وعذبتهم، وصدتهم عن دعوة الإسلام، وألجأتهم إلى ترك وطنهم والهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة؟ لقد سجل القرآن الكريم العداء الذي واجهت به قريش دعوة النبي ﷺ، فقال الله ﷻ : ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ (الأنفال:30)، وعندما إذن لهم بالقتال كان ذلك نتيجة للظلم الذي وقع عليهم، قال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا﴾ (الحـج:39)، فالجماعة المسلمة كانت مستضعفة يقع عليها القتال والظلم، وليس العكس، ومن حق أي إنسان في أي مكان أو زمان أن يدافع عن نفسه ويرفع الظلم عنها، بل من حقه الانتقام العادل ممن آذاه.

وفي نفس الموضوع يقول د. فؤاد زكريا: " أما التجارب التاريخية فلم تكن إلا سلسلة طويلة من الفشل، إذ كان الاستبداد هو القاعدة، والظلم هو أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والعدل

---

[1] انظر: الفتنة، هشام جعيط، دار الطليعة، بيروت، ط4، 2000م، ص26-29

والإحسان والشورى وغيرها من مبادئ الشريعة، لا تعدو أن تكون كلاماً يقال لتبرير أفعال حاكم يتجاهل كل ما له صلة بهذه المبادئ السامية." [1]

فإذا ضربنا له الأمثلة من عصر النبي ﷺ والراشدين رضوان الله عليهم أجمعين، قال د. فؤاد: " إن أنصار تطبيق الشريعة يركزون جهدهم، كما قلنا، على الاستشهاد بأحداث ووقائع تنتمي إلى عصر الخلفاء الراشدين، ولا سيما عمر بن الخطاب. ولكن ألا يعلم هؤلاء الدعاة الأفاضل أن عمر بن الخطاب شخصية فذة فريدة ظهرت مرة واحدة ولن تتكرر؟ وإذا كانت تجارب القرون العديدة وكذلك تجارب العصر الحاضر، قد أخفقت كلها في الإتيان بحاكم يداني عمر بن الخطاب، فلماذا يداعبون أتباعهم بالأمل المستحيل في عودة عصر عمر بين الخطاب؟ " [2]

أما العشماوي فالمشكلة عنده تبدأ بعد وفاة النبي ﷺ، فيذهب إلى أن الرؤية بعد وفاته كانت ضبابية حول ماهية الخلافة، ذلك أن القرآن والسنة لم يحدد أيٌّ منهما نظام الحكم. وقد ساعد لفظ " خليفة" على هذه الضبابية؛ لأنه يفيد معنى وراثة كل الحقوق والالتزامات من النبي. [3] ووصَفَ حكومة النبي بحكومة الله، ورسم لها مقوماتها مثل وجود نبي مختار من الله، وضرورة قبول حكم النبي من خلال الإيمان القلبي وليس الإكراه، وأن حقوق الحاكم فيها مقصورة عليه لا تنتقل بالاستخلاف إلى غيره...إلخ. [4]

الذي يريد العشماوي أن يقوله هنا هو أن الخلفاء بعد ذلك أساؤوا الفهم، فاعتبروا أنفسهم ورثة النبي وخلفاءه في حكومة كهنوتية. وهذه هي الصفة التي يسم بها العشماوي كافة الخلفاء المسلمين حتى سقوط الخلافة. فبعد أن تحدث عن موقف أبي بكر من المرتدين ومانعي الزكاة، اعتبره قراراً غاب عنه نور الوحي الذي كان مع النبي ﷺ، لذا فلا ضامن أن تصرفه كان هو التصرف الصحيح. ثم يقول: " لقد ظل الخلفاء – بعد هذه الواقعة – ينسبون إلى أنفسهم كل خصائص حكومة الله، مع أن هذه الحكومة مقصورة على الاختيار الإلهي الصريح، محصورة في النبي وحده دون غيره." [5] فكانوا يرون أنهم مختارون من الله، فيحكمون بالقوة والغلبة، واعتبروا أنفسهم غير ملزمين بمشورة الناس كما النبي الموحى إليه، وأنهم يملكون حقوق النبي من البيعة والتسليم بالحكم وغيرها. [6]

---

[1] الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، د. فؤاد زكريا، ج1/ 174.

[2] المرجع السابق،ج1/ 174.

[3] انظر: أصول الشريعة الإسلامية، العشماوي، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، ط4، 1996م، ص140.

[4] انظر: السابق، ص142–150.

[5] السابق، ص153.

[6] انظر: السابق، ص 154.

ويقول منتقداً الاعتزاز بالخلافة الإسلامية: " إن فترة حكم النبي ﷺ في المدينة عشر سنوات، وفترة حكم عمر بن الخطاب عشر سنوات كذلك، وهاتان الفترتان استثناء من تاريخ الإسلام الطويل بسبب شخصية كلٍ منهما. فالنبي ﷺ نبي الله ورسوله، ولا مطعن على خلقه ولا على نظام حكمه، وعمر بن الخطاب من الشخصيات النادرة التي قلما يجود بها التاريخ.. ومن الخطأ البالغ أن يحدث تركيز شديد على فترة حكم النبي صلى الله علي وسلم وعمر، وهي لا تتجاوز عشرين عاماً، لتبرير نظم للحكم أظهر تاريخ الإسلام على مدى أربعة عشر قرناً كيف كانت ظالمة متعسفة تعمل ضد روح الإسلام وتعاليم القرآن وطبائع الأمور والقيم الإنسانية." [1]

كما يقول: " وكان أغلب الخلفاء يصدرون في قراراتهم عن نزوات أو شطحات. وكانت أية معارضة ممنوعة وغير مسموح بها، وإذا عارض أحد اعتبر كافراً أو ملحداً أو مرتداً، وأدين على هذا الأساس." [2] ويصف الفتوحات بأنها كانت لتحقيق أغراض الحكام ومكاسبهم الدنيوية. [3] وأن الخلفاء حاربوا العلم وحاولوا نشر الجهل. [4]

والأغرب من ذلك أن العشماوي يرى بأن دخول فكرة الحكم الثيوقراطي والحكم بالحق الإلهي قد دخلت إلى المسلمين على أيدي الفقهاء إبان حكم بني أمية، وذلك بلجوئهم إلى " النظريات الغربية يفرغونها في صيغ إسلامية لتبرير السلطة ومدها بكل أسباب الاستبداد، وساعد على ذلك قرب الشام موطن الخلافة من الإمبراطورية الرومانية." [5]

وقد تناول الدكتور محمد عمارة هذه الدعاوى بالرد المفصل في كتاب أفرده للرد على المستشار العشماوي، ولكي لا أترك الشبهات مفتوحة أمام القارئ، أسوق بعضاً من هذه الردود في نقاط:

- فيما يتعلق بادعاء العشماوي أن أبا بكر أساء فهم الحكم واغتصب لخلافته حقوق النبوة وخلط بين ما لله وما للناس، فإنه يكذب نفسه في موضع آخر من كتابه حيث يعلق على نهج أبي بكر وعمر في فهم رسالة الحكم من خلال تعليقه على الخطابين اللذين افتتحا بهما ولاية الخلافة، فقال: "وهذا الذي بدر من أبي بكر وعمر يدل على فهم صحيح لرسالة الحكم، وفهم المحكومين لحدود الحاكم حتى وإن يكن خليفة للرسول. إن الحكم في الإسلام تعاون بين الحاكم والمحكوم

---

[1] الإسلام السياسي، العشماوي، ص111–112 بتصرف يسير. ويستثني في ص 22 من كتابه هذا فترة حكم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكذلك عمر بن عبد العزيز رحمه الله.

[2] السابق، ص 116.

[3] انظر: السابق، ص117.

[4] انظر: السابق، ص118.

[5] انظر: السابق، ص 120.

على البر والتقوى، وتكافل بينهما على الفضل والمعروف. وتحاور بينهما للبلوغ إلى أسمى درجات العدل والسلام." [1] فالعشماوي قد كفانا مهمة تكذيب العشماوي. [2]

- وفيما يتعلق بحديثه عن أن الخلفاء كانوا يرون أنفسهم حكاماً بالحق الإلهي، فإن هذا لا مكان له أبداً في التاريخ، " فكل خطب ومكاتبات معاوية – وهي مجموعة ومحققة– لا وجود لإشارة تدل على مثل هذا التفكير.. بل على العكس من ذلك.. يؤكد معاوية أنه خليفة بالبيعة من الناس.. وحتى عندما أراد استخلاف ابنه يزيد حرص على أن يكون ذلك بالبيعة، بصرف النظر عما استخدم فيها من الترغيب والترهيب.. المهم أن مصدر الخلافة كان البيعة، وليس استخلاف الله له مباشرة كما يزعم العشماوي." [3]
- أما فيما يتعلق بالفرية المضحكة التي ذهب إليها؛ وهي أن الفقهاء استقوا للخلفاء فكرة الحكم بالحق الإلهي من بيزنطة، فيكذبها واقع التاريخ، فإنه لم تتم ترجمة العلوم الأوروبية المتعلقة بالإنسانيات والفلسفات إلا في ظل الدولة العباسية بعد تبلور مذاهب الفقه الإسلامي واكتمالها جميعاً.. وإن تاريخ أول ترجمة لكتاب في القانون الروماني إلى العربية كان سنة 1100م أي 493هـ، فمن أين جاءت النظريات الغربية البيزنطية إلى معاوية بن أبي سفيان (ت 60هـ) أو إلى فقهاء الشام. بل إن النظرية لم يكن لها وجو أصلاً في عصور الحكم البيزنطي للشام قبل الفتح الإسلامي، بل إن نشأتها في سياق الحضارة الغربية المسيحية لاحقة على هذا التاريخ بالعديد من القرون. [4]
- وفيما يتعلق بأن كل من كان يخالف كان يكفرّ، فالرد عليه أنه في الخلافات الكبرى بين الصحابة لم يكفر أحدهم الآخر. [5]
- وفيما يتعلق بكون عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – نموذجاً لا يتكرر، وهو ما ادعاه كلٌّ من د. فؤاد زكريا والمستشار العشماوي، فقد رد على ذلك الدكتور يوسف القرضاوي ، فبيّن أن نموذج عمر تكرر في عدة شخصيات مثل: عمر بن عبد العزيز، ويزيد بن الوليد الذي ثار على ابن عمه الوليد بن يزيد لمجونه وانحرافه، وكذلك في نور الدين محمود الشهيد الذي كانوا يشبهونه بالراشدين في سيرته وعدله وجهاده للصليبيين وتصميمه على تطهير المجتمع من الظلم والفساد، ورأيناه في صلاح الدين الأيوبي الذي شهد له الأعداء قبل الأنصار. [6]

---

[1] أصول الشريعة، العشماوي، ص172.

[2] انظر: سقوط الغلو العلماني، عمارة، ص 84.

[3] سقوط الغلو العلماني، د. محمد عمارة، ص85.

[4] انظر: السابق، ص88–89.

[5] انظر: السابق، ص 91.

[6] انظر: الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، د. يوسف القرضاوي، ص 155–156.

- وأخيراً فإن العشماوي يناقض نفسه كثيراً فيما يتعلق بهذا الأمر، فهو يقول في إحدى لحظات تناقضاته: " إن شرعية الخلافة الإسلامية جاءت من مبايعة الناس، وهي تستمر طالما كان الناس راضين عن مسلك الخليفة.. فشرعية الحكم والخلافة في الإسلام هو موافقة الأمة على شخص الحاكم أو الخليفة.. وفي هذا تختلف الشرعية الإسلامية عن الشرعية المسيحية.. فالخلافة في المسيحية دينية، تحل وتربط كالسماء تماماً.. أما في الإسلام فالخلافة نظام مدني، يعين فيه الخليفة من الأمة، ويحكم باسمهم.." [1] فأين هي الخلافة الإسلامية، التي حكمت بالحق الإلهي المقدس، والتي حكمها خلفاء معصومون مقدسون، منذ أن بدأت وحتى إلغائها على يد أتاتورك؟ [2]

منهجية العلمانيين في هذا الباب:

1- التركيز على السوءات والعورات والتعامي عن المظاهر المشرقة في التاريخ الإسلامي. يقول الدكتور محمد عمارة: " ليس هناك إنسان بلا عورة.. ولا بشر بلا خطايا.. ولا أمة بلا هزائم وكبوات.. ولا تراث بلا تيارات وحقب التقليد والجمود. ولا حضارة بلا دورات في الازدهار والتراجع والانحطاط.. ولا منزل بلا صندوق قمامة ..ولا تاريخ بلا سوءات. لكن الشذوذ ألَّا يرى كاتب التاريخ إلا العورات والخطايا والهزائم والكبوات والتقليد والجمود.. دون غيرها من الإيجابيات والحسنات والانتصارات ومظاهر الصحة والتقدم والازدهار والصفحات المشرقة في حياة الأمم والشعوب والحضارات ." [3]وإن هذا المنهج منهج مجحف ظالم، وهو منهج خطير يقضي على ثقة المسلم بتاريخه وهويته، وقد يصل إلى التنكر لدينه إن هو لم ير منه إلا مثل هذه النتائج. وهذه المنهجية غير الموضوعية لو أخذ بها المؤرخون " لما رأوا في الثورة الفرنسية (1789م) غير المقصلة، ولا في الاستقلال الأمريكي غير استرقاق العبيد، ولا في المماليك –الذين حفظوا الأرض والحضارة– غير قتل سلطان منهم للسلطان السابق عليه. وهو لا يرى في حياة الأمة، على عهد بني أمية، المذاهب والتيارات الفكرية والفلسفية التي ضمت العلماء من كل عرق وجنس، بل والتي جعلت من الموالي أئمة عظّمَتْهُم ولا تزال تعظمهم الأمة حتى الآن.." [4]

---

[1] الخلافة الإسلامية، المستشار العشماوي، سينا للنشر، القاهرة، ط2، 1992م، ص104 بتصرف من د. محمد عمارة.

[2] انظر: سقوط الغلو العلماني، د. عمارة، ص97.

[3] السابق: ص128.

[4] السابق: ص131.

ويقول الدكتور فهمي هويدي: " إن الاحتجاج على المبدأ أو القيمة بالممارسة والتطبيق يمثل خطأ منهجياً جسيماً نكرر التنبيه إليه." [1]

2- الأخذ بالروايات الضعيفة والشاذة، والمصادر غير المعتمدة في دراسة تاريخ الأمة، فالعشماوي مثلاً يستقي تاريخ الأمة من كتاب (الأغاني) للأصفهاني، وهو وصف لكل مظاهر الترف والمجون واللهو، ويجعل ذلك هو تاريخ الأمة. [2] إن هذه الروايات غير الموثوقة والتي يعتمدها العلمانيون " لو عمل فيها مبضع الجرح والتعديل لم تقم لها قائمة.. إنني أشبه الذي يأخذ صورة الحكم أو المجتمع من كتاب مثل (الأغاني)، بالذي يحكم على المجتمع المصري كله من خلال (الأفلام) السينمائية المصرية، التي تمثل شريحة محدودة –جداً– داخل المجتمع المصري، وهي ما يسمونه الوسط الفني." [3]

3- النقل عن المستشرقين والاستفادة منهم، فقد " استقوا أفكارهم الأساسية من خارج حدودنا، من أساتذتهم المستشرقين، الذين ينظرون إلى تاريخنا وتراثنا كله من زاوية غربية، تزدري كل ما هو شرقي، ومن ورائها عصبية صليبية كامنة، تكره كل ما هو إسلامي، ومن خلال مصلحة استعمارية دافعة، تسخر العلم للأهواء والمنافع. " [4]

ثانياً: الاستدلال بالنماذج المعاصرة:

يحاول العلمانيون التشكيك في صلاحية المشروع الإسلامي من خلال الحديث عن التطبيقات الحديثة له، والتي لم تكن تطبيقاً صحيحاً للإسلام من جهة، كما كانت مختلفة ومتفاوتة من جهة أخرى، فلم تقدم من وجهة نظرهم صورة موحدة للحكم الإسلامي.

يقول د. فؤاد زكريا: " إن عملية الحكم عملية بشرية، أولاً وأخيراً، وما دام الذين يمارسونها بشراً فسوف يقحمون مشاعرهم وميولهم في أي نص يحكمون بمقتضاه، حتى لو كان نصاً إلهياً. وعلى كل من يشكك في ذلك أن يتأمل جميع تجارب تطبيق الشريعة، لا في العالم الإسلامي المعاصر فحسب، بل طوال التاريخ الإسلامي بعد عصر الرسول، لكي يتأكد من أن البشر، مهما فعلوا، لن يستطيعوا أن يهربوا من طبيعتهم أو يتخلصوا من تحيُّزاتهم. " [5]

---

[1] تزييف الوعي، د. فهمي هويدي، ص 47.

[2] انظر: سقوط الغلو العلماني، د. عمارة، ص 132.

[3] الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، القرضاوي، ص 156.

[4] السابق: ص158.

[5] الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، د. فؤاد زكريا، ج1/ص148.

لذا فإن أمثال الدكتور فؤاد زكريا يرى أن تفسيرات البشر للنص من شأنها أن تجعل الحكم بهذه النصوص وفق هذا الفهم البشري حكماً بشرياً لا حكماً إلهياً، " وهذا هو التعليل الوحيد للتباين الشديد بين أنظمة متعددة يقسم كل منها بأغلظ الأيمان أنه هو الذي يطبق الشريعة كما ينبغي أن يكون التطبيق. " [1]

لذا فهم يقولون: " أي إسلام تريدون؟ إسلام السودان أم إسلام إيران أم إسلام باكستان أم إسلام السعودية؟ وقد ينسبون هذه (الإسلامات) إلى رؤساء هذه الأقطار، فيقولون: إسلام النميري [2] أم إسلام الخميني [3] أم إسلام ضياء الحق [4] ؟ " [5]

---

[1] الحقيقة والوهم، د. فؤاد زكريا، ص148.

[2] وقد قامت حكومة في السودان بقيادة جعفر محمد النميري (1930 – 2009م)، والذي تخرج في الكلية الحربية بأم درمان، وحصل على الماجستير في العلوم العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1966م. وذلك عقب إعلانه الانقلاب العسكري عام 1969م، وشغل على إثره منصب رئيس الجمهورية السودانية منذ ذلك الحين وحتى 1985م. وكانت الحكومة من تشكيلة يسارية شيوعية. وبسبب الاضطرابات ومحاولات الانقلاب حاول ضرب اليساريين بالتقرب من الحركات الإسلامية. وعقب أزمة القضاء سنة 1983م وتوقف القضاة عن العمل، استعان النميري بقضاة من مصر وأصدر قوانين تشمل قانوناً للعقوبات الحدية، احتفي بها كولادة للتشريعات الإسلامية. (انظر: الويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org جعفر النميري.)

[3] آية الله الخميني(1902–1989م)، زعيم ديني وسياسي إيراني، عاش فترة طويلة في المنفى وتزعم من منفاه الفرنسي الانتفاضة الشعبية الإيرانية التي أكرهت الشاه محمد رضا بهلوي على مغادرة البلاد.(معجم أعلام المورد، ص 179). قاد الإمام آية الله الخميني ثورة في العام 1979م، حولت إيران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا البهلوي، لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء. ولكن هذه الجمهورية الإسلامية لما مارست الاستبداد الديني، واستشرى فيها نفس الفساد السابق على يد ملالي إيران، والخوف من البوليس السري "السافاك" حل محله الخوف من " الحرس الثوري". كما لم يزدهر الاقتصاد الإيراني وتفشت البطالة. (انظر: الويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org ثورة الخميني)

[4] محمد ضياء الحق بن محمد أكرم (1924–1988م)، وقد رأس باكستان من (1977–1988م) بعد انقلاب أبيض على حكومة ذي الفقار علي بوتو وفرض الأحكام العرفية في البلاد. وقد اعتمد سياسة خارجية مزدوجة، فتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من الإسلاميين وإقامة علاقات وثيقة مع بعض الأقطار الإسلامية. وقد أيده الإسلاميون في بادئ الأمر وشاركوا في أول وزارة بعد الانقلاب. تم اغتياله بوضع قنبلة في طائرته التي ما إن أقلعت حتى انفجرت. وقيل إن إسرائيل متورطة في ذلك خوفاً من سعيه لتملك باكستان السلاح النووي. (انظر: موقع الويكيبيديا : https://ar.wikipedia.org ضياء الحق.)

[5] الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، القرضاوي، ص165.

مناقشة صلاحية المشروع الإسلامي:

وللرد عليهم فيما يتعلق بالتباين الذي يتحدثون عنه، والاختلاف بين أنظمة الحكم الإسلامية، فإننا نقول بأن هذه الخلافات ليست الأصل، وأن المتفق عليه بينها أكثر من المختلف فيه. كما أن عليهم أن يقولوا هذه المقولة لأنفسهم، فإن هذه الحال أيضاً هي حال الأنظمة الأخرى من ديمقراطية واشتراكية، ففيها فلسفات متعددة ومتباينة يناقض بعضها بعضاً.

وإن الخطأ هنا هو التركيز على الانحرافات والأخطاء وتحميلها للإسلام، إن كل الأفكار في التاريخ قابلة لسوء الاستغلال وسوء الفهم والتطبيق، وهذا لا يضير الفكرة ذاتها في شيء. ولذا فنحن " لا ندعو إلى إسلام مقيد بشخص أو ببلد أو بعهد معين، إنما ندعو إلى الإسلام المطلق، إسلام القرآن والسنة، إسلام الصحابة ومن تبعهم بإحسان، إسلام له أصوله ومصادره الواضحة المتميزة..أما أخطاء التطبيق، بل انحرافاته، فيتحملها أصحابها، والإسلام بريء منها. نحن لا نتبنى تجربة بعينها من هذه التجارب، فكل واحدة منها لها وعليها، لها أخطاؤها ولها انحرافاتها، ننكر أخطاءها، ونبرأ من انحرافاتها، وما كان عن اجتهاد، نقدره؛ لأن الإسلام يسمح بحرية الخطأ، والإسلام العظيم لا يضره خطأ المخطئين، ولا انحراف المنحرفين." [1]

إن على العلمانيين أن يكونوا منصفين في تعاملهم مع الإسلاميين، فهم لا يقولون إن "الإسلام شيء، والتطبيق شيء آخر، وأن المسئولية مسئولية المسلمين، وليست مسئولية الإسلام نفسه. على حين نراهم مع المذاهب الأخرى يفرقون بين صلاحية المبدأ في ذاته، وبين سوء التطبيق له.. فيبرؤون من الشوائب التي صاحبت تطبيق الاشتراكية الماركسية من عدوان على الحقوق، ووأد للحريات، وانتهاك للحرمات، وإهدار لكرامة الإنسان..وكذلك يبرؤون من انحرافات الديمقراطية وعيوبها والتزوير الذي حدث باسمها." [2]

ومن الأدلة على سياسة الكيل بمكيالين، أن د. فؤاد زكريا " يلتمس الأعذار لفشل التجارب الديمقراطية الليبرالية في مصر بأنها لم تستمر أكثر من ثلاثين سنة (من 1923- 1952م)، ويحاسب تجربة باكستان على بضع سنين، وتجربة السودان على سنة أو سنتين. وأن تطبيق الاشتراكية في مصر كان بغير اشتراكيين، فلماذا لم يقل مثل ذلك في التجارب المعاصرة، وأنها لم تكن بالجدية الكافية، لا سيما وأن أكبر الجماعات الإسلامية في باكستان ليست هي التي قادت التجربة، وكذلك الأمر في السودان، فلم يكن الإخوان المسلمون هم من قاد التجربة وإن كانوا قد

---

(1) الإسلام والعلمانية، د. يوسف يوسف القرضاوي، ص168.

(2) السابق، ص169، بتصرف.

أيدوها في البداية، ولم يكن في وسعهم غير هذا، ولما بدأ الرجل (النميري) يطغى ويتنكر للإسلام الحق انقلبوا عليه. " [1]

هكذا هي العلمانية دائماً، تقسو على كل ما له صلة بالإسلام، وتتبع سياسة تصيد الأخطاء من الإسلاميين في التاريخ القديم والمعاصر، وفي الوقت ذاته تتبع سياسة التبرير لكل ما يتصل بالعلمانية وتطبيقاتها الفاشلة. ويكمن خطرها في أنها منهجية غير موضوعية يقع ضحيتها من كانت ثقافته بسيطة، أو من كان مستعداً لتقبل كل ما يسيء إلى التيارات الإسلامية، لكرهه لها.

---

[1] الإسلام والعلمانية، د. يوسف يوسف القرضاوي ، ص170– 171. بتصرف واختصار. وكلام د. فؤاد زكريا في كتابه: الحقيقة والوهم، ص171.

المبحث الثالث

جهود العلمانية المعاصرة ومخاطرها في الواقع العملي

وفيه تمهيد وستة مطالب:

- **المطلب الأول:** تصنيف الحركات الإسلامية وفق مفهوم الاعتدال الأمريكي
- **المطلب الثاني:** إنشاء شبكات إسلامية معتدلة ودعمها
- **المطلب الثالث:** دعم الليبراليين والعلمانيين العرب
- **المطلب الرابع:** اختزال مفهوم الحكم الإسلامي
- **المطلب الخامس:** تضييق الخناق على الحركات الإسلامية إذا وصلت إلى الحكم
- **المطلب السادس:** دور التقنيات والتكنولوجيا المعاصرة في نشر العلمانية

تمهيد

تعريف مراكز الفكر:

اختلف الباحثون في وضع تعريف يجمع مراكز الفكر، وذلك لاختلاف طبيعتها وأنواعها وأهدافها وكذلك مدى استقلاليتها وطرق الدعم التي تتلقاها، ويعرفها الدكتور باسم خفاجي بأنها: "مؤسسات غير ربحية تضم مجموعة متخصصة من الأكاديميين والسياسيين الذين يشتركون في الاهتمام بمجموعة من المواقف والقضايا السياسية العامة، ويعملون بشكل منظم من أجل التعريف بهذه القضايا، وزيادة الوعي بجوانبها المتعددة." [1]

ويعرفها أندرو ريتش: " بأنها منظمات مستقلة، غير مبنية على المصلحة، وغير ربحية، تنتج وتعتمد بشكل أساسي على الخبراء والأفكار لإحراز الدعم وكذلك التأثير في عملية صنع القرار." [2]

كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (The United Nations Development Programme UNDP) بأنها: " الجسر بين المعرفة والقوة " . [3]

علاقة مراكز الفكر بالاستشراق:

لقد اكتسب مصطلح الاستشراق [4] معنى سلبياً في العالم العربي والإسلامي، نظراً لعدم إنصاف معظم هذه الدراسات حول الإسلام. حتى أنه في الكتابات الإسلامية حول الاستشراق تم تصنيفه ضمن الحركات الهدامة جنباً إلى جنب مع التنصير والعلمانية وغيرها. وقد دعا هذا الأمر إلى محاولة الالتفاف على المصطلح بإلغائه رغم بقاء المضمون. ففي مؤتمر المستشرقين الذي عُقد بباريس في العام 1973م – وذلك بمناسبة مرور مائة عام على بداية عقد مؤتمرات المستشرقين – تم إعلان تغيير اسم المؤتمر إلى " مؤتمر العالمية الإنسانية الآسيوية " والاستغناء عن اسم

---

[1] المستقبل العربي، مقال بعنوان: أثر المراكز الفكرية على السياسة الخارجية الأمريكية، باسم خفاجي، العدد 369، 2009م.

[2] Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Experties, Andrew Rich, Cambridge University press, Cambridge, 2004, pg. 11.

[3] Think tanks in policy making, Think Tanks: The Global, Regional and National Dimentions, James Mcgann, Friedrich Ebert Stiftung, Shangahai, September 2011, pg.8.

[4] يعرف الاستشراق على أنه: المؤسسة الجماعية للتعامل مع الشرق– والتعامل معه معناه التحدث عنه، واعتماد آراء معينة عنه، ووصفه وتدريسه للطلاب، وتسوية الأوضاع فيه، والسيطرة عليه. وباختصار يُعدُّ الاستشراق أسلوباً غربياً للهيمنة على الشرق وإعادة بنائه، والتسلط عليه. (انظر: الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، إدوارد سعيد، ترجمة د. محمد عناني، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006م، 45–46.)

"الاستشراق". [1] ولكن الحقيقة أن مضمون الاستشراق بقي في صور أخرى؛ فقد تم توزيع الدراسات التي تهتم بالإسلام والعالم العربي على أقسام الجامعات المختلفة، بدلاً من أن يكون هناك قسم خاص بالاستشراق. [2] وفي الجانب الآخر تولت مراكز الفكر والبحوث الغربية دراسة العالم العربي والإسلامي، لخدمة السياسات الخارجية لبلادها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك تماماً ما كان يقوم به الاستشراق إبان الاستعمار الغربي للعالم الإسلامي. ولكن، لعل من أبرز سمات هذه المراكز أنها بمثابة تجسيد للعمل الجماعي في الدراسة بدلاً من الاعتماد على المستشرق الفرد الذي عليه أن يلم بكافة تفاصيل العالم العربي والإسلامي ثقافة وتاريخاً؛ فهذه المراكز يعمل بها عدد كبير من الخبراء في كافة الميادين والتخصصات. كما أصبح لبعض هذه المراكز أفرعاً تعمل في أنحاء متعددة من العالم وفي الدول العربية أيضاً، وقد تعتمد أحياناً على دراسات يقوم بها – عن قصد أو غير قصد لخدمة هذه المراكز– طلاب أو أكاديميون عرب في فهم أبعاد بعض القضايا العربية.

من هنا كان لهذه المراكز أهمية كبيرة لدى الساسة الأمريكان، وقد تسارع إنشاء مثل هذه المراكز في العقود الأخيرة بشكل كبير جداً، حتى بلغت في الولايات المتحدة ما يقارب 1200 مركزاً، كما تقلد خبراء هذه المراكز مناصب سياسية هامة. [3]

مؤسسة راند والتقارير الصادرة عنها :

يقع المقر الرئيسي لها في سانتا مونيكا في ولاية كاليفورنيا، في الولايات المتحدة الأمريكية. ولها مكاتب في ولايات ومدن أخرى مثل : نيو أورليانز، لويزيانا، جاكسون، واشنطن، وبوسطن. وفي أوروبا لها فرعان في كل من كامبريدج بالمملكة المتحدة، وكذلك في بروكسل عاصمة بلجيكا. وفي العالم العربي لها فرع في الدوحة عاصمة قطر. ويبلغ عدد العاملين في المؤسسة اليوم حوالي 1,700 شخصاً من أكثر من خمسين دولة في تخصصات ومجالات متعددة. [4]

---

[1] انظر: جريدة الحياة، مقال بعنوان: الاستشراق ومحاولة الالتفاف على المصطلح، محمد عبد الفتاح سروري، العدد 17319، تاريخ 4-9-2010م.

[2] انظر: موقع صيد الفوائد، الدراسات العربية والإسلامية (الاستشراق) في الإنترنت، د. مازن بن صلاح مطبقاني، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الخامس: الاتصال وثقافة الديمقراطية، 12–15 نوفمبر 2000م، جامعة اليرموك، إربد– الأردن. http://www.saaid.net/Doat/mazin/2.htm .

[3] انظر: أثر المراكز الفكرية على السياسة الخارجية الأمريكية، باسم خفاجي، مصدر سابق. ومن أهم الأمثلة على ذلك " كونداليزا رايس" الباحثة سابقاً في "مؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام"، وهي من أعرق مؤسسات البحوث الأمريكية التي تأسست في العام 1919م، وكانت رايس ولا تزال عضواً في مجلس أمناء مؤسسة راند، وقد شغلت منصب وزيرة الخارجية في حكومة "بوش الابن" (2005–2009م). (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا الانجليزية: Condoleezza Rice، http://en.wikipedia.org/wiki/Condoleezza_Rice.)

[4] انظر: موقع مؤسسة راند: http://www.rand.org/about/history.html . وهذه الأرقام وفق ما ورد في الموقع حتى تاريخ كتابة هذا البحث في ديسمبر 2013م.

وراند اليوم " أشبه بالمنظومة البحثية الكاملة، فلديها كلية للدراسات العليا تمنح درجة الدكتوراة في التحليل السياسي، ولديها عدة مشاريع بحثية أخرى عبارة عن معاهد ومراكز، مثل : مركز راند للسياسات العامة في الشرق الأوسط، ومعهد راند قطر للسياسة، ومعهد راند للعدل المدني، ومعهد راند لبحوث الدفاع الوطني، ومعهد راند لسلاح الطيران، ومركز راند أوريو لأبحاث الجيش، وغيرها." [1]

وتعد راند أكبر مراكز الدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة، وتعتمد الحكومة الأمريكية وخاصة وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، على نتائج أبحاثها. وكان لأبحاثها دور في حرب فيتنام، ودور في التدخلات الأمريكية في أماكن أخرى. وتصف الأدبيات السوفييتية هذه المؤسسة بأنها: (أكاديمية للدمار والموت). [2]ومن خلال استعراض عناوين تقاريرها على صفحتها على الإنترنت، نجد أن لها دوراً في الحرب في العراق، والحرب على الإرهاب وغيرها من الدراسات التي تعتني بشئون العالم الإسلامي من منظور تحقيق المصالح الأمريكية.

ومن التقارير ذات الأهمية بالنسبة لهذا البحث تقرير بعنوان: " الإسلام المدني الديمقراطي – الشركاء والموارد والاستراتيجيات "، " Civil Democratic Islam– Partners, resources, and strategies "، للعام 2003م، وكذلك التقرير الذي بعنوان " العالم الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر" ، " The Muslim World After 9/11 " للعام 2004م. والتقرير الأخير: " تكوين شبكات من المسلمين المعتدلين" " Building Moderate Muslim Networks "، للعام 2007م. وقد تسبب في ردود فعل كبيرة نظراً لجرأته وصراحته. التقرير صادر باللغة الإنجليزية، ويقع في أكثر من مائتي صفحة. وهو مكون من عشرة فصول، في محاولة للمقاربة بين ظروف حرب الأفكار التي تقودها أمريكا في العالم الإسلامي وبين ظروف الحرب الباردة، والاستفادة من دروس الحرب الباردة في التعامل مع العالم الإسلامي. ولا تحتوي التقارير فقط على خطط وتوصيفات دقيقة لأحوال العالم الإسلامي والأقليات الإسلامية، بل تورد أسماء مؤسسات وأشخاص كنماذج لمن يمثل الفكر الغربي في العالم الإسلامي، وبالإمكان التعاون معه ودعمه لنشر الفكر الأمريكي في العالم الإسلامي. [3]

---

[1] تقرير مؤسسة راند، الغامدي، ص55.

[2] انظر: موسوعة السياسة، ج2/ ص801.

[3] يمكن تحميل هذه التقارير مجاناً من موقع المؤسسة على الرابط: www.rand.org .

المطلب الأول

تصنيف الحركات الإسلامية وفق مفهوم الاعتدال الأمريكي

تحاول الدراسات الاستراتيجية الأمريكية فهم الواقع الديني والفكري للعالم الإسلامي، ووصف الاختلافات بين المسلمين وبين الفرق والمذاهب المختلفة، وذلك لتتم الاستفادة من هذا التنوع في تحديد الأعداء والحلفاء بين المسلمين أنفسهم. لذا فقد جاءت التقارير الصادرة عن مؤسسة راند في محاولة التصنيف والتوصيف للحركات الإسلامية، وبيان تفاصيل مواقفهم من قضايا معينة.

وقد تناولت التقارير الثلاثة المذكورة سابقاً هذا التصنيف، تقرير: " العالم الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر"، وتقرير: " إسلام مدني ديمقراطي.. شركاء وموارد واستراتيجيات"، وتقرير: " بناء شبكات إسلامية معتدلة". وسنتناول الحديث عن نظرة مؤسسة راند إلى العالم الإسلامي والتيارات الفكرية فيه من التقرير الثاني. والذي فصل الحديث حول ذلك ليسهل لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ القرار في كيفية التعامل مع الوضع الراهن وفق أهدافها.

أولاً: أهداف مؤسسة راند من هذه الدراسة:

نتناول هنا تقرير2003م، حيث يبين التقرير ما تريده المؤسسة ببحثها هذا، والغريب أن التقرير يشير صراحة إلى أن الهدف بناء إسلام جديد، لا يهم مدى قربه أو بعده من الإسلام الحقيقي، ولكن المهم مدى قربه من القيم الأمريكية، ومدى توافقه مع مصالحها. يقول التقرير:" ليس هناك شك في أن الإسلام المعاصر يعيش في حالة من التقلب وعدم الاستقرار بسبب الانخراط في صراعات داخلية وخارجية حول قيمه وهويته ومكانته في عالم اليوم. حيث إن هناك العديد من المذاهب المتنافسة التي تسعى للحصول على الهيمنة الروحية والسياسية. كما أن لهذا الصراع تكاليفه الخطيرة ومضامينه الاقتصادية والسياسية والأمنية على الأجزاء الأخرى في العالم. ونتيجة لذلك يبذل الغرب جهوداً متزايدة للتوصل إلى اتفاق مع هذا الصراع وفهمه والتأثير على مخرجاته." [1]

فأول توصيف لأحوال العالم الإسلامي يقدمه التقرير هو الإشارة إلى وجود حالة من الصراع الفكري، تحاول الولايات المتحدة أن تتدخل فيه للتأثير على مخرجاته بما يدعم مصالحها. وهو ما يعبر عنه التقرير صراحة فيقول: " وكما هو واضح فإن الولايات المتحدة والعالم الصناعي المتقدم، وبطبيعة الحال، المجتمع الدولي بأسره، يفضل عالماً إسلامياً متوافقاً مع باقي النظام الدولي، يكون

[1] تقرير: " إسلام مدني ديمقراطي.. شركاء وموارد واستراتيجيات"، ترجمة موقع إسلام ديلي، ص8. ويمكن تحميله من الرابط: http://www.islamdaily.org/ar/democracy/1206.article.htm .

ديمقراطياً، قابلاً للنمو اقتصادياً، مستقراً سياسياً، متطوراً اجتماعياً، ومواكباً لأنظمة وقوانين السلوك الدولي." [1]

وبوضوح أكثر لطبيعة المهمة التي تسعى الولايات المتحدة للخوض فيها، ويريد هذا التقرير رسم الخطة المناسبة لها، يأتي فيه ما يلي: " إن مسألة تعديل دين عالمي ليس بالأمر السهل، فإذا كانت عملية بناء أمة مهمة خطيرة، فإن بناء الدين مسألة أكثر خطورة وتعقيداً منها. ذلك لأن الإسلام ليس بالكيان المتجانس ولا بالنظام البسيط. حيث إن العديد من المواضيع البسيطة أصبحت أكثر تعقيداً مع الدين، وإن الكثير من الناشطين السياسيين في الإقليم يسعون بتأن إلى أسلمة الحوار بالطريقة التي يعتقدون بأنها الأقرب للوصول إلى أهدافهم." [2]

وفي خضم هذا الصراع الفكري الذي يصفه التقرير، وحالة التراجع والوهن الذي أصاب العالم الإسلامي، جرب المسلمون الكثير من الحلول دون جدوى، عدد التقرير منها: " العروبة، والقومية، والاشتراكية، والثورة الإسلامية، ولكنها لم تنجح." [3]

وفي هذا الواقع يرى التقرير أنه يمكن رصد تنظيمات هامة يحاول من خلالها المسلمون اليوم الخروج من هذا الواقع، وهذه هي تصنيفات راند للعالم الإسلامي:

1- **الأصوليون** [4] : يصفهم التقرير بأنهم : " الذين يرفضون قيم الديمقراطية والحضارة الغربية المعاصرة، ويريدون دولة فاشستية متزمتة تطبق وجهة نظرهم المتطرفة للقوانين والمبادئ

---

[1] تقرير " إسلام مدني ديمقراطي"، ص 8

[2] المصدر السابق، ص 20.

[3] المصدر السابق، ص 20.

[4] في ترجمة إسلام ديلي وردت لفظة (المتشددين)، ولكن الكلمة في الأصل:Fundamentalists، والترجمة الأدق لها هي الأصوليون، وليس المتشددين. وإن كنا نفضل كلمة (متشددين) على كلمة (أصوليين)، وذلك لأن وصف التقرير لفئة من المسلمين بالأصولية فيه إسقاط لمذهب فكري مسيحي على العالم الإسلامي، فالأصولية المسيحية "هي حركة فكرية بروتستانتية ظهرت في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، تدعو إلى التمسك بالتعاليم الدينية القديمة، وتشدد على الحقيقة الحرفية للكتاب المقدس، أي تفسير الكتاب المقدس بشكل لفظي غير قابل للتأويل." (انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان، ج2/ص964) ولكننا هنا ننقل مراد التقرير وليس وجهة نظرنا، كما أن الأهم في هذا المقام هو متابعة الوصف الذي يقدمه التقرير لكل فئة بغض النظر عن المصطلح المستخدم في الدلالة عليها. ولابد من التنبه إلى أن كلمة (أصوليين) التي نتحدث عنها هنا، لا علاقة لها من قريب أو من بعيد بكلمة (أصوليين) التي تطلق في الشرع على المُبرَّز في علم أصول الدين (التوحيد)، أو علم أصول التفسير أو أصول الحديث أو أصول الفقه. (معجم المناهي اللفظية، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط3، 1996م، ص102.)

الإسلامية. وهم يريدون استخدام الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهدافهم."[1] ويوضح وصفهم بشكل أكبر ما جاء في التقرير من أنهم يقومون " بنشر مذهب عدائي وتوسعي من الإسلام والذي لا يهاب ممارسة العنف. يريدون الحصول على سلطة سياسية ومن ثم يقومون بفرض رقابة إسلامية عامة ومشددة – كما يسمونها بأنفسهم – بالقوة على المجتمعات وفي أوسع نطاق ممكن حول العالم. وأن وحدتهم المرجعية هي ليست الدولة أو المجموعة العرقية، بل هو المجتمع المسلم، أي الأمة، وأن تمكنهم من السيطرة على عدد معين من الدول الإسلامية سيشكل خطوة في هذا الطريق، ولكنه ليس الهدف الرئيسي." [2]

وبالنسبة لكلمة (أصولية) فقد أصبحت – بفعل الإعلام الغربي – من مصطلحات الذم والانتقاص في عالمنا الإسلامي، إذ تعني التزمت والتطرف، وتقترن بالرجعية، وأصبحت تطلق على كل مسلم مرتبط بدينه الإسلام: قولاً وعملاً واعتقاداً، وذلك لتنفير الناس من الدعوة الإسلامية على العموم، فأصله في الغرب أنه يعني ديانة نصرانية كهنوتية ترفض كل مظهر من مظاهر الحياة وتراه خروجاً على الدين، فأرادوا إسقاط هذا المصطلح على المسلم المرتبط بدينه [3]، وبعد الحادي عشر من سبتمبر أصبحت الكلمة مرادفة للعنف والدم والإرهاب، فلم تعد منقصة ومذمة فقط، بل صارت جريمة يلاحَق أصحابها عليها. [4]

ويقسم التقرير الأصوليين إلى قسمين:

أ- **الأصوليون الكتابيون** [5]. ويصفهم بأنهم تيار: " يستند إلى أساس روحي ويسعى للتغلغل في أي من أشكال المؤسسة الدينية. [6]ويمثل لهم في الجانب الشيعي بمعظم الثوريين الإيرانيين، أما في الجانب السني فيمثل لهم بالمذهب الوهابي. [7]

---

[1] التقرير، ص 9.

[2] التقرير، ص 21. تم تصحيح بعض الأخطاء اللغوية.

[3] انظر: معجم المناهي اللفظية، ص102، 103. وانظر: الموسوعة الميسرة، ج2/ص965.

[4] انظر: تقرير مؤسسة راند: إسلام حضاري ديمقراطي/ شركاء وموارد واستراتيجيات- دراسة تحليلية، صالح بن عبد الله الحسّاب الغامدي، وهي رسالة ماجستير في الثقافة الإسلامية من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، ص 149-150. وهذا التوثيق من نسخة إلكترونية للرسالة، وقد طبعت في كتاب بعنوان: الإسلام الذي يريده الغرب – قراءة في وثيقة أمريكية، طباعة مركز الفكر المعاصر، الرياض، ط1، 1432هـ، ولكن لم يتوفر الكتاب للباحثة.

[5] في الأصل scriptural fundamentalists، وهي تعني "الأصوليون الإنجيليون"، وجاءت ترجمتها في ترجمة مؤسسة راند " الأصوليون الكتابيون"، وفي ترجمة إسلام ديلي: " الأصوليون القرآنيون"، وقد اخترنا هنا الترجمة الأولى لأن مصطلح " قرآنيون " له دلالة على جماعة أخرى تعتمد القرآن وحده مصدراً للتشريع وترفض السنة النبوية، وليس هذا هو مقصد تقرير راند، وكذلك لأن ترجمة مؤسسة راند أدق في الدلالة على مقصد المؤسسة. والإنجيلية: هي حركة دينية مسيحية تتبناها جماعات من المحافظين البروتستانت، تتميز تعاليمها بالتشديد على المعنى الحرفي لنصوص الكتاب المقدس، الذي تعتبره المصدر الوحيد للإيمان المسيحي. (انظر: ويكيبيديا www.wikipedia.org مادة: الإنجيلية.)

[6] التقرير، ص 21.

[7] انظر: التقرير، ص 21. والوهابي: نسبة إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الذي ظهر في الجزيرة العربية في نجد ما بين (1703-1792) وقاد حركة إسلامية إصلاحية، يسميهم خصومهم خاصة في الغرب بالوهابية، وهم يرفضون هذه التسمية. (انظر: الأعلام للزركلي، ج6/ ص 257). وفي مفتاح المصطلحات الخاص بالتقرير يعرف الوهابي بأنه: " نموذج متطرف ومتزمت وعدواني من الإسلام الأصولي، تأسس في القرن الثامن عشر الميلادي،=

ب-**الأصوليون الراديكاليون** [1] . ويصفهم بأنهم " أقل اهتماماً بالمضمون الحرفي للإسلام، ومن خلاله يمكنهم أخذ قدر من التحريفات، إما عمداً أو من خلال تجاهلهم للمذهب الأصولي الإسلامي. وهذا التيار ليس له أي انتماء ديني مؤسسي، بل يميل إلى أن يكون انتقائياً وذا تعليم ذاتي في معرفته للإسلام. ومن أمثلة هذا التيار، تنظيم القاعدة، وحركة طالبان الأفغانية، وحزب التحرير، وحركات إسلامية أخرى منتشرة حول العالم." [2]

ويصف التقرير الأصوليين عموماً بأنهم "يقرون الممارسات الإسلامية المتشددة، بل الأهم من ذلك يقومون بتوسيعها، والراديكاليون بشكل خاص يتبنون القوانين الصارمة بشكل أقسى مما كان عليه الحال في المجتمع الإسلامي الأول، ويمارسون في ذلك انتقاءً تحكمياً يسمح لهم بتجاهل أو حتى إسقاط المفاهيم التي تدعو للمزيد من المساواة والتقدم والتسامح من القرآن والسنة، ويقومون بابتكار قوانين جديدة خاصة بهم.. ولكن ليس جميع الأصوليين يميلون إلى الإرهاب أو حتى يقرونه، وخصوصاً ذلك النوع من الإرهاب الذي لا تمييز فيه، والذي يقوم بقتل المدنيين وقتل المسلمين مع الأعداء، ولكن التيار الأصولي بشكل عام لا يتواكب مع قيم المجتمع المدني، والرؤية الغربية للحضارة والنظام السياسي والمجتمع." [3] والغريب في التقرير أنه يجمع حزب التحرير مع تنظيم القاعدة وحركة طالبان رغم الاختلاف الكبير بينهما في المنهج والتوجه الفكري. فحزب التحرير مثلاً هو "حزب سياسي إسلامي يدعو إلى تبني مفاهيم الإسلام وأنظمته وتثقيف الناس به والدعوة إليه والسعي جدياً لإقامة دولة الخلافة الإسلامية معتمداً على الفكر أداة رئيسية في التغيير..كما أن الحزب يرفض حتى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتباره وظيفة الدولة الإسلامية التي لم تقم بعد." [4] في حين يتأسس كل من تنظيم القاعدة وحركة طالبان على الجهاد. إضافة إلى فروق كبيرة في بعض المسائل العقدية والفقهية تشير إلى تباعد كبير في المنهجية العلمية كرفض الحزب – مثلاً – الإيمان بعذاب القبر وبالمسيح الدجال.

=وقد تبناه آل سعود دون غيره من أشكال الإسلام الأخرى، مثل الإسلام الصوفي والإسلام الشيعي، والإسلام المعتدل بشكل عام باعتبارها انحرافات غير صحيحة عن الدين الحقيقي. حيث إن الطموحات التوسعية لهذا التيار يتم تمويلها بقوة من قبل الحكومة السعودية." (التقرير، ص 16.)

[1] الراديكالية: هي الجذرية نسبة إلى جذور الشيء. والجذريون أو الراديكاليون هم الذين يريـدون تغييـر النظـام الاجتماعي من جذوره. ويطلق تعبير الراديكالية من الناحية السياسية اليوم على المتطرفين نحو اليسار غالباً، ونحو اليمين أحياناً قليلة... واستخدام هذا المصطلح مختلف من بلد إلى بلد ومن عصر إلى عصر ومن وضع إلى وضـع وقد لا يعني شيئاً محدداً ينطبق على جميع حالات الاستخدام له. (انظر: موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكيـالي، ج2/ص 782.)

[2] التقرير، ص22.

[3] التقرير ص 22، بتصرف.

[4] انظر: الموسوعة الميسرة، ج1/ص 341، 344.

يرى التقرير أن تيار الأصوليين – على العموم – يجتمع على معاداة الديمقراطية، بل ومحاربتها والرغبة في القضاء عليها باعتبارها كفراً، وهذا الأمر يجعل من التحالف مع هذا التيار خياراً مرفوضاً. ويعلق على استراتيجيته مع المملكة العربية السعودية بأنها تستند على اعتبارات جيوسياسية وتكتيكية واقتصادية، ولا تتعلق بالموافقة على النمط الفكري لهذا النظام. [1]

2- **التقليديون** [2]: وهم حسب التقرير " الذين يريدون مجتمعاً محافظاً، ويشككون في الحداثة والابتكار والتغيير." [3] **ويقسمهم التقرير إلى قسمين:**

أ- **المحافظون التقليديون:** " يعتقدون أنه يجب اتّباع الشريعة الإسلامية بشكل صارم وحرفي، ويرون في ذلك ضرورة لدور الدولة والسلطات السياسية في تشجيع ذلك أو في تسهيله على الأقل. ولكنهم بشكل عام لا يفضلون العنف والإرهاب، حيث إن هذا التيار تاريخياً تعود أن يعيش في ظل ظروف سياسية متغيرة، وقد جعلهم ذلك يركزون جهودهم في الحياة اليومية للمجتمع حيث يمكنهم ممارسة أكبر قدر من التأثير والتحكم الذي يحاولون القيام به، وخصوصاً عندما يكون الحكم غير إسلامي. أما هدفهم في المجال الاجتماعي فهو المحافظة بقدر الإمكان على المبادئ الأصولية والسلوكيات المحافظة." [4] كما يفرق التقرير بين أفراد هذا التيار الذين يعيشون في الغرب وبين من يعيش في الأوطان الإسلامية، فالتيار التقليدي معتدل يسعى إلى التكيف مع بيئته، ويظهر ذلك في استيعابهم قدراً أكبر من وجهات النظر الحديثة فيما يتعلق ببعض المسائل كالزواج المبكر، وقلة التعليم.. [5]

ب-**الإصلاحيون التقليديون:** أما هؤلاء فيرى التقرير أنهم " يعتقدون بأن يقدم الإسلام بعض التنازلات في التطبيقات الحرفية للمعتقدات، وذلك لكي يكون أكثر استمراراً وجاذبية عبر العصور. كما أن لديهم الاستعداد لمناقشة الإصلاحات والتفسيرات الجديدة. كما أن لهؤلاء

---

[1] انظر: التقرير، ص 46-49.

[2] التقليدية Traditionalism: نزعة ونهج محافظَيْن في النظرة إلى الحياة والمجتمع. وجوهر التقليدية هو تجنب القطيعة مع التقليد، والحفاظ على الأشكال القديمة للقيم السياسية والدينية والأخلاقية، لأنها، بنظر المنادين بها، التعبير العفوي عن الحاجات الحقيقية للمجتمع. ويتوقف الطابع المحافظ، أو بمعنى آخر، الطابع الرجعي للمنهج التقليدي على اختيار الماضي. (انظر: موسوعة السياسة، ج1/ ص 777)

[3] التقرير، ص 9.

[4] التقرير، ص22-23.

[5] انظر: التقرير، ص 23.

موقف حذر من التكيف مع التغيير، باعتبارهم مرنين فيما يتعلق بالمعنى الحرفي للقانون من أجل المحافظة على روح الشريعة." [1]

ونلحظ أن التقرير لا يعطي فرقاً واضحاً بين هذين القسمين، فالتكيف مع البيئة واستيعاب وجهات النظر الغربية قريب من وصف التيار الثاني بتقديم التنازلات. ولعل قصد التقرير أن الإصلاحيين يختلفون عن المحافظين بأنهم أكثر مرونة منهم بدرجة بسيطة. وفي الواقع، هذا أمر يصعب تصنيفه وتحديده لدقته وتداخله. بالإضافة إلى أن التقرير لم يقدم أمثلة عليه. ولكنه بيّن مجموعة صفات للتقليديين تغري بالتحالف معهم، وهي: أنهم يمثلون قوى موازنة للمتشددين، ويميلون إلى الاعتدال والوسطية، ويبحثون عن حوار الأديان ولا يميلون إلى العنف. [2] كما أشار عَرَضاً إلى وصف شيخ الأزهر طنطاوي بالتقليدي المحافظ، في حين وصف الشيخ القرضاوي بأنه تقليدي إصلاحي. ولكن رغم ذلك جاء موقف القرضاوي عدائياً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإسلامية، في حين أدان شيخ الأزهر قتل المدنيين الأبرياء في إسرائيل. مما يشير إلى صعوبة الفصل التام بين الأصوليين والتقليديين، حيث يميل التقليديون في بعض القضايا إلى موقف الأصوليين مثل تطبيق الشريعة، وهو أمر مقلق لا يشجع على التحالف معهم. [3]

3- **المجددون** [4] : " وهم الذين يريدون من العالم الإسلامي أن يكون جزءاً من التقدم الذي يسود العالم، كما يريدون أن يقوموا بتحديث الإسلام وإدخال الإصلاحات فيه حتى يكون مواكباً للعصر." [5]

وهي فئة " تسعى إلى إجراء تغييرات بعيدة المدى في المفاهيم والممارسات الاعتقادية الحالية للإسلام. حيث يرغبون في إزالة الحواجز الضارة للعادات المحلية والإقليمية والتي بدت وكأنها جزء من التعاليم الإسلامية. كما أنهم يعتقدون بتاريخية الإسلام، أي أن الإسلام الذي كان يمارس في عهد الرسول، كان يعكس حقائق أبدية بالإضافة إلى أن الظروف التاريخية كانت ملائمة في ذلك

---

[1] التقرير، ص 23.

[2] انظر: التقرير، ص 50.

[3] انظر: التقرير، ص 51، 52.

[4] في الأصل: Modernists، وجاء في الترجمة الخاصة بموقع إسلام ديلي ترجمة الكلمة إلى (الحداثيين)، أما في ترجمة راند فقد جاءت الترجمة: (المجددين)، واختار الباحث الغامدي لفظة المجددين باعتبارها مراد أصحاب التقرير حيث جاءت في ترجمتهم، وكذلك لأن وصف التقرير لهذه الفئة لا ينطبق على الحداثيين، بل على المجددين. ومن الصفات الفارقة أن التقرير وصفهم بأن مصادرهم القرآن والسنة، وهذا لا ينطبق على الحداثيين بل على المجددين. (انظر: تقرير مؤسسة راند – دراسة تحليلية، الغامدي، ص 72.)

[5] التقرير، ص 9.

الوقت، ولكنها لم تعد ملائمة الآن. كذلك يعتقدون أنه من الممكن تحديد (جوهر رئيسي) للإيمان الإسلامي، بل الأكثر من يعتقدون بأن هذا الجوهر لن يظل باقياً فحسب بل يمكن أن يتقوى بفعل التغيير، ويمكن أن يكون هذا التغيير كبيراً إلى درجة أنه يمكن أن يعكس التغيُّر الزمني والحالة الاجتماعية والظروف التاريخية." [1]

أما القضايا التي يهتم بها هذا التيار – حسب التقرير – فهي " أكثر اختلافاً ومثالية عن التي يهتم بها الأصوليون والتقليديون. حيث إن الأمور الجوهرية في نظرهم هي منح الأولوية للعقل الفردي، والمجتمع الذي يقوم على أساس المسئولية الاجتماعية والمساواة والحرية، وهذه كلها تتماشى مع مبادئ الديمقراطية الحديثة." [2] ويلاحظ أن التقرير لم يقم بتقسيم هذا التيار، بل مدحه ودعمه، إذ هو التيار الذي حاز على الثقة ليكون وسيلة الولايات المتحدة في إنتاج دين جديد كما بينا من قبل من خلال التقرير. حيث جاء فيه: " إن رؤية المجددين تتوافق مع وجهة نظرنا. ومن بين كل الجماعات هي المجموعة الوحيدة التي تعتبر أكثر ملاءمة لقيم وروح المجتمع الديمقراطي الحديث." [3]

وهذا التيار هو الذي يركز عليه هذا البحث أكثر من غيره، ونعتبره رائد العلمانية المعاصرة، وقد بان هذا واضحاً في تعريف التقرير له، فهو يريد تحديث الإسلام، والغاية فيه ليس مراد الله سبحانه وتعالى، بل مواكبة العصر، وهذا يعني مواكبة قيم العصر وهي القيم الغربية في كافة الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذه علمانية مبطنة، أو علمانية ترتدي ثوب الدين. وليس تياراً مكشوفاً كتيار علماني صريح، بل يحاول أتباعه الظهور في صورة مصلحين ومجددين، ليستقطبوا أبناء الأمة. وهكذا وصفهم التقرير " مجددين "، وفصل بينهم وبين العلمانيين كما سنرى بإذن الله.

---

[1] التقرير، ص23–24. وقد سبق شرح تفصيلي للمقصود بالتاريخية، وتبني العلمانيين لهذا المبدأ الذي يرى عدم ثبات الدين، بل تغيره بتغير الزمان. انظر: ص 73–74 من هذا البحث.

[2] التقرير، ص 24.

[3] التقرير، ص 60.

وفي مجال الحديث عن المجددين أشار التقرير إلى مجموعة من الأسماء لشخصيات لها حضور في الخطاب التجديدي الإسلامي – حسب التقرير – ، منها محمد شحرور الذي سبق أن ناقشنا بعض انحرافاته الفكرية، ومنهم كذلك: خالد أبو الفضل [1]، شريف ماردين [2]، فتح الله جُلين [3]، بسام طيبي[4].

[1] خالد أبو الفضل: وهو من مواليد الكويت 1963م، وهو بروفيسور في القانون بجامعة كاليفورنيا– لوس أنجلوس UCLA School of Law، حيث يدرِّس حقوق الإنسان والفقه الإسلامي، وقانون الأمن الدولي ، والقانون والإرهاب.

[2] شريف ماردين: Şerif Mardin، عالم اجتماع تركي بارز، وعالم سياسي، وأكاديمي ومفكر. يلقب بعميد علم الاجتماع التركي. وهو من مواليد اسطنبول سنة 1927م، والده شمس الدين مردين سفير تركيا، وهو من عائلة عريقة. حصل على بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة ستانفورد 1948م. ثم ماجستير العلاقات الدولية في جامعة جون هوبكنز عام 1950م، وأكمل الدكتوراة في العلوم السياسية في جامعة ستانفورد 1958م. ويرى أن الدولة في تركيا تتقدم على الدين بمليمتر واحد، وهذا كان قبل أتاتورك، فليس أتاتورك هو من أدخل العلمانية إلى تركيا بل هي موجودة من العهد العثماني. (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا: http://en.wikipedia.org/wiki/%C5%9Eerif_Mardin، مادة : Şerif Mardin، وكذلك موقع جريدة الشرق الأوسط، مقال بعنوان: تركيا من أتاتورك إلى أردوغان(الحلقة السابعة)، الرابط: http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10560&article=443068#.UhU-hZJaW80.)

[3] فتح الله جلين أو كولن:Fethullah Gülen، مفكر إسلامي وداعية تركي، ولد عام 1941م، ونشأ في عائلة متدينة. درس في المدرسة الدينية ودرس العلوم الوضعية والفلسفة. تأثر برسائل النور لبديع الزمان النورسي صاحب الحركة التجديدية والإحيائية. عمل واعظاً متجولاً، وركزت خطبه على تربية النفوس وتذكيرها بخالقها. بدأ بعد عام 1990م، حركة رائدة في الحوار والتفاهم بين الأديان متسمة بالمرونة. وإذا كان نجم الدين أربكان هو أب الإسلام السياسي في تركيا، فإن جلين هو أب الإسلام الاجتماعي، وزعيم "حركة جلين" التي تمتلك مئات المدارس في تركيا ومئات خارجها من جمهوريات آسيا الوسطى وروسيا حتى المغرب وكينيا وأوغندا مروراً بالبلقان والقوقاز. تلقى حركته ترحيباً غربياً بصفتها أكثر انفتاحاً، وعلى عكس أربكان لا يرى جلين في الغرب قوى معادية، بل يجب التعاون معها، ولا يفضل تطبيق الشريعة في تركيا باعتبار الغالبية العظمى من قواعد الشريعة تتعلق بالحياة الخاصة للناس، ويعتقد أن الديمقراطية هي أفضل حل، ويكن عداءً للأنظمة الشمولية في العالم الإسلامي. وبالنظر إلى سياسات أردوغان يذهب البعض إلى أن جلين هو أستاذ أردوغان الحقيقي وليس أربكان. حركته تمزج الحداثة بالتدين وبالقومية وبالتسامح وبالديمقراطية، ووضع الإسلام والقومية والليبرالية في بوتقة واحدة. وهو يقيم الآن في أمريكا. (انظر الموسوعة الحرة: www.wikipedia.org .)

[4] بسام طيبي، من مواليد دمشق 1944م، وهو خبير سوري في مجال العلوم السياسية مقيم في ألمانيا منذ 1962م، وأصبح مواطناً ألمانياً في العام 1976م. وهو معروف بتحليل العلاقات الدولية، ويدرس في جامعة غوتينغن. وهو معروف في ألمانيا بتحليلاته الانفعالية التي تهاجم الإسلام والمسلمين بمناسبة أو دون مناسبة. والساحة الألمانية مليئة بأمثاله ممن أثبتت التجارب الغربية أنهم يسعون للظهور وتحقيق شهرة بأي ثمن على حساب قول الحقيقة. وهو يقول أنه يسعى لإصلاح الإسلام، ولكنه غير معروف، ولم يكتب كتباً باللغة العربية، ولكن له كتب بلغات أخرى، منها: تحدي الأصولية– الإسلام السياسي والعالم الجديد، الصادر عام 2002م. (انظر: الموسوعة الحرة: www.wikipedia.org .)

كما أشار أن من الداعمين لهذا التوجه بعض المعارضين الإيرانيين. [1] وأيضاً، أشار في موضع آخر إلى نوال سعداوي كصاحبة توجه تجديدي. [2]

4- **العلمانيون:** وهم الذين " يريدون العالم الإسلامي أن يتقبل فكرة فصل الدين عن الدولة كما هو الحال في الديمقراطيات الصناعية، مع حصر الدين على النطاق الشخصي." [3] ويحدد التقرير وصفهم بشكل أوضح فيقول: " ويرى العلمانيون أن الدين يجب أن يكون موضوعاً شخصياً ويجب فصله عن السياسة والدولة، وأن التحدي الرئيسي في نظرهم هو منع التجاوز في أي من الاتجاهين. حيث إن على الدولة عدم التدخل في الممارسات الشخصية للدين، وبنفس القدر، يجب أن تكون هذه العادات الدينية متماشية مع القانون الأرضي وحقوق الإنسان. إن تيار (الكماليين) الأتراك الذي وضع الدين تحت القبضة الصارمة للدولة يمثل أكثر التيارات علمانية في الإسلام." [4]

ويقسم التقرير العلمانيين إلى قسمين:

أ- **العلمانيون المعتدلون:** " يرون أن تمنح الدولة للناس حقهم في ممارسة معتقداتهم، بالرغم من تأكيدهم بأن يظل الدين موضوعاً خاصاً ولا يجب أن ينتهك أياً من معايير حقوق الإنسان أو القانون المدني." [5]

ب- **العلمانيون التقليديون:** فهم " الشيوعيون واللادينيون الذين يرفضون الدين جملة وتفصيلاً " [6]

وواضح من خلال هذا الوصف أن هذا التيار تيار علماني خالص واضح في علمانيته، ولا ننفي دور هذا التيار في خدمة العلمانية المعاصرة، ولم نحاول في هذا البحث تصنيف الأشخاص ووضع حدود فاصلة، وإنما عرضنا الأفكار التي يتبناها الخطاب العلماني المعاصر، وتميزه عن الخطاب

---

[1] انظر: التقرير، ص 62، 63.

[2] انظر: التقرير، ص 64- الهامش. نوال سعداوي: من مواليد القاهرة 1930م، وهي طبيبة وكاتبة وروائية مصرية ومدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص. دعت إلى أن يتغير مفهوم الإسلام وعادات المسلمين، واعتبرت الحجاب تقاليد لا علاقة لها بالدين، واعتبرت مناسك الحج موروث وثني، وانتقدت قوانين الميراث في الإسلام، وكذلك رفضت قوامة الرجل على المرأة. (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا، www.wikipedia.org .)

[3] التقرير، ص 9.

[4] التقرير، ص 24.

[5] التقرير، ص 26.

[6] التقرير، ص26، بتصرف يسير.

التقليدي، وقد يكون بعض المنظرين لهذا الخطاب من أصحاب التوجه العلماني الصريح. إلا أن التقرير يشير إلى مواقف متباينة بشأن جدوى التعاون مع هذا التيار. [1]

ويسهب التقرير في تفاصيل مواقف التيارات المختلفة من قضايا معينة، سماها " قضايا دلالية" أو " قضايا رئيسية " أو " القضايا البارزة ". وقد لخصها في جدول لم يكن مثبتاً في الترجمة، ننتقي منه قضيتين، في إشارة إلى الطريقة التي من خلالها اعتمد التقرير هذا التصنيف. ويؤخذ على التقرير قلة الأمثلة وعدم دقتها. كما أن القارئ يشعر بالتداخل بين الفئات المختلفة، التي بنى التقرير نظرته إليها دون الرجوع إلى المصادر أو المراجع الإسلامية من كتب وغيرها. بل معظم اعتماده مراجع أجنبية، ومواقع الإنترنت، ومقالات وغيرها. وتفصيل المواقف تجاه القضيتين المختارتين كالتالي:

أولاً: تعدد الزوجات: واحدة من القضايا التي اعتبرها التقرير دالة على موقع تيار إسلامي من الخريطة التي رسمها التقرير. ولذا نجده يبين مواقف التيارات المختلفة منها باعتبارها وسيلةً للتصنيف، فمن يتبنى رأياً معيناً في الموضوع يتم تصنيفه وفقاً لذلك، وهذا على النحو التالي:

- **الأصوليون** يقبلون تعدد الزوجات، ويلازمه في مجتمعاتهم الزواج المبكر والزواج الإجباري الذي يجيزه الإسلام في حالة الحرب، وذلك كما في حالة حركة طالبان في أفغانستان. [2]
- **التقليديون (الإصلاحيون والمحافظون)** الذين يعيشون في الغرب أو في البلدان التي لا توافق على تعدد الزوجات، لا يؤيدون ممارسته بشكل شائع. كما أن بعضهم يتنصل عنه؛ لأنهم يرون أن المسلمين يجب أن يحترموا قوانين البلد التي يعيشون فيها. ولكنهم لا يعترضون على الرجال الذين لديهم زوجات في بلدانهم ويتزوجون امرأة أخرى من البلاد التي جاءوا للعمل أو الدراسة فيها. أما التقليديون الذين هم أقرب إلى المجددين، فيعارضونه، إلا أن كون القرآن قد أباحه ومحمد والخلفاء الأوائل مارسوه فلا يستطيعون التنصل عنه، بل يدافعون عنه بعدد من الحجج ليجعلوه مقبولاً لدى الجمهور الحديث. [3]
- **المجددون** " لا ينخرطون في الكثير من التفصيلات. إذ أنهم ببساطة يشيرون إلى الحقيقة القائلة بأن (العصور المتغيرة) تأتي بتقاليد ومبادئ متغيرة، حيث إنه ما كان مقبولاً قبل مئات السنين لم يعد مقبولاً اليوم – على الرغم من أن القرآن كان متناقضاً حينئذ في هذه المسألة. وبدلاً من

---

[1] انظر: التقرير، ص 44.

[2] انظر: التقرير، ص 30.

[3] انظر: المصدر السابق، ص 30. ويشرح التقرير تناول هذا التيار للقضية وتبريرهم للتعدد.

التركيز على خصوصيات لم تعد تتواكب مع الوضع العام للعالم المدني الحديث، يجب التركيز على أسس تعاليم الرسول وأفعاله. [1]

- **العلمانيون:** يرفضونه ويرون أنه يتنافى مع القيم المعاصرة. وقد أورد التقرير رأيهم في الجدول التلخيصي. [2]

ثانياً: مسألة الحدود والعقوبات الإسلامية: وهي من أهم الإشكاليات التي يواجه بها العلمانيون والغرب العالم الإسلامي، بل والإسلام نفسه. خريطة التيارات الإسلامية بالنسبة لهذه القضية تتضح من مواقفهم تجاه هذه المسألة، وهي كالتالي:

- **الأصوليون الراديكاليون:** يرون أنها طريقة ممتازة لتحقيق عدالة رادعة وسريعة.
- **الأصوليون الكتابيون:** يعتبرونها عادلة وصحيحة، ولكن ربما يجب أن تنفذ بحذر؛ ذلك أنها لم تعد متماشية تماماً مع الرأي العام العالمي، ولذا فيمكنها الإضرار بصورة الدول الإسلامية.
- **التقليديون المحافظون:** يجب تفعيلها إذا كانت الدولة تتبع الشريعة، وهو ما يجب أن تفعله الدولة المسلمة. عقوبات الشريعة القاسية لها أثر رادع جيد، ولكنها قصد فيها أن تخفف بالرحمة، والعفو، وجهود لإعادة التأهيل، وقوانين صارمة فيما يتعلق بأدلة الإدانة.
- **التقليديون الإصلاحيون:** يجب عدم تطبيقها، العقوبات الأكثر قسوة لم يُقصد أبداً تنفيذها إلا في حالات نادرة؛ لقد تم إساءة تطبيقها وإساءة فهمها، ولم يكن لها غالباً أساس قرآني حقيقي.
- **المجددون:** يجب عدم تطبيقها. فهذه العقوبات إما قديمة، متماشية مع الممارسة العامة لعصرها ولم تعد ملائمة، أو أنها تم تفسيرها بشكل خاطئ من البداية.
- **العلمانيون المعتدلون:** ليست قانونية في معظم الدول، ولا تتماشى مع حقوق الإنسان الدولية ولا مع المعايير المعاصرة، لذا لا يمكن تطبيقها.
- **العلمانيون التقليديون:** الدين مغالطة، لذا فالقوانين الدينية غير قابلة للتطبيق.[3]

أما القضايا الأخرى التي حاول التقرير من خلالها إجراء التصنيف ورسم المحددات والمقارنة، فهي: الديمقراطية، حقوق الإنسان والحرية الفردية، الحجاب، ضرب الأزواج لزوجاتهم، الأقليات، الدولة الإسلامية، المشاركة العامة للمرأة، الجهاد، المصادر.

---

[1] التقرير، ص 33.

[2] Civil Democratic Islam.. Partners, Resources and Strategies, Cheryl Benard, RAND Corporation, 2003, pg. 9.

وهذا الجدول غير مثبت في الترجمة، والنقل هنا من النسخة الإنجليزية.

[3] انظر الجدول: Civil Democratic Islam, pg.8 & 9.

وكثير من هذه القضايا تعتبر تحديات تواجه الدولة الإسلامية، ويرفعها الغرب ضد المسلمين، ويحاولون دعم وجهات النظر الإسلامية الأكثر تقارباً مع القيم الغربية في هذه المجالات. [1]

ومن اللافت للنظر أن التقرير أشار إلى الصوفية بشكل خاص، وفي عنوان مستقل؛ لأنه من الصعب – حسب التقرير – وضعهم في أي من المجموعات، ولكنه يرى وضعهم مع تيار المجددين، حيث إن الصوفية تمثل تأويلاً فكرياً منفتحاً للإسلام. ويرى أنه يجب تشجيع التأثير الصوفي بقوة في البلدان التي لديها تقاليد صوفية مثل أفغانستان والعراق، وذلك من خلال التأثير في مناهج التعليم وقيم المجتمع وثقافته. حيث إن الصوفية بما لديها من طقوس شهرية وموسيقية وفلسفية، تمثل جسراً للخروج من الاندماج الديني. [2]

ملاحظات حول التصنيف:

1- قلة الاعتماد على المصادر العلمية، خاصة العربية، ومعظم ما يعتمد عيه التقرير كتابات لمسلمين غربيين، أو كتابات على الإنترنت، بنى التقرير عليها نظرته لواقع المسلمين الفكري.
2- محاولة إسقاط المصطلحات الغربية من الأصولية والتقليدية والأرثوذكسية على المفاهيم والتوجهات الإسلامية، رغم وجود فوارق كبيرة. وربما هو من المحاولات لدفع الإسلام في نفس الطريق الذي سار فيه الدين في الغرب إبان الصراع مع الكنيسة في أوروبا.
3- اعتراف التقرير بصعوبة الفصل بين الفئات المختلفة، والخطأ في تحديد الشركاء أحياناً، ربما هذا الذي جعل تقرير عام 2007م يضع وسائل أكثر وضوحاً للتصنيف – كما سيأتي –، حيث وضع مجموعة من الأسئلة الاختبارية، تحدد الإجابة عنها مدى اعتدال الفرد من تشدده.
4- إغفال التقرير لبعض المحددات المهمة في التوجهات الفكرية في العالم الإسلامي، فاعتبر رأي شيخ الأزهر الطنطاوي حول حرمة قتل المدنيين الإسرائيليين رأياً أكثر تقارباً مع قيم الغرب من داخل الإسلام نفسه، رغم أننا يمكن أن نصنف مثل هذه الآراء في صنف الآراء المتماشية مع السلطة، وتؤثر فيها السياسة. ونعتبر من تصدر عنهم مثل هذه الفتاوى "علماء سلاطين". وهي تذكرنا بفتاوى تحريم العمليات الاستشهادية في الوقت الذي كانت فيه هذه العمليات الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها للشعب الفلسطيني الأعزل أن يدافع عن نفسه ويقلق عدوه.
5- هذا الذي عرضناه لا يعني توجيه التهم، فالولايات المتحدة لم تصنع ما رأى التقرير أنه الواقع الفكري للعالم الإسلامي، وإنما هي محاولة للتوصيف لهذا الواقع لخدمة أغراض الولايات

---

[1] تعتبر هذه الموضوعات مادة هامة وحيوية، وتشكل أكبر التحديات التي تواجه الدولة الإسلامية، ونوصي بأن يتم تناولها بالتفصيل في بحث منفرد، لكبر حجم الموضوع، ولأهميته.

[2] انظر: التقرير، ص 74، 75.

المتحدة من خلال تشجيع بعض العناصر ضد بعض. فلا يعني معاداة التقرير لمن سماهم بالأصوليين أنهم هم التيار الإسلامي الصحيح في جميع مفرداته، ولا يعني تفضيل التقرير للتقليديين على الأصوليين اتهامهم بالخيانة أو الضلال، فالتقرير أشار أيضاً إلى إمكانية الاستفادة من الأصوليين إذا وصلوا إلى الحكم، إذ إنهم بتشددهم سيوحدون المعارضة ضدهم مما يتيح الفرصة للاستفادة من ذلك في دعم تغيير الإسلام. فغاية الأمر هو محاولة الولايات المتحدة الاستفادة مما هو موجود لتحقيق أغراضها. كما أن بعض من وصفهم التقرير بالمجددين قد يعادون الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الوطنية، حتى أن العلمانيين كما يشير التقرير في أحد وجهات النظر يكرهون الولايات المتحدة، وإن كان هذا – من وجهة نظر الباحثة – لا ينطبق إلا على القليل منهم، ويشير الواقع إلى أنهم مستعدون للتحالف معها في سبيل النيل من خصومهم السياسيين من الإسلاميين، وربما يتخذون خطاباً معادياً للغرب بهدف جذب الجمهور.

6- اتهم التقرير التقليديين الإصلاحيين – وهم الذين صنف الشيخ القرضاوي ضمنهم – بأنهم رغم اعتقادهم بوجوب اتباع القرآن والشريعة بشكل حرفي وبشكل كامل، إلا أنهم يتحايلون عن طريق بعض الأساليب المدروسة والتحريفية من أجل الحصول على الاستثناءات والشروط، والبحث عن بعض الالتباسات والتفسيرات البديلة الممكنة، ولم يقدم في ذلك أدلة ولا أمثلة. كما ربط بينهم وبين التراجع والتخلف ونمو المشاكل الاجتماعية السياسية، وتفاقم مستويات الفقر. وهو لا يقدم أدلة على ما ذهب إليه، سوى تقرير التنمية البشرية في العالم العربي الصادر عن الأمم المتحدة عام 2002م، والذي حدد ثلاثة أسباب للتخلف في العالم العربي؛ هي غياب الديمقراطية، وعدم المساواة في وضع المرأة، وإهمال التعليم. ويحمل المسئولية للتقليديين في ذلك. وهذه الطريقة مجانبة للموضوعية، وتهدف إلى التنفير منهم. [1]وهذا لأنهم قد يكونون من يمثل الاعتدال الإسلامي الحقيقي الذي لا يرغب الغرب في انتشاره لعدم تماشيه مع قيمهم بالكامل، ووجوده يقلل من قيمة التيار الذي يدعمونه وهو تيار المجددين. وترى الباحثة عناية الولايات المتحدة باستمرار وجود تيار إسلامي صاحب خطاب متشدد منفر للاستفادة منه كحجة في أي إجراءات ترغب في ممارستها ضد من تريد من المسلمين بحجة التطرف. ومما يقوي هذا الرأي أن التقرير ذكر موقع إسلام أون لاين [2] بصفته يمثل تحدياً، وهذا غريب، لأن

---

[1] انظر: التقرير، ص56، 57.

[2] www.islamonline.net ، والموقع الآن قد تغير عن الموقع السابق الذي يقصده التقرير عند إعداده في 2003م، حيث تم إغلاق فرعه في مصر والاستغناء عن كوادره العاملين هناك، مما أفقد الموقع الطابع العام له، وشهرته وزواره والكثيرين من المتفاعلين معه، خاصة من الغرب من خلال النسخة الإنجليزية التي وصفها التقرير بالمتميزة.وقد كان للموقع صفحات متنوعة تناقش القضايا الدعوية والصحية والاجتماعية والسياسية والأسرية والفكرية وفي مجال الفن أيضاً، ويقدم استشارات وحلول، وبه منتديات متنوعة، وحوارات حية مع شخصيات كثيرة في مجالات متعددة، مما كان يجعل التفاعل على الموقع كبيراً.

الموقع صاحب خطاب إسلامي وسطي وحضاري، وقد وصفه التقرير أنه مناصر للتجديد، وأنه يعكس قدراً عالياً من التعليم وكفاءة متميزة في اللغة الإنجليزية، وقدر أكبر من المواكبة في الطرح. ولكن هذا غير كافٍ بالنسبة لهم، حيث إن التقرير أشار إلى معاداة الموقع للديمقراطية، كما نقل التقرير اقتباساً من الموقع يشير إلى نقد القول بتاريخية القرآن. [1]

7- عند النظر إلى الأسماء التي أوردها التقرير للمعتدلين نجد تبايناً كبيراً بينها، فبعيد فتح الله جلين مثلاً عن كل من شريف ماردين ونوال السعداوي، فرغم أن جلين لا يؤيد تطبيق الشريعة إلا أنه يسعى لنشر قيم الدين بين الناس وتقويته في المجتمع، فقد تلقى تربية دينية أثرت في نفسه، وحرَّكته حركةً دينية تسعى إلى صبغ حياة الناس بقيم الإسلام، ولكن يبدو أن الطبيعة الصوفية جعلته يميل إلى الإسلام المسالم الذي لا يرى عداء في أحد، والأولى أن يصنفه التقرير ضمن الصوفية وليس ضمن المعتدلين جنباً إلى جنب مع شريف ماردين المعتز بالعلمانية والذي يرى أن علمانية تركيا سابقة على سقوط الخلافة. وكذلك نوال سعداوي التي تسخر من معظم قيم ومبادئ الإسلام.

8- جاء في تقرير: " العالم الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر" تصنيف مختلف عن التصنيف الوارد في هذا التقرير، وكان أكثر تفصيلاً، لمعظم الحركات الإسلامية في جميع أنحاء العالم الإسلامي وبأسمائها. وقد وضع – على سبيل المثال – (جماعة التبليغ)[2] ضمن الأصوليين الكتابيين، وشيعة حوزة النجف [3] ضمن التقليديين، والمحمدية [4] في إندونيسيا ضمن المجددين.[5]

---

[1] انظر: التقرير، ص 48-49. والتقرير وإن تحدث عن الموقع في سياق حديثه عن الأصوليين، إلا أن وصفه للموقع يضعه في تصنيف التقليديين، وقد بدا أن التقرير يستثنيه من الوصف العام للأصولية، وإنما دفعه إلى ذلك وقوف الموقع ضد القيم الغربية كالديمقراطية والتاريخية. وهذا والتقرير يعترف بصعوبة التفريق أحياناً بين الأصوليين والتقليديين. (انظر: التقرير، ص 50.)

[2] جماعة التبليغ والدعوة، جماعة إسلامية أقرب ما تكون إلى جماعة وعظ وإرشاد منها إلى جماعة منظمة. تقوم دعوتها على تبليغ فضائل الإسلام لكل من تستطيع الوصول إليه، ملزمة أتباعها بأن يقتطع كل واحد منهم جزءاً من وقته لتبليغ الدعوة ونشرها بعيداً عن التشكيلات الحزبية والقضايا السياسية. (انظر: الموسوعة الميسرة، ج1/ ص 318).

[3] الحوزة أو الحوزة العلمية هي المدرسة العلمية في المذهب الشيعي الاثني عشري، والنجف هي إحدى أبرز مدن العراق، وهي مركز محافظة النجف، وهي مقدسة عند الشيعة وتعد مزاراً شيعياً لأن فيها مرقد الإمام علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، وتعتبر حوزة النجف أشهر وأعرق الحوزات على الإطلاق.(انظر: الويكيبيديا: www.wikipedia.org ، مادتي النجف والحوزة.)

[4] الجمعية المحمدية، حركة أسسها الشيخ أحمد دحلان عام 1912م، في يوكياكرتا في إندونيسيا، وهي قائمة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتجديد المنصوص من القرآن والسنة، ومحاربة البدع والضلالات ونشر عقيدة التوحيد الخالص، ومن هذا الباب تعد نفسها حركة تجديدية لإصلاح الإسلام وتصفيته. ولها أعمال في مجال الدعوة والعمل الخيري والاجتماعي والتعليم. (انظر: موقع الجمعية : http://www.muhammadiyah.or.id/ar/content-176-det-ciri-perjuangan.html .)

[5] انظر: The Muslim World after 9/11, Angel Rabasa- Chyrel Benard & others, RAND corporation,2004, pg. 8.

محددات الاعتدال الأمريكي:

جاء في تقرير " بناء شبكات إسلامية معتدلة " المحددات العامة للمسلمين المعتدلين، وهي كما يلي مختصرة:

1- **الديمقراطية.** الالتزام بالديمقراطية كما تفهم من تقاليد الغرب الليبرالي، والتوافق على أن الشرعية السياسية تأتي من خلال إرادة الشعب بانتخابات ديمقراطية هي من القضايا الرئيسية لتحديد المسلمين المعتدلين.

2- **تقبل المصادر غير المتطرفة للقانون.** إن الخط الفاصل بين المسلمين المعتدلين وبين الإسلاميين الراديكاليين في الدول ذات الأنظمة الشرعية المرتكزة على ما في الغرب هو الموقف من وجوب تطبيق الشريعة.

3- **احترام حقوق المرأة والأقليات الدينية.** يرحب المعتدلون بالحركات النسوية المسلمة، وهم منفتحون على التعددية الدينية وحوار الأديان.

4- **يقفون ضد الإرهاب والعنف غير المشروع.** يجب رفض العنف ضد المدنيين وكذلك العمليات الانتحارية. رغم ذلك هناك حالات يكون فيها العنف مشروعاً كالعنف بغرض الدفاع. [1]

ويرى التقرير أنه " ليس كافياً أن تعلن جماعة أنها جماعة ديمقراطية بمجرد تفضيلها واختيارها للانتخابات كوسيلة لتشكيل الحكومة، وهذا ما حدث مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر. حيث إنه من المهم لكي تكون ديمقراطياً أن تحترم حرية التعبير والاجتماع وحرية الدين (وحرية أن لا يكون لك دين أصلاً)" [2] لذا فقد جاء هذا التقرير أكثر تحديداً من التقارير السابقة، حيث وضع أسئلة يتحدد من خلالها مدى اعتدال الشخص، وهي كالتالي:

1- هل هذه الجماعة (أو الفرد) قامت بدعم العنف أو التسامح بشأن من يقوم بأعمال العنف؟ وإذا لم تكن تقوم بتدعيم العنف أو التسامح فيه في وقتنا الراهن، فهل قامت بدعمه أو التسامح بشأنه في الماضي؟

2- هل تقوم هذه الجماعة أو الفرد بتدعيم الديمقراطية؟ وفي هذه الحالة، هل تعرف هذه الجماعة الديمقراطية بشكل متسع في ضوء الحقوق الفردية؟

3- وهل تقوم بدعم حقوق الإنسان المعترف بها دولياً؟

4- وهل تقوم بعمل أي استثناءات (على سبيل المثال استثناءات تتعلق بحرية الأديان)؟

---

[1] انظر: Building Moderate Muslim Networks, Angel Rabasa- Cheryl Benard & others, RAND Corporation, 2007, pg. 66-68.

[2] السابق: pg. 68. والترجمة في موقع الألوكة تقع في الجزء الخامس: http://www.alukah.net/Translations/0/19928/.

5- وهل تؤمن بأن تغيير الديانة هو حق من حقوق الأفراد؟

6- وهل تعتقد أن الدولة يجب أن تطبق مبادئ القانون الجنائي للشريعة الإسلامية وتجعلها محلاً للتنفيذ؟

7- وهل تعتقد أنها يجب أن تطبق مبادئ القانون المدني للشريعة وتجعلها محلاً للتنفيذ؟ أو هل تعتقد أنه يجب أو لا يجب أن يكون هناك خيارات تخالف الشريعة لهؤلاء الذين يفضلون أن يتم الفصل في الأمور الخاصة بالقانون المدني تحت نظام قانوني علماني؟

8- وهل تعتقد أن الأقليات الدينية لهم نفس حقوق المسلمين؟

9- وهل تعتقد أن الأقليات الدينية من الممكن أن يتقلد أحد من أفرادها منصب سياسي عالي في دولة بها أكثرية من المسلمين؟

10- وهل تعتقد أن الأقليات الدينية لهم الحق ومخولين لبناء وإدارة مؤسسات دينية خاصة بهم (مثال الكنائس والمعابد اليهودية) بالبلدان التي يكون غالبية سكانها من المسلمين؟

11- وهل تقبل تطبيق النظام التشريعي (القانوني) الذي يركز على المبادئ والأسس القضائية غير الطائفية؟ [1]

الخلاصة:

هكذا نظرت التقارير إلى العالم الإسلامي، وقامت بتصنيف المسلمين وفقاً للمفاهيم الديمقراطية الغربية، والاعتدال حسب المنظور الأمريكي. وقد بان التيار الذي يمكن أن تعول عليه الولايات المتحدة لإنتاج إسلام جديد معتدل متوافق ومتصالح مع الغرب، وهو دفع للإسلام في الاتجاه الذي سارت فيه الأديان في أوروبا، حيث تم إعادة تفسيرها أو تغيير النظرة إليها، فقد جاء في تقرير 2003م: " إن العهد القديم لا يختلف عن القرآن في تبنيه لبعض السلوكيات واحتوائه على بعض القوانين والقيم التي لا يمكن مجرد التفكير فيها، ناهيك عن كونها غير قانونية في مجتمع اليوم. وهذا لا يمثل مشكلة؛ لأن عدداً قليلاً من الناس اليوم يريد أن نعيش في الأبوية الإنجيلية. وبدلاً من ذلك نسمح لرؤيتنا حول الرسالة الحقيقية لليهودية أو المسيحية أن تهيمن على النص الحرفي الذي نعتبره قصص تاريخية وأساطير. وهو نفس المنهج الذي يقترحه المجددون من المسلمين. [2]

---

[1] انظر: السابق .pg. 69 والترجمة بموقع الألوكة الجزء الخامس، مع تصحيح بعض الأخطاء الإملائية وأخطاء الترجمة. مثلاً جاء في الترجمة لكلمة synagogues " المعابد الصهيونية"، والصحيح " المعابد اليهودية "، ومعلوم الفرق بين الصهيونية واليهودية.

[2] التقرير، ص 61.

لذا، فالتقرير يصف المجددين بأنهم هم "الذين عملوا لمصلحة الغرب وليس التقليديين. حيث إن ذلك يتضمن الانحراف عن العناصر الأصلية للمذهب الديني وتعديلها وتجاهل بعضها بشكل انتقائي."[1]

وفي ملحق للتقرير بعنوان (حرب الحديث)، يشجع التقرير على رفض الأحاديث النبوية، " يجب تعليم الرأي العام وتوعيته حول عملية تفسير دينه، حتى لا نكون في رحمة سلطات نصبت نفسها على المجتمع، عديمة الضمير وجاهلة. وفي نفس الوقت وحتى يتم تحقيق ما أشرنا إليه، يجب العمل على تكوين كتلة (مضادة للحديث) من الذين يريدون مجتمعاً أكثر تسامحاً وينعم بالمساواة والديمقراطية." [2]

وللدلالة على أن الهدف هو تغيير الإسلام بأيدي أفراده جاء فيه أن " هناك مؤشرات مؤكدة بأن التغيير يمكن أن يؤثر في الإسلام.. وأن الإسلام لا يتمتع بالمناعة ضد التغير القيمي والحضاري دون غيره من الأديان الأخرى في العالم." [3]

وهذا ما أردنا التأكيد عليه من خلال هذا البحث، إن التغيير يستهدف القيم الإسلامية نفسها، والغرب يبحث عمن يقوم بهذا الدور من أبناء المسلمين أنفسهم، ليكون ذلك أكثر تقبلاً بين المسلمين.

وفيما سيأتي بإذن الله، سنبين الخطط التي رسمتها التقارير لصناع القرار في دعم التيارات التي ترجحها، وكيف تحاول الولايات المتحدة التدخل لتغيير الإسلام وإنتاج إسلام علماني جديد متوافق معها ومع قيمها.

---

[1] التقرير، ص 61.

[2] التقرير، ص 86.

[3] التقرير، ص 61، 62.

المطلب الثاني

إنشاء شبكات إسلامية معتدلة ودعمها

أولاً: إنشاء شبكات إسلامية معتدلة:

بعد أن تناولت التقارير الثلاثة السابقة بإسهاب تصنيف المسلمين، ثم تحديد سمات المسلمين المعتدلين وفق المفهوم الأمريكي للاعتدال، بيَّن تقرير 2007م كيفية الاستفادة من المعتدلين في دعم ونشر أفكار الولايات المتحدة الأمريكية في العالم الإسلامي، وذلك عن طريق تكوين شبكات معتدلة ودعمها. والمقصود بذلك محاكاة تجربة الولايات المتحدة مع مثل هذه الشبكات التي تم إنشاؤها إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً. وكانت هذه الشبكات هي وسيلة الولايات المتحدة في نشر أفكارها لمناهضة أفكار الاتحاد السوفييتي.

لذا فقد استغرق التقرير جزءاً كبيراً منه في وصف هذه الشبكات السابقة، وشرح تجربة الولايات المتحدة معها، ثم بيان أوجه الشبه والاختلاف بين تلك الحالة وحالة العالم الإسلامي اليوم.

ونستعرض فيما يلي خطة التقرير في بناء هذه الشبكات، أو ما يسميه التقرير " خارطة الطريق لبناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي " [1]، وذلك بتحديد الفئات التي سيتم إشراكها، وكيفية الدعم الذي سيعطى لها.

وتحت عنوان "المشاركون المرتقبون" وضع التقرير ثلاث فئات؛ هي: العلمانيون – والمسلمون الليبراليون – والمعتدلون التقليديون بما فيهم الصوفية. [2]

1- العلمانيون:

وقد تحدث التقرير عنهم وعن أصنافهم. وأشار إلى أنه رغم سيادة العلمانية باعتبارها مفهوماً للعلاقة بين الدين والدولة – وهي علاقة سلبية بالطبع – أثناء تشكل البلدان الإسلامية الحديثة، فإنها قد تراجعت أمام عاملين:

أ- ظهور وازدهار الإسلاميين في العقود الثلاثة الأخيرة في كثير من بلدان العالم الإسلامي.

---

[1] تقرير2007م، ص65، والترجمة في موقع الألوكة، الجزء الخامس، وهو على الرابط التالي: http://www.alukah.net/Translations/0/19928/.

[2] انظر: تقرير 2007م، ص 70، والترجمة على موقع الألوكة في الجزء الخامس. ونلحظ هنا أن التقرير يستعمل مصطلح المعتدلين، وذلك وفق المحددات التي وضعها والتي ذكرناها في المطلب السابق، ووفق الأسئلة التي رصد من خلالها سمات المعتدلين وفق المفاهيم الأمريكية.

ب- ارتباط العلمانية بالأجهزة السياسية الفاشلة المؤيدة لها في العالم الإسلامي، وليس بالنموذج الغربي الليبرالي.

وقد ميز التقرير بين ثلاثة أصناف للعلمانيين في العالم الإسلامي:

أ- العلمانيون الليبراليون: وهم الذين يؤمنون بالقيم الليبرالية والديمقراطية، ويتبنون فكرة (الديانة المدنية)، أي الفصل بين المناخ الديني والمناخ السياسي، ولكنهم لا يعادون الدين ولا المظاهر العامة للدين. وقيمهم هي الأقرب إلى القيم الغربية، غير أنهم يمثلون قلة في العالم الإسلامي. وقد أفرد التقرير لهم فصلاً خاصاً، حيث إنه تم إهمال الاستفادة منهم في السابق بناءً على سوء التقدير لقيمتهم. [1]

ب-العلمانيون غير المؤيدين للإكليريكية: وقد مثل له التقرير بالنموذج الأتاتوركي في العالم الإسلامي والتقليد الفرنسي الخاص بالدولة العلمانية، وذلك في العالم الغربي. وقد بين التقرير أنه لجأ إلى هذا المصطلح لعدم وجود مصطلح أدق، رغم اعترافه بأن المسلمين السنة ليس لديهم رؤساء من رجال الدين فيما يعرف بالإكليريوس. ولأن هذا النوع معاد للدين بشكل صارخ وواضح، نلحظ أن التقرير سكت عن الحديث عن إشراك مثل هذا النوع من العلمانيين في خطة إنشاء الشبكات المعتدلة. فهذه الفئة تتعارض بشكل واضح مع ما شرحناه من أهداف هذه التقارير من تغيير الإسلام بهدوء لا إعلان الحرب على قيمه بشكل صريح.

ت-العلمانيون الفاشستيون: وهم الذين يؤيدون مبدأ العلمانية. وإن كان التقرير لم يوضح أكثر من ذلك في تعريفهم، إلا أنه مثل لهم بالبعثيين، والناصريين، والشيوعيين المعاصرين والمناصرين من النزعات الأخرى الفاشستية. وهم معادون للإسلاميين من الناحية النظرية، ولكنهم قد يتحالفون مع الإسلاميين ضد المصلحين الديمقراطيين؛ ولذا فهم ليسوا شركاء مناسبين للديمقراطيين من الولايات المتحدة والغربيين. وضرب التقرير مثلاً لهذه الفئة بصدام حسين في أواخر سلطته. [2]

فمن العرض السابق يتبين أنه ليس جميع العلمانيين يمكن أن يخدموا المشروع الأمريكي المقترح، وإنما الليبراليون منهم فقط.

---

[1] انظر تقرير 2007م، ص 70، والترجمة من موقع الألوكة في الجزء الخامس. والفصل الذي أفرد لهم هو الفصل التاسع من التقرير.

[2] انظر: التقرير، ص 71، والترجمة في الجزء الخامس على موقع الألوكة. وتجدر الإشارة إلى أنه وقع خطأ في نص الترجمة لكلمة واردة في التقرير هي: Ba'athists، حيث جاءت في الترجمة: البهائيين. وهو خطأ، والصحيح: البعثيين، وهو خطأ في القراءة وقع فيه المترجم.

2- المسلمون الليبراليون:

ورغم التحفظ على المصطلح، فإن التقرير اعتبرهم مختلفين عن العلمانيين في أن أيدلوجيتهم لها أساس ديني، حيث يميلون للعصرية ويحاولون التوفيق بين القيم الأساسية للإسلام والعالم العصري. فهم يعتقدون أن القيم الإسلامية تتماشى ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الشخصية، وشبههم بالديمقراطيين المسيحيين الأوروبيين. ومثل لهم بالناشط الإسلامي الإندونيسي الليبرالي (يوليل أبشر عبد الله) [1] والذي يتزعم شبكة إسلامية معتدلة، كما مثل لهم أيضاً بالمفكر التونسي (محمد الشرفي)، الذي سبقت الإشارة إلى بعض كتاباته [2]. وقد جاء في التقرير الإشارة إلى أنه يمثل التيار الذي يعتقد أن الشريعة تعد نتاجاً للظروف التاريخية في الفترة الخاصة بنشأتها، وأن عناصرها مثل العقاب البدني لم تعد متماشية مع هذا العصر. [3] كما يتميز المسلمون الليبراليون – حسب التقرير– بأنهم يعارضون مفهوم الدولة الإسلامية، مثل رئيس مجلس (المحمدية) السابق: (أحمد سيافي معرف) [4]، والذي يرى أنه لا توجد في القرآن الكريم آية واحدة تشير إلى تنظيم الدولة. [5]

إن هذه الفئة التي تحدث عنها التقرير، تمثل بشكل كبير وجه العلمانية المعاصرة التي يقصدها هذا البحث، فيما يتعلق بمحاولة تطبيق مبدأ التاريخية على الإسلام، وكذلك محاولة عصرنة الإسلام وربطه بالقيم الغربية من خلال البحث عن أسس لها في الإسلام، بطريقة تنزع عن الإسلام تفرده وتميزه، وتضعه موضع التبعية للقيم الغربية، وتجعله والعلمانية سيّان.

---

[1] يوليل أبشر عبد الله، من مواليد سنة 1967م، في جاوة الوسطى بإندونيسيا، وهو ينتمي إلى شبكة المسلمين الليبراليين هناك، والتي سيأتي الحديث عنها بإذن الله. وتلقى تعليمه الثانوي في مدرسة تابعة لجماعة نهضة العلماء التي سيأتي الحديث عنها أيضاً بإذن الله. حصل على البكالوريوس في الشريعة في جامعة في جاكارتا، ثم أكمل دراسته للماجستير في الأديان في جامعة بوسطن، ثم الدكتوراة في قسم حضارات ولغات الشرق الأدنى التابع لجامعة هارفرد. تعرض لمحاولة للاغتيال ولتهديدات بسبب تفسيره الليبرالي للإسلام. (انظر: موقع الموسوعة الحرة بالإنجليزية، ويكيبيديا، مادة : Ulil Abshar Abdalla، وذلك على الرابط: (http://en.wikipedia.org/wiki/Ulil_Abshar_Abdalla).

[2] انظر: ص127 من هذا البحث.

[3] انظر: التقرير،ص71، 72. الترجمة في موقع الألوكة، الجزء الخامس. وقد أشار التقرير إلى كتاب الشرفي: "الإسلام والحريات: سوء الفهم التاريخي"، وقام بالنقل منه.

[4] أحمد سيافي معرف، من مواليد غرب سومطرة عام 1935م، كان قائداً لجماعة المحمدية واحدة من أكبر منظمتين في إندونيسيا. وبجانب أنه محاضر جامعي فهو أيضاً ناشط كمتحدث وكاتب. حصل على جائزة في السلام والتفاهم الدولي. (انظر: الموسوعة الحرة الإنجليزية، ويكيبيديا، مادة: Ahmad Syafi’I Maarif، على الرابط: http://en.wikipedia.org/wiki/Ahmad_Syafi'i_Maarif).

[5] انظر: التقرير، ص 72، الترجمة في الجزء الخامس، وقد صرح بكلامه هذا في مقابلة معه وثقها التقرير.

3- المسلمون المتمسكون بالتقاليد والصوفية:

ويزعم التقرير أن هذه الفئة تشكل الغالبية في العالم الإسلامي، وأهم ما يميزها هو رفضها للعنف والتأكيد على قيم التسامح، ورفضها لتطبيق الشريعة معتبرة الدين مسألة شخصية. ويرى التقرير أن الفرصة لاتخاذ الشركاء منهم تزداد بسبب الخلاف بينهم وبين السلفيين والوهابيين الذين يقمعون الصوفية ويضحون بهم، مما يشكل فرصة أكبر للشراكة معهم. ويضرب التقرير مثلاً لهذه الفئة بالقائد الديني التركي فتح الله كولن الذي سبقت الإشارة إليه. [1]

يتبين من العرض السابق حرص التقرير الشديد على تحديد المعتدلين من المسلمين؛ لأن الأمر دقيق جداً. وذلك لوجود تنوع فكري كبير في العالم الإسلامي الواسع، كما أن هناك اجتهادات كثيرة قد تتماشى مع بعض رغبات الغرب أو بعض قيمه، إلا أن التسرع في الحكم على أصحاب هذه الاجتهادات يوقع في الخطأ، فإنهم لن يكونوا بالضرورة ممن يمثل "الاعتدال الأمريكي". وقد أشار التقرير إلى أنه تم ارتكاب أخطاء في هذا المجال، ومثال ذلك؛ عندما تم تصنيف بعض الأئمة الدنماركيين على أنهم معتدلون، ثم تبين فيما بعد أنهم هم الذي قادوا الحملة الشعواء ضد الرسوم المسيئة للرسول ﷺ، والتي امتد أثرها لتعم العالم الإسلامي كله، وبعد التحري الدقيق عنهم تبين أنهم ليسوا معتدلين حقيقيين مطلقاً. [2]

محددات مشروع بناء شبكات إسلامية معتدلة:

بالاطلاع على التقرير يمكن إجمال محددات المشروع في ثلاث نقاط:

1- إعطاء الأولوية لفئات معينة في المجتمع لإشراكهم والعناية بهم وتعريف دوائر صنع القرار الأمريكية بهم، وإدراجهم في قائمة زيارات الكونجرس، وهذه الفئات هي: الأكاديميون الليبراليون العلمانيون من المسلمين- صغار علماء الدين المعتدلين- النشطاء من الجماعات- جماعات الدفاع عن المرأة –الكتاب والصحفيون المعتدلون.

2- تنظيم برامج المساعدات في قطاعات محددة؛ هي: التعليم الديمقراطي – وسائل الإعلام – المساواة بين الجنسين – تأييد السياسة.

3- إدخال البعد الجغرافي في الاعتبار، وذلك بالعمل على تدفق الفكر المعتدل من أطراف العالم الإسلامي إلى الوسط، حيث إن مسلمي الأطراف ومسلمي الشتات يكونون أكثر اعتدالاً من مسلمي العالم العربي. [3]

---

[1] انظر: التقرير، ص 73، الترجمة في الجزء الخامس. وانظر ص 152 من هذا البحث.

[2] انظر: التقرير، ص23 من الملخص، الترجمة على الألوكة في الجزء المعنون بـــ " المقدمة ".

[3] انظر تفاصيل ذلك: التقرير، الفصل الخامس، ص 78-90.، والترجمة في الجزء الخامس على موقع الألوكة.

أما تفصيل هذه المحددات فيكون على النحو التالي:

المحدد الأول: ليس فيه كبير تفصيل، غير أنه يمكن الإشارة إلى أن التقرير اعتبر فئة الأكاديميين الليبراليين والعلمانيين حجر الأساس في شبكة المسلمين المعتدلين. [1] وقد يرجع ذلك إلى أنهم يضعون الأسس العلمية للأفكار المراد نشرها. أما صغار العلماء فلفت التقرير النظر إلى أهمية إشراكهم لأنه يرى أن نجاح الراديكاليين يرجع إلى توظيف المساجد وتمكن الدعاة من مخاطبة الناس بلغتهم البسيطة، وهو الأمر الذي لا يقدر عليه الأكاديميون الليبراليون. [2] أما ناشطو المجتمع فيحتاجون إلى الحماية من خطر المتطرفين والفتاوى المتشددة وهجمات العنف ضدهم. [3] وأما الصحفيون والمتواصلون عبر الإنترنت فيجب التركيز عليهم ودعمهم؛ لأن الرسائل الراديكالية اخترقت المجتمع الإسلامي حول العالم من خلال الإنترنت ووسائل الإعلام البعيدة عن رقابة الحكومات. وقد مولت الولايات المتحدة كلاً من راديو " سوا " [4] وقناة " الحرة " [5]، ويجب دعم وتمويل الإذاعات المحلية المعتدلة وكذلك البرامج التلفزيونية ومواقع الإنترنت. [6]

---

[1] انظر: التقرير، ص 79، والترجمة من موقع الألوكة في الجزء الخامس.

[2] انظر: التقرير، ص 79، 80. والترجمة على الألوكة في الجزء الخامس، ولكنها غير دقيقة.

[3] انظر: التقرير، ص 80. والترجمة على الألوكة في الجزء الخامس.

[4] راديو سوا: إذاعة تبث الأخبار والأغاني والبرامج الخفيفة، وتعود إلى مكتب الإذاعات الأمريكية الدولية، ويتم تمويلها من قبل الكونجرس الأمريكي. بدأت بث برامجها في الثالث والعشرين من مارس عام 2002م، كبديل عن إذاعة صوت أمريكيا التي توقفت عن البث باللغة العربية منذ ذلك الحين. وتهدف – بحسب أصحابها – إلى إعطاء أخبار متوازنة للشباب العربي، بهدف تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وتأخذ اسم الدولة المستهدفة بالبث، فهناك : سوا العراق– سوا الخليج– سوا السودان– سوا المغرب. (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا: مادة " راديو سوا " ، على الرابط: www.wikipedia.org، ولها موقع على الإنترنت يمكن مشاهدته على الرابط التالي: www.radiosawa.com).

[5] قناة فضائية أمريكية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمولها الحكومة الأمريكية. بدأت البث في الرابع عشر من فبراير عام 2004م، وتصل إلى اثنين وعشرين بلداً عبر الشرق الأوسط. ومثل كل أشكال الدبلوماسية الأمريكية فإن القناة ممنوعة من البث في الولايات المتحدة بسبب قانون سميث موندت 1948م بشأن بث الدعاية الدبلوماسية. كانت ميزانيتها في السنة الأولى 62 مليون دولار أمريكي، وقد دفع دافعوا الضرائب الأمريكيين 500 مليون دولا تقريباً لتمويل القناة. وهناك قناة أخرى تعنى بالشأن العراقي تسمى " الحرة عراق". وهي تبث طوال الأربع والعشرين ساعة يومياً، خالية من الإعلانات، الأخبار الإقليمية والدولية، وموضوعات برامجها تدور حول: حقوق النساء– حقوق الإنسان– الحريات الدينية– حريات التعبير– الصحة– الأخبار الترفيهية– الأخبار الرياضية– العلم والتقنية. (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا: مادة " قناة الحرة " www.wikipedia.org ، وللقناة موقع على الإنترنت على الرابط التالي: www.alhurra.com).

[6] انظر: التقرير، ص80. الترجمة غير دقيقة.

المحدد الثاني: تنظيم برامج المساعدات في القطاعات التالية:

أ- التعليم الديمقراطي:

وهنا لا يقصد التقرير أن يجعل التعليم الديمقراطي في مواجهة التعليم الديني على إطلاقه، ولكنه يقصد التصدي للتعليم الديني المتشدد في نظره، وبدلاً منه يتم نشر تعليم (ديني ديمقراطي)، عن طريق الربط بين التعاليم الإسلامية والقيم الديمقراطية بشكل واضح، وتدريب المعتدلين على ذلك. ويشير التقرير إلى أن الدولة الإسلامية التي تُعد الرائد في التعليم (الديني الديمقراطي) – على حد تعبير التقرير –، هي إندونيسيا. وذكر أن المؤسسة الآسيوية الوقفية [1] قد طورت برنامجاً لدعم جهود العلماء المعتدلين لإخضاع النصوص الإسلامية والاتجاهات السائدة والرئيسية التي تدعم القيم الديمقراطية. ومن ثَمّ تم نشر مجموعة من الإصدارات الفقهية التي تدعم مبادئ الديمقراطية والتعددية والمساواة في الحقوق بين الجنسين. وكذلك تسهم الجامعة الإسلامية في الدولة على نشر الثقافة المدنية في سياق إسلامي. وذكر التقرير (معهد نهضة العلماء) (LKiS) [2] والذي يسهم في التدريب على حقوق الإنسان في أنحاء إندونيسيا. [3]

---

[1] هكذا جاء اسمها في الترجمة، وهي في الأصل :(the Asia Foundation)، أي مؤسسة آسيا. ومن خلال موقعها على الإنترنت باللغة الإنجليزية، فهي منظمة تنموية دولية غير ربحية تهدف إلى تحسين الحياة في آسيا، من خلال برامجها المتعلقة بالإدارة والقانون والتنمية الاقتصادية وتمكين المرأة والبيئة والتعاون الإقليمي، وذلك للوصول بآسيا إلى بقعة مزدهرة يعمها السلام والعدل. مقرها في سان فرانسيسكو، ولها مكاتب في 18 دولة آسيوية. وتدير مشروع " الكتب لآسيا"، وقد قامت منذ تأسيسها عام 1954م بتوزيع حوالي 48 مليون كتاب على عشرات الآلاف من المؤسسات. (انظر: موقع المؤسسة على الإنترنت http://asiafoundation.org/about/.)

[2] جمعية نهضة العلماء الإندونيسية، تشكل هي والجماعة المحمدية – السابقة الذكر – أكبر جماعتين تمثلان التيار الإسلامي المعتدل – حسب ما تصف نفسها – في إندونيسيا، وذلك إلى جانب الجماعات الإسلامية المتعددة التي تمثل التيار المطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية والوقوف ضد كل أشكال الانحلال الأخلاقي في المجتمع الإندونيسي المكون من تنوع طائفي يشكل المسلمون الغالبية فيه، وكذلك إلى جانب الحركة الصوفية التي تمثل الإسلام المسالم الذي يولي العناية لأعمال القلب والذكر فقط، ويركز عليها في دعوته. (انظر موقع الشهاب، مقال بعنوان: نماذج الحركات الإسلامية المعاصرة، قمر الدين هدايت وأحمد غوث – ترجمة محمد شيرازي دمياطي، والمقال على الرابط التالي: http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1361). وقد تأسست في 31 يناير عام 1926م، وكانت في البداية منظمة دينية إسلامية في مواجهة الحركة المحمدية التجديدية. ويقدر أعضاؤها بحوالي 30 مليون نسمة، وتتركز بشكل أساسي في جزيرة جاوة. وبشكل عام ليس للجمعية استراتيجية سياسية أو فكرية تنظم مواقفها. (انظر: موقع قناة الجزيرة على الرابط: http://www.aljazeera.net/programs/pages/8604d860-f5af-4b50-9dfc-d85c4b310248، وانظر: موقع الموسوعة الحرة الإنجليزية، ويكيبيديا، مادة: Nahdlatul Ulama على الرابط: http://en.wikipedia.org/wiki/Nahdlatul_Ulama)، واختصار الاسم فيه حرف الـ i باللغة الإنجليزية يرمز إلى الإسلام، ولكنه كتب بالحرف الصغير بدلاً من الكبير، وذلك إشارة إلى معارضتهم للحركات الإسلامية. (انظر: التقرير ص 81.)

[3] انظر: التقرير، ص 81. الترجمة على الألوكة في الجزء الخامس.

ب- **وسائل الإعلام:**

يرى التقرير أن الإعلام المعتدل في مواجهة الإعلام الراديكالي يعد من الأدوات الهامة في حرب الأفكار. وتمثل إندونيسيا أيضاً نموذجاً للإعلام المعتدل. ومن البرامج المعتدلة هناك على سبيل المثال:

- البرنامج الإذاعي الأسبوعي لــ (شبكة المسلمين الليبراليين) [1] بعنوان (الدين وسماحته) ويصل إلى قرابة خمسة ملايين مستمع.

- المحطة التلفزيونية القومية TPI، تعرض برنامجاً دعوياً أسبوعياً حول المساواة بين الجنسين والإسلام، والذي يصل إلى 250000 من المشاهدين في الرقعة الأكبر من جاكرتا.

وقد تمت الإشارة إلى أمثلة أخرى من الإعلام المعتدل وفق التقرير، الذي يرى أنه كان ذا تأثير في تغيير فحوى الخطاب الإسلامي في إندونيسيا. [2]

ج- **المساواة بين الجنسين:**

ويرى التقرير أن مسألة حقوق المرأة تشكل أرض المعركة الرئيسية في حرب الأفكار مع العالم الإسلامي. حيث ينقل التقرير وجهة النظر القائلة بأن تبعية المرأة للرجل تشكل قضية مركزية في الكيان الكلي للإسلام الراديكالي والمحافظ؛ لذا فإن التشجيع والترويج لقضية المساواة بين الجنسين يعد من الموضوعات بالغة الأهمية لأيٍّ من المشروعات الخاصة بدفع المسلمين المعتدلين.[3]

---

[1] أنشئت شبكة المسلمين الليبراليين عام 2001م، على يد مجموعة من الشباب كانوا يتواصلون في البداية عبر مجموعة بريد إلكتروني في العام 1999م، وذلك لمناقشة كيفية التصدي لظاهرة تنامي التيارات الإسلامية. وتعد تجمعاً فكرياً تصب أنشطته في خدمة هدف أساسي يكمن في عرض الفكر الإسلامي الليبرالي، ونشر خطابه في المجتمع على أوسع نطاق ممكن وذلك لتقويض الفكر الأصولي السائد – حسب تعبيرهم- . وتبين الشبكة أنها تؤمن بأن الإسلام دين ليبرالي يؤكد على تحرير الفرد من كافة أشكال الاضطهاد السياسي والاجتماعي. وذلك في سياق القول بأنه لابد من إعادة تفسير الإسلام، وأن ذلك ليس حكراً على فئة معينة من المسلمين كالفقهاء والمفسرين. ويظهر أنهم متأثرون بمبدأ التاريخية والأنسنة الذين تم توضيحهما سابقاً، وبفكر نصر حامد أبو زيد تحديداً. وبذلك فهي أقرب إلى المذهب البروتستانتي بالنسبة إلى المسيحية. (انظر: موقع جريدة قلم رصاص، مقال بعنوان: أندونيسيا: الإسلام الليبرالي يواجه الإسلام السياسي، بتاريخ 24 يوليو 2013م، والمقال على الرابط التالي: http://www.kalmrosas.com/Portal/newsMainDesc.asp?id=4498). من هذا العرض يتبين أن كلمات الحرية والمناداة بالتعددية والمساواة كلمات مطاطة، فيتبادر إلى ذهن القارئ محاسن معانيها عند سماعها، ويرى في نفسه أن الإسلام يحث عليها، ولكن عندما يتعمق في فهم التوجهات الفكرية لدى هذه الجماعات يجد أنها تعلي هذه الأفكار على الدين، وتجعلها حاكمة على القرآن، فما لم يتوافق القرآن معها قاموا بالتفسيرات الحديثة التي يدعون إليها، تماماً كما أعلت المعتزلة العقل فوق النص.

[2] انظر: التقرير، ص 82.

[3] انظر: التقرير، ص 83.

ويميز التقرير بين مناطق في العالم الإسلامي خطت خطوات في اتجاه المساواة بين الرجل والمرأة، ومناطق لازلت المرأة فيها تعاني نقصاً في حقوقها. ومن المناطق التي اعتبرها متقدمة في هذا المجال هي دول جنوب شرق آسيا. وضرب مثلاً لذلك بما يلي:

- (إبو نورية Ibu Nuriyah) زوجة الرئيس الإندونيسي السابق عبد الرحمن وحيد [1]، والتي نشرت دراسة تفسيرية تهدف إلى مكافحة تعدد الزوجات من خلال إعادة تفسيرها للأوامر القرآنية.
- أربعة من أعضاء لجنة الفتوى لمجلس العلماء بإندونيسيا هن من النساء، ويضم أيضاً قارئة القرآن الشهيرة (ماريا أولفا Maria Ulfa). [2]
- النساء في إندونيسيا يعملن كقضاة في الشريعة.
- وجود عدد من المنظمات غير الحكومية تشجع على المساواة في الحقوق بين الجنسين في العالم الإسلامي. [3]

د- **تأييد السياسة:**

ويقصد التقرير بها استخدام الإسلاميين للدعوة، كوسيلة لهداية الناس بالإضافة إلى كونها وسيلة لتحقيق أهداف سياسية، حيث يعتبرون السياسة جزءاً لا يتجزأ من الأهداف الدينية. ويرى أن المسلمين المعتدلين والليبراليين والعلمانيين يجب أن يشتركوا أيضاً في تأييد السياسة والدفاع عنها. ففي حين يشن الإسلاميون الحملات لتدوين قوانين تمثل تأويلهم للإسلام، ولتطبيق الشريعة والحدود، فإن على المعتدلين أن يشنوا حملات دعائية للتصدي لمبادئ عدم التسامح والفصل العنصري في التشريع القضائي. ويقترح التقرير الاستفادة في هذا المجال من مؤيدي المصالح

---

[1] لم أقف على ترجمة لها، أما الرئيس عبد الرحمن وحيد (1940-2009م) فقد شغل منصب رئيس إندونيسيا بعد فوزه بانتخابات 1999م وحتى العام 2001م. وكان بعد تعليمه الثانوي في إندونيسيا قد سافر إلى مصر للدراسة في جامعة القاهرة، حيث درس لعدة سنوات وأجاد العربية، ثم سافر إلى العراق وحصل على البكالوريوس من جامعة بغداد. وقد تولى رئاسة جمعية نهضة العلماء، بعد وفاة مؤسسها وهو والده. كما إنه عضو بمركز شيمون بيريز للسلام بإسرائيل من منتصف التسعينات. وهو بحالة صحية متدهورة من قبل توليه الرئاسة، وأصيب بالعمى نتيجة إصابته بعدة نوبات قلبية. اتهم بالفساد وأقاله البرلمان الإندونيسي من منصبه كرئيس في 23 يوليو 2001م. (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا، مادة " عبد الرحمن وحيد": www.wikipedia.org).

[2] ماريا أولفا، من مواليد شرق جاوة الإندونيسية عام 1955م، شجعها والدها منذ صغرها على تعلم القرآن الكريم وحسن تجويده، حتى صارت قارئة قرآن متقنة وشهيرة، وحصلت على جوائز، وهي مديرة المؤسسة المركزية لتطوير التلاوة القرآنية، وهي أيضاً محاضرة في مؤسسة تعليم القرآن، وكذلك في الجامعة الإسلامية الوطنية الإندونسية. (انظر: موقع ويكيبيديا الإنجليزية مادة Maria Ulfa، على الرابط www.wikipedia.org).

[3] انظر: التقرير، ص83، 84. والترجمة على الألوكة في الجزء الخامس.

العامة وجماعات الدفاع مثل: نشطاء حقوق الإنسان، ومناهضي الفساد، ومراكز الفكر. ويرى أن هذه المجموعات قد تضاعفت في العالم الإسلامي في السنوات الأخيرة، وهي تستطيع المساعدة في تشكيل بيئة سياسية وقانونية من شأنها أن تعجل نمو مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطية. [1]

المحدد الثالث: اعتبار البعد الجغرافي والإقليمي.

إن الفكر الإسلامي في دولة كإندونيسيا يختلف عما عليه الحال في العالم العربي، ونرى أن الدول التي فيها تعدد طائفي كبير يختلف تعامل أهلها مع بعض القضايا كإنكار المنكر والتسامح والتعامل مع الآخرين المختلفين. ونفس الشيء يحدث بشكل أكبر وأوضح لدى المسلمين الذين يعيشون في الشتات في الدول الغربية. حيث تأثير الحياة وطبيعتها يظهر بشكل واضح، ويكونون أكثر تقبلاً لقيم الديمقراطية والليبرالية من مسلمي العالم العربي.

ويرصد التقرير وجود مؤسسات كبيرة الحجم للمسلمين المعتدلين هناك، مما لفت نظره إلى محاولة السيطرة على عملية انتقال الفكر، فبدلاً من السماح للفكر السلفي بالتدفق إلى خارج الشرق الأوسط، يريد التقرير العمل على عكس ذلك، بتشجيع تدفق فكر المسلمين المعتدلين من خارج الوطن العربي إليه. وحسب التقرير، فقد عاش الوطن العربي تحت وطأة الحكم الديكتاتوري وسياسيات القمع والتعتيم، مما أدى إلى نشوء الأيدلوجيات الراديكالية هناك ونشرها خارج العالم العربي. ولذا فيجب العمل في **ثلاثة اتجاهات:**

الأول: العمل مع جماعة المسلمين المعتدلين داخل البلاد ذات الظروف والأوضاع الأكثر ملاءمة لبناء شبكة إسلامية قوية من المعتدلين، بغية دعم هذه المجتمعات للتصدي للتفسيرات الخاصة بالتيار السلفي المتطرف للديانة الإسلامية والموجه من دول الشرق الأوسط.

الثاني: إرساء قنوات اتصال ترتكز بدورها على التشجيع على نشر التفسيرات الحديثة والاتجاهات السائدة في الإسلام حيث تصب داخل الشرق الأوسط من قبل المسلمين المعتدلين من دول أخرى. وبذلك تصبح المعادلة أكثر توازناً. ويكون ذلك عن طريق مسلمي أوروبا ودول جنوب شرق آسيا خاصة إندونيسيا. [2]

الثالث: التعريف بالثقافات الإسلامية الأخرى لدول الغرب ودول جنوب شرق آسيا، وترجمة أعمالهم إلى اللغتين العربية والإنجليزية لتجنب مسألة التحيز العربي. [3]

---

[1] انظر: التقرير، ص 84. والترجمة على الألوكة في الجزء الخامس، وبها أخطاء تم تعديلها.

[2] انظر: التقرير، ص85، 86. والترجمة على موقع الألوكة في الجزء الخامس.

[3] انظر: التقرير، ص 88، والترجمة على الألوكة في الجزء الخامس.

ثانياً: دعم هذه الشبكات:

يرى التقرير أن ما يميز الإسلاميين الراديكاليين هو قدرتهم على التنظيم من جهة، وتوفر الدعم المادي لهم – خاصة من السعودية – من جهة أخرى [1]. ولذا فإن التقرير قد رسم خارطة الطريق السابقة الذكر للإسهام في بناء هذه الشبكات، وتحفيزها. أما الدعم فإنه يأتي في صورتين:

الأولى: الدعم المادي.

الثانية: تهيئة البيئة العامة لقبول وجود مثل هذه الشبكات وتسهيل عملها.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

<u>الدعم المادي</u>:

ويرى التقرير أن مسألة الدعم المادي تواجهها عدة عقبات:

1- وصول الدعم إلى المعتدلين قد يسهم في تكذيبهم والتنفير منهم واتهامهم بالعمالة للغرب. ولكن التقرير رغم توجسه من هذا الأمر إلا أنه اعتبر أن الأمر قد يكون مبالغاً فيه، واستشهد بكلام لكل من سعد الدين إبراهيم [2]ونجيب محفوظ [3] يعلنان فيه صراحة الترحيب بالدعم الأمريكي. ولكن ما حدث في تجربة الحرب الباردة يظهر أنه تم اعتقال المنشقين وتعذيبهم بل وقتلهم، حيث تم النظر إليهم كدمى للغرب، وهذه طبيعة الصراع الأيديولوجي. [4] ومن هنا، يخشى التقرير أن يتكرر ذلك مع أعوانه في العالم الإسلامي.

---

[1] انظر: التقرير، ص 12 في الملخص. والترجمة على الألوكة في المقدمة.

[2] سعد الدين إبراهيم(مواليد 1938م) أستاذ علم الاجتماع السياسي في الجامعة الأمريكية في القاهرة، ومدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، يعتبر من أقوى الدعاة إلى الديمقراطية في العالم العربي. كان معارضاً لنظام الرئيس حسني مبارك، واعتقل بتهم تلقي أموال من الخارج، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات، بعد ذلك دعت منظمة العفو الدولية الحكومة المصرية إلى إطلاق سراحه. وفي 2000م وجهت إليه النيابة المصرية تهمة التجسس لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، فوصلت عقوبته إلى السجن لمدة 25 عاماً مع الأعمال الشاقة، ثم برأته الحكومة المصرية من التهم التي وجهت إليه. وهذا ما دفعه حسب التقرير إلى الترحيب بالمساعدة الأمريكية في ذلك. (انظر: موقع الموسوعة الحرة: ويكيبيديا www.wikipedia.org ، وانظر: التقرير، ص 78). وله كلام في برنامج " أكثر من رأي " على قناة الجزيرة الفضائية، حيث دافع عن مسألة التمويل الخارجي، بحجة أن مركزه يتمتع بالشفافية المطلقة حيث يقولون من أين يأخذون أي مبلغ من المال، وأنهم يرحبون بأي دعم من أي جهة تلتقي أهدافها مع أهدافهم وأنه لا عيب في ذلك. (انظر: الحلقة مكتوبة على موقع الجزيرة الفضائية على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/programs/pages/986a0846-88ed-488e-9e4c-ae8f514d56bb وهي بتاريخ 18- 6 - 1999م.)

[3] نجيب محفوظ (1911م- 2006م) روائي مصري، وهو أول عربي حاصل على جائزة نوبل في الأدب. كتب منذ بداية الأربعينات وحتى عام 2004م. أشهر أعماله: "الثلاثية" و"أولاد حارتنا"، التي مُنعت من النشر في مصر منذ صدورها وحتى وقت قريب، وكانت سبباً في التهديد بقتله للاعتراضات الدينية التي ثارت ضدها لتطاوله فيها على الذات الإلهية. (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا: www.wikipedia.org). وحسب التقرير فهو يعتبر أن هناك التقاء مصالح بيننا وبين الغرب، فماذا يعني لو أن الأمريكان يريدوننا أن نحصل على الديمقراطية. يقصد أنه لا داعي للتوجس من معاونتهم لنا في هذا المجال. (التقرير: ص 78).

[4] انظر: التقرير، ص 78. والترجمة في الجزء الخامس على الألوكة.

2- كيفية توصيل الدعم للمعتدلين. فإن الدعم الخارجي للمعتدلين هي مسألة حساسة في العالم الإسلامي. ولذا فإن مفتاح النجاح في هذا الأمر هو العمل مع شركاء موثوق بهم حتى لا تتبدد الأموال، مع إبقاء جهود الدعم الخارجي مختفية في الخلف قدر المستطاع.[1] وهذه دعوة صريحة إلى العمل على الدعم بسرية تامة قدر المستطاع، لأن التقرير يرى – كما بينا في النقطة السابقة – أنه رغم وجود من لا يخجل من الترحيب بالدعم الأمريكي علانية، إلا أن التجارب التاريخية إبان الحرب الباردة تشير إلى وجود خطر يحدق بكل من تثبت صلته بالغرب وتلقيه الدعم منهم.

تهيئة البيئة العامة لقبول هذه الشبكات:

وذلك عن طريق نشر الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني [2]؛ لأنه بذلك يمكن أن يكون هناك أرضية صالحة لبناء شبكات معتدلة. ففي مجال بناء الديمقراطية فإن هناك العديد من المؤسسات الغربية تقيم مشروعات لبناء الديمقراطية في الشرق الأوسط. مثل (صندوق تمويل ابن رشد لحرية الفكر) [3] المسجل في ألمانيا، الذي يدعم الأفراد المفكرين التقدميين المستقلين في العالم العربي. وهو يمنح جوائز للأفراد الذين ساهموا في الحرية والديمقراطية في العالم العربي. [4]

---

[1] انظر: التقرير، ص79. والترجمة بها أخطاء كثيرة.

[2] المجتمع المدني: وهو مصطلح ظهر في أوروبا في فترة الصراع مع الكنيسة، وهو مقترن بالعلمانية والليبرالية والرأسمالية، ويقوم على إعادة ترتيب الحياة في مجتمع ما وفق مبادئ المصلحة، مع رفض تحكم فئة بفرض رأي ديني أو حزبي أو غيره على المجتمع، وتصبح الاعتقادات الإيمانية والفكرية شأناً فردياً خاصاً. (انظر: "المجتمع المدني" الموضة الجديدة لأصحاب "اللحى الليبرالية"– مقال لسليمان بن صالح الخراشي، على موقع صيد الفوائد، على الرابط التالي: http://www.saaid.net/Warathah/Alkharashy/m/16.htm). ومن جانب آخر يشير المصطلح إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. كما تمثل المنظمات غير الحكومية وغير الربحية، التي تقوم بالتعبير عن رأي مشترك لجماعة ما. (انظر: الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، الرابط: www.wikipedia.org).

[3] وقد تأسس عام 1998م، في الذكرى الثمانمائة لوفاة الفيلسوف العربي ابن رشد، والذكرى الخمسين لإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.(انظر: التقرير، ص 116، والترجمة على الألوكة في الجزء الثامن).

[4] انظر: التقرير، ص 116، والترجمة على الألوكة في الجزء الثامن.

ومثال ذلك أيضاً (مركز دراسات الإسلام والديمقراطية) [1]، الذي يناقش مساعي الربط بين الإسلاميين العلمانيين والمعتدلين في شبكات من المسلمين الديمقراطيين. وقد تشارك المركز مع منظمة (قانون الشارع) [2]، للعمل مع قادة المجتمع في المغرب والجزائر والأردن ومصر لتطوير مواد واستراتيجيات لإظهار الصلة بين الإسلام ومبادئ الديمقراطية. ولتطبيق هذا البرنامج استخدم المشروع مؤلفين محليين لإعادة كتابة كتب (قانون الشارع) لوضعها في سياق مسلم. كما نظم ورش عمل في العديد من بلدان الشرق الأوسط بما في ذلك الأدرن ومصر والمغرب وتونس ونيجيريا وتركيا وإيران والعراق. وطريقته قائمة على الجمع بين الناشطين من مختلف المذاهب والقناعات الفكرية وحثهم على إيجاد منطقة مشتركة. كما يعمل على توضيح مدى التطابق بين مبادئ الديمقراطية الغربية والمعايير الإسلامية. أما المشاريع المستقبلية فتتضمن عمل قائمة بالمسلمين الديمقراطيين، وعقد المؤتمرات وورش العمل لتدريب التلاميذ المسلمين في الولايات المتحدة وتوفير تعليم وتدريب ديمقراطي للأئمة المسلمين في الولايات المتحدة أيضاً. [3]

ونظراً لعدم وجود شبكة مسلمة معتدلة حالياً في الشرق الأوسط [4] ، فإن (مركز دراسات الإسلام والديمقراطية) يخطط لإنشاء مكاتب في المغرب والأردن لعمل شبكة من المسلمين الديمقراطيين في كل بلد، وهذه الشبكات القومية يمكن بعد ذلك دمجها في شبكة إقليمية.

هناك أيضاً جهود (جمعية الدعوة الإسلامية) [5]، ومقرها في طرابلس، وهي منظمة غير حكومية تمويلها ليبي، تقوم بالترويج للحوار بين الأديان مع الكنيسة الكاثوليكية والمجلس العالمي للكنائس. [6]

---

[1] مركز دراسات الإسلام والديمقراطية، منظمة غير ربحية، مقرها في العاصمة الأمريكية واشنطن، ويهدف المركز إلى دراسة الفكر السياسي الإسلامي والديمقراطي ودمجها للوصول إلى خطاب إسلامي حديث. تأسس المركز عام 1999م بمجموعة متنوعة من الأكاديميين، والمهنيين، والنشطاء من المسلمين وغير المسلمين من الولايات المتحدة الأمريكية، الذين اتفقوا على الحاجة لدراسة المعلومات الموثوقة عن هذا الموضوع المركب. ومن أوائل حروف اسم المنظمة اشتق اختصار لها هو (مداد)، وباللغة الإنجليزية (CSID). وعلى موقعها على الإنترنت بتاريخ 27-9-2013م تقرير عن محاضرة بعنوان: " العلمانية وعلاقة الدين بالدولة من منظور حركة النهضة" قدمها الأستاذ راشد الغنوشي، كما فيه إعلان عن مشروع للربط بين الإسلام والديمقراطية، وبرنامج حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

(انظر: موقع المركز على الرابط: https://www.csidonline.org/arabic/).

[2] وهي منظمة أمريكية مقرها واشنطن تهدف إلى تطوير مناهج دراسية، وتقدم تدريباً على القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان. (انظر: التقرير ص 116، والترجمة في الجزء الثامن على موقع الألوكة).

[3] انظر: التقرير، 116، والترجمة على موقع الألوكة الجزء الثامن، الترجمة بها أخطاء بسيطة.

[4] هذا حسب الزمن الذي كتب فيه التقرير، وذلك في العام 2007م أو ما قبل.

[5] جمعية الدعوة الإسلامية، أسستها الدولة الليبية مطلع سبعينيات القرن الماضي، ولها نشاط في مجال الدعوة الإسلامية بمختلف مناطق العالم خاصة إفريقيا وجنوب آسيا. وأهم جمعية تتبعها هي كلية الدعوة الإسلامية، وللجمعية العديد من المكاتب في عدد من الدول، كما أنها تمتلك استثمارات تضخ عليها عوائد تسيّر من خلالها نشاطها إلى جانب الدعم الذي تتحصل عليه من الدولة الليبية. من الدول التي بها مكاتب للجمعية : السودان، ماليزيا، تشاد، غانا، أوغندا، السنغال..وحسب القائمة فلا يوجد لها مكاتب في دول عربية. (انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الرابط: www.wikipedia.org).

[6] انظر: التقرير ص 117. والترجمة على الألوكة في الجزء الثامن، مع بعض التصحيح.

ملاحظات على مخطط بناء شبكات معتدلة:

1- التركيز على دور المسجد، ففي حين يرى التقرير عدم قدرة التيار العلماني على توظيف المسجد، فهو يعمل على أمرين؛ الأول: التنفير من استخدام المساجد في الأمور السياسية، لذا نلاحظ كثيراً من الدعوات من العلمانيين بعدم استخدام المساجد للأغراض السياسية، ويظهرون ذلك في صورة حرص منهم على حيادية المسجد، وهم في الحقيقة يخافون دور المسجد لما يحققه من جاذبية ويضفيه من قيمة على ما يقال فيه. الثاني: محاولة استخدام دعاة معتدلين وفق المفهوم الأمريكي؛ لأنهم هم من يمكنهم استخدام المساجد، ولكن بخطاب مختلف عن الشائع ومتوافق مع أمريكا. ومن أغرب ما حدث في هذا المجال، أن عمرو موسى [1] قد ألقى كلمة في أحد المساجد كدعاية انتخابية له.

2- تقرير 2007م يختلف عن التقارير السابقة له في نفس الموضوع في أن التقارير السابقة كانت توجه حربها ضد مسلمين متطرفين حسب تعبيرها في مواجهة معتدلين. لكن هذا التقرير يهدف بصراحة ووضوح إلى تغيير الإسلام نفسه، وإنشاء إسلام جديد على المقاس الأمريكي.

3- بعض الأوصاف التي وصف بها التقرير الفئات المعتدلة، مقبولة ضمن فتاوى وتوجهات إسلامية وفق ضوابط الاجتهاد، كتولي المرأة القضاء أو أن تكون قارئة للقرآن على مسامع الرجال، فمثل هذه الأمور مقبولة ومسموح بها خاصة في فتاوى الشيخ القرضاوي حفظه الله[2]، ولكن علينا أن نعي أن الأمريكان عندما يتحدثون عن قارئة مثل ماريا أولفا الأندنوسية، فهم لا يمدحون فعل قراءة القرآن وإمتاع الناس بقراءة متقنة وخاشعة، بل يرصدون التحول نحو ما يسمونه تمكين المرأة، وإعطائها مساحة من الحريات ستصل مع الوقت كما تريد أمريكا وتتمنى

---

[1] عمرو موسى (مواليد 1936م)، عمل كوزير خارجية مصر في الفترة (1991- 2001م)، وتم انتخابه أميناً عاماً لجامعة الدول العربية للفترة (2001-2011م). وبعد ثورة 25 يناير، رشح نفسه في الانتخابات الرئاسية المصرية، ولكنه خسر الانتخابات وحل في المركز الخامس بين المرشحين. (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا: www.wikipedia.org). وقد قام مرة بإلقاء برنامجه الانتخابي في مسجد " عمر بن الخطاب " بقرية طليا، ولكن إمام المسجد عنفه على استخدام المسجد في الدعاية الانتخابية. (انظر الخبر: موقع إيجي برس على الرابط: http://www.egy-press.com/StoryDetails.aspx?storyid=12166#.UkMzhcZaVe0).

[2] انظر: موقع الشيخ القرضاوي: http://www.qaradawi.net/2010-02-23-09-38-15/4/656.html.
وفي المقابل، لا بد من الإشارة إلى أن هناك آراء فقهية إسلامية رافضة لهذه الممارسات، وذلك حسب فهمها للنصوص الشرعية من القرآن والسنة، وبالنظر إلى وقاية المجتمع من الفتنة كما في حالة قراء ة المرأة القرآن على مسامع الرجال. (انظر: موقع إسلام ويب، فتوى في حكم تولي المرأة القضاء والوزارة، على الرابط: www.islamweb.net ، وانظر فتوى اللجنة الدائمة بخصوص حكم قراءة المرأة القرآن أمام الرجال، جمع وترتيب الشيخ أحمد الدويّش، دار المؤيد، الرياض، ج4/ ص126، فتوى رقم 3863.)

إلى خلع الحجاب، وترك المرأة لبيتها، وحريتها في الممارسات غير الأخلاقية من غير أن يكون لأحد الحق في منعها فضلاً عن محاسبتها.

4- إن قضية الحريات والمرأة من أكثر القضايا التي تثير الغرب ضد الإسلام، والإسلام له فيها نظام محدد قائم على التوازن. وقد يحدث أن تتداخل العادات والتقاليد في بعض البلدان مع بعض التشريعات الإسلامية فتكون هناك فتاوى متشددة بشأن المرأة يرفضها ويبين خطأها كثير من العلماء ويفتون بخلافها. كفتوى تحريم قيادة المرأة للسيارة، وتحريم عمل المرأة خارج بيتها حتى لو كان في المجالات التي تنفع النساء وتكفيهن التعامل مع الرجال خاصة في أمور الصحة والتعليم. ولا يعني وجود مثل هذه الفتاوى التعميم على الإسلام بأنه ظلم المرأة. ولا يصح في مقابل ذلك المناداة بالمساواة المطلقة بينها وبين الرجل. فالإسلام يساوي بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات العامة، ولكن مع بعض التخصيص يتلاءم ووظيفة كلٍّ منهما في الحياة. فالمرأة تقع وظيفتها الأساسية والأولى في بيتها وتربية أولادها، والرجل وظيفته الأولى في الكد والكدح لتوفير الظروف المادية الملائمة للأسرة. ومادامت خلقة كلٍّ منها الجسدية والنفسية مختلفة، فلابد أن يكون هناك اختلاف تنوع بينهما في الوظائف الحياتية والاجتماعية. كما أنه لا يوجد أي مجتمع أو قانون يقول بالحرية المطلقة بغير حدود. ولا يوجد قانون في الدنيا بلا بند عقوبات، يحمي المجتمع من الناس الذين لا يرعون حقوق الآخرين وحرماتهم. حتى الحريات الشخصية لا يصح أن تكون مطلقة بلا ضابط، ومن أمثلة ذلك حظر معظم الدول الغربية للمخدرات لضررها البالغ الواضح على صحة من يتعاطاها، إضافة إلى ضررها البالغ عليه وعلى المجتمع الذي سيصبح فيه عبئاً على الجميع. وبالمثل ينظر الإسلام إلى الخمر والزنا. فكم من جرائم ارتكبت من أناس تحت تأثير السكر، وكم يتحمل المجتمع من عبء من رعاية أطفال لا يعرفون آباءهم، وكم من جرائم قتل ترتكب بحق الأجنة على صورة الإجهاض غير الأخلاقي، فأين هي الحرية الشخصية في كل هذا؟

وأخيراً، فإن مثل هذه التقارير تستفز أي مسلم، من التدخل السافر والصريح في شئون المسلمين. بل والجرأة التي ينادي بها التقرير إلى تغيير الدين الإسلامي ورسم دين جديد يتماشى مع القيم الغربية، مما يكرس التبعية الحضارية والفكرية للغرب، ويخلق جيلاً مهزوزاً يقيس كل شيء في قيمه ودينه وحياته بمقياس الغرب، الذي هو ليس كياناً مطلقاً منزهاً سالماً من النقص والخلل. فيراد لنا أن نعيد تجارب غيرنا بكل مقاييسها وحلوها ومرها.

المطلب الثالث

دعم العلمانيين والليبراليين العرب

أولاً: العلمانيون والليبراليون العرب:

لقد حدد تقرير راند السابق الشركاء المرتقبين بالنسبة لمخطط التقرير في بناء شبكات معتدلة. وكان هؤلاء الشركاء هم العلمانيون الليبراليون، والمسلمون الليبراليون، والمسلمون المتمسكون بالتقاليد والصوفية.

وقد ركز التقرير على الصنفين الأولين، وركز على العلمانيين المسلمين بشكل كبير، حتى إنه أفرد لهم باباً خاصاً في التقرير. ويذهب التقرير إلى أن الافتراض الأول كان بأن المعتدلين والليبراليين سيملئون الجزء الأكبر من الدراسة، غير أنهم اكتشفوا أن العلمانية ليست غريبة ولا غير متوافقة مع الإسلام، بل لها دور ثقافي وتاريخي في التقاليد الإسلامية وأنهم كانوا بعداً منسياً في حرب الأفكار. [1]

ويفرق التقرير – كما بينا سابقاً – بين المسلمين العلمانيين من جهة والمسلمين الليبراليين من جهة. فالليبراليون يختلفون عن العلمانيين – حسب التقرير – في أن أيدلوجيتهم لها أساس ديني، فهم يحاولون التوفيق بين الإسلام والعلمانية. أما العلمانيون – الليبراليون منهم تحديداً – فهم يهدفون إلى الفصل بين المناخ الديني والمناخ السياسي دون معاداة الدين. [2] ولكن نلحظ التناقض بين هذا الوصف وبين الأمثلة التي يضربها التقرير لصنف العلمانيين الليبراليين من حيث موقفهم من الدين. فالتقرير يشير – مثلاً – إلى أن هناك مشكلة تواجه العلمانيين في العالم الإسلامي؛ وهي الربط بينهم وبين الإلحاد [3]. وبينما ينفي التقرير ذلك، إلا أنه تناقض مع نفسه في أمثلة يعرضها ضمن أمثلته لعلمانيين ليبراليين. ولندلل على هذا، نستعرض أمثلة التقرير **للعلمانيين الليبراليين** كما يلي:

1- أشار التقرير إلى **أدونيس** [4]ووصفه بأنه يحمل بغضاً شخصياً شديداً للدين، كما يصفه بأنه بلا جدال علماني كما أنه عقلاني، ويؤمن بأن الدين ينبغي أن يكون تجربة روحية وشخصية، كما

---

[1] انظر: التقرير ص122، 123. والترجمة على موقع الألوكة في الجزء التاسع.

[2] انظر: التقرير ص 70-72. والترجمة على الألوكة في الجزء الخامس.

[3] انظر: التقرير ص 125.والترجمة على الألوكة في الجزء التاسع.

[4] أدونيس هو الاسم المستعار للشاعر اللبناني (علي أحمد سعيد)، من مواليد 1930م، شارك في تأسيس مجلة "شعر" عام 1957م، وأسس مجلة "مواقف" عام 1968م. من آثاره الشعرية: "قصائد أولى"، و"أغاني مهيار الدمشقي". ومن دراساته النقدية: "مقدمة للشعر العربي"، و"الثابت والمتحول". (انظر: معجم أعلام المورد، ص52).

يرفض الدولة الدينية حتى لو كانت نتاج انتخابات. [1] وقد اتهم أدونيس بالإلحاد والباطنية، وقد نقد الدكتور الغامدي بعضاً من أشعاره نحو: " والله في البيوت يموت في البحيرة "، وقوله: " خريطتي أرض بلا خالق، والرفض إنجيلي " [2]

2- أما الأمثلة الأخرى التي قدمها التقرير لمن اعتبرهم علمانيين ليبراليين كلٌّ من : **ابن ورَّاق** [3]، الذي قال عنه التقرير أنه ترك الإسلام.

3- **محمد شحرور**، و**نصر أبو زيد**، وقد سبقت ترجمتهما، وتناول أفكارهما في المباحث السابقة.[4]

4- ومن الأمثلة التي ذكرها التقرير للعلمانيين الليبراليين الأردني **شاكر النابلسي** [5] ، والذي يقيم في أمريكا، وهو مؤلف كتاب (بيان الليبراليين العرب الجدد) [6] والذي ينادي فيه – من بين عروض أخرى – إلى إخضاع القيم المقدسة السائدة والتقاليد والتشريعات والقيم والأخلاق للتدقيق العميق. وأن الشريعة يمكن فهمها فقط من خلال سياقها التاريخي وأنها ليست صالحة

---

[1] انظر: التقرير ص127. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الإسلامية ليست دولة دينية بمعناها الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى.

[2] الانحراف العقائدي في أدب الحداثة وفكرها – دراسة نقدية شرعية، د. سعيد بن ناصر الغامدي، ص 152- 154.

[3] ابن وراق هو الاسم المستعار الذي كتب تحته مؤلف علماني من أصل باكستاني، ولد في الهند لأبوين مسلمين، وهاجر معهما إلى باكستان. وقد درس في جامعة إدنبرة ببريطانيا على يد المستشرق مونتجمري وات. كتبه تتحدث عن أصل القرآن وحياة النبي محمد ﷺ، والدعوة لنشر العلمانية بين المسلمين، كما أن له كتاباً بعنوان: " لماذا أنا لستُ مسلماً ". (انظر: موقع الموسوعة الحرة الويكيبيديا، مادة : ابن وراق، على الرابط: www.wikipedia.org) .

[4] انظر: ص 67 من هذا البحث.

[5] شاكر النابلسي: كاتب وباحث أردني من مواليد 1940م، مختص بقضايا الإصلاح في الوطن العربي، والقضايا الإسلامية، بالإضافة لكونه باحث ليبرالي في الفكر العربي، ويصنف من بين من يوصفون بالليبراليين الجدد في المنطقة العربية. وهو متفائل في نظرته نحو العلمانية ويرى أنها ستنتصر على دعاة الدولة الدينية. من أفكاره المثيرة للجدل موقفه من القرآن والإسلام، فهو يرى أن القرآن من الصعب أن يكون مصدراً تاريخياً علمياً، ويرى أن التحريم المتأخر للربا كان هدفه محاباة قريش طوال فترة الدعوة وجاء في النهاية لضرب اليهود وكيداً بهم. كما يعتقد بأن الإسلام قام بالتعتيم على تاريخ العرب قبل الإسلام ورماه بالجهل والسفاهة كحال أي صراع أيديولوجي. (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الرابط: www.wikipedia.org).

[6] وهو كتاب جمع فيه شاكر النابلسي مقالات لعدد من الليبراليين الجدد، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من مقالات المناوئين لهم. ويحدد الكتاب تاريخ الحادي عشر من سبتمبر 2001م، كنقطة فاصلة في التاريخ المعاصر. (انظر: موقع ديوان العرب، مقال بعنوان: قراءة في بيان الليبرالية الجديدة، سليمان عبد العظيم، على الرابط:
http://www.diwanalarab.com/spip.php?article6546). وقد لخص البيان أهم ما يذهب إليه الليبراليون الجدد في حوالي خمس وعشرين نقطة، ذكرها شاكر النابلسي في مقال له على موقع الحوار المتمدن، يظهر فيها العداء الشديد للدين وللتاريخ الإسلامي، والافتتان الشديد بالحضارة الغربية والدعوة إلى السير في ركبها، وقبول التغيير الذي يأتي من الخارج لنلحق بركب التنوير والحداثة والعولمة. (انظر: موقع الحوار المتمدن، مقال بعنوان: من هم الليبراليون العرب الجدد وما هو خطابهم، شاكر النابلسي، بتاريخ 2004/6/23م، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19771).

دائماً وأبداً. [1] وهذه هي فكرة التاريخية التي ينادي بها العلمانيون لتبرير التخلي عن الشريعة الإسلامية في حياة الناس.

5- وأحد الأسماء الأخرى المذكورة هو **أحمد البغدادي** [2] ، وقد ذكر التقرير أن من آرائه الربط بين الدراسات القرآنية من جهة والتخلف والإرهاب من جهة أخرى، وأنه يفضل أن يتعلم ابنه الموسيقى على أن يتعلم القرآن. وقد أدى هذا إلى صدور قرار قضائي ضده بالسجن والتغريم.[3]

6- كما أشار التقرير أيضاً إلى **طارق حجي** [4]، والذي عرَّفه التقرير بأنه مدير أعمال مصري سابق، ونائب رئيس شركة (شيل) للبترول، ومنذ تركه لشركة (شيل) أصبح كاتباً نشطاً ومحاضراً حول الإصلاحات السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد خاض مناظرة ضد رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير حول مسألة الفصل بين الدين والدولة، ذهب فيها إلى أن الدين قد يقدم إطاراً عاماً للقيم الأخلاقية، ولكن يجب ألا يتدخل في كيفية تطبيق تلك المبادئ في الحياة اليومية. [5]

---

[1] انظر: التقرير ص 133، والترجمة في الجزء التاسع على موقع الألوكة.

[2] أحمد البغدادي (1951- 2010م)، هو مفكر وأكاديمي وناقد كويتي ذو توجه ليبرالي. كان يعتبر من أكبر الناشطين الثقافيين في الحركة الليبرالية بالكويت. وكان عضواً مؤسساً لمركز " تنوير" للثقافة. درس في قسم العلوم السياسية في كلية العلوم الاجتماعية بالكويت، كتب في جريدة "الاتحاد" الإماراتية، وبجريدة " السياسة " الكويتية (انظر: موقع أوتاد الخاص بالدكتور البغدادي، وذلك في السيرة الذاتية له على الرابط: http://www.awtad.cc/bio).

[3] انظر: التقرير ص134، والترجمة على الألوكة في الجزء التاسع. وانظر خبر الحكم الصادر بحقه على موقع العربية على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/articles/2005/03/21/11431.html).

[4] طارق حجي، من مواليد سنة 1950م في بور سعيد في مصر، وهو كاتب ومفكر ليبرالي مصري. ترتكز كتاباته على نشر قيم الحداثة والديمقراطية والتسامح وحقوق المرأة بالشرق الأوسط باعتبارها أفكاراً عالمية والسبيل إلى تقدم المنطقة، له العديد من الكتب بعدة لغات هي العربية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية. (انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا: www.wikipedia.org ، وانظر أيضاً موقعه الخاص على الإنترنت باللغة الإنجليزية: http://www.tarek-heggy.com/English-resume.htm).

[5] انظر: التقرير ص 134، والترجمة في الجزء التاسع من الترجمة على موقع الألوكة.

7- ومما يؤكد اضطراب التقرير في التفريق بين العلمانيين الليبراليين، والمسلمين الليبراليين أنه ذكر اسم **صهيب بن شيخ** [1] في حديثه عن كلٍّ من العلمانيين والليبراليين، كما أن كثيراً من الأسماء التي ذكرها التقرير كأمثلة على علمانيين، وصفوا أنفسهم في سيرهم الذاتية أو تم وصفهم بالليبراليين، كما سيأتي. أما صهيب بن شيخ، فقد أشاد التقرير بدعمه للحملة ضد الحجاب في فرنسا، رغم أنه المفتي الأكبر في مرسيليا. بل إنه أيضاً يدعم قيم العلمانية. ويعرف العلمانية بأنها " الحرية في الإرادة"، ويرى أن الأصل في الإسلام الانفصال بين الدين والسياسة، وأن الجمع بين الدين والسياسة ظاهرة خطيرة على الإسلام، واستشهد بجماعة الإخوان كأحد مؤسسي هذا التيار الخاطئ. [2]

أما على صعيد ذكر **المسلمين الليبراليين**، فقد ذهب التقرير إلى أن معيار التعرّف على الليبراليين هو تفاعلهم مع مفهوم الإسلام الأوروبي أو (اليورو إسلام)، فهم يؤيدون نشأة شكل جديد ومستقل من الإسلام من خلال المعاصرة التي يشهدها العالم الغربي. وقد تم دعم هذا المشروع من خلال مبادرات الطلاب تحت رعاية الاتحاد الأوروبي للمشروعات ومنتدى الطلاب الأوروبيين [3]، وترعى الجماعة ورش العمل وتبادل الطلاب والحفلات والمطبوعات التي تهدف

---

[1] صهيب بن الشيخ العباس بن الشيخ الحسين، ولد بالسعودية حيث كان والده سفير الجزائر في السعودية. وهو المفتي الأكبر لمارسيليا ومؤسس حركة التجديد الإسلامي، التي تهدف إلى إنشاء فكر أكاديمي حول الإسلام وقضايا المسلمين لا يدين أحداً ولا يحاكم أحداً. محيطه الأسري متدين ومحافظ، سجل بالمعهد العالي لأصول الدين بالجزائر، وهو من الدفعة الأولى أو الثانية التي تخرجت من المعهد الذي لم يؤسس إلا في الثمانينيات. ثم رحل إلى الأزهر ليتم دراسته، ولكنه لم يجد فيه رغبته " التجديدية "، فحصل على دبلوم في تاريخ الفلسفة من السربون، والدكتوراة بعنوان " التحديات التي تواجه الجاليات المسلمة في الغرب". ويناضل بوظيفته كمفتي إلى فصل الدين عن النضال السياسي، ولا يرى مانعاً من أن تكون المرأة كما تشاء، ويرى أن الحجاب خاص بنساء النبي ﷺ فقط. (انظر: مقال بعنوان: زعيم التجديد الإسلامي بفرنسا، على موقع " الشهاب "، وذلك على الرابط التالي: http://chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=152).

[2] انظر: التقرير ص133، والترجمة في الجزء التاسع من ترجمة موقع الألوكة.

[3] منتدى الطلاب العرب AEGEE، وهو عبارة عن منظمة طلابية لتحقيق التعاون والتواصل بين الشباب الأوروبي. وهي منظمة غير حكومية ومستقلة سياسياً وغير ربحية، مفتوحة أمام الطلاب من جميع الكليات والفروع العلمية، تأسست عام 1985م، ويصل أعضاؤها إلى 13000 عضو في حوالي مائتي مدينة جامعية، في أربعين دولة أوروبية. وتعمل على الحد من الانقسامات الإثنية والثقافية في أوروبا. (انظر: موقع المنظمة على الرابط: http://www.aegee.org/about-aegee/).

إلى الإسلام المعتدل الأوروبي بصفة خاصة، والذي يحافظ على الشخصية الإسلامية على الرغم من أنها مفتوحة على المجتمع المحيط. [1]

وأمثلة **المسلمين الليبراليين** كالتالي:

1- ومن الذين يدعمون هذا التوجه: عضو الحزب الليبرالي الاشتراكي الدنمركي **ناصر خضر** [2]، ويذكره التقرير على أنه نموذج للتآلف بين الإسلام والغرب، ويذكر أنه ألف كتاباً يحكي فيه قصة تكامله الشخصي مع المجتمع الأوروبي. وهو مؤسس حركة المسلمين الديمقراطيين مع نظرائه من المجتمع المدني لشبكة الدعم الدنمركي للمسلمين الديمقراطيين. كما أنه كان مستهدفاً من المجموعات الإرهابية للتهديد بالقتل. [3]

2- إضافة إلى **سامية لبيدي** [4]، التي تترأس جماعة (A.I.M.E) التي تصف نفسها بأنها ثقافية وغير سياسية. والجماعة تصدر مجلة ربع سنوية ذات مظهر جذاب تحمل اسم Electrochoc. ومن أهدافها أن تمنح صوتاً أقوى لما تسميه (الغالبية الصامتة) من المسلمين المعتدلين في أوروبا. في إصدار ربيع عام 2006م، نشرت مقابلة مفبركة مع النبي محمد ﷺ، ونسبت إليه أقوال ووجهة نظر المسلمين المعتدلين فيما يتعلق ببعض القضايا الخلافية في هذا العصر، بالإضافة إلى مقالة حول السيخ، وشعورهم تجاه الحظر الفرنسي لمظاهر التدين في المدارس. كما أن شكل ومحتوى المطبوعات مصمم ليغري الشباب وغير الأكاديميين من المدنيين والمتعلمين نسبياً من القراء. [5]

3- ومن الأسماء المذكورة أيضاً: **بسام طيبي** [6]، وقد وصفه التقرير بالأستاذ والكاتب الألماني من المفكرين الأوروبيين المعتدلين المسلمين، وهو عضو دائم في دوائر المحاضرات الأوروبية.

---

[1] انظر: التقرير ص95، والترجمة في الجزء السادس من ترجمة موقع الألوكة.

[2] ناصر خضر: من مواليد دمشق عام 1963م، لأب فلسطيني وأم سورية، وهو عضو في البرلمان الدنمركي، كما أنه مؤسس وزعيم حزب تحالف جديد بدءاً من 2007م، وقد كان قبل ذلك نائباً في البرلمان عن حزب اليسار الراديكالي. عُرف عنه عداؤه للإسلام، فقد أيد الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي محمد ﷺ. واقترح كبرلماني حظر النقاب ومعاقبة المخالفات. غير أن اقتراحه هذا قوبل بالرفض من قبل وزيرة الاندماج بيرثة غون التي حذرت من التدخل فيما يرتديه الناس وفرض عقوبات عليهم على هذا الأساس. وعقب أزمة الرسوم قام بتأسيس حركة جديدة باسم "المسلمون المعتدلون"، والتي عرفت لاحقاً باسم "المسلمون الديمقراطيون". (انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الرابط: www.wikipedia.org).

[3] انظر: التقرير ص95،96. والترجمة على الألوكة في الجزء السادس.

[4] لم أقع على ترجمة لها.

[5] انظر: التقرير ص 96، وكذلك هامش نفس الصفحة، والترجمة على موقع الألوكة في الجزء السادس.

[6] سبقت ترجمته. وهو سوري حاصل على الجنسية الألمانية. انظر ص152 من هذا البحث.

هو مؤسس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وعضو في منظمات متعددة تشجع الحوار الإسلامي اليهودي، والحوار الإسلامي اليهودي المسيحي. [1]

4- وأخيراً، فقد أشار التقرير – مرة أخرى – إلى **صهيب بن شيخ**، الذي سبق أن أشار إليه كنموذج للعلمانيين الليبراليين العرب، مع أنه فرّق بينهم وبين ما سماهم المسلمين الليبراليين. وعرّف به بأنه "السعودي المولد، الأزهري، المفتي الأكبر لمارسيليا". [2] وأشار هنا إلى كتابه (مريم والنبي، الإسلام في فرنسا) الذي يسلط الضوء على الفرص المتاحة للمسلمين وللحياة الإسلامية ضمن المجتمع الفرنسي العلماني. كما يمكن الاعتماد عليه في توفير بعض الردود على التيار المسلم المتدين في بعض القضايا دون الحاجة إلى التصعيد. ففي قضية الحجاب يذهب صهيب بن شيخ إلى إنه يمكن إعفاء المرأة المسلمة منه إذا صعَّبَ المجتمع المحيط الأمر. [3]

ثانياً: دعم العلمانيين والليبراليين:

لم يحدد التقرير بشكل واضح وصريح طرق وأشكال الدعم التي ينوي إيصالها إلى مجموعة المعتدلين من علمانيين وليبراليين. وركز التقرير أكثر على القضية الأكثر صعوبة؛ وهي تحديد المعتدلين وتمييزهم عن غيرهم. ويرتكز الهدف الرئيسي للتقرير على تجميع هذه الأصوات المتفرقة في شكل شبكات. وهو ما تمت الإشارة إليه في المطلب السابق. وبالنسبة للدعم المادي، فربما يكون من أهم أشكال الدعم، إلا أن التقرير – كما ذكرنا – أبدى قلقاً مستمراً من هذه المسألة نظراً لما يمكن أن تؤدي إليه من إضرار بمصداقية الذين تقوم بدعمه [4]. لذا فإنها تبقى مسألة يلفها التكتم والسرية إلى حد كبير.

ولكن من خلال التقرير بالعموم يمكن تحرير بعض نقاط الدعم المتفرقة، كما يلي:

1- تقوية أصوات الليبراليين في العالم العربي. وقد اقترح أحد هؤلاء من مصر على الولايات المتحدة أن تقوم بتطوير مكافئ ثقافي لمنتدى (دافوس) الاقتصادي العالمي، وبناء موقع إلكتروني (ليبرالي عالمي) لتقديم الدعم المعنوي، يربط بمواقع إلكترونية ومنتديات أخرى لتسهيل التفاعل بين الليبراليين. [5]

---

[1] انظر: التقرير ص 97. الترجمة في الجزء السادس من ترجمة موقع الألوكة.

[2] التقرير: ص 98.

[3] انظر: التقرير ص 98.

[4] انظر مثلاً: التقرير ص140، والترجمة على الألوكة في الجزء العاشر.

[5] انظر: التقرير ص 113، الترجمة على موقع الألوكة في الجزء الثامن، وكان ذلك من خلال مناقشات عقدتها راند مع مثقفين وليبراليين في القاهرة صيف عام 2003م.

2- تشجيع المنظمات غير الحكومية المرموقة على مد نشاطاتها إلى العالم الإسلامي، للتخلص من مشكلة الدعم الخارجي وما يسببه من إضعاف مصداقية الذين يتلقونه. ويكون دور الولايات المتحدة هو توفير الدعم الإداري والمالي لهذه المجموعات لتمديد نشاطاتها دولياً. [1] وكلام التقرير وإن بدا متناقضاً بعض الشيء، فلعل القصد هو عدم الاعتماد على المنظمات التي تُنشئها الولايات المتحدة بنفسها، وتدعمها دعماً خالصاً، وإنما المنظمات المرموقة والمعروفة لها مصداقية مسبقة لدى الناس، ومن خلالها يمكن للولايات المتحدة تمرير بعض أفكارها، مقابل بعض الدعم غير المعلن.

3- تقوية الجماعات العلمانية والجماعات الليبرالية، وإن كان التقرير هنا لم يشر إلى طريقة محددة، إلا أنه أشار إلى أهمية ذلك في ظل تنامي تأثير الأحزاب الإسلامية، ومن المناطق التي يضرب بها مثلاً على هذا التوجه العراق، حيث يعلن الدستور أن الإسلام هو المصدر الرئيسي للتشريع، ويضمن الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي. [2]

4- تحويل الجماعات المتفرقة من الأفراد ذوي الفكر المتشابه إلى شبكات قوية بدعم مالي وتنظيمي محدود من الولايات المتحدة. [3]

5- دعم المفكرين المسلمين المعتدلين – بهدوء – في تنظيم مجلسهم الخاص للحريات لمواجهة الإسلام المتشدد، وسيكون الهدف هو إنشاء منظمة دائمة متعددة الجنسيات قادرة على العمل كخلفية للتجديد الديمقراطي في العالم الإسلامي، وذلك في سياق السعي لإعادة تشكيل الساحة السياسية في الشرق الأوسط. [4]

6- نلحظ أن كثيراً من الرموز المذكورة في التقرير حاصلون على بعض الجوائز الغربية في بعض المجالات. وهذا نوع من الدعم؛ لأنه يزيد في رصيدهم من الثقة والإعجاب بين الناس، مما يسهل تقبلهم وتقبل أفكارهم. لذا فيمكن اعتبار الجوائز الدولية طريقة من طرق الدعم.

7- تقوية عمل بعض المنظمات العلمانية المسلمة الموجودة بالفعل، والتي تقوم بأنشطة في مجال نشر العلمانية، ولها مواقع على الإنترنت وصحف. [5]

---

[1] انظر: التقرير ص140، والترجمة على الألوكة في الجزء العاشر، مع بعض التصحيحات.

[2] انظر: التقرير ص 118، والترجمة في الجزء الثامن من موقع الألوكة.

[3] انظر: التقرير ص 140، والترجمة في الجزء العاشر.

[4] انظر: التقرير ص141، والترجمة في الجزء العاشر.

[5] انظر: التقرير ص 128-1131، والترجمة على الألوكة في الجزء التاسع. وقد عرف بكثير منها، على سبيل المثال " ائتلاف المسلمين الحر" الذي أسسه كمال نواش في أمريكا، و" اتحاد المسلمين التقدميين "، و" مؤسسة جردانو برونو " بألمانيا، وغيرها.

8- التأكد من توفير القنوات الملائمة للمعتدلين من العلمانيين والليبراليين المسلمين، وعلى سبيل المثال: إشراكهم في زيارات للكونجرس، وعقد مقابلات مع كبار المسئولين لتعريفهم بشكل أفضل على صناع القرار. [1]

كل ما تم ذكره هو على سبيل الاقتراحات التي يقدمها التقرير من وجهة نظره لرجال السياسة الأمريكية، للتوصل لتغيير الدين الإسلامي وجعله أكثر تلاؤماً مع القيم الغربية. إنها حرب أفكار بكل معنى الكلمة، لاسيما والتقرير قد ربط بينها وبين الحرب الباردة واستراتيجياتها التي حققت نجاحاً كبيراً في تفوق قيم وأفكار الولايات المتحدة على أفكار الاتحاد السوفييتي سابقاً. وعلى المسلمين التنبه لهذا الخطر، ولهذا التدخل الصريح في دين وقيم الأمة، والتصدي له فكرياً، حتى لا نظل ننحدر في اتجاه مصالح الدول القوية المسيطرة.

[1] انظر: التقرير ص 145، والترجمة على الألوكة في الجزء العاشر.

المطلب الرابع

اختزال مفهوم الحكم الإسلامي

إن المناداة بتطبيق حكم الإسلام ورفع شعار " تطبيق الشريعة "، قد شوهه اختزال كبير غيّر معالمه. وقد كان لبعض الذين يرفعون شعار تطبيق الشريعة يدٌ في هذا الاختزال والتشويه، الأمر الذي جعله وسيلةً لدعاة العلمانية للتنفير من الحكم الإسلامي وتخويف الناس منه.

لقد حصل هذا الاختزال على مستويين؛ النظرية والتطبيق.

أما على صعيد النظرية:

فقد جاءت كلمة شريعة في السياق القرآني مساوية في الدلالة لمعنى الدين بالكامل، فقد قال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا ﴾ (الشورى: 13)، وقال تعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ (المائدة: 48)، وقال تعالى أيضاً: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الجاثية: 18) . وقال عز من قائل: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ ﴾ (الشورى: 21).

وقد جاءت كلمة شريعة في اللغة بمعان منها: مَشْرَعة الماء، وهي مَورد الشَّارِبة التي يشرعها الناس، فيشربون منها ويسقون. والشَّارع: الطريق الأعظم الذي يشرع فيه الناس عامة. والشريعة والشِّرْعة: ما سنَّ الله من الدِّين وأمر به. [1]

وبهذا فإن الشريعة في معناها الاصطلاحي العام تعني " ما شرع الله تعالى لعباده من الأحكام التي جاء بها نبي من الأنبياء – عليهم وعلى نبينا الصلاة والسلام –، سواء كانت متعلقة بكيفية عمل وتسمى فرعية وعملية، ودُوِّن لها علم الفقه، أو بكيفية الاعتقاد وتسمى أصلية واعتقادية، ودُوِّن لها علم الكلام". [2]

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، ج25/ 2238.

[2] كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996م، ج1/ 1018. وتسمية أصول الاعتقاد والإيمان بعلم الكلام ليست محل قبول واتفاق، خاصة أن السلف ذموا علم الكلام لاشتماله على أمور مخالفة للحق.(انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1996م، ج1/ص 238). والتسمية الأشهر هي: الإيمان، أو العقيدة، أو التوحيد..وغيرها.

وهذا التعريف يدل على الأصل أن كلمة شريعة تتسع لتشمل الدين كله، ولذا نجد أن العلماء المتقدمين الذي ألفوا كتباً في الشريعة، قصدوا منها عموم الدين، وأحياناً أصول الدين، فمثلاً : كتاب الآجري رحمه الله الموسوم بـــ (كتاب الشريعة) هو كتاب يتناول موضوعات العقيدة على منهج أهل السنة والجماعة. [1] وكتاب الراغب الأصفهاني رحمه الله (الذريعة إلى مكارم الشريعة) هو كتاب في تزكية النفس وتربيتها، وقد ربط الأصفهاني فيه بين واجب الخلافة المنوط بالإنسان حمله، وبين رقي نفسه وتربيتها وإصلاحها. [2]

وقد جاء من معاني لفظة (الشرعي) : "ما ورد به خطاب الشرع، أي ما يثبت بالشرع" [3]، أي شاملاً الأصول والفروع. وعلى هذا فإن الشريعة " تنتظم كل الأحكام التي سنها الله في كتابه، أو جاءتنا عن طريق رسوله ﷺ في سنته، لا فرق بين أن تكون في مجال العقيدة أو العمل أو الأخلاق". [4]

وهناك من استعمل الشريعة كاصطلاح خاص يدل على الأحكام العملية فقط دون العقيدة [5]، فصاروا يقولون: الإسلام عقيدة وشريعة. ويذكر ابن تيمية رحمة الله عليه، أن هناك من يفصل بين علم الأصول لتطلق على العقائد، وبين علم الفقه والشريعة ليدل على الفروع، وأن هذا اصطلاح كثير من المتفقهة والمتكلمة المتأخرين. [6] مما يدل على أن تخصيص مصطلح الشريعة ليدل على الأحكام كان واقعاً في زمن ابن تيمية. وهو خلاف الاصطلاح القرآني، وخلاف ما درج من عادة العلماء في التأليف قبل ذلك.

وعندما نتكلم عن (حكم إسلامي)، فإنه لا يصح بحال أن يقتصر مفهوم ذلك على الأحكام العملية فقط، ولا الحدود دون غيرها. "والدولة عندما يُطلق عليها بأنها دولة تطبق الشريعة وتسير على شرع الله، ليس معنى ذلك أنها دولة تقيم الحدود فحسب، ثم تزعم أن نظامها إسلامي محض."

---

[1] انظر: كتاب الشريعة، أبو بكر الآجري، تحقيق د. عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط1، 1997م، مقدمة المحقق، ص 174-177.

[2] انظر: الذريعة إلى مكارم الشريعة، الراغب الأصفهاني، بيروت، ط1، 1980م، ص 6.

[3] كشاف مصطلحات الفنون، التهانوي، ج1/ص1020.

[4] المدخل إلى الشريعة والفقه الإسلامي، عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، عمَّان، ط1، 2005م، ص14.

[5] وهذا هو الشائع في كتابات المتأخرين خاصة، مثل كتاب: المدخل إلى دراسة الشريعة، للدكتور يوسف القرضاوي، والمدخل لدراسة الشريعة، لعبد الكريم زيدان، والمدخل إلى الشريعة والفقه الإسلامي، لعمر سليمان الأشقر، والمدخل إلى الفقه الإسلامي، للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبي، وغيرها.

[6] انظر: مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 2004م، ج19/ 134.

[1] فالإسلام دين متكامل، كل جانب فيه مبني على غيره ويُبنى عليه غيرُه. وقد حذر الله تعالى من المنهج الاختزالي، فقال تعالى: ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ﴾ (سورة البقرة:85) .

وإن الاختزال الأكبر الواقع اليوم هو أنه قد تم تضييق هذا المفهوم بشكل خطير جداً، حتى أصبح تطبيق الشريعة لا يعني عند كثير من مؤيديها أو معارضيها إلا نظام العقوبات في الإسلام. الذي هو جزء من أجزاء عديدة من الشريعة بمعناها الخاص، وجزء لا يكاد يقارن بمجمل الشريعة الإسلامية بمعناها الشامل لكل الدين الإسلامي.

إن العقوبات في الإسلام وسائل لا غايات، ولذا رُغبنا في أن ندرأها بالشبهات. إنها وسائل لتقويم الاعوجاج الذي يحدث ممن يشذ من الأفراد عن النظام الإسلامي العام. والبداية لا تكون بالعقوبة، بل بالإصلاح الذي يتبعه تأسيس جدار وقائي يحمي المجتمع من الرذائل، ويعينه على ذلك، فمن شذ بعده فعليه تقع العقوبات التي فرضها الله سبحانه وتعالى.

إنه من العجيب أن لا يتحدث أناس إلا عن تطبيق الحدود، في الوقت الذي لم تتوفر فيه لكثير من أبناء المجتمع مقومات الحياة الكريمة. وإن تفشي الجرائم التي توجب الحدود بشكل كبير في مجتمع مؤمن يعني أن الجدار الوقائي الذي يحرص الإسلام على بنائه قد انهار. فالناس إما قد ضعف إيمانهم إلى درجة كبيرة، أو أن الحياة التي يعيشونها لا تعينهم على اتباع أوامر الشرع، وهنا تقع المسؤولية على الحاكم في كلتا الحالتين. ومن هذا الباب أوقف عمر رضي الله عنه حد السرقة عندما جاع الناس، ولم يستطع إطعامهم، وأصبح وجود الشبهة التي تدرأ الحد أمراً مؤكداً في كثير من الحالات. وهذا الكلام ليس هدفه التقليل من جانب العقوبات في الإسلام، ولكن بيان درجته بين الواجبات التي تجب على الحاكم، ومن ثم معرفة ما يطلب منه وما يعذر فيه، وترتيب الأولويات الشرعية التي ينادى بتطبيقها، ومعرفة ما يقوم بنفسه وما يترتب على وجود غيره.

ولتتضح شمولية الدين واتساع مفهوم الحكم الإسلامي، ولإجلاء الصورة المشرقة لتطبيق الشريعة، فإنه علينا الالتفات إلى القرآن الكريم والمبادئ الكبرى التي نادى بها، وأمر بها الله سبحانه وتعالى، حيث خلق الإنسان لتحقيق مقاصد شتى، فقد قال سبحانه وتعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي

---

[1] موقع: ويكيبيديا الإخوان المسلمين، مامعنى تطبيق الشريعة؟، محمد السيد الصياد، مقال على الرابط التالي: http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D9%85%D8%A7_%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%8A_%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9%D8%9F .

﴿الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة:30)، وقال: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ (الحديد 25)، وقال: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ (هود 61) وقوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ (العنكبوت:20)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات:13)، فهذه الآيات ومثلها كثير تشير إلى قيم ومبادئ عليا في الإسلام، وهي خلافة الأرض وإقامة القسط والعدل بين الناس، وتعمير الأرض بالعلم والعمل الصالح، وإنشاء حضارات تشع الخير على البشرية. حضارات تنبذ الظلم، وتبدد الجهل، وتحارب الفقر، وتسير في الأرض بالعلم والبحث، والعمل على رفعة الفرد وتكافل المجتمع.

إن اختزال مفهوم الحكم الإسلامي تم استغلاله وتوظيفه من قبل دعاة العلمانية المعاصرة، ففي الوقت الذي لا يرى فيه كثير ممن يرفع شعار الشريعة إلا الحدود [1]، يرى دعاة العلمانية أن الإسلام دين دموي، وأن أي نظام حكم إسلامي يعني قمع الحريات، وتحويل حياة الناس إلى جحيم. وقد رأينا في تقارير راند التركيز على هذه النواحي في تحديد المعتدلين حسب التقارير. فقد كانت قضية العقوبات والحدود والموقف منها، من أهم القضايا التي يحكم بها على اعتدال شخص ما من عدمه.[2]

ومن ذلك أيضاً ما يقوله كُتّاب علمانيون عن غايات الحركات الإسلامية، إذ يقول – مثلاً – محمد الشرفي: " المطلب الحقيقي الوحيد للحركات الإسلامية إنما هو تأكيد الصبغة الدينية للدولة

---

[1] من الأمثلة على هذا الطرح: قيام جماعة "جند أنصار الله" في غزة في 2009/8/14 بالإعلان – على لسان أميرها عبد اللطيف موسى الملقب بأبي النور المقدسي – عن إقامة إمارة إسلامية في أكناف بيت المقدس، وقال: " سنقيم هذه الإمارة على جثثنا، وسنقيم بها الحدود والجنايات وأحكام الشريعة الإسلامية" وقال مهدداً حركة حماس التي تتولى حكم غزة قائلاً: " إما أن يطبقوا شرع الله ويقيموا الحدود والأحكام الإسلامية أو يتحولوا إلى حزب علماني". (انظر: مركز القدس للدراسات السياسية، حرب حماس على السلفية الجهادية، على الرابط: http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=124&local_details=3&id1=37&menu_id=-1) ويلاحظ في خطابه أن أول ما يميز الإمارة في نظره هو الحدود، كما أن الفاصل بين حزب إسلامي وحزب علماني – عنده – هو تطبيق الحدود. وفي ذلك إغفال للواقع السياسي الذي تعيشه الحركة، وتداعيات تطبيق الحدود على مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الظروف الدولية الراهنة، ومدى قدرته هو أو غيره في توفير الحماية لمشروع الدولة الإسلامية. كما أن فيه إغفالاً لأهمية التدرج في التربية والدعوة، وهما المجالان المفتوحان الآن أمام الجميع ليتوحدوا حول العمل فيه، وهو ما لم تهمله حركة حماس.

[2] انظر: تقرير راند 2004، إسلام ديمقراطي مدني، ص 17–20، وفي ترجمة موقع إسلام ديلي ص 33–37.

وتطبيق أحكام الفقه. وأما تحرير الإنسان ومسألة التنمية، أي ما كانت الشعوب الإسلامية في أمس الحاجة إليه، فإنها تبقى أهدافاً لا صلة لها البتة باهتمامات الأصوليين" . [1]

ويقول د. فؤاد زكريا: "يدور جدل كثير في هذه الأيام حول طريقة تطبيق الشريعة.. فهل يكفي لكي يقال إن الشريعة أصبحت مطبقة أن نفرض الحدود؟ .. فالعقوبات ليست إلا الوجه السلبي للشريعة. إنها الجزاء الذي ينبغي أن يناله الآثم والعاصي. ولكن هل معنى ذلك أن الناس الأسوياء، الذين لا يسرقون ولا يسكرون ولا يزنون (وأنا أفترض أن هؤلاء هم الأغلبية)، لن تمسهم الشريعة ولن تنظم حياتهم ؟ لا جدال في أن الشريعة ينبغي أن تنطبق على الجوانب الإيجابية من حياة الناس، لا على الجوانب السلبية أو غير السوية فحسب.. ولنفرض أننا استطعنا بذلك أن نستأصل هذه الآفات من المجتمع، فهل يكفي ذلك لكي تنصلح أحوال المجتمع وتنتهي مشاكله؟ إن المشكلة الاقتصادية لا تحل بمنع السرقة فحسب، بل بزيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وترشيد الاستهلاك.." [2]

ثم يبدي شكه في نوايا الذين ينادون بشمولية الدين الإسلامي، وأنه يعتقد أن جهدهم الفعلي يقتصر على تطبيق الحدود وحدها، وذلك لأن التطبيق الشامل يحتاج لوقت طويل وتدرج شديد، ولا معنى للإلحاح عليه في لحظة معينة، فالشيء الوحيد الذي يمكن تنفيذه في يوم وليلة هو أن يصدر قرار بتطبيق الحدود الشرعية، ولذا يقول: " وأغلب الظن أن هؤلاء الدعاة يؤمنون بأن الخطوة الأولى والحاسمة في طريق التطبيق الشامل للشريعة هي فرض الحدود، وكل شيء يمكن أن يأتي بعدها سهلاً ميسوراً. ولكن ليس هناك في رأيي ما هو أبعد عن الصواب من هذا الرأي؛ لأن أي نظام يستطيع أن يلهي الناس، سنوات وسنوات ، بمنظر الأيدي المقطوعة والظهور الملتهبة بالسياط .. دون أن يتجاوز هذا المدى خطوة واحدة في طريق الإصلاح الشامل" . [3]

إن كلاً من د. فؤاد زكريا ومحمد الشرفي يقعان في مغالطات موضوعية، وبيان ذلك فيما يلي:

1- يصر محمد الشرفي على أن تطبيق الحدود هو المطلب الحقيقي الوحيد للحركات الإسلامية، ونحن نؤيد أن هذا – للأسف – هو النظرة السطحية لبعض الجماعات الإسلامية أو بعض أتباعها، ولكن عبارته فيها من التعميم غير المقبول، والظلم لكل ما جادت به عقول العلماء وأبناء الحركات الإسلامية حول القانون الإسلامي، ومقاصد الشريعة، والاقتصاد الإسلامي، وآليات تطبيق ذلك في الواقع، ويضع الجميع في سلة واحدة، متجاهلاً كل هذا. وقد نقل

---

[1] الإسلام والحرية .. سوء الفهم التاريخي، محمد الشرفي، ص 40.

[2] الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، د. فؤاد زكريا، ص 150.

[3] المصدر السابق، ص 151.

الدكتور القرضاوي جهود الحركة الإسلامية في مصر في محاربة الفساد، وكذلك جهود رموزها في وضع الحلول للمشاكل الاقتصادية والسياسية، وذلك في كتب عديدة، لم يضعها أصحابها لتكون حبراً على ورق، ولا لأنهم يتبنون تلك النظرة السطحية حول مسألة تطبيق الشريعة، والتي نسبها إليهم وعممها د.فؤاد زكريا. بل من الواضح أنهم حملوا هم وطنهم، واجتهدوا في إيجاد الحلول النظرية والعملية المستقاة من القرآن والسنة. [1]

2- أما د. فؤاد زكريا، فإنه يعترف بوجود مدرسة ترى أن تطبيق الحدود هو " الخطوة الأخيرة لا الأولى، وأن من الواجب أن يسبقه إقرار حد أدنى من العدل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين الناس؛ حتى يستطيع المجتمع أن يفرض العقوبات الرادعة التي تنص عليها الحدود." [2] ولكن رغم أنه يقول بأن كثيرين يذهبون هذا المذهب، إلا أنه يشكك في نواياهم فيقول: " ومع ذلك فإني أشك في أن يكون هذا هو موقفهم الحقيقي، وأعتقد أن جهدهم الفعلي يتركز في تطبيق الحدود وحدها" [3] وهذا بعيد عن الإنصاف، وتعامي عن الواقع، ولذا يقول له الدكتور يوسف القرضاوي: " فهل شق عن قلوب هؤلاء؟! وهل هو إله يحاسب على ما في الضمائر؟! لقد كان يكفيه لو أنصف ما طالبوا به وأعلنوه جهرة." [4]

وعلى صعيد استغلال مسألة اختزال الحكم الإسلامي في الحدود، فقد بلغت الاستهانة بعقول المسلمين والمنادين بتطبيق الشريعة الحد الذي جعل تقرير راند يقترح على حكومة باكستان حلاً لمشكلة التوفيق بين المتشددين المنادين بتطبيق الشريعة، وبين مقومات اللحاق بركب الحضارة، يكمن في " فرض قوانين الشريعة ولكن عدم تطبيقها". [5] وكأنه يرى أن إعلان الحكومة تطبيق العقوبات والنص على ذلك في القانون كافٍ لإسكات الأصوات المعارضة، حتى لو لم يتم تطبيقها على أرض الواقع بحجج مختلقة في كل مرة. وهذا – وإن كان مبالغاً فيه – إلا أنه يشير إلى المدى الخطير الذي وصل إليه فهم تطبيق الشريعة سواء عند بعض المؤيدين أو المعارضين. وإن المستفيد من هذا الاختزال هم المعارضون بلا شك، ولذا تجد أن حجم القضية يتم تضخيمه من قبلهم، وحصر الجدال فيها، وفي النهاية تخويف الناس من الشريعة ومن الحكم الإسلامي.

---

[1] انظر: الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط5، 1993م، ص 77- 99.

[2] المصدر السابق، ص 152.

[3] الحقيقة والوهم، د. فؤاد زكريا، ص 151.

[4] الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، د. يوسف القرضاوي، ص 150. وانظر رد د. القرضاوي كاملاً على د. فؤاد زكريا في الصفحات 148 – 152.

[5] انظر: تقرير 2004م، ص18، والترجمة من موقع إسلام ديلي ص 34.

وأما على صعيد التطبيق العملي:

فإن الذي يزيد هذا الأمر تأكيداً هو الأنظمة التي ترفع شعار الشريعة الإسلامية، حتى إذا ما نظرْتَ إليها نظرة متفحصة تجد أنها تركز على جانب العقوبات أكثر من غيره. وهو جانب شكلي مُقْنِع للبسطاء بأن الدولة ترعى الشريعة. ومن جانب آخر فهو يفتح لها الباب لقمع من تريد قمعه باسم العقوبات الشرعية، وهي ترتكب خلال ذلك المخالفات الشرعية الجسيمة. ففي الوقت الذي تقطع فيه يد السارق الصغير، تطلق يد السارق الأكبر في نهب مقدرات الشعب وثروات الأمة وتصريفها في ما يخدم الأعداء ويحقق مصالحهم على حساب الأمة الإسلامية. [1]

وفي الوقت الذي تقتل فيه القاتل، تفتح أرضها للمقاتلات الأمريكية لقتل أبرياء المسلمين من الأفغان وغيرهم. [2] بل إن أكبر وصمة عار هو التخاذل عن نصرة قضية فلسطين، ونجدة أبنائها المسلمين المستضعفين، والتي قد مر عليها أكثر من نصف قرن. وموقف المملكة العربية السعودية من حكم الإخوان المسلمين في مصر، ودعمهم للانقلاب العسكري عليه فيه دلالة كبيرة إلى بعد هذا الحكم عن صورة الحكم الإسلامي الصحيح، الذي ينبني على الأقل على رفض الظلم وقتل المسلمين بعضهم البعض مهما كان الخلاف بينهم. [3] وقد جاء " في كلمة مشتركة للملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمير سليمان بن عبد العزيز أن السعودية لن تسمح أن يخرج فيها من يمتطي أو ينتمي إلى أحزاب ما أنزل الله بها من سلطان، ليستغل الدين لباساً يتوارى خلفه المتطرفون والعابثون والطامحون لمصالحهم الخاصة" [4] وكأنما الله قد خلقهم للملك ولم يخلق له أحداً غيرهم، وأنهم بتشبثهم به وحرصهم عليه وخوفهم على زواله ليسوا طامحين ولا أصحاب مصالح. لكنها

---

[1] انظر: تقارير منظمة العفو الدولية حول المملكة العربية السعودية، التي تشير إلى إقامة الحدود غالباً على الضعفاء، وخاصة من الخدم الأجانب الذين لا يصلون إلى أصحاب النفوذ، ولا يجيدون اللغة العربية حتى لفهم جلسات المحاكم التي تُقام لهم، وبعضهم يُحكم عليه بالإعدام ولا يدري إلا ساعة تنفيذ الحكم. (وذلك في تقرير بعنوان: الإعدام نتيجة التمييز، وذلك بتاريخ 10- أكتوبر- 2008م، والتقرير موجود على صفحة المنظمة على الإنترنت على الرابط: www.amnesty.org).

[2] وقد حدث ذلك إبان الحرب على أفغانستان في العام 2002م.

[3] وقد ظهر حديثاً وجه آخر من الاشتراك في قتل المسلمين، تمثل في الدعم الذي قدمته المملكة العربية السعودية للانقلاب على حكم الرئيس المصري محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، في العام الحالي 2013م، وقد تبع ذلك تمكن العلمانية من الإمساك بزمام الحكم هناك، ولا يوجد رابط يجده ذو عقل بين دعم دولة تدّعي تمثيل الإسلام وبين حكم علماني يعادي كل من ينادي بتطبيق الشريعة، إلا أن النظام في المملكة لا يمثل الإسلام في الحقيقة.

[4] موقع BBC بالعربية، لماذا سارعت دول الخليج إلى دعم مصر بعد الإطاحة بمرسي؟، على الرابط: http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/07/130710_comments_egypt_saudi_emirates.shtml.

علمانية مبطنة، تستغل بعض مظاهر الدين والشعائر للتغطية على حقيقة الحكم الذي يمارسونه .بل أبعد من ذلك، فإن نظاماً يدّعي الإسلامية، لا يستقيم له أن يوالي أعداء الأمة، ويقدّم مصالحهم على مصالحها. [1]

وليس أدّل على خدمة هذا النظام للمصالح الأمريكية، من أن تقرير راند قد ذكر حرص الولايات المتحدة عند انتقادها لسياسات طالبان أن تتجنب ما ينطبق على "أصدقائهم" في السعودية حتى لا يقعوا في الازدواجية. يقول التقرير: " إن التصريحات التي تتضمن انتهاك حركة طالبان لحقوق الإنسان كان يتم مراقبتها بشكل حذر حتى لا تكون الممارسات التي ندينها نفس التي يمارسها أصدقاؤنا السعوديون." [2]

وإن من أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها للنظام في السعودية – من خلال التصور الإسلامي للحكم ومن خلال القيم الديمقراطية الغربية أيضاً – ، أنه نظام حكم ملكي قائم على التوريث لا على الشورى، التي هي أهم أسس الحكم في الإسلام.

ولكن في الوقت نفسه، لا يترك مخططو المصالح الأمريكية شيئاً دون استثماره، فإن التقرير يوظف وجود مثل هذه الأنظمة، التي يصفها بالتشدد، والتي تشوه مظهر الحكم الإسلامي. ويظهر ذلك في قوله: " هناك بعض المؤشرات إلى أن التيار المتشدد الراديكالي، عندما يترك المعارضة ويستلم السلطة، سيؤدي إلى توحيد شرائح كبيرة من الشعب بواسطة منهجهم المستبد القاسي. ونحن ينبغي علينا أن نهيء أنفسنا لتحسين ذلك التحالف، وأن نقوم بتفعيل الأثر الارتجاعي. ذلك لأن الشعوب التي تخلت عن التيار المتشدد القمعي، يمكن أن تتجاوب لو وجدت الجاذبية في الحداثة والعلمانية. حيث إن ذلك يحدث الآن في إيران، وخصوصاً بين الطلاب والشباب." [3]

إنه اعتراف واضح لا لبس فيه، بأن وجود واجهة غير مشرفة للحكم الإسلامي، بصورة مختزلة، تركز على التشدد والقمع والعقوبة دون أن تقدم شيئاً للناس، هو النموذج الذي من شأنه تنفير الشعوب من الحكم الإسلامي بالكامل؛ فإن الأثر الارتجاعي هو النفور والرفض لهذا الحكم،

---

[1] ومن ذلك على سبيل المثال خفض أسعار النفط لصالح الولايات المتحدة، وفتح أرضها للقواعد العسكرية الأمريكية.

[2] انظر: تقرير 2004م، ترجمة إسلام ديلي، ص 47.

[3] انظر: التقرر نفسه، ترجمة إسلام ديلي، ص45.

ومن ثم الرجوع للبحث عن نموذج مختلف آخر. وسوف يكون النموذج العلماني الغربي جاهزاً، مما سيدفع إلى تقبله من قبل الشعوب التي عانت نموذجاً غير قويم من الحكم الإسلامي. [1]

هذا وقد استغل الخطاب العلماني هذا النموذج وغيره من النماذج المختزلة في التنديد بفكرة الحكم الإسلامي. وقد تناولنا ذلك عند الحديث عن " الاستدلال بنماذج تاريخية وأخرى معاصرة على فشل فكرة الحكم الإسلامي". [2]

إن خطر النماذج المشوهة يفوق كل خطر، وهذا الاختزال الصارخ لدين أرسله الله رحمة للعالمين، يصد الناس عن أي حديث عن حكم إسلامي، بسبب النتائج التي يرونها أمامهم لحكم إسلامي مزعوم. وهذا من أكثر ما يستغله العلمانيون في تشويه فكرة الحكم الإسلامي. وإن سكوت الولايات المتحدة عن الحديث عن مخالفات حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية عند هذه الأنظمة إنما هو حرصٌ على استمرارها لما تقدمه لها من خدمات سياسية وعسكرية واستراتيجية. وفي نظر الباحثة المتواضع، فإن أكبر خدمة تقدمها هذه الأنظمة – التي تدعي أنها تمثل تطبيق الشريعة في الظاهر عن طريق تطبيق الحدود أو بعض المظاهر الشكلية للشريعة – هي تكريس النموذج الفاسد للدولة الإسلامية؛ لأنها لا تطبيق جوهر الشريعة ولا الشريعة بالكامل، مما يدفع الناس باتجاه تبني قيم الغرب، وعندما ينتهي دورهم، فسوف تتخلى عنهم الأنظمة الغربية شأن ذلك شأن مصير أي عميل في التاريخ.

---

[1] وفي حال قيام حكم إسلامي صحيح، يسعى إلى النهضة والتقدم، فإنه يتم العمل على إفشاله، وإظهار هذا الفشل للناس وتضخيمه للتنفير منه، وتكريس فكرة العجز في أذهان أبناء الأمة، لتستمر التبعية الفكرية والحضارية للنموذج الغربي.

[2] انظر: ص 131 من هذا البحث.

المطلب الخامس

تضييق الخناق على الحركات الإسلامية إذا وصلت إلى الحكم

إن الحركات الإسلامية التي تحمل برنامجاً سياسياً قد خاضت التجربة السياسية في ظل وجود الأنظمة المستبدة ما قبل الربيع العربي. وكان ذلك بشكل واضح في دول عربية مثل مصر والأردن وسوريا. ولكن لم يكن بإمكان هذه الحركات الوصول إلى الحكم، بسبب سيطرة وسطوة الأنظمة المستبدة، التي كانت تجثم على صدور الشعوب. كما كانت تلجأ إلى تزوير الانتخابات، فلا تخرج النتائج إلا مؤيدة للنظام بأغلبية ساحقة يأباها الواقع.

وفي غياب شريك حقيقي للولايات المتحدة – لا يمثل الاستبداد ومخالفة القيم الأمريكية الديمقراطية – في الشرق الأوسط بدأت أنظار المنظّرين للسياسة الأمريكية تتوجه نحو الحركات الإسلامية. فرغم أن الأنظمة العربية المستبدة كانت قد حققت بعض مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، إلا إنها لا تمثل القيم الديمقراطية الأمريكية، مما يوقع الولايات المتحدة في الحرج بسبب تعارض ذلك مع مصداقيتها، بالإضافة إلى أن استمرار وجود الأنظمة المستبدة التي تجثم على صدور الشعوب العربية والإسلامية، يشجع تنامي الفكر المتشدد، الذي يصفه الغرب بالأصولية الإسلامية المتطرفة. وهو أمر لا تريده الولايات المتحدة، فبات من المهم استبدال هذه الأنظمة، والدفع باتجاه وجود أنظمة ديمقراطية حقيقية في العالم العربي والإسلامي، وفي نفس الوقت ضمان أن لا تأتي الديمقراطية بمن لا ترغب في وجوده، ولا يتماشى مع مصالحها.

من أجل ذلك تزايدت الدعوات في الغرب إلى إشراك الحركات الإسلامية، في العملية السياسية. وهم الذين يتوقع أن يقبلوا بالقيم الغربية للديمقراطية والليبرالية. ولذا فإنه تجري محاولات للتقارب الفكري مع بعض هذه الحركات الإسلامية، خاصة التي نبعت من فكر الإخوان المسلمين. وهناك من يقدم الدراسات لبيان الفرق بين حركة الإخوان وبين الجماعات الجهادية، ولإقناع صناع القرار بأهمية هذا التقارب. [1]

ولكن تبقى هذه الخطوات محفوفة بالكثير من الحذر، نظراً للاعتقاد السائد بأن هذه الحركات يمكن أن تدعي الاعتدال في الظاهر، وتتميز بالبراجماتية، وأنها فهمت كيف تلعب لعبة كسب الوقت. وأن " التزام الإخوان المسلمين بالمفاهيم الديمقراطية هو التزام تكتيكي، أو أنهم يعتبرون

---

[1] انظر: الإخوان المسلمون المعتدلون، روبرت ليكين وستيفن بروك، سلسلة ترجمات الزيتونة، مجلة فورين أفيرز، عدد مارس–إبريل 2007م، ص1–2.

الديمقراطية مرحلة انتقالية، ويتحينون الفرصة المناسبة للانقضاض عليها، ولذلك شواهد تاريخية مثل: البلشفيين في الاتحاد السوفييتي، والنازيين في ألمانيا، وحزب البعث في كل من العراق وسوريا، وحتى عبد الناصر في مصر." [1]

ويبدو أن الولايات المتحدة قد قررت قطع الشك باليقين، وذلك من خلال غض الطرف عن سعي مثل هذه الحركات لتولي زمام الحكم بالكامل، كما حدث في فلسطين ومصر، ومراقبة عملها السياسي على أرض الواقع، فإما أن تسير وفق القيم الغربية وتتماشى معها بالكامل، وهنا تحقق الولايات المتحدة غاياتها، بإزاحةِ منافسةِ أشدِّ القوى المناهضة للعلمانيةِ واحتوائها. وإما أن يظهر منها ما لا يتوافق والقيم الأمريكية، وهنا يأتي دور العمل بكل السبل على إفشالها. وفي هذا توجيه ضربة قاضية للمشروع الإسلامي برمته، وإقناع الناس بأنه لا يلبي تطلعات الشعوب في العصر الحالي، ومن ثمَّ فلا سبيل لهم إلا التوجه نحو الغرب، والسير في ركبه للوصول إلى التطور والتقدم، وتقبل الحكم العلماني من جديد.

ولعل وجود الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة العربية والإسلامية يحدد بشكل كبير المنظار الذي تنظر من خلاله الولايات المتحدة إلى الحركات الإسلامية. فإن أول وأهم تقييم تجريه هو ما يتعلق بمسألة تبني وممارسة العنف، أو حتى تأييده عند الآخرين. ولذا فإن أبرز ما جعل الولايات المتحدة ترفض اعتبار كلٍّ من حركة المقاومة الإسلامية حماس، والإخوان المسلمين في مصر شركاء في مشروعها لنشر الديمقراطية في المنطقة، هو استمرار رفض حماس القاطع للاعتراف بإسرائيل ورفضها لترك المقاومة المسلحة وتصميمها على ذلك رغم كل الصعوبات التي تمر بها، وموقف الرئيس مرسي من الحرب على غزة، وتعاطفه مع حركة حماس في فلسطين، وسعيه لتحقيق الاكتفاء الذاتي لمصر، ووقف التبعية للغرب.

ومن الحركات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم وتم تضييق الخناق عليها:

1- حركة المقاومة الإسلامية حماس:

فعندما قررت حركة المقاومة الإسلامية حماس، دخول الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في العام 2006م، قوبل ذلك برفض دولي عارم خاصة من قبل الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بسبب رفض فلسفة الحركة التي تتبنى المقاومة المسلحة طريقاً لتحرير الأرض. ولكن الانتخابات قد تمت، وكان ذلك بإشراف تسعمائة مراقب دولي، يرأسهم جيمي كارتر الرئيس الأمريكي الأسبق، وذلك لضمان نزاهة الانتخابات. وكانت المفاجأة

[1] الإخوان المسلمون المعتدلون، ص5.

التي فاقت التوقعات هي فوز حركة حماس بأغلبية تبلغ 57.6% من أعضاء المجلس التشريعي. الأمر الذي يعني أنها تملك حق تشكيل الحكومة. [1]

وأولى العقبات التي تم وضعها في طريق الحركة، هو رفض حركة فتح دعوة حركة حماس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وقد جاءت تصريحات بذلك على ألسنة عدة مسئولين في فتح [2]، وذلك يدل بوضوح على الرغبة في تحميل حماس عبء الواقع الفلسطيني بالكامل، بكل مشاكله وتعقيداته. وقد توالت الأزمات حتى حدث الانفصال بين الضفة الغربية وغزة، وخنق غزة في حصار جائر، للضغط على المواطن الفلسطيني في معاشه، وضروريات حياته، فكانت أزمات الكهرباء والوقود والسلع الأساسية التي كانت تنفد بسبب الإغلاق المتكرر للمعابر. ناهيك عن حربين [3] شنهما الكيان الإسرائيلي على قطاع غزة، بهدف الضغط على حركة حماس وتطويعها أو القضاء عليها عسكرياً وإزاحتها عن حكم قطاع غزة.

وإذ لم يتحقق لهم أيٌّ مما يريدون حتى الآن، فإن التضييق مستمر على الحركة من خلال إحكام الحصار على قطاع غزة، وتفاقم مشكلة الكهرباء والوقود، في غياب أي شكل من أشكال الدعم العربي تقريباً. وهذا من شأنه الضغط أكثر على الشارع الفلسطيني، للتمرد على حكم حماس، وإظهارها في مظهر الفشل في إدارة الأزمات، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. وكل هذا يكرس في أذهان الناس فشل تجربة الحكم الإسلامي.

2- حركة الإخوان المسلمين في مصر:

لقد كان هذا السيناريو نفسه هو المتوقع حصوله في مصر بعد فوز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية المصرية في العام 2012م. والذي قوّى هذا التوقع، هو ما ذكرناه من وجود سياسة أمريكية جديدة تجاه الحركات الإسلامية، تقوم على السماح للحركات الإسلامية السياسية بالوصول إلى الحكم، وإشراكهم في العمل السياسي[4]، لأنه من المتوقع أن هذا

---

[1] انظر: حماس تستلم السلطة من فتح- قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني2006م، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2006م، ص 4،5.

[2] انظر: المصدر السابق، ص 18، 19.

[3] الحرب الأولى كانت في الفترة من 27-12-2008م وحتى 21-1-2009م، راح ضحيتها ما لا يقل عن 1200 شهيداً، وحوالي 4850 جريحاً، والحرب الثانية في الفترة من 14-11-2012 حتى 21-11-2012م، راح ضحيتها 155 شهيداً، ومئات الجرحى. (انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا).

[4] قد ورد نقاش هذه المسألة في تقارير راند، عن مدى جدوى إشراك الإسلاميين. (انظر: تقرير2007م، ص 75-78، والترجمة على الألوكة في الجزء الخامس). وهناك تقارير ودراسات حول هذا الموضوع مثل: إشراك الإسلاميين وتعزيز الديمقراطية، منى ياعقوبيان، مؤسسة الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2007م.

سيعمل على احتوائهم من جهة، وبذلك التخفيف من أثر التيارات المتشددة والإرهابية، وتغييرهم فكرياً من جهة أخرى، حيث إنهم سيجدون أنفسهم في موضع القبول بالواقع السياسي والتماشي معه. ولكن إن كانت المؤشرات تتجه نحو ما تخشاه الولايات المتحدة، فلابد من التعجيل بالقضاء على وجودهم في الحكم، وجعلهم عبرة لمن يعتبر.

ولكن من الأبعاد التي يجب عدم إغفالها في هذا الصراع، كل من ليست له مصلحة في وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم، من أنظمة ومؤسسات وأحزاب علمانية وغيرها. فلا يصح النظر إلى الحالة المصرية – خاصةً – بصرف النظر عن كل هذه الأبعاد. فقد تآمرت على الرئيس محمد مرسي عدة قوى مجتمعة، تمثلت أولاً في فلول النظام السابق الذين يرغبون في العودة، ثم في الأحزاب العلمانية والليبرالية التي سحب البساط من تحت أرجلها، ولديها عداء شديد للحركات الإسلامية، وفي مؤسسة الجيش التي وجدت في حكم مرسي كفًّا لسلطانها، وكذلك الأنظمة الحاكمة في الخليج والتي ستتضرر عروش ملكها من عدوى النموذج الإسلامي السليم، وستتحرك تطلعات شعوبها إلى اقتفاء أثرها.

وقد كان للمؤامرة الانقلابية على حكم مرسي عدة وجوه:

1- هو التجييش الإعلامي ضده، وتضخيم أي خطأ تقع فيه الرئاسة، وطمس الإنجازات وعدم تناولها ولا الحديث عنها، بالإضافة إلى نشر الشائعات بغرض تشويه سمعة الرئيس. وذلك أن رجال الأعمال الذين كانت تربطهم علاقات قوية بنظام حسني مبارك، هم الذين يسيطرون على معظم الفضائيات والصحف الخاصة في مصر، وعلى سبيل المثال فإن مالك " قناة (دريم) هو رجل الأعمال (أحمد بهجت) الذي نشبت بينه وبين البنوك نزاعات قضائية بسبب قروض تقدر بعدة مليارات الجنيهات. أما صاحب قنوات (سي بي سي) هو رجل الأعمال (محمد الأمين) الذي صعد نجمه بعد الثورة. أما قناة (التحرير) فيمتلكها رجل الأعمال (سليمان عامر) الذي قرر القضاء مصادرة أمواله قبل عامين باعتباره متهماً مع وزير الزراعة الأسبق (يوسف والي) في قضية إهدار ثروة مصر الزراعية. أما قناة (صدى البلد) فيمتلكها رجل الأعمال (محمد أبو العينين) القيادي السابق في الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يتزعمه مبارك". [1]

---

[1] موقع BBC بالعربية، هل أطاح الإعلام بمحمد مرسي من رئاسة مصر؟، أحمد الشيخ، 10- يوليو- 2013م، والمقال على الرابط:

.http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/07/130710_egypt_morsi_media_role.shtml

أما نعوم تشومسكي، فيصف الإعلام المضاد لمرسي وللإخوان المسلمين كشيء لم يسبق له أن رآه رغم دراسته لموضوع الخطاب الإعلامي لمدة أحد عشرة سنة. واتهمه بعدم الموضوعية لافتاً النظر إلى أن الإعلام المصري تحول من موال للنظام في عهد حسني مبارك، إلى إعلام تمكن في غضون أشهر من تشويه سمعة الرئيس المصري محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين إلى حد دفع الكثير من المصريين إلى المطالبة علناً بالإطاحة بمحمد مرسي. [1]

ويتساءل وحيد محمد مفضل في مقال له على موقع الجزيرة نت قائلاً: " هل يُعقل أن يستدعي إصدار الرئيس المنتخب لإعلان 22 نوفمبر الدستوري – والذي سيسقط تلقائياً خلال عدة أيام – كل هذا التصعيد والشحن والتسخين؟ وهل يستدعي مشروع الدستور الجديد رغم اتفاق الجميع على سلامة أغلب مواده كل هذا الاعتراض والرفض والتشويه؟ وهل تستدعي قرارات مرسي السابقة والحاضرة كل هذا الهجوم المنظم، وشخصه كل هذا الشتم والتهديد والوعيد؟" [2]

كما رفض أن يوصف ما يجري من حملات إعلامية بأنها معارضة أو ردة فعل، بل هو تنكيل سياسي ومعنوي متعمد وربما منظم وممنهج ضد الرئيس والإخوان المسلمين، مشيراً إلى أهم الشائعات الكاذبة المغرضة التي تمت إشاعتها حول الرئيس وجماعة الإخوان مثل الترويج لشائعة قتل الإخوان للثوار والمتظاهرين في موقعة الجمل، وعزمهم بيع قناة السويس لدولة قطر، والسماح للفلسطينيين باستيطان سيناء. [3]

2- ومن الوجوه الأخرى تآمر الشرطة والداخلية ضد الرئاسة، وذلك بعدم الاستجابة للأوامر، وعرقلة مساعي حفظ أمن المواطنين، بالتعاون مع البلطجية والمجرمين.

3- ووجه آخر هو افتعال أزمات لإرباك الرئاسة، والطمس على الإنجازات، والتضييق على المواطنين في معاشهم، فكانت هناك أزمة الكهرباء والوقود والغاز وغيرها. بالإضافة إلى أزمة سيناء وقتل الجنود فيها، وتهييج الجماعات الجهادية المسلحة هناك، لإظهار الرئاسة في موقف الضعف، وعدم القدرة على ضبط أمور الدولة. فعلى صعيد أزمة الوقود مثلاً، فقد انتهت الأزمة مباشرة بعد عزل مرسي، واختفت الطوابير التي كانت تصطف بالساعات على محطات الوقود، مما

---

[1] انظر: .Unpacking Anti-Muslim Brotherhood Discourse, Noam Chomsky

تفريغ الخطاب المضاد للإخوان المسلمين، نعوم تشومسكي، ملحق لكتاب " الردة عن الحرية" لمحمد أحمد الراشد، الطبعة الثانية، 29 -7 -2013م، ص 208-210.

[2] الجزيرة نت، موسم التنكيل بمرسي والإخوان، وحيد محمد مفضل، مقال بتاريخ 12- 12- 2012م، والرابط: .http://www.aljazeera.net/opinions/pages/16436cfd-358a-47d1-9f24-893e7e658517

[3] انظر: المصدر السابق.

جعل الكثير من المواطنين يتساءل عن سبب ذلك، حيث من المفترض أن تتفرج أزمة كهذه بالتدريج وليس بشكل مفاجئ كما حدث. [1]

وفي النهاية، تآمر الجيش مع القوى العلمانية والليبرالية، وبواجهة دينية من علماء الأزهر وحزب النور والبابا القبطي، وقام بإعلان عزل الرئيس محمد مرسي في الثالث من يوليو عام 2013م، وتم إلقاء القبض عليه وسجنه تمهيداً لمحاكمته. كما تمت ملاحقة أعضاء الجماعة، وسجن عدد منهم، وإغلاق القنوات التابعة للتيار الإسلامي فور إعلان عزل الرئيس. ثم انتهج الانقلاب العسكري النهج الدموي بارتكاب المجازر بحق المعارضين لعزل الرئيس، أولها مجزرة الحرس الجمهوري ثم مجازر فض اعتصامات ميداني (رابعة العدوية) و(النهضة) مكان تجمع المعتصمين، حتى بلغ عدد الشهداء الآلاف. [2]وفي انتهاك واضح لكل أسس الديمقراطية والعلمانية والليبرالية، التي ينادون بها، ويزعمون غيابها عن فكر الحركات الإسلامية، كشف زيف العلمانيين والليبراليين العرب، وأنهم هم الذين انقلبوا على مبادئهم في سبيل التنكيل بخصومهم والتخلص منهم.

---

[1] انظر: موقع الجزيرة نت على الرابط:

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/935ece4c-c049-4232-bd19-3cab4f0f2b77

[2] انظر: صفحة المستشفى الميداني برابعة العدوية - الصفحة الرسمية، على فيسبوك:www.facebook.com، بتاريخ: 15-8-2013م.

المطلب السادس

دور التقنيات والتكنولوجيا المعاصرة في نشر العلمانية

إن أهم ما يميز عصرنا الحالي هو ما يسمى بالثورة المعلوماتية، فالتطور في وسائل الاتصال أدى إلى سرعة انتقال المعرفة في الزمن، واتساع مساحة النشر في المكان. فبعد أن كان الاعتماد غالباً على المؤلفات من الكتب – والتي يهتم بها ويقرؤها المثقفون أو الأكاديميون– وعلى الصحف والمجلات التي ينتقي القراء فيها ما يعنيهم، تطور الأمر شيئاً فشيئاً، ليدخل المذياع والتلفاز كل بيت. لكنهما كانا تحت الرقابة، لا يبوحان إلا بما يرغب المتحكمون فيهما. ثم جاء عصر الفضائيات، المتحررة من الرقابة، والمتعددة في توجهاتها، فصار هناك كم هائل من القنوات الفضائية، لكل صاحب نحلة أو فكرة أو هدف.

وقد توج كلَّ ذلك إنشاء الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، واتساعُ نطاق العمل عليها. وسهل الأمر أكثر على جميع الناس، توفرُ الهواتف المحمولة التي لها مدخل على الشبكة. ثم زاد الأمر سهولة واتساعاً بانتشار مواقع التواصل الاجتماعي مثل (فيسبوك) و(تويتر) وغيرهما، مما سهل التواصل السريع والمجاني بين البشر والأفكار. أضف إلى ذلك انتشارُ تقنيات التصوير بالصوت والصورة، وإتاحة تحميل هذه المقاطع على الإنترنت ليشاهدها ألوف وأحياناً ملايين الناس حول العالم الواسع. كما أن هناك البرامج الخاصة التي أصبح بإمكانها التلاعب بمكونات الصوت والصورة سواء الثابتة أو المتحركة، مما أتاح المجال لعمليات الخداع والفبركة لتحقيق أغراض بعض الجهات.

وأصبح التواصل أسرع وأسرع، وعم العامة والخاصة من الناس، وكل من له علم ومن ليس له علم في جميع المجالات. وهناك تجد الكم الهائل من المعرفة، منها النافع ومنها الضار، كبحر تتخبط أمواجه، ويتصارع من فيه على البقاء والاستمرار في مواجهة المخالفين.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية نشر أفكارها في العالم العربي بداية عن طريق تأسيس إذاعة (سوا)، وتلفزيون (الحرة). وقد سبقت الإشارة إليهما [1]. وقد تبين أن تأثيرها يعتبر ضعيفاً مقارنة بالميزانية التي تُنفق عليها. وأن الأفضل هو دعم برامج معينة في قنوات عربية معروفة، بدلاً من وجود قناة أمريكية بشكل مكشوف وصريح.

---

[1] انظر: ص 166 من هذا البحث.

وتبعاً للحقائق السابقة، لم يغفل التقرير عن الإشارة إلى منصات الإنترنت التي تدعم التوجه العلماني في العالم الإسلامي، وقد أشار إلى عدد منها، نذكر فيما يلي بعضها:

1- موقع الناقد www.annaqed.com، وهو موقع أسسه ويشرف على تحريره وإدارته بسام درويش، وهو أمريكي مسيحي من أصل سوري. وقد تم تأسيسه في العام 2000م. ويهدف الموقع – حسب ما يقول عن نفسه – إلى الدفاع عن حقوق الإنسان في كل مكان. أما صفحته الإنجليزية فتهدف إلى تعريف الأمريكيين والغربيين عموماً على حقيقة تعاليم الإسلام، وعلى خطر اعتباره ديناً كبقية الأديان. في إحدى صفحات الموقع، صورة للقرآن الكريم كتب عليها بسام درويش " احذر من هذا المخدِّر الخطر".[1] وهذا دليل بسيط على عداء الموقع الكامل للإسلام، وليس موقعاً يهدف إلى تصحيح أو تغيير في الخطاب الإسلامي. وهنا نقول إن التقرير وقع فيما حذر منه من الخلط بين العلمانية والإلحاد كما ذكرنا سابقاً [2]، فهو يمثل للعلمانية بأشخاص يخرجون على الأقل من دائرة الإسلام.
2- موقع www.metransparent.com ، وهو موقع باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، ويصفه التقرير بأنه ليس علمانياً صريحاً، إلا أنه يوفر مساحة لمفكرين ليبراليين للتعريف بآرائهم، كما ينشر مقالات وأبحاث محللين وأكاديميين غربيين. [3]
3- موقع www.free-minds.org ، وهو موقع دعوي لغير المسلمين بشكل خاص، حيث يتحدث حول الموضوعات الرئيسية التي تهم من يريد التعرف على الإسلام، وترد على بعض الشبهات. التقرير وصفه بأنه موقع إلكتروني متمركز في السعودية بميول غريبة الأطوار، مقدماً نفسه كجماعة إسلامية ذات اتجاه متدين مخصص للدعوة، ومن ثم يباشر بوضع قائمة للمواقف الصحيحة على أنها مواقف المسلمين التقليديين بالنسبة للحقوق الاجتماعية ووضع المرأة والعلاقات بين الأديان، والموقف من العقوبات في الإسلام، ولكن بطريقة تقدمية قد يعتبرها المسلمون التقليديون بدعة. وضرب مثالاً على ذلك أن الموقع اعتبر أن اعتبار الشهادتين الركن الأول من أركان الإسلام أمر مبني على حديث غير موثوق

---

[1] انظر: موقع الناقد على الرابط: http://www.annaqed.com/ar/content/show.aspx?aid=16016.

[2] انظر: ص176 من هذا البحث.

[3] انظر: التقرير ص 131، والترجمة في الجزء التاسع من ترجمة موقع الألوكة.

به. [1]وبالنظر إلى الموقع فإنه يمثل فكر القرآنيين، والمعروف عدم أخذهم بالسنة واعتبارهم القرآن المصدر الوحيد للتشريع والأحكام. [2]

4- موقع www.qantara.de ، وهو منبر جماعي على الإنترنت تابع لكل من المركز الاتحادي للتعليم السياسي ومؤسسة دويتشه فيله الإعلامية ومعهد غوته ومعهد العلاقات الخارجية، ويهدفون من خلاله إلى المساهمة في الحوار مع العالم الإسلامي، وتقوم وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية بدعم هذا المشروع. [3] والموقع باللغات الألمانية والإنجليزية والعربية. ويحتوي موضوعات متنوعة حول السياسة والمجتمع والثقافة والمرأة وصفحة للحوارات.

5- موقع www.nosharia.com ، وهو موقع تأسس في كندا كردة فعل على قرار التحكيم 1991، الذي يعترف بالمحكمة الإسلامية تحت ذريعة الحرية الدينية. ووجهة نظر المعارضين هي عدم تقسيم كندا إلى جماعات عرقية أو دينية أو ثقافية، وأنه يجب المحافظة على وحدة الشعب الكندي تحت قيم عدالة موحدة، ويشدد الموقع على أهمية فصل الدين عن الدولة. ثم استمر الموقع للدفاع عن مبادئ العلمانية والديمقراطية. الموقع بعدة لغات هي العربية والإنجليزية والفرنسية والفارسية والكردية. [4]

6- موقع الحوار المتمدن، www.ahewar.org ، لم يذكره التقرير لكنه من أشهر المواقع، وهو تابع لمؤسسة الحوار المتمدن اليسارية العلمانية الديمقراطية. وحائز على جائزة ابن رشد للفكر الحر. بلغ عدد زواره ساعة كتابة الباحثة عنه هنا : 1092855863 زائراً، أما عدد المعجبين بصفحة الموقع على (فيسبوك) فهو: 2637884 معجباً.

هذه بعض المواقع التي ذكرها التقرير كأمثلة لمواقع تمثل الفكر العلماني في مواجهة الإسلام، وكان هذا في سنة كتابة التقرير في العام 2007م، والآن بعد مرور ما يقارب الست سنوات على ذلك الوقت، فقد زادت هذه المواقع بشكل كبير، وتعددت الطرق التي تعبر بها عن آرائها وتنشر بها رسالتها. ولا ننسى في هذا المجال مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها (فيسبوك) الذي كان

---

[1] انظر: التقرير ص 131،132، والترجمة على الألوكة في الجزء التاسع.

[2] انظر: نفس الموقع باللغة العربية مقال على الرابط: http://www.free-minds.org/ar/lose-arabic . وتستبعد الباحثة أن يكون مقره في السعودية كما ذكر التقرير، فتواجد القرآنيين الأكثر في الولايات المتحدة، ولا يمكن أن يكون لهم نشاط من السعودية.

[3] انظر: صفحة التعريف بالموقع على الرابط: http://ar.qantara.de/page/about-us .

[4] انظر: صفحة التعريف بالموقع على الربط: http://www.nosharia.com/about.htm .

له دور كبير في ثورات الربيع العربي. ومن الصفحات على (فيسبوك) التي تدعم العلمانية على سبيل المثال لا الحصر:

1- (العلمانية هي الحل) وهي صفحة تناقش خطر الفكر الديني من وجهة نظر القائمين عليها، وتتبنى فكرة أن العلمانية هي الحل لمشاكل الشعوب العربية. عدد المنتمين للصفحة حتى لحظة كتابة هذه الكلمات هو 18475 مشترك. [1]

2- (فيسبوك العلمانية) ويبلغ عدد أعضاء الصفحة 102248 عضواً، وهي منبر مفتوح لأصحاب التوجه العلماني للتعبير عن آرائهم، وحسب وصف الصفحة للحوار الحضاري لمن شاء. [2]

3- (نريدها دولة مدنية علمانية ليبرالية)، وهي صفحة مصرية، ومن أول نظرة على الصفحة ترى الخطاب الإقصائي الذي من المفترض أن يتعارض مع قيم الليبرالية التي تنادي بها الصفحة. وعدد أعضاء الصفحة 11844 عضواً. [3]

والصفحات التي تحمل هذا الفكر أكثر من أن تعد هنا، وهي تحمل أسماء متعددة قد تكون مباشرة في الدلالة على المحتوى وقد تكون غير مباشرة، كالصفحات الخاصة بمفكرين علمانيين، تحمل أسماءهم الشخصية أو أسماء مستعارة. ولعله من الواضح مدى اتساع عدد أعضاء هذه الصفحات، ونظام موقع (فيسبوك) يجعل العضو في صفحة ما يشاهد باستمرار كل ما يكتب فيه بمجرد أن يفتح صفحته الخاصة. وهذا أمر يسهل المتابعة المستمرة لكل جديد تتم كتابته.

وهكذا، فإن التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال المتطورة في هذا العصر ساهمت في تسهيل وتسريع نشر الفكر العلماني، ولكننا نذكر بأن هذه التكنولوجيا سلاح ذو حدين، فهذه الوسائل التقنية هي أيضاً متاحة للإسلاميين لينشروا فكرهم.

---

(1) انظر الصفحة على الرابط: https://www.facebook.com/FkrShwyh .

(2) انظر الصفحة على الرابط: https://www.facebook.com/SecularFB.

(3) انظر الصفحة على الرابط: https://www.facebook.com/groups/egylibr/ .

الفصل الثاني

نتائج العلمانية المعاصرة وسبل المواجهة

المبحث الأول: فشل العلمانية في بلادها

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول:** عيوب العلمانية وتناقضها مع مبادئها في الواقع التطبيقي
- **المطلب الثاني:** توجه المجتمعات العلمانية نحو الدين

المبحث الثاني: نتائج ومخاطر العلمانية المعاصرة في واقع المسلمين

وفيه خمسة مطالب:

- **المطلب الأول** : نشأة ما يسمى "الإسلام السياسي" و"الإسلاميون"
- **المطلب الثاني:** الاختلاف في الموقف من الديمقراطية
- **المطلب الثالث:** الدعوة لدولة مدنية بمرجعية إسلامية
- **المطلب الرابع:** إسلاميون يحكمون ضمن أنظمة علمانية
- **المطلب الخامس:** مخاطر العلمانية المعاصرة

المبحث الثالث: سبل مقترحة لمواجهة العلمانية المعاصرة

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول:** سبل مقترحة في المجال الفكري
- **المطلب الثاني:** سبل مقترحة في المجال العملي

المبحث الأول

فشل العلمانية في بلادها

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول:** عيوب العلمانية وتناقضها مع مبادئها في الواقع التطبيقي
- **المطلب الثاني:** توجه المجتمعات العلمانية نحو الدين

المطلب الأول

عيوب العلمانية وتناقضها مع مبادئها في الواقع التطبيقي

إن النقص الذي يعتري الإنسان لابد من أن يؤثر في نتاجه، مهما حاول أن يكون ذكياً وعبقرياً، فإن الكمال ليس إلا لله وحده ﷻ . ولذا فإن العلمانية وما يتبعها من مبادئ يعتبرها أهلها فخراً للبشرية، وإنجازاً تحقق بدماء ملايين البشر في صراع أوروبا المرير مع الكنيسة، تحمل معها صورة ذلك الإنسان الضعيف الذي لا يستطيع الخلاص أبداً من هذا النقص.

لقد حققت العلمانية كثيراً من الإنجازات لشعوب عاشت تحت وطأة دين محرَّف اتخذه رجاله وقساوسته سيفاً مسلطاً على رقاب الناس. ولكن مع الوقت، تبين أنهم كانوا كالمستجير من الرمضاء بالنار. ففي جانب ما، هناك التقدم العلمي الهائل الذي وصلت إليه أوروبا في ظل العلمانية، وما كان هذا إلا لأن الكنيسة حاربت العلم والعلماء من قبل، وليس الدين الحق هو الذي يحارب العلم، بل الدين الذي تم تحريفه واستغلاله. تحقق التقدم العلمي الهائل في كافة المجالات المادية، في الهندسة والطب والفضاء وغيرها. وشهدت البشرية ما لم تكن تحلم أو تتخيل أبداً أنها يمكن أن تبلغه في زمن من الأزمان. ولكن من جانب آخر، سجلت العلمانية نقاطاً خاسرة. أبرز هذه النقاط عند كل من يؤمن بالله سبحانه وتعالى، خسران الآخرة، ألا ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾ (الحــج:11)

ولكننا هنا نريد أن نتكلم لغة منطقية نحاور بها الجميع على الحياد، لنقيّم العلمانية في الواقع الدنيوي، ونبرز فشلها في أنها تناقضت مع مبادئها، وذلك ظاهر في أمرين رئيسين؛ الأول: تناقضها مع مبدأ استبعاد الدين أو الحياد تجاهه. والثاني: تناقضها مع القيم التي تنادي بها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تناقض العلمانية مع مبدأ استبعاد الدين أو الحياد تجاهه:

إن أساس العلمانية هو (فصل الدين عن الدولة)، وتتطرف العلمانية أكثر من ذلك فتسعى إلى فصل الدين عن الحياة وتضييق دائرته قدر المستطاع. إلا أنه رغم ذلك فإن " مؤسسات الهيمنة الاستعمارية الغربية، التي ظلت تطارد الدين واللاهوت في بلادها، وهمشت دور الكنيسة في مجتمعاتها، قد ظلت وفيّة للروح الصليبية في مواجهتها مع الإسلام والمسلمين، واستمرت في استخدام الدين والكنيسة والتنصير سلاحاً في الزحف الإمبريالي على عالم الإسلام." [1]

[1] الإسلام والسياسة– الرد على شبهات العلمانيين، د. محمد عمارة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2008م، ص10.

كما يشير د. محمد عمارة إلى الازدواجية التي وقعت فيها الدولة الفرنسية راعية العلمانية، عند احتلالها لبلد مسلم هو الجزائر سنة 1980م، حيث " استخدمت النصرانية في مواجهة الشعب الجزائري المسلم، فإن هذه الدولة التي أعدمت القساوسة في بلادها، وأحرقت الكنائس، وحاولت محو الدين المسيحي في فرنسا اتخذت مسلكاً مخالفاً، فحولت المساجد إلى كنائس، ومجدت المسيحية، واستخدمت أموال المسلمين في تنصيرهم، وأحيت الروح الصليبية عندما رفعت علم المسيحية ضد الإسلام في الوقت التي ظلت فيه تسخر من المسيحية والإسلام في آن واحد." [1]

هذا التناقض الواضح بين أبرز مبادئ العلمانية وواقعها العملي، يكشف عن الوجه القبيح الذي تستره خلف العبارات المنمقة، ويبين أنه عند المصلحة فلا مانع من التكلم باسم الدين، فقد دعمت الدول الاستعمارية التنصير، لكسر شوكة المسلمين، وإبعادهم عن دينهم، بخلق الكوارث، ثم إرسال البعثات التنصيرية بكسرة الخبز وجرعة الدواء لتحويل الفقراء عن دينهم، وهو ما عبر عنه د. محمد عمارة (بالميكافيلية الصليبية)، و(بالتحالف غير المقدس بين المدفع العلماني والإنجيل النصراني). [2]

وليس هذا التوجه من آثار الماضي، بل إن السياسات الغربية اليوم فيها ما يشير إلى استخدام الدين – وربما هذه المرة عن قناعة به وإيمان – في السياسة. وليس بعيداً عنا تصريح الرئيس الأمريكي جورج بوش إبان حرب الولايات المتحدة على أفغانستان والعراق أن حربه على (الإرهاب) هي حرب صليبية. بل هناك مجلة أمريكية كشفت أن وزير الحرب الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد استخدم نصوصاً من الكتاب المقدس أشبه بشعارات الحروب الصليبية على أغلفة مذكرات استخباراتية شديدة السرية كان يعدها لتقديمها لبوش خلال الحرب التي قادتها إدارتهم. [3]

وهكذا نرى أن " النزعة الدينية الصليبية قد انتعشت وتزايدت في اللغة الغربية والسياسات الغربية والممارسات الغربية ولدى النظم الغربية المفترض علمانيتها" [4]. وهذا يفرض التساؤل عن سبب هذا التناقض الصارخ مع أكبر مبدأ من مبادئ العلمانية، وهو استبعاد الدين، ومن خلال أكبر

---

[1] مسلمون ثوار، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، 2006م، ص 470، بتصرف يسير. وانظر أيضاً: الإسلام والسياسة، د.محمد عمارة، ص 12. نقلاً عن: الإمام محمد بن باديس، د. محمود قاسم، دار المعارف، القاهرة، ص10.

[2] انظر: الإسلام والسياسة، د.محمد عمارة، ص 14.

[3] انظر: موقع الشبكة الدعوية، لم تكن زلة لسان، بقلم المنشاوي الورداني، والمقال على الرابط: http://www.daawa-info.net/article.php?id=879. وانظر: مجلة نيوزويك الأمريكية عدد 11-3-2003م.

[4] الإسلام والسياسة، ص 22.

ممثل للحضارة الغربية العلمانية القائمة اليوم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ومن قبل من خلال البلد الأم للثورة الفرنسية وللقيم العلمانية. والذي لا يمكن أن تكون الإجابة عليه إلا الاعتراف بأهمية الدين في حياة الإنسان، أو أن العلمانية ليست حلاً في مواجهة استغلال الدين.

أما من جانب آخر، فمن المفترض أن العلمانية محايدة تجاه الدين، طالما هو بعيد عن أروقة الحكم، لا يناطح أرباب السياسة في قراراتهم وسياساتهم، كما أن القيم الغربية اليوم هي قيم الحرية الفردية في ممارسة عبادته ودينه كما يشاء. ولكن تتناقض العلمانية مع نفسها في هذا الأمر من حيث اتخاذها موقفاً عدائياً تجاه الدين الإسلامي تحديداً. وتتجه إلى نشر العداء ضد المسلمين من خلال الإعلام، ومن خلال الأفلام التي تصور المسلمين دائماً بصورة سيئة، وتلصق أوصافاً سيئة بالمسلمين تشكل في ذهن المواطن الغربي صورة نمطية سلبية عن المسلم والعربي. [1]

ومثال آخر على ذلك الرسوم المسيئة للنبي ﷺ، وما تعكسه من تصور غربي للإسلام، وعداء شديد له، رغم قيم الحياد تجاه الدين الذي تزعمه العلمانية، ورغم شعارات احترام ثقافات الآخرين وعباداتهم وأديانهم. ففي 30 سبتمبر 2005م قامت صحيفة (يولاندس بوستن) الدنماركية بنشر 12 صورة كاريكاتيرية للرسول محمد ﷺ، وفي 10 يناير 2006 قامت صحيفة نرويجية وصحيفة ألمانية وأخرى فرنسية وصحف أخرى في أوروبا لإعادة نشر الصور الكاريكاتيرية. [2]

وتجتمع المؤسسات الغربية – سياسية ودينية – على التخويف من الإسلام وإشاعة الكراهية ضدهم، وأصبحت الحكومات الغربية التي كانت حارسة للحياد بين الأديان الحامية للتهجم على الإسلام ورموزه ومقدساته تحت ستار حرية التعبير. [3]

وفي فرنسا يتم حظر الحجاب، بل وفرض غرامة مالية على من تتمسك بغطاء الوجه، علماً بأن هناك أعداداً كبيرة من المسلمات هن فرنسيات الأصل، ويعشن في فرنسا بصفتها بلدهن الأم، إلا أن هذا العداء تجاه الإسلام شملهن أيضاً.

---

[1] وهذا كثير ومنتشر في سينما هوليوود الأمريكية وغيرها. ومن الأفلام التي تكرس مفاهيم سلبية ضد الإسلام والمسلمين على سبيل المثال: True Lies، وهو يدور حول مقاومة مجموعة إرهابية مسلمة. وغيره كثير من الأفلام الحية والكرتونية تتجه بنفس الاتجاه.

[2] انظر: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مادة : (الرسوم الكاريكاتورية المسيئة لمحمد)، على الرابط: www.wikipedia.com .

[3] انظر: الإسلام والسياسة، ص 25.

وفي مقابل هذه الصورة تماماً، فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي هي الدولة القائمة على النبوءات الدينية المزعومة، ومحمولة على أكتاف الصهيونية التي تعد " قمة التسييس الديني الإجرامي" [1] بامتياز، استطاعت من خلال الدين تجميع ملايين اليهود من جميع أنحاء العالم، ليتركوا قومياتهم وأوطانهم ويرموا بها خلف ظهورهم، ليعيشوا في وطن قائم على الهوية الدينية اليهودية. رغم كل ذلك، فإن العلمانية الغربية والأمريكية على وجه التحديد تقوم بدفع كل مقدراتها وإمكانياتها في سبيل الدفاع عنها، وتثبيت قدمها، وما تدخل الولايات المتحدة والغرب في العالم الإسلامي بهذا الشكل الصارخ إلا ذوداً عن حماها. وفي الوقت نفسه ينادوننا بأنه يجب إبعاد الدين عن السياسة، وأن يُبعد الدين إلى مكانه في المعابد والقلوب، وهم يناقضون ذلك جهاراً نهاراً بدعمهم لدولة الاحتلال الإسرائيلي القائمة على الدين.

ثانياً: تناقض العلمانية مع القيم التي تنادي بها:

لقد دغدغت العلمانية أحلام الشعوب بما نادت به من قيم، وإن حققت بعضاً منها في مجال الحريات الشخصية والتخلص من الحكام المتسلطين من أباطرة وباباوات، وقامت بتشييد الحضارة الغربية المعاصرة القائمة على التطور العلمي والتقني. إلا أن العلمانية كانت فيما يتعلق بمبادئها الجيدة من حرية وعدالة ومساواة وإنسانية تكيل بمكيالين. فهي لا تلتزم قيمها دائماً، وإنما تحركها المصالح، ويحركها عداء للغير وانتقاص منه. ويمكن ترتيب بعض النقاط التي تشير إلى هذا التناقض البشع كما يلي:

1- يكفي أن الاستعمار قد ارتبط بالعلمانية، وكان عصرها عصر " نهب ثروات الشعوب الأخرى واسترقاق أهلها بلا رحمة ولا هوادة، واستخدمت أوروبا تلك الثروات المنهوبة والأيدي العاملة التي جلبتها كرقيق في دفع عملية اقتصادية هائلة تمخضت عن ظهور الرأسمالية ثم الثورة الصناعية، وذلك لتستخدم هذه الآلية الجديدة السياسية والعلمية (الرأسمالية والثورة الصناعية) في المزيد من النهب والاسترقاق، وكانت المحصلة النهائية هي الرخاء والرفاهية لجزء من العالم (عدد من الدول الأوروبية) على حساب 80% من سكان العالم (عالم الجنوب عموماً)، وحتى سكان الشمال لم يحظوا جميعاً بالرفاهية، بل قطاع صغير منهم على حساب الأغلبية." [2]

2- بينما تنادي العلمانية بقيم الحرية والعدالة والإنسانية وحقوق الإنسان، تقف مع دولة عنصرية تمثل إبادة للشعب الفلسطيني واعتداء على أرضه وانتهاك لحقه. وفوق ذلك فإن الولايات

[1] الإسلام السياسي والمعركة القادمة، د. مصطفى محمود، مطبوعات أخبار اليوم – قطاع الثقافة، القاهرة، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر، ص72.

[2] الإسلام وأمريكا حوار أم مواجهة، د. محمد مورو، الروضة للنشر والتوزيع- الدبس للنشر، 2001م، ص 93.

المتحدة الأمريكية تدعمه بالسلاح والمال، وتنسى كل إنسانيتها أمام مناظر دماء أبناء الشعب الفلسطيني ولا تحرك ساكناً أمام المجازر المروعة التي يذهب ضحيتها النساء والأطفال والشيوخ. بل قد اشترك المجتمع الدولي العلماني في الحرب على أفغانستان والعراق، وقتلوا الأبرياء بلا رحمة في أسلحة متطورة (ذكية) حسب تعبيرهم، إلا أنها تحسن إصابة الضحايا الذين لا ذنب لهم، ولا حول لهم ولا قوة. ورغم التطور العلمي في وسائل الاتصال، ونقل صور القتل والدمار والدماء، يتفرج العالم المتحضر الديمقراطي الإنساني على كل ذلك دون أن يحرك ساكناً إلا من بعض المظاهرات هنا وهناك، لا تسمن ولا تغني من جوع.

3- من الوسائل التي تدعم بها الولايات المتحدة إسرائيل، حق النقض (الفيتو) [1]، الذي يعطي الحق لأي دولة من بين خمس دول فقط في العالم أن تعارض أي قرار يصدر من مجلس الأمن في أي شأن في العالم. وهذا يعد أكبر وصمة عار في جبين الديمقراطية، وأكبر مخالفة لمبادئها التي تزعم مقاومة الاستبداد، ولم يعرف التاريخ ديكتاتوراً مستبداً بلغ استبداده الاتساع العالمي الذي بلغه الاستبداد الأمريكي من خلال هذا الحق الذي أعطته لنفسها، ولم يعطها إياه أحد، وسمحت لنفسها بالتدخل في قرارات تمس أي دولة في العالم إذا كانت هذه القرارات لا ترضي المزاج الأمريكي أو المصلحة الأمريكية. فأي ديمقراطية هذه التي يضحكون بها على الناس، وهم أول من يخالفها تحقيقاً لمصالحهم.

4- ادعاء دعاة العلمانية أن العلمانية هي الحل لمشاكل الخلافات بين الناس بالوسائل السلمية بعيداً عن إراقة الدماء، ولكن الحضارة العلمانية المريضة تمخضت عن حروب داخلية وقمع، وعن حروب عالمية عام 1914، و1939م، وذهب في الأخيرة وحدها ستون مليوناً من البشر. [2]

5- تقدم أمريكا نفسها اليوم قائدة للنظام العالمي الجديد، وهذا يتناقض مع كثير من مظاهر سلوكها، و"إن الذين يقدمون لنا أمريكا اليوم كقائدة للنظام العالمي الجديد، ويبشرون بقيمة الحرية على أنها قيمة أمريكية كبرى، هؤلاء ينسون أن تلك الحرية المزعومة قامت على ذبح الهنود الحمر واسترقاق السود.. وأمريكا التي يطلبون منا أن تقبل بقيادتها غزت الكثير من الشعوب، وأسقطت طائرات مدنية مثل الطائرة الإيرانية المدنية عام 1988م فوق الخليج، وتمارس ازدواجاً مروعاً في المعايير فيما يخص العرب والمسلمين." [3] فقيم الحرية والعدالة هي قيم

---

[1] هو حق الاعتراض، وفي مجلس الأمن الدولي هو حق الاعتراض الذي تملكه الدول الأعضاء دائمو العضوية في مجلس الأمن وهم: روسيا والصين والمملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة. وهو في الحقيقة حق إجهاض القرارات التي تتخذ في مجلس الأمن.(انظر: موسوعة السياسة: ج6/ص 607-608.)

[2] الإسلام وأمريكا حوار أم مواجهة، ص 96.

[3] المصدر السابق، ص 98.

خاصة بهم فقط، لا يعممونها على باقي البشر، عندما تتعارض مع مصالحهم، وإن كانوا يتشدقون بالإنسانية خلف الميكروفونات وأمام الكاميرات. " إن الذين يتحدثون عن الحضارة الغربية باعتبارها حضارة تقدمية أو صالحة يقعون في الخطأ، ذلك أنهم ينظرون إلى المسألة في شقها الأوروبي أي بالنظر إلى التاريخ الأوروبي وحده، وكأن أوروبا هي كل العالم، أي يذكرون أوروبا وينسون باقي العالم." [1] في حين أن الإسلام رسالة عالمية، ترجو الخير لكل البشرية، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات:13) .

6- تناقضت هذه الحضارة العلمانية مع مبادئها حتى في شقها الأوروبي، فقد " تمخضت عن الفاشية والشيوعية والنازية وفجرت حربين راح ضحيتهما عشرات الملايين من البشر من أهل أوروبا أساساً، إذن فهي حضارة الصراع حتى مع بعضها البعض. وكذلك فإنها أفسدت البيئة، وأخلت بالتوازن البيولوجي في الكون، وتسببت في الإيدز والمخدرات، وفي أسلحة الدمار الشامل، أي أنها خطر على الآخرين، خطر على نفسها، خطر على الأرض ومستقبل الحياة البشرية فيها، فكيف تكون هذه حضارة مرشحة لقيادة العالم؟!" [2]

7- من الأمور التي تشير إلى التناقض في المبادئ الغربية العلمانية، موقفها من الكوارث والمصائب التي أصابت مسلمي البوسنة المظلومين من قبل الصرب، فقد " تراجعت أمريكا عن أي تدخل عسكري لإنقاذ مسلمي البوسنة، وكان موقفها متناقضاً مع راية العدالة التي ترفعها في كل مناسبة تتحدث فيها عن نظامها العالمي الجديد." [3] في حين أن الولايات المتحدة وقفت مع من طالب بالانفصال عن دولهم من الأقليات، وذلك حينما يكون الانفصال عن دولة مسلمة كما حدث في جنوب السودان.

8- ويظهر التناقض في صراع العلمانيين مع الإسلام، فإنهم يتهمون الإسلام ودعاته بما يبرئون منه أنفسهم، ويعدون عليهم من الأخطاء ما يعتذرون عنه في حقهم، فهم " يتعاملون بمنطقين مختلفين: منطق مع الإسلاميين، ومنطق مع أنفسهم، فهم مع الإسلاميين يحملون الإسلام كل

---

[1] الإسلام وأمريكا حوار أم مواجهة ، ص 98.

[2] المرجع السابق، ص 99.

[3] الإسلام السياسي والمعركة القادمة، ص 65.

الأخطاء والانحرافات في التاريخ، وكل الأخطاء والانحرافات في التطبيق المعاصر.. على حين نراهم مع المذاهب الأخرى يفرقون بين صلاحية المبدأ في ذاته، وبين سوء التطبيق." [1]

9- من المخالفات الصارخة لمبدأ الديمقراطية، ما حدث في لندن من مظاهرات ضخمة جداً قام بها عشرات الآلاف، وشاركت فيها شخصيات هامة من الساسة البريطانيين، رافضين مشاركة المملكة المتحدة في مشروع الرئيس بوش للحرب على العراق. وقال النائب العمالي (جورج جلوي) الذي كان من المشاركين في المظاهرة: " السيد (بلير) يتخذ هذا الموقف من دون تأييد شعبي، وهو أمر خطير جداً يقوم به، فهو يجازف برئاسته للحكومة كلها تماماً." [2] نعم، في العرف الديمقراطي يجب أن يخسر رئاسته؛ لأنه لم يستجب للشعب الذي انتخبه، والذي يرفض هذه الحرب لأسباب عديدة، ولكنها المصالح، يضربون بسببها كل قيمهم ومبادئهم التي يفتخرون بها علينا عرض الحائط ولا يكترثون.

بعد هذا العرض يتبين أن العلمانية فيها الكثير من التناقض، وأنها لم تحقق ما نادت به، وإن حققت جزءاً منه لجزء من البشر، وتعاملت مع غيرهم معاملة الوحوش في الغابات. فهل هذا دليل على أن العلمانية هي الحل؟ وهل هذا دليل على أن النظام الديمقراطي هو الضمان الوحيد لمنع الاستبداد؟

---

[1] الإسلام والعلمانية وجهاً إلى وجه، ص 169.

[2] انظر: موقع إسلام ويب على الرابط:
http://www.islamweb.net/merath/index.php?page=article&lang=A&id=29587، وكذلك موقع بي بي سي الإخباري على الرابط: www.bbc.co.uk .

المطلب الثاني

توجه المجتمعات العلمانية نحو الدين

انطلاقاً من ديننا الحنيف، وعقيدتنا الراسخة، نؤمن إيماناً عميقاً لا يساوره شك، أن الإنسان بعيداً عن الإيمان بالله ﷻ مثله مثل سفينة تائهة في عباب بحر هائج متلاطم الأمواج لا يرحم. فالله قد خلق الإنسان، وفطره على الإيمان به، وركب فيه الرغبة في التطلع إليه، فطرة تنطق كلما شعر الإنسان أن قوى الأرض التي يؤمن بها لم تعد بجانبه، ولا حيلة لها في دفع ضر عنه، أو جلب نفع له. وهذه الحقيقة سجلها القرآن الكريم، عندما وصف حال أكبر المستمسكين بالكفر، عندما قال ﷻ: ﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾ (لقمان:32)

وأوروبا عاشت عصوراً طويلة في ظل النصرانية، فشكلت العقيدة النصرانية – رغم تحريفها – تصوراتهم وثقافاتهم، وصبغت حياتهم الاجتماعية والفكرية والفنية. وأدى الدين دوره في الإجابة عن الأسئلة التي حيرت الإنسان، الأسئلة حول خلق الإنسان في الوجود، وهدفه في هذه الحياة، ومصيره بعد الموت. إنها أسئلة تولد مع كل إنسان، ومن ثمَّ، فإننا نرى أن تخلي أوروبا عن الديانة النصرانية لم " يؤد إلى اختفاء الأسئلة التي كان الدين ملزماً بالإجابة عنها لكل إنسان..فقد تخلى المجتمع العلماني عن الأسلوب القديم في الاعتراف بالدين، لكنه لم يتخل عن الدين كله." [1]

ولذا فإنه في المجتمعات العلمانية، بدأ الخواء الروحي يجعل حياة الإنسان قاتمة، تأكله المادية الجامدة، وأصبح الإنسان مجرد ترس يدور في عجلة الحياة المتسارعة، لا علم له إلا بما يشبع الجسد. أما روحه فهي منضوية داخل هذا الجسد تتآكل شيئاً فشيئاً.

ومن هنا فقد بدأت شرائح متعددة من الناس تتطلع إلى الدين، أي دين أو اعتقاد يشعر النفس بشيء من الطمأنينة. يقول القس جوفترايد كونزلن في شهادته على عالم العلمانية: " باستطاعة المرء أن يلمس اهتماماً جديداً بالدين، وذلك وسط الثقافة العلمانية الآخذة بالتزايد، فهناك ضروب جديدة من الروحانية وحركات جديدة ذات طابع ديني. وعلى علماء الدين والاجتماع أن يدركوا، وإن أدهشهم ذلك، أن نبوءة (الزمان الخالي من الدين) لم تتحقق. فهذا العالم الخالي من الدين حافل بالدين الذي لم ينشأ معظمه داخل الكنائس الرسمية. والواقع أنه ظهرت سوق للفرص الدينية،

---

[1] مأزق المسيحية والعلمانية في أوروبا– شهادة ألمانية، القس جوتفرايد كونزلن، نهضة مصر، القاهرة، 1999م، ص29.

فهناك على سبيل المثال ما يدعى بالحركات الدينية الجديدة من شتى الأصول. علاوة على ذلك ثمة أشكال غير منظمة في الغالب للتدين الحر تتميز بالتوفيقية والانتقائية التي تجمع بين مختلف التقاليد. ويعمد هذا النوع من التدين دون تشدد إلى اختيار تقاليد دينية من جميع أنحاء العالم منتقياً منها تلك العناصر الواعدة بتجارب شخصية. ولا يتأتى اتباع وجهة النظر الدينية عن طريق التربية والتعليم، أو من خلال تقليد معين، أو أنماط ثقافية موروثة، بل عن طريق الاختيار الفردي." [1]

وفي وصفه لأصناف وأشكال التدين الذي يظهر في الغرب يقول: " فهناك خليط من الطقوس السرية المؤمنة بالقوى الخفية، والتنجيم، والاعتقاد بالأشباح، وطقوس الهنود الحمر، ونتف دينية ألمانية وهندية وصينية وتبتية (نسبة إلى التبت)." [2]

وبعد أن عدد هذا القس الألماني أشكالاً أخرى للتدين لم ينس أن يقول في النهاية: " وأخيراً وليس آخراً، لابد لنا أن نتذكر وجود أديان عالمية أخرى، ولاسيما الإسلام، الذي يسعى ويحقق نجاحاً متزايداً في احتلال موقعه أيضاً في المجتمعات الغربية." [3]

ويقول الدكتور محمد عمارة في تعليقه على شهادة القس سالفة الذكر: " هذا الفراغ الموحش، الذي انتهت إليه الثقافة الغربية، القفص الحديدي الذي ماتت فيه المسيحية أو أنهكت، وأفلست فيه الحداثة العلمانية، أو أصابها الإعياء، قد زاد من حاجة الإنسان إلى اليقين الديني. فبدلاً من أن تتحقق نبوءة الحداثة العلمانية عن (الزمان الخالي من الدين)، ها هو الإنسان الغربي الذي أنهكت العلمانية مسيحيته يبحث عن الدين وروحانيته في مذاهب ونحل وديانات شتى.. فكأنما الثمرة العلمانية هي: فقدان المسيحية لمكانتها في أوروبا، وإفلاس البديل العلماني، وبقاء النزوع إلى الدين عند الإنسان الأوروبي." [4]

ويذهب الدكتور عبد الوهاب المسيري إلى أبعد من ذلك في تحليله للطبيعة الإنسانية في سياق الحضارة المادية الغربية، حيث يرى وجود "عنصر ما في الإنسان لا يمكن تفسيره مادياً، ولذا لا مناص من أن نسميه (روحياً). وهو مصطلح قريب من مصطلح (الضمير)، إلا أن الضمير يرتبط في ذهننا بمنظومة أخلاقية محددة، من خلالها يعرف الإنسان الشر والخير، أما (الإله الخفي)، رغم أنه يشارك (الضمير) في كثير من السمات إلا أنه يشير إلى أن الإنسان قد لا يكون مؤمناً بأي منظومة أخلاقية أو معرفية أو دينية، بل قد يكون معادياً بشكل واعٍ وصريح لكل القيم

[1] مأزق المسيحية والعلمانية في أوروبا، ص 33.

[2] المصدر السابق، ص33.

[3] المصدر السابق، ص 34.

[4] المصدر السابق، ص 40، في تعليق الدكتور محمد عمارة على شهادة القس.

بلا استثناء، وقد يؤمن بنموذج مادي إلحادي، ويظن أنه استبطنه تماماً حتى أصبح جزءاً لا يتجزأ من رؤيته ووجوده. ولكن هذا الإنسان تفضحه، في ظروف معينة، أقواله وأفعاله بشكل غير مباشر وغير واعٍ عن وجود شيء ما في أعماق أعماقه يتناقض مع الإطار المادي الواحدي الذي يتبناه. ورغم هذا فإن هذا الإنسان قد لا يتجه بالضرورة نحو اختيار منظومة أخلاقية بديلة. ويمكننا أن نقول إن (الإله الخفي) هو في واقع الأمر: (البحث غير الواعي للإنسان المادي عن المقدَّس)، بعد أن تصور أنه قتل الإله، وأسس عالماً زمانياً مكانياً لا قداسة ولا محرمات ولا حرمات فيه." [1]

وتحليل الدكتور عبد الوهاب المسيري عميق في النفس الإنسانية، يشير إلى وجود ذلك السر الإلهي، أو ما نطلق عليه (الفطرة)، التي تدفع الإنسان باستمرار إلى البحث عن الله، سواء أفلح في الوصول إلى الإله الحق، أو استعاض عنه بصور أخرى من (المقدسات)، إلا أن الذي يهمنا هنا هو عدم التحقق الكامل للعلمانية. وإن استطاعت العلمانية أن تقضي على الدين، أو أن تبعده، فإنها لن تقدر على القضاء على فطرة التدين لدى الإنسان.

ولذا فإنه " يمكن القول إن الحديث عن (حتمية الميتافيزيقا)، هو حديث عن (الإله الخفي)، فقد لوحظ أن الإنسان مهما بلغ من إلحاد ومادية فإنه لا يقبل بالمادة المتغيرة كإطار مرجعي، وإنما يبحث عن مركز للعالم وعن إطار وعن أرض ثابتة يقف عليها وعن كليات متجاوزة للأجزاء. وقد أدرك نيتشه أن هذا تعبير عن الإله الخفي، واختار مصطلح (ظلال الإله) ليشير إليه، وسعى فلاسفة ما بعد الحداثة إلى إزالة ظلال الإله بلا رجعة." [2]

ويضرب الدكتور المسيري مثالين واقعيين على ما ذهب إليه، أحدهما غضب الناس من الفضائح المتعددة لبعض أعضاء النخبة (مثل علاقات غير شرعية أو أطفال غير شرعيين أو شذوذ..إلخ)، رغم أن هذا جزء من الحياة الخاصة لهؤلاء النخبة والمفترض الحرية فيها في النموذج العلماني، ورغم شيوع هذه الممارسات بين العامة وتقبلها لديهم من جانب آخر. وهذا يشير إلى أن الجماهير تريد أن تحتفظ بالنخبة ورموزها في إطار المقدَّس، ولا تود أن تنزع عنها القداسة، والبعض يطالب في المملكة المتحدة بإلغاء المَلَكية نظراً لتبني الأسرة المالكة نفس القيم السائدة في المجتمع. أما المثال الآخر، فمن الولايات المتحدة، وهي صاحبة نموذج علماني شامل، رغم ذلك يسلك البشر بطريقة متنافية مع هذا النموذج، فتظل هناك ثنائيات الخير والشر، المقدَّس والمدنَّس، والمطلق

---

[1] الحداثة المنفصلة عن القيمة والإله الخفي، د. عبد الوهاب المسيري، انظر المقال على موقع الدكتور عبد الوهاب المسيري على الرابط التالي: http://www.elmessiri.com/articles_view.php?id=30 ، بتصرف يسير.

[2] المصدر السابق.

والنسبي، وهذا يؤكد أن العنصر الرباني في الإنسان لا يمكن تصفيته، وهذا ما يمنع النموذج العلماني والحداثة المنفصلة عن القيمة من التحقق الكامل. [1]

ولذا فإن هناك توجه عند بعض الكتاب الغربيين إلى القول بنهاية العلمانية، ويذهب إلى عكس ما تبشر به الكتابات والنظريات التي كانت تؤكد على أن العلم وتقدمه سيكون على حساب الدين. ويذهب أصحاب هذه المدرسة – ومعظمهم أمريكيون وأبرزهم عالم الاجتماع (جون فول) [2] – إلى أن الواقع يقول إن الدين يزداد حضوره باطراد في الفضاء العام، بما يحتم إعادة النظر في دعوى غلبة العلمانية. ومن الأدلة على ذلك أن كلاً من (بيتر بيرجر)[3] و (هارفي كوكس) [4] اللذين يعدان الأبوين الروحيين لمقولة سيادة العلمانية، كانا قد كتبا عن (المدينة العلمانية)، ثم عادا واعترفا بعد ذلك بالخطأ؛ فكتب (بيرجر) يقول: (إن العالم ما يزال متديناً)، بل صارت الصيحة الجديدة هي (الخروج من العلمانية). [5]

وإن الفريق الذي يذهب إلى استمرارية العلمانية، لا ينفي في الحقيقة الواقع في الاتجاه المتعاظم نحو الدين، بل يفسره في سياق العلمانية من حيث إن الدين في عصر العلمانية بدأ يتسم بسمات تختلف عن التدين التقليدي، أبرز هذه السمات تقع في :

1- الفردنة: بمعنى تأسيس علاقة فردية بين الإنسان والمعاني الدينية، ويضفي المجتمع عليه الشرعية والقبول.
2- الابتعاد عن المؤسسة الدينية، وهو ناتج عن السمة السابقة، حيث لم يعد للمؤسسة الدينية احتكار تعريف الدين الصحيح.

---

(1) انظر: الحداثة المنفصلة عن القيمة، المسيري.

(2) لم أقع على ترجمة له.

(3) بيتر بيرجر، عالم اجتماع أمريكي، ولد في النمسا عام 1929م، له مؤلفات عديدة في علم الاجتماع، أحدها عُد خامس مؤلف مؤثر في علم الاجتماع في القرن العشرين، ألفه بالاشتراك مع مؤلف آخر. عمل في التدريس في عدد من الجامعات منها جامعة بوسطن. (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا الإنجليزية، مادة : Peter Berger).

(4) هارفي كوكس، من مواليد 1929م، وهو أحد علماء اللاهوت البارزين في الولايات المتحدة، وتركزت دراساته حول التطورات اللاهوتية في عالم المسيحية، وعمل محاضراً في كلية هارفارد للاهوت.(انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا بالإنجليزية، مادة: Harvey Cox).

(5) انظر: الإسلام والعلمانية في عالم متغير: استمرارية العلمانية، حوار مع الباحث الفرنسي باتريك ميشيل، أجراه الباحث المصري حسام تمام –رحمه الله –، بتاريخ 4-12-2005م، ويمكن تحميله من الرابط التالي:
http://www.islamismscope.net/index.php?option=com_content&view=article&id=103:2010-02-09-12-13-55&catid=41:interviews&Itemid=66.

3- استهلاكية العلاقة بالدين، بمعنى أن الفرد يتعامل مع الدين بشكل استهلاكي، فيختار من العرض الديني ما هو مناسب له خلال مقاييسه الخاصة. وهو ما يفسر التحولات التي تتم من ديانة إلى أخرى، ووجود خلطات من بين عدة ديانات، ويحدث هذا من الناس عن وعي ودون شعور بأي ذنب. [1]

إنه وإن كان هذا التحليل هو وجه نظر الذين يرون أن هذا الشكل الجديد من التدين دليل على استمرار العلمانية، ويمثل علمنة للدين، إلا أنه من ناحية أخرى يدل على عدم شغل العلمانية للفراغ الذي تركه الدين، مما جعل الناس يبحثون عنه حتى ولو كان بشكل فردي استهلاكي. وهو أمر يعكس فشل العلمانية في القضاء على الدين، فإن حاربته في شكل، ظهر في أشكال أخرى.

إضافة إلى هذا الشكل من التدين، فإنه يوجد توجه غربي نحو المسيحية، وأبرز مثال على ذلك، هو الولايات المتحدة التي نشأت منذ البداية " بأغلبية بروتستانتية ساحقة." [2] والتي نشأت في ظلها مذاهب مسيحية متعددة، كما وفدت مع المهاجرين أديان أخرى مثل الكاثوليكية واليهودية وغيرها.

وفي المواجهة بين الدين والعلمانية نمت الحركة الأصولية المعاصرة في الولايات المتحدة [3]، وهي " تسعى إلى هدم الجدار الفاصل بين الكنيسة والدولة." [4]، ويظهر ذلك من خلال أثرهم الكبير في نتائج الانتخابات الأمريكية، مما جعل الساسة الأمريكيين المرشحين للانتخابات الرئاسية يخطبون ودهم باستمرار. " ففي انتخابات 2004م، وجه الإنجيليون رسالة قوية إلى السياسيين مفادها أنهم إذا لم يحترموا آراءهم فإنهم لن يصلوا إلى أي مكان." [5]

وقد أثار دور الدين في الانتخابات الأمريكية جدلاً واسعاً، وخاصة دور الأصوليين المسيحيين، الذين " برزوا في نهاية القرن العشرين كقوة مخيفة في المشهد السياسي الأمريكي، بحيث لا يمكن

---

[1] انظر: الإسلام والعلمانية في عالم متغير: استمرارية العلمانية.

[2] الدين والسياسة في أميركا- صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، د. محمد عارف زكاء الله، ترجمة أماني عيتاني، مركز الزيتونة، بيروت، ط1، 2007م، ص38.

[3] الحركة الأصولية المعاصرة: هي فرقة من البروتستانت، تؤمن بالعصمة الحرفية للكتاب المقدس، ويدعي أفرادها التلقي المباشر عن الله، ويعادون العقل والتفكير العلمي، ويميلون إلى استخدام القوة والعنف لِفرض هذه المعتقدات الفاسدة. (انظر: معجم المناهي اللفظية، ص 104.) وكذلك يطلق عليهم الإنجيلية، لإيمانهم بحرفية الكتاب المقدس وهو الإنجيل، ويأتي وصف الإنجيلية في الموسوعة الحرة: حركة دينية مسيحية تتبناها جماعات من المحافظين البروتستانت، تتميز تعاليمها بالتشدد على المعنى الحرفي لنصوص الكتاب المقدس، الذي تعتبره المصدر الوحيد للإيمان المسيحي. (انظر: موقع ويكيبيديا على الرابط: www.wikipedia.org .)

[4] الدين والسياسة في أمريكا، ص 55.

[5] المصدر السابق، ص 135.

لأي حزب سياسي، سواء كان جمهورياً أو ديمقراطياً، أن يحرز تقدماً مهماً في الانتخابات دون الحصول على موافقتهم." [1]

وقد ظهر ذلك من خلال الحملات الانتخابية للمرشحين الأمريكيين، وكان من أمثلتها انتخابات الرئاسة للعام 2000م، حيث " استطاع بوش أن يشق طريقه إلى البيت الأبيض على أكتاف الأصوليين المسيحيين أصحاب الأجندة المبنية على أساس معتقداتهم.. ومن أبرز ما تضمنته أجندتهم في جانب القضايا المحلية: حظر الإجهاض، وإحياء قراءة الإنجيل وإقامة الصلوات في المدارس العامة، وتعيين القضاة المناهضين للإجهاض، أما على صعيد القضايا الخارجية، فإن أجندتهم كانت مبنية على أساس اعتقادهم بأن نهاية العالم قريبة، وأن الشرق الأوسط سيدخل في سلسلة حروب طويلة.. والتي يجب أن تفوز فيها إسرائيل.. وقد جاءت الحرب على العراق (غزو بابل) متوافقة مع اعتقادات الإنجيليين المقدسة." [2]

ومن هنا، نجد أن العلمانية فشلت في جعل الناس في الولايات المتحدة يلتفون حولها، وفي المقابل " صعدت الإحيائية المسيحية سياسياً في سبعينيات القرن العشرين، بسبب المشاكل التي خلقتها المادية، والرأسمالية غير المقيدة، وازدياد الفقر بسبب تنامي عدم المساواة في توزيع الدخل، والعلمانية والفساد وسوء استخدام السلطة من قبل القادة السياسيين. وقد تمظهرت هذه الإحيائية في أشكال مختلفة، من الطوائف إلى الأديان الكاذبة، إلى ظهور المجموعات العرقية اليمينية، وصعود المسيحية الإنجيلية، حتى أن المؤرخ الأمريكي آلان برينكلي كتب في العام 2000م قائلاً: (أكثر من سبعين مليون أمريكي يصفون أنفسهم الآن بأنهم مسيحيون ولدوا من جديد). كما يمتلكون الآن صحفهم ومجلاتهم وشبكاتهم الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، ويديرون مدارسهم وجامعاتهم الخاصة."[3]

وإلى جانب المشهد سالف الذكر، فإن الإسلام أيضاً يجد مكانه في الغرب العلماني، ويسجل أعداداً كبيرة من الداخلين الجدد، وهناك انتشار واسع للمساجد والمراكز الإسلامية في كثير من الدول الغربية العلمانية، وهي ليست مراكز تضم المسلمين المهاجرين من بلدانهم فحسب، بل تضم أعداداً متزايدة يومياً من المسلمين الجدد. وكل هذا يدل دلالة واضحة على أن العلمانية لم تستطع القضاء على الدين، وأن الأديان وحاجة الإنسان إليها باقية ما بقي الإنسان.

---

[1] الدين والسياسة في أمريكا، ص138. بتصرف يسير

[2] المصدر السابق، ص 140-142. باختصار.

[3] المصدر السابق، ص 137، 138، بتصرف يسير.

المبحث الثاني

نتائج ومخاطر العلمانية المعاصرة في واقع المسلمين

وفيه خمسة مطالب:

- **المطلب الأول** : نشأة ما يسمى "الإسلام السياسي" و"الإسلاميون"
- **المطلب الثاني:** الاختلاف في الموقف من الديمقراطية
- **المطلب الثالث:** الدعوة لدولة مدنية بمرجعية إسلامية
- **المطلب الرابع:** إسلاميون يحكمون ضمن أنظمة علمانية

المطلب الخامس: مخاطر العلمانية المعاصرة

المطلب الأول

نشأة ما يسمى" الإسلام السياسي" و"الإسلاميون"

إن من نتائج الصراع بين الإسلام والعلمانية في الواقع المعاصر نشأة مصطلحات جديدة غير دقيقة في وصف الإسلام والمسلمين. ويكمن خطر هذه المصطلحات في كونها تكرس معانٍ مرفوضة في الإسلام، وتشكل انتصاراً للعلمانية في هذا المجال.

ولقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ (آل عمران:19) وقال عز من قائل: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ (آل عمران:85)، وقال سبحانه وتعالى في وصف أتباع هذا الدين : ﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ ﴾ (الحـــج:78). ولذا فإننا لا نجد في اصطلاح الأقدمين من علماء المسلمين مصطلح (الإسلام السياسي)، ولا مصطلح (الإسلاميين). بل نجد كلمة (الإسلام) وكلمة (المسلمين)، اتباعاً للقرآن الكريم. وأما عند التعبير عن الجانب السياسي في الإسلام فقد جاء مصطلح (السياسية الشرعية). [1]

أما مصطلح (الإسلام السياسي) فيقصد به عموماً: الحركات الإسلامية المشتغلة بالسياسة، والتي ترى الربط بين الإسلام والسياسة في صورة حكم إسلامي يقيم شرع الله جنباً إلى جنب مع إصلاح دنيا الناس.

وهو بهذا الشكل كأنه يلمح إلى أن الأصل هو الانفصال بين الإسلام والسياسة، وكأنما السياسة أقحمت على الإسلام وهي ليست منه، وهذا خلاف ما يفهم من مصطلح مثل (السياسة الإسلامية)، الذي يشير إلى صبغ السياسة بالإسلام وليس صبغ الإسلام بالسياسة. ولذا نجد أن لهذا المصطلح معارضين رفضوه جملة وتفصيلاً. وهناك من استعمل المصطلح استعمالاً إيجابياً من باب شيوع المصطلح وانتشاره، وهناك من يؤيده ويستعمله استعمالاً سلبياً يقصد به النكاية بأصحاب التوجه السياسي من الحركات والأحزاب الإسلامية، وتكريس الانفصال بين السياسة والإسلام.

أما كلمة (إسلاميون) فيوصف بها أتباع (الإسلام السياسي)، وخطر هذه اللفظة أنها تقسم المسلمين إلى قسمين، فهناك مسلمون وهناك إسلاميون. وسواء أُطلق هذا اللفظ عليهم أو أطلقوه هم

---

[1] فمثلاً هناك كتاب "السياسة الشرعية" للإمام ابن تيمية رحمه الله، وكتاب " السياسة الشرعية والفقه الإسلامي للشيخ عبد الرحمن تاج رحمه الله، وجاء المصطلح في كتاب "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" للماوردي.

على أنفسهم، فإن له أثراً سلبياً ضاراً، من حيث إنه يكرس فكرة الفصل بين الدين والسياسة، بل وبين المشتغلين بالعمل الإسلامي الدعوي والسياسي وبين باقي المجتمع من مسلمين. [1]

بداية ظهور المصطلح:

ولا يعرف بالضبط متى بدأ استخدام هذين المصطلح ومَنْ أول من استخدمه. إلا أن ظهور مصطلح (الإسلام السياسي) مرتبط بسقوط الخلافة الإسلامية، وسيطرة الاستعمار على العالم العربي والإسلامي، وسيادة أنظمة الحكم العلمانية. ويرى الدكتور محمد عمارة أن أول من استعمل مصطلح (الإسلام السياسي) هو الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله، ولكنه لم يستعمله للإشارة إلى مدلوله الشائع اليوم، إنما استخدمه " في التعبير عن الحكومات الإسلامية التي سماها (الإسلام السياسي)، ويعني الذين يسوسون الأمة في إطار الأمة الإسلامية. أما المصطلح فيستخدم الآن ومنذ العقود الثلاثة الماضية وصعود المد الإسلامي والظاهرة الإسلامية، بمعنى الحركات الإسلامية التي تشتغل بالسياسة." [2]

أما الباحث بشير نافع فقد ذهب إلى أن "ملخص فكرة الإسلام السياسي ولدت ونشأت في ظل سياق تاريخي معين، وبالأخص إبان الهجمة الاستعمارية الغربية للبلدان العربية والإسلامية في القرن التاسع عشر، وازدادت رسوخاً وتطوراً عقب إلغاء كمال أتاتورك للخلافة الإسلامية عام 1924م، واكتسبت إطاراً تنظيمياً بعد تأسيس حركة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928م." [3]

---

[1] الجدير بالذكر أن الكلمة لها استعمال سابق قديم، فهناك كتاب للإمام الأشعري – رحمه الله – بعنوان " مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين" ، وحسب ما يذكر د. محمد عمارة فإن كلمة "إسلاميين" يُقصد بها هنا :" أصحاب المقالات والمذاهب والمناهج وبرامج الإصلاح". (انظر: سقوط الغلو العلماني، د. محمد عمارة، ص125.) ولذا فإن اللفظة أقل حداثة، غير أنه في السياق المعاصر قد تفضي إلى المعنى المرفوض الذي ذكرناه من التفريق بين المسلم والإسلامي في أصل الإسلام والقرب من الله عز وجل.

[2] الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي، د. محمد عمارة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2003م ، ص5، 6 ، بتصرف يسير.

[3] مركز الجزيرة للدراسات، ندوة الإسلام السياسي.. دراسات وسياسات، 23-24 فبراير 2010م، وملخص الندوة على موقع المركز الإلكتروني على الرابط:
.http://studies.aljazeera.net/events/2010/2011722104318671646.htm

وقد قوي هذا المصطلح أكثر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والذي جعلت الأنظار تتجه أكثر نحو الحركات الإسلامية التي تتجه وجهة سياسية، وخاصة التي تنتهج الجهاد المسلح، كما اعتبر المصطلح مساوياً لمصطلح الأصولية الإسلامية والإرهاب أحياناً. [1]

أولاً: المؤيدون للمصطلح:

هناك فريق استعملوا المصطلح استعمالاً سلبياً، رافضين إيجاد علاقة بين الدين الإسلامي والسياسة، معتبرين أن الإسلاميين والحركات الإسلامية، هم أناس انتهازيون، يريدون استغلال سلطة الدين وتسييسه للسيطرة من خلاله على مشاعر الشعوب المؤمنة لتحقيق المكاسب السياسية والوصول إلى السلطة والاستحواذ عليها.

ومن أهم من استعمل المصطلح ناقداً فكرة تعلق السياسة بالإسلام المستشار العشماوي، الذي ألف كتابه " الإسلام السياسي"، عمل من خلاله على نقض هذا التوجه الإسلامي والرد عليه، حيث يقول فيه: " وقد ظهرت في العالم الإسلامي عامة، وفي مصر خاصة، تيارات تمارس السياسة من خلال المظاهر والصيغ الدينية، أي بتسييس الدين، وهو ما يمكن أن يسمى السياسة الدينية، وتنتهج الحزبية برفع شعارات عن الشريعة الإسلامية، وتعمل بكل وسيلة على تقويض الشرعية وتهديم النظام الاجتماعي ونقض الوحدة الوطنية بالقوة والعنف والإرهاب؛ محتمية بالدين والشريعة، كأنما هما قميص عثمان ترفعه طلباً للعدالة والحق، وهي تقصد به الحكم والسلطان." [2]

ويقول أيضاً: " وعلى صعيد آخر، فلقد بدأ تيار السياسة الدينية يصف المنتسبين إليه بأنهم (إسلاميون)، بما يفيد مفهوم المخالفة؛ وبصريح القول، أن من عداهم غير إسلاميين أو غير مسلمين، وهذا نقض شديد لوحدة المجتمع ووحدة الأمة الإسلامية، وإرهاب لمن عدا الأتباع والأشياع بأن يسارعوا بالانضمام تحت رياستهم والاندراج ضمن نظمهم حتى لا يُوصفوا بغير الإسلام." [3]

---

[1] انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، مادة " إسلام سياسي"، على الرابط:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A.

[2] الإسلام السياسي، العشماوي، ص 150.

[3] المصدر السابق: ص 161.

ثانياً: المعترضون على المصطلح:

وهم الفريق الذي يرى أن هذا المصطلح دخيل على الإسلام، وأنه يعمل على تفتيت الإسلام، معتبراً أن التسمية " بالإضافة إلى كونها مغالطة علمية فهي عبارة مرفوضة شرعاً، لأنها تعني أن هناك أكثر من إسلام، إسلام سياسي وإسلام غير سياسي" [1] والواقع أن الإسلام واحد من عند الله.

ذلك أن نظام الحكم في الإسلام له أسسه الشرعية التي يقوم عليها، من خلال كتاب الله ﷻ وسنة وسيرة النبي ﷺ. لذا فإن هذا المصطلح هو من نتاج النظرة العلمانية للإسلام، التي ترى أن الإسلام لا علاقة له بالسياسة، وأن الإسلام دين مكانه قلب الفرد، والمسجد، والحياة الشخصية للمسلم. وأن الذين يحلمون بحكم إسلامي ويقومون "بتسييس الدين" هم متطرفون أو أصوليون، وطامحون يريدون تحقيق مكاسب خاصة مستغلين الدين في ذلك.

ومن الرافضين لهذا المصطلح الدكتور يوسف القرضاوي، الذي يعتبر المصطلح تهمة يشنع بها العلمانيون والحداثيون، وتشيع على ألسنتهم، وأنها عبارة دخيلة على مجتمعنا الإسلامي بلا ريب، " ويعنون به الإسلام الذي يُعنى بشئون الأمة الإسلامية وعلاقاتها في الداخل والخارج، والعمل على تحريرها من كل سلطان أجنبي يتحكم في رقابها. ويوجِّه أمورها المادية والأدبية كما يريد. ثم العمل كذلك على تحريرها من رواسب الاستعمار الغربي الثقافية والاجتماعية والتشريعية؛ لتعود من جديد إلى تحكيم شرع الله تعالى في مختلف جوانب حياتها" [2].

من هنا يظهر أن الاعتراض يأتي على اللفظ لا على مضمونه ومن يوصفون به، بل إن الشيخ القرضاوي من خلال عرضه لمدلول الكلمة كأنه يريد أن يقول أن الذي يُوصف بهذا المصطلح هو الإسلام الحقيقي الواحد الذي يجب أن يقبله الجميع، وأن المصطلح يُراد به أن تُرسم صورة مغايرة لهذا الإسلام ترتبط بالمصالح الشخصية والطموح السياسي. فيقول: " وهم يطلقون هذه الكلمة للتنفير من مضمونها، ومن الدعاة الصادقين الذين يدعون إلى الإسلام الشامل؛ باعتباره عقيدة وشريعة، عبادة ومعاملة، ودعوة ودولة... وأن الإسلام الحق لا يكون إلا سياسياً. " [3]

ويرى الدكتور العتيبي أن اللفظ " تصنيف للإسلام ذاته لا للإسلاميين فحسب كما قد يقال، وهو تصنيف ينطلق من خلفية الفكر العلماني المناقض للإسلام عقيدة وشريعة؛ ويُقصد من ترويجه

---

[1] مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الإسلام السياسي مغالطة علمانية، عوض القرني، والمقال على الرابط: http://www.fikercenter.com/read.php?topic=110.

[2] من فقه الدولة في الإسلام، د. يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط3، 2001م، ص88.

[3] المرجع السابق، ص89،88.

وتطبيعه: دعم الخطاب العلماني المتطرف في إقصاء شريعة الإسلام، وتنفير الشعوب المسلمة منها ومن دعاة تطبيقها." [1]

والجدير بالذكر أن هناك فريق لا يقبل الجانب السلبي من المصطلح ومدلوله، ولكن هذا لا يمنعه من استعماله من باب شيوع اللفظ، ووجود دلالة له في الواقع. ومن هذا الفريق الدكتور محمد عمارة، حيث يقول: "إنني لا أستريح كثيراً لمصطلح (الإسلام السياسي) رغم شيوع هذا المصطلح وصدور كثير من الكتابات حول هذا الموضوع وتحت هذا العنوان." [2] ولذا فإن الدكتور قد أدرج المصطلح عنواناً لكتابه الذي أورد فيه تحفظه عليه.

ومنهم كذلك الدكتور مصطفى محمود الذي جعله عنواناً لكتابه : (الإسلام السياسي والمعركة القادمة)، حيث وصفه بأنه الإسلام الذي يعاديه الغرب، لأنه " الإسلام الذي ينازعهم السلطة في توجيه العالم وبنائه على مثاليات وقيم أخرى، والذي ينازعهم الدنيا ويطلب لنفسه موقع قدم في حركة الحياة، ويريد أن ينهض بالعلم والاختراع لغير التسلط والعدوان والسيطرة، وهو الذي يتجاوز الإصلاح الفردي إلى الإصلاح الاجتماعي والإصلاح الحضاري والتغيير الكوني..." [3]

ومنهم – أيضاً – الشيخ راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة التونسي، وهو حزب إسلامي، فقد جاء في ندوة نظمها مركز الجزيرة للدراسات تعريف الباحث بشير نافع لمصطلح (الإسلام السياسي) بأنه: " المسعى الذي يقوم به الإسلاميون بطرق سلمية من أجل الوصول إلى السلطة في بلدانهم." [4] وقد علّق الشيخ راشد الغنوشي – الذي كان حاضراً في هذه الندوة ومشاركاً فيها – على المصطلح مشيراً إلى أنه لا يحبذ مصطلح (الإسلام السياسي)؛ لأنه يوحي وكأننا نتحدث عن إسلام مؤلف من عناصر تم تجميعها معاً بصورة مفتعلة، لكن الحقيقة أن المكون السياسي في الإسلام يعد مكوناً أساسياً في بنية هذا الدين، واستدل على ذلك بأن الرسول ﷺ كان نبياً يوحى إليه وكان في الوقت نفسه مؤسس ورئيس دولة، ويمارس بنفسه السياسة في كل ما يتصل بأمور الدولة

---

[1] موقع صيد الفوائد، تغريدات حول مصطلح الإسلام السياسي، د. سعد بن مطر العتيبي، والمقال على الرابط: http://www.saaid.net/Doat/otibi/143.htm. وذكر عدداً من العلماء الذين رفضوا المصطلح ونبهوا على خطره، منهم: أ.د.جعفر شيخ إدريس، ود. صالح بن عبد الله الحميد.

[2] الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي، د. محمد عمارة، ص 5.

[3] الإسلام السياسي والمعركة القادمة، د. مصطفى محمود، ص 17، بتصرف يسير.

[4] انظر: مركز الجزيرة للدراسات، ندوة الإسلام السياسي.. خيارات وسياسات.

داخلياً وخارجياً [1]. ولكنه أشار أيضاً إلى موافقته على هذا التعريف إذا كان المقصود به الحديث عن الجانب السياسي من الإسلام ، وليس بمعنى إدخال تسييس مصطنع على الإسلام. [2]

ومن هنا يظهر عدم رفضهم المصطلح إذا ضُبط المفهوم، وأنهم لا يعيبون على الحركات الإسلامية التوجه السياسي، معتبرين السياسة جزءاً من الإسلام. ولكنهم يستعملون اللفظ الشائع المتداول الذي له مدلول في الواقع. ومن باب آخر للتمييز بين الحركات الإسلامية التي تنتهج العمل السياسي المعاصر، والمشاركة السياسية ودخول الانتخابات الديمقراطية والمشاركة في البرلمانات – رغم أنها جميعاً لا تنبني على النظام الإسلامي – وبين الحركات الإسلامية التي ترفض هذا وتعتبره مخالفة شرعية. [3]

ولكن الباحثة تتفق مع الفريق الرافض للمصطلح؛ لأن المصطلحات إذا لم تضبط بشكل لغوي سليم تبقى مفتوحة لكثير من سوء الفهم، وإن من أهم الأسباب التي توقع الخلافات هو عدم الاتفاق على مدلولات المصطلحات والمفاهيم. فالإسلام السياسي يوقع في المفاهيم الخاطئة التالية:

1- الإسلام لا علاقة له بالسياسة، وإنما أقحمت فيه إقحاماً.

2- اختزال الدين الإسلامي الحنيف الشامل في جانب واحد هو السياسية.

3- أن كل الحركات الإسلامية الأخرى التي لا تشتغل بالسياسة تفصل الدين عن السياسة، وهو غير صحيح، وإنما لها موقف من المشاركة السياسية في ظروف غير متلائمة مع الإسلام ونظامه السياسي.

---

[1] انظر: مركز الجزيرة للدراسات، ندوة الإسلام السياسي.. خيارات وسياسات.

[2] انظر: المصدر السابق.

[3] مثل بعض الجماعات السلفية. والجدير بالذكر أنه في مصر مثلاً تحول موقف الجماعات السلفية من المشاركة السياسية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير. ويقول ياسر برهامي زعيم حزب النور السلفي: " عزوفنا عن المشاركة السياسية قبل ذلك لم يكن لأجل أنه لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين، بل عقيدتنا أن الإسلام ينظم كل شئون الحياة بما فيها السياسة". كما رفض في مقاله مصطلح (الإسلام السياسي) معتبراً أنه يتعارض مع شمولية الإسلام ويعمل على تمزيق المسلمين. (انظر: موقع طريق الإسلام، لماذا تغير موقف السلفيون من المشاركة السياسية؟، ياسر برهامي، على الرابط: http://ar.islamway.net/article/7334.)

المطلب الثاني

الاختلاف في الموقف من الديمقراطية

إن كلمة (ديمقراطية) هي مصطلح من خارج القاموس العربي والإسلامي، وهي تشكل أهم الركائز التي تقوم عليها الأنظمة السياسية الغربية. وللمصطلح مدلولات متعددة الجوانب، فيمكن بالتالي أن تُقبل من جانب وتُرفض من جانب آخر. وقد كان انقسام العلماء وأصحاب الفكر في العالم الإسلامي تجاه هذه الكلمة ومدلولها من أهم نتائج الصراع بين العلمانية والإسلام.

ويمكن تمييز ثلاثة مواقف رئيسية اتخذها العلماء والدعاة ورجال الفكر الإسلامي من الديمقراطية:

1- فريق رفض الديمقراطية من أساسها، ورفض التعامل مع أي جزئية منها، واعتبرها كفراً وعاب على من اشتغل بها أو عمل من خلالها. [1]

ومن أمثلة هذا الطرح قول د. عدنان علي رضا النحوي: " إن الديمقراطية مبنى ومعنى نشأت في تربة الكفر والإلحاد، وترعرعت في منابت الشرك والفساد. فمن اليونان القديم، حيث كان الشرك والإلحاد أعتى بكثير مما كان في جزيرة العرب، وإلى روما وهي مصنع الظلم ومأوى العتاة، نشأت هذه اللفظة هناك في تلك الأجواء، تحمل كل سمومها وفسادها، وانبتات جذورها عن فكرة الإيمان، وتربة الإحسان، وري العقيدة. ولم تستطع أن تثبت وجودها في العالم الغربي، إلا بعد أن تم فصل الدين عن الدولة في داخل دولهم..فسارت الديمقراطية في العالم الغربي مبتوتة الصلة عن الله." [2]

ومن هنا فإن الذين نظروا إلى الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية – وهو العلمانية – رفضوها، وقاموا بالحكم عليها بجملتها بأنها كفر. وخاصة وأن الديمقراطية في أبسط وأشهر

---

[1] من الذين يذهبون إلى هذا الطرح: بعض الجماعات السلفية على اختلاف بينها. وكذلك حزب التحرير (انظر: إحدى منشورات الحزب بعنوان: الديمقراطية كفر يحرم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها، عبد القديم زلوم، ويمكن تحميلها من الموقع الرسمي للحزب على الرابط: http://www.hizb-ut-tahrir.org/PDF/AR/ar_books_pdf/democratya.pdf.)

[2] الشورى لا الديمقراطية، عدنان على رضا النحوي، دار النحوي للنشر والتوزيع، الرياض، ط4، 1992م، ص 42.

تعريفاتها وهو تعريف أبراهام لينكولن: "حكم الشعب لصالح الشعب بواسطة الشعب".[1] وذلك بالطبع ينفي أي مرجعية متجاوزة يمكن أن يُحكم بواسطتها هذا الشعب، وعلى رأسها الدين.

2- فريق بالغ في المطابقة بين الإسلام والديمقراطية، وأن الإسلام هو عين الديمقراطية، وأصلوا لذلك تأصيلاً مبالغاً فيه.

ومن أمثلة هذا الطرح على سبيل المثال، ما قاله الدكتور مصطفى محمود رحمه الله: " والحقيقة أن الديمقراطية ديانتنا، وقد سبقناهم إليها منذ أيام نوح عليه السلام الذي ظل يدعو قومه بالحسنى على مدى تسعمائة سنة من عمره المديد لا قوة له ولا سلاح إلا الرأي والحجة يدعوهم بالكلمة في برلمان مفتوح يقول فيه ويسمع، بينما هم يسخرون منه ويهددونه بالرجم". [2] كما استشهد بآيات من القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (فاطر:23) ، ﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ (الكهف:29) ، ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ * لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ (الغاشية:22) ، ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ﴾ (ق:45). وهو يقصد بذلك أن الإسلام وضع الإطار العام للديمقراطية المبني على التعددية والحرية. [3]

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً كتاب خالد محمد خالد رحمه الله، الذي سماه (الديمقراطية أبداً)، والذي ذهب فيه إلى "حتمية الديمقراطية، ومحذراً من الضياع والظلام اللذين يحيقان بكل أمة يُمارس الحكمُ فيها سلطتَه في غياب الديمقراطية". [4]

ومثال آخر كتاب العقاد الذي سماه: (الديمقراطية في الإسلام)، ويقول فيه مثلاً: " والديمقراطية الإسلامية جاءت مع الإسلام، ولم تسبقها الديمقراطية العربية.. وفضل الإسلام في تقرير ديمقراطيته فضل غير مسبوق." [5] ويقول في موضع آخر: " نستطيع أن نقرر أن شريعة الإسلام كانت أسبق الشرائع إلى تقرير الديمقراطية الإنسانية، وهي الديمقراطية التي يكسبها الإنسان لأنها حق له." [6]

---

[1] انظر: موسوعة السياسة، ج2/ ص751.

[2] الإسلام السياسي والمعركة القادمة، مصطفى محمود، ص 9.

[3] انظر: المرجع السابق، ص 9، 10.

[4] الديمقراطية أبداً، خالد محمد خالد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1974م، ص9.

[5] الديمقراطية في الإسلام، عباس محمود العقاد، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط3، ص37.

[6] الديمقراطية في الإسلام، ص 43.

ومن الذين ذهبوا إلى هذا الطرح أيضاً عبد الحميد الأنصاري، حيث يقول: " ومع أن الروح الديمقراطية الحرة بدأت في الزوال، إلا أننا لازلنا نجد في عهد معاوية لقرب العهد بعصر الرسول ﷺ بقية من قبس ذلك الإشعاع الديمقراطي الحر الذي تركه الرسول ﷺ في أعماق بعض النفوس." [1] ويمكن من خلال هذه العبارة ملاحظة الغرابة التي تحملها عندما يشير إلى أن النبي ﷺ قد ترك إشعاعاً ديمقراطياً حراً في أعماق النفوس.

إن إيراد هذه الأمثلة ليس المقصود منه الانتقاص من أصحاب هذا الطرح، فإننا نعتذر لهم من حيث إننا نلتمس فيهم حسن النوايا وحب الإسلام، والرغبة في إبرازه بالصورة التي يرون أنها تزينه في عيون الناس في هذا العصر، وهم لم يخطئوا في إبراز السمات الجليلة للدين الإسلامي، ولكنهم بهذا الطرح قضوا على التميز والتفرد الإسلامي كدين رباني، وكذلك كحضارة وثقافة إسلامية لها خصوصيتها ولها سياقها التاريخي والإنساني الخاص. فصار الإسلام تابعاً لغيره، يمسك بذيول الآخرين ليواصل الطريق. فهم – إذن – أساؤوا للإسلام من حيث أرادوا الإصلاح. ولا ننسى أن هذا شبيه بما فعله أولئك الذين نادوا باشتراكية الإسلام، ورأسمالية الإسلام، وبلشفية الإسلام، مما أدى إلى تمييع الدين. [2]

3- فريق يتخذ موقفاً وسطاً من الديمقراطية، ينظر إليها من جانب إيجابي مقبول شرعاً، فيقبلها من خلاله، وينبذ الجوانب المتعارضة مع الدين ولا يلتفت إليها، أو يعدّل عليها بما يتناسب مع الإسلام. [3] هؤلاء كان هدفهم نبذ ومحاربة الاستبداد الذي أكثر من اكتوى بناره هم من الدعاة والعلماء، وأودعوا السجون، فوجدوا في الديمقراطية حلاً ومخرجاً، كما نظروا إلى الأمر من زاوية الصراع مع العلمانية، وأن نقيض الديمقراطية ما هو إلا الاستبداد، وأنهم إن رفضوها بمجملها – مجانبة للمصطلحات الغربية – فإن معاني الاستبداد ستحل محلها في وصف الإسلام.

ومن أمثلة هذا الطرح ما يقوله الدكتور يوسف القرضاوي في وصف (الإسلاميين): " كل ما يعني هؤلاء من الديمقراطية أن يختار الشعب حكامه كما يريد، وأن يحاسبهم على تصرفاتهم، وأن

---

[1] الشورى وأثرها في الديمقراطية، عبد الحميد الأنصاري، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط3، 1980م، ص14.

[2] انظر أمثلة على هذا التوجه ومناقشته كتاب: الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، د. يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998، ص55-57 .

[3] وممن يمثل هذا التوجه: الإخوان المسلمون، ويظهر ذلك من كتابات الدكتور يوسف القرضاوي.

يرفض أوامرهم إذا خالفوا دستور الأمة، وبعبارة إسلامية: إذا أمروا بمعصية، وأن يكون له الحق في عزلهم إذا انحرفوا وجاروا، ولم يستجيبوا لنصح أو تحذير". [1]

والديمقراطية عند هذا الفريق هذا "هو جوهرها، وقد وجدت البشرية لها صيغاً وأساليب عملية مثل الانتخاب والاستفتاء العام، وترجيح حكم الأكثرية، وتعدد الأحزاب السياسية، وحق الأقلية في المعارضة، وحرية الصحافة واستقلال القضاء.. وهي بذلك تتفق مع الإسلام." [2]

ولكن هذا الفريق يرى أن الأصالة في الإسلام وأن الأخذ من الديمقراطية في باب الأساليب والإجراءات حسب الواقع، وأنه " لا حجر على البشرية وعلى مفكريها وقادتها، أن تفكر في صيغ وأساليب أخرى، لعلها تهتدي إلى ما هو أمثل وأوفى، ولكن إلى أن يتيسر ذلك ويتحقق في واقع الناس، نرى لزاماً علينا: أن نقتبس من أساليب الديمقراطية، ما لابد منه لتحقيق العدل والشورى واحترام حقوق الإنسان، والوقوف في وجه طغيان السلاطين العالين في الأرض." [3]

كما أن هذا الفريق يفرّق بين الفلسفة التي تنبني عليها الديمقراطية وبين الإجراءات التي تتمثل في الانتخابات، يقول الدكتور محمد عمارة: " لابد من التنبيه – في الحديث عن علاقة الشورى الإسلامية بالديمقراطية الغربية – على ضرورة التمييز – في هذه الديمقراطية – بين (الفلسفة) وبين (الآليات والخبرات والمؤسسات)... فمن حيث الآليات والسبل والنظم والمؤسسات والخبرات التي تحقق المقاصد والغايات من كل من الديمقراطية والشورى، فإنهما تجارب وخبرات إنسانية ليس فيها ثوابت مقدسة... أما الجزئية التي تفترق فيها الشورى الإسلامية عن الديمقراطية الغربية فهي خاصة بمصدر السيادة في التشريع الابتدائي" [4]

ومن هنا، فإنه فيما يتعلق بعلاقة الديمقراطية بالشورى، فإن الموقف الصحيح عند هذا الفريق أنه "ليس هناك تطابق بينهما بإطلاق، ولا تناقض بينهما بإطلاق، وإنما هناك تمايز بين الشورى وبين الديمقراطية، يكشف مساحة الاتفاق ومساحة الاختلاف بينهما." [5]

إن الذي أردناه بهذا العرض في هذا السياق التأكيد على أمرين:

---

[1] فقه الدولة في الإسلام، د.يوسف القرضاوي، ص139 .

[2] المرجع السابق، ص 132.

[3] المرجع السابق، ص 137.

[4] في النظام السياسي الإسلامي، د. محمد عمارة، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009م، ص73-75، باختصار.

[5] المرجع السابق، ص 75.

الأول: هذا الخلاف الذي حدث في الأمة وبين كبار رموزها هو نتيجة من نتائج الصراع مع العلمانية، والخلاف له ضرر على وحدة الأمة، كما أنه يؤدي إلى تشتيت جهود العلماء والدعاة والعاملين بدلاً من تكثيفها معاً في مواجهة العلمانية.

الثاني: رفض ما ذهب إليه التيار الذي بالغ في القول بأن "الديمقراطية هي عين الشورى"، أو القول بأن " الإسلام دين ديمقراطي"، أو القول " بالتطابق بين الإسلام والديمقراطية". وذلك من باب أن هذا الكلام فيه خلط للمصطلحات والمفاهيم، ما يضفي الضبابية، ويذهب خصوصية الإسلام، ويجعله تبعاً لكل نِحلة تظهر، يريد أن يلبس ثوبَها ليَرضى به من حوله. فقبول الجانب الإيجابي من النظام الديمقراطي – مع التقييد والتحفظ على الجوانب الأخرى – شيء، وجعلها مساوية للإسلام ولنظام الشورى شيء آخر.

إن المفترض أن يكون الخطاب الإسلامي متميزاً عن الديمقراطية، ولا يمنع من ذلك أن نُبرز من الإسلام ما يتوافق مع إيجابيات النظام الديمقراطي، في إطار نظريات إسلامية خاصة معاصرة وأصيلة، وليس بطريقة أن تحتوي الديمقراطية الإسلام.

ومن الذين حاولوا وضع أسس لنظرية إسلامية فريدة ومتميزة، لها خصوصيتها الدكتور توفيق الشاوي [1] حيث يقول –رحمه الله– : " في نظرنا أن الشورى فيها من الاتساع والمرونة ما يوجب أن تستوعب أهم قواعد تطبيق النظم الديمقراطية عملاً في النطاق السياسي، مع احتفاظها بطابعها الاجتماعي الناتج عن شمولها لشورى الرأي غير الملزم في نطاق القرارات الفردية واحتفاظها كذلك بعمق جذورها في مجتمعنا نتيجة تبعيتها للعقيدة والتزامها بالشريعة." [2]

ويقول أيضاً في بيان التمايز بين الشورى والديمقراطية: " فلسفة الديمقراطية قائمة على أن هناك صراعاً بين طبقات المجتمع، وهدف الديمقراطية تقرير سيادة الأغلبية للعامة؛ لأنها أكثر عدداً. أما الشورى فهي ثمرة حوار وتشاور ويهدف إلى الإجماع أو الاتفاق على حل يحوز الإجماع

---

[1] القاضي المستشار الدكتور توفيق محمد الشاوي (1018–2009م)، وهو أحد الرعيل الأول الذين رافقوا الإمام حسن البنا.التحق بكلية الحقوق بجامعة القاهرة وحصل على ليسانس الحقوق بتفوق، ثم سافر إلى فرنسا لدراسة الدكتوراة في جامعة باريس، وعاد إلى مصر في العام 1949م وعين مدرساً بكلية الحقوق جامعة القاهرة، كما تنقل بين عدة وظائف أخرى. كما أن له دوراً كبيراً في طريق العمل للصحوة الإسلامية. ومن أهم كتبه التي وضع فيها أسس نظرية إسلامية مستقلة كتابه: " فقه الشورى والاستشارة ". (انظر ترجمته على موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا على الرابط: www.wikipedia.org .)

[2] أعلى مراتب الديمقراطية الشورى، د. توفيق الشاوي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1994م، ص151.

أو يرضي الأغلبية بسبب اقتناعهم بأدلته وحجته والتزامه بأصول الشريعة ومبادئها الأساسية.. فالشورى جدل وحوار فكري وجهد عقلي ومنطقي يؤدي إلى القرار، ويمكن أن يستمر بعده على ضوء تطبيقه دون أن يعطل تنفيذه، بخلاف الصراع الطبقي أو الحزبي فإنه إذا استمر بعد قرار الأغلبية فإنه يتناقض معه." [1]

ومنهم أيضاً سيف الدين عبد الفتاح [2]، في كتابه (التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر)، الذي دعا فيه إلى بناء علم سياسة إسلامي. [3]

إن أمثال هذا الطرح هام جداً خاصة في عصرنا هذا، فهو يحافظ على أصول الإسلام، ويحفظ خصوصيته وتميزه، مع وجود النظرة الإيجابية للآخر وما عنده من نتاج فكري، نقبل الإيجابيات ونرفض السلبيات، دون جمود ودون تبعية.

---

[1] أعلى مراتب الديمقراطية الشورى، د. توفيق الشاوي ، ص 96، بتصرف يسير.

[2] البروفيسور سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، من مواليد القاهرة 1954م، نال درجة البكالوريوس في العلوم السياسية عام 1976 بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف، وعام 1982 نال درجة الماجستير في العلوم السياسية بتقدير مرتبة الشرف الأولى. يشغل منذ عام 1999 منصب أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة محاضراً في تخصصه الدقيق في علم النظرية السياسية والفكر الإسلامي والدراسات السياسية. ويشغل منذ العام 2005 مدير برنامج حوار الحضارات في جامعة القاهرة، كما يشغل منصب نائب رئيس مركز البحوث والدراسات السياسية من العام 2006. له نحو أربعين كتاباً. (انظر ترجمته على موقع الوسطية، على الرابط: http://www.wasatia.org).

[3] التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر – رؤية إسلامية، سيف الدين عبد الفتاح، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989م، ص12.

المطلب الثالث

الدعوة لدولة مدنية بمرجعية إسلامية

في خضم الصراع بين الإسلام والعلمانية، وُجِّهتْ الكثير من التهم لمشروع الحكم الإسلامي، لتنفير الناس منها وممن يدعو إليها. وكانت أهم هذه التهم هي وصف الدولة الإسلامية بالدولة الدينية. وهذا المصطلح كفيل باستحضار الماضي الأسود الذي تشكل في التاريخ الأوروبي حول الدولة الدينية، دولة الحكم بالحق الإلهي المقدس، التي ارتبطت بالظلم والاستبداد، وذاقت الشعوب الأوروبية في ظلها صنوفاً من الويلات والعذاب.

وقد كان من أقدم من اتهم الدولة الإسلامية بالمساواة مع صورة الدولة الدينية هو فرح أنطون [1]، في مجلة (الجامعة)، في العام 1902م، وقد تصدى للرد عليه الشيخ الإمام محمد عبده، وأصّل لذلك تأصيلاً يذهب معه عناد المعاندين. [2]

ويقول الأستاذ فهمي هويدي: " غير أن اللافت للنظر – والمدهش حقاً – أن ما قاله فرح أنطون في مستهل القرن، لا يزال يردده الناقدون للإسلام حتى الآن..، ولا نعرف سر ذلك الإصرار على إلصاق تهمة الحكم الإلهي بالنظام السياسي الإسلامي، ووضعه في مربع واحد مع أنظمة حكم القرون الأوروبية الوسطى، رغم جهد التأصيل والتوثيق الذي بذله علماء المسلمين، وفقهاء القانون الدستوري للتدليل على انعدام الصلة بين التجربتين." [3]

أما مصطلح الدولة المدنية فقد استُعمِل على لسان كثير من المفكرين المسلمين والعلماء المدافعين عن المشروع الإسلامي، والذين أرادوا به إبعاد مفهوم الدولة الدينية عن الدولة الإسلامية. وقبل الحديث حول وصف الدولة الإسلامية بالمدنية، فعلينا فهم مصطلح (المدنية) أولاً.

إن مصطلح (المدنية) قد يأتي لبيان عدة معان، ويختلف مقابل كل مفهوم على النحو التالي:

---

[1] فرح أنطون، توفي عام 1922م، كاتب عربي من مواليد طرابلس. يُعتبر أحد رواد النهضة الفكرية في الوطن العربي. رحل إلى مصر وتوفي فيها، أنشأ مجلة " الجامعة". دعا إلى الحرية، ونادى بالاشتراكية، وقال بتحرير المرأة، من أشهر آثاره رواية " أورشليم الجديدة"، وكتاب " ابن رشد وفلسفته". (انظر: معجم أعلام المورد، منير البعلبكي، ص319.)

[2] انظر: الإسلام والديمقراطية، فهمي هويدي، مركز الأهرام للدراسة والنشر، القاهرة، ط1، 1993م، ص187.

[3] المرجع السابق، ص188.

1- المدنية كمقابل للبداوة، فهي هنا بمعنى الحضارة والعمران. وهنا تعرف الدولة المدنية بالدولة المتحضرة التي تنتشر فيها مظاهر الحضارة العمرانية والثقافية في مقابل الدولة المتخلفة حضارياً.

2- المدنية كمقابل للعسكرية، فيقال: لباس مدني، ولباس عسكري، وهنا نعني بالدولة المدنية: التي يتولى الحكم فيها حاكم مدني بنظم سياسية دستورية لتولي الحكم، وليس عن طريق الانقلابات العسكرية والاستيلاء على الحكم بقوة السلاح.

3- المدنية كمقابل للدينية، فيقال: العلوم المدنية مقابل العلوم الدينية، ولكن ليس لمصطلح الدولة المدنية كمقابل للدولة الدينية مفهوم واحد، بل تعددت مفاهيمه باختلاف مستعمليه، وباختلاف نوع الدولة الدينية التي استخدم المصطلح في مقابلها. [1]

مما سبق يتبين أن استعمال كلمة المدنية بالمعنيين الأول والثاني في وصف الدولة ليس فيه أي محذور شرعي. فالإسلام دين لا يتعارض مع التطور والحضارة، بل هو يدفع إليها ويدعو إلى العلم والعمل، وتحقيق ما يفيد الإنسان، من خلال واجب الخلافة وعمارة الأرض المنوط بالإنسان حمله. أما المعنى الثاني، فإنه أيضاً مقبول في الإسلام، فالإسلام يقر بضرورة أن يحكم الناس من يرضونه، وهو بهذا يقف ضد الانقلابات العسكرية وحكم الناس مكرهين.

يقع الإشكال في المعنى الثالث، الذي يجعل الدولة المدنية مقابل الدولة الدينية، فإن " مصطلح الدولة المدنية بدلالاته المعاصرة وبعيداً عن الرؤية الفلسفية الخالصة التي قد تعطي للمفهوم أبعاداً أخرى، قد ظهر في القاموس الإنساني مرتبطاً بالسياق التاريخي والفلسفي الأوروبي، في عصر النهضة والتنوير تحديداً، والذي بدأ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، ويرمز لخروج أوروبا من عصور الاستبداد الإمبراطوري والإقطاعي والكنسي، حيث كانت بدايات الصراع بين الدولة الدينية والمدنية، أو ما يعرف بالسلطة الزمانية والمكانية، في العصور القديمة والوسطى. " [2]

---

[1] في تحرير مصطلح الدولة المدنية (دراسة)، محمد محمد عبد الرازق وأماني عبد الغني، مركز المصري للدراسات والمعلومات، القاهرة، 2012م، ص 4، بتصرف يسير. وكذلك انظر: الدولة المدنية مفاهيم وأحكام، أحمد سالم أبو فهر السلفي، دار عالم النوادر- العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011م، ص 23. وأيضاً انظر: الحضارة – الثقافة – المدنية "دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم"، نصر محمد عارف، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط2، 1994م، ص 41.

[2] دراسة في تحرير مصطلح الدولة المدنية، ص7.

لذا فإن العلماء المسلمين الذين استعملوا المصطلح في وصف الدولة الإسلامية، دُفعوا إلى ذلك للدفاع عن الدولة الإسلامية ونفي تهمة الدولة الثيوقراطية [1] عنها، وكتبوا في ذلك كلاماً طيباً يقبله أي مسلم، منتقين من المدنية معانيها الفاضلة المتوافقة مع الإسلام، وقد قيدوها دفعاً للبس بقولهم (دولة مدنية بمرجعية إسلامية).

من العلماء والمفكرين الذين نادوا بهذه العبارة دفاعاً عن الإسلام، الدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور محمد عمارة [2]، والأستاذ فهمي هويدي [3]، وغيرهم كثير ممن يتصدر الخطاب السياسي الإسلامي خاصة في مواجهة العلمانية.

يقول الدكتور يوسف القرضاوي: " فالخطأ كل الخطأ الظن بأن الدولة الإسلامية التي ندعو إليها دولة دينية [4]. إنما الدولة الإسلامية (دولة مدنية) تقوم على أساس الاختيار والبيعة والشورى، ومسئولية الحاكم أمام الأمة، وحق كل فرد في الرعية أن ينصح لهذا الحاكم، ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر، بل يعتبر الإسلام هذا واجباً كفائياً على المسلمين، ويصبح فرض عين إذا قدر عليه وعجز غيره عنه أو جبن عن أدائه." [5]

وكذلك جاء في بيان جماعة الإخوان المسلمين في مصر عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير في سياق وصف تصورها للدولة المرتقبة وأن من خصائصها أنها: " دولة مدنية، فالدولة الإسلامية مدنية بطبيعتها، فهي ليست دولة عسكرية يحكمها الجيش ويصل فيها إلى الحكم بالانقلابات العسكرية، ولا يسوسها وفق أحكام ديكتاتورية، كما أنها ليست دولة بوليسية تهيمن عليها أجهزة الأمن، كما أنها ليست دولة (ثيوقراطية) – تحكمها طبقة رجال الدين – فضلاً عن أن تحكم باسم الحق الإلهي، وليس هناك أشخاص معصومون يحتكرون تفسير القرآن ويختصون بالتشريع للأمة ويتصفون بالقداسة، وإنما الحكام في الدولة الإسلامية مواطنون منتخبون وفق

---

[1] ثيوقراطية: لفظ يوناني مركب من لفظين، أحدهما " ثيوس " ومعناه الله، والآخر " كراتوس " ومعناه القوة أو السلطان. ويطلق على كل نظام سياسي مبني على سلطان إلهي تمثله السلطة الروحية، وهو يفرض عدم التمييز بين هذه السلطة والسلطة الزمنية. (انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج1/ 369).

[2] في النظام السياسي الإسلامي، د. محمد عمارة، ص45–51

[3] انظر: الإسلام والديمقراطية، فهمي هويدي، ص 192.

[4] الدولة الدينية (ثيوقراطية): مذهب يقوم على تعليل السلطة السياسية لدى الجماعة على أساس الاعتقاد الديني، وهو نظام يستند إلى نظرية "الحق الإلهي"، التي تعتبر الله مصدراً للسلطة، والحاكم بمثابة ظل الله على الأرض، أو مفوض من السماء.(انظر: موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكيالي، ج1/928.)

[5] بينات الحل الإسلامي وشبهات العلمانيين، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993م، ص159.

الإرادة الشعبية، والأمة هي مصدر السلطات وأساس تولي الوظائف المختلفة فيها الكفاءة والخبرة والأمانة". [1]

ويقول د. محمد عمارة: " الدولة الإسلامية دولة مدنية، تقوم على المؤسسات، والشورى هي آلية اتخاذ القرارات في جميع مؤسساتها، والأمة فيها مصدر السلطات، شريطة ألا تحل حراماً أو تحرم حلالاً جاءت به النصوص الدينية قطعية الدلالة والثبوت." [2]

ولكن هناك إشكال يكمن في وصف الدولة الإسلامية بالمدنية، حيث إن الدولة المدنية في العرف الغربي لها مرتكزات تقوم عليها، هي:

1- المواطنة.

2- الديمقراطية.

3- العلمانية.

وأهم تناقض هو الركيزة الأخيرة التي تتناقض تماماً مع الدولة الإسلامية، فإن الدولة المدنية "لا يقوم الحكم فيها على أساس ديني، وإنما للبشر أن يعالجوا شؤونهم المختلفة على أسس مادية، ووفق مصالحهم ووجهات نظرهم وميولهم. " [3]

وعند الرجوع إلى المصطلح عند صائغيه من الفلاسفة الأوروبيين أمثال (جون لوك) نجد أنه ينضوي على مفهوم هام وهو " عدم قبول السلطة العليا الحاكمة لأي استمداد ملزِم للقانون من الدين، بل ومن أي مرجعية متجاوزة." [4]

وهكذا فإن دعاة العلمانية عندما يقرؤون كلام الدكتور يوسف القرضاوي سالف الذكر، وما أكمل بعده قائلاً : " إن الحاكم في الإسلام مقَّيد غير مطلق، فهناك شريعة تحكمه، وقيم توجهه، وأحكام تقيده، وهي أحكام لم يضعها هو ولا حزبه أو حاشيته، بل وضعها له ولغيره رب الناس، ملك الناس، إله الناس. ولا يستطيع هو ولا غيره من الناس أن يلغوا هذه الأحكام أو يجمدوها، فلا ملك ولا رئيس ولا برلمان، ولا حكومة، ولا مجلس ثورة، ولا لجنة مركزية، ولا مؤتمر شعب، ولا أي قوة في الأرض تملك أن تغيِّر من أحكام الله الثابتة شيئاً" [5] ، أقول: عندما يقرؤون أو يسمعون هذا

---

[1] انظر: برنامج حزب الحرية والعدالة على الرابط: http://www.hurryh.com/Party_Program.aspx .

[2] في النظام السياسي الإسلامي، د. محمد عمارة، ص 45.

[3] في تحرير مصطلح الدولة المدنية، ص9.

[4] الدولة المدنية مفاهيم وأحكام، أبو فهر السلفي، ص57.

[5] بينات الحل الإسلامي، القرضاوي، ص 159-160.

الكلام فإنهم يرفضون هذا الأساس، ويرون أنه يتعارض مع فكرة مدنية الدولة من أساسه، وإن كان الدكتور القرضاوي يقصد من خلاله التأكيد على عدم وجود قداسة للحاكم في نظام الحكم الإسلامي، ولكن القداسة لشرع الله ﷻ. وقداسة شرع الله يعترف بها المؤمنون دون غيرهم، وسيرفضها دعاة الدولة المدنية بحجج متعددة.

وهكذا فإن للعلمانيين والليبراليين أن يتهموا هذا الطرح الإسلامي بالمغالطة المنطقية. فالدولة المدنية لا ترفض دولة الكنيسة الثيوقراطية فحسب، بل ترفض أي مرجعية متجاوزة من دين أو خلق تكون لها سلطة إلزامية تفوق السلطة العليا. [1]

ونحن نلتمس العذر لهؤلاء العلماء الأفاضل، فهم ما خاضوا هذا الغمار إلا دفاعاً عن الإسلام، وتوضيحاً لصورة الدولة الإسلامية بصورة يفهمها أهل العصر، إذ يقع في مقابل المدنية وصف الدينية. كما سبق أن بينا وأشرنا إلى الإصرار من قبل التيار العلماني المعاصر على استمرار وصف الدولة الإسلامية بالدينية، ولذا فإنه بالمقابل لا نستطيع في هذا العصر رفع شعار " (إسلامية إسلامية لا مدنية) ومثل هذا إساءة بالغة للحق وإضعاف له" [2]، حيث سيوقع في الوصف المقابل للدولة الإسلامية وهو (الدولة الدينية)، مما يضر أكثر بالمشروع الإسلامي.

ومن العرض السابق نخلص إلى بيان أن استعمال المصطلح هو استعمال غير أصيل في الفكر الإسلامي، وقد عرضناه كنتيجة من نتائج الصراع مع العلمانية، مبينين الإشكالات التي يؤدي إليها استعماله خصوصاً من غير قيد ولا بيان. وأن استعماله جاء ضرورة في حالة اضطرار ألجأنا إليها هذا الصراع مع منتجات الفكر الغربي، ولدفع ما هو أسوأ من التهم عن المشروع الإسلامي.

---

[1] انظر: الدولة المدنية مفاهيم وأحكام، أبو فهر السلفي، ص 58.

[2] السابق، ص 73.

المطلب الرابع

إسلاميون يحكمون ضمن أنظمة علمانية

إن من أبرز مظاهر الصراع بين الإسلام والعلمانية المعاصرة وصول حركات أو أحزاب إسلامية إلى الحكم، ولكنه حكم قائم على النظام العلماني، وعلى المنتمين إلى الحركة الإسلامية احترام علمانية الدولة، أو بعض أسس العلمانية التي تقوم عليها الدولة. وقد خلق هذا إشكاليات عدة، مرت خلالها هذه الحركات، ودفعت ثمنها الكثير.

إن أبرز مثال سيتناوله هذا العنوان هو وصول حركات إسلامية إلى الحكم في تركيا، إذ هي التجربة الأطول زمناً، والتي حدثت في بلد يعلن العلمانية بصراحة، بل يتمثل العلمانية غير المتصالحة مع الدين، تحميها مؤسسة العسكر، وذلك منذ سقوط الخلافة العثمانية الإسلامية في العام 1924م. إلا أن الإسلام بقي حاضراً في روح وكيان الشعب التركي، رغم كل محاولات التغريب والعلمنة.

ويمكننا أن نرصد نموذجين للحكم الإسلامي في ظل العلمانية في تركيا، نموذج السيد نجم الدين أربكان رحمه الله، ثم نموذج تلميذه السيد رجب طيب أردوغان. يمثل النموذج الأول نموذج الصمود والصدام مع الجيش حامي العلمانية، فقد صمد أربكان على مبادئه طيلة فترة حكمه، وتحمل في سبيل ذلك ظلمات السجن، وكان يخرج في كل مرة أقوى من قبل، ويمكن القول أن تجربته تكللت بالفشل على صعيد الاستمرار في السلطة، ولكن تجربته قدمت الكثير من الإنجازات في المقابل لتركيا وللشعب التركي. أما نموذج أردوغان فقد اتسم بالمرونة، والتعامل الحذر مع الجيش، حتى أنه يرفض أن يوصف حزبه بالإسلامي، واختار التركيز على خدمة الشعب التركي، والسعي للتغيير ببطء وحكمة.

أولاً: تجربة نجم الدين أربكان:

يعد نجم الدين أربكان [(1)] الاسم اللامع في تجربة الحركات الإسلامية في تركيا، فقد أسس في الرابع والعشرين من يناير عام 1970م، مع عدد من المفكرين والناشطين الإسلاميين (حزب النظام

[(1)] نجم الدين أربكان (1926–2011م) مهندس وسياسي تركي ذو توجهات إسلامية، وهو من مواليد مدينة سينوب على البحر الأسود، يرجع نسبه إلى أسرة عريقة، تخرج في كلية الهندسة باستانبول عام 1948م، وأوفد إلى ألمانيا لينال الدكتوراة عام 1953م من جامعة آخن في المحركات والترموديناميك. احتل عدداً من المناصب الجامعية في بلده ونشر عدداً من الأبحاث التي تدور حول المحركات والآليات. أول انعطاف سياسي له كان في عام 1968م عندما صار عضواً في مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة والصناعة التركي. كان أول ما عمله عند عودته إلى بلده تأسيس مصنع (المحرك الفضي) مع نحو ثلاثمائة من زملائه، وقد تخصص هذا المصنع في صنع محركات الديزل، وبدأ انتاجها الفعلي عام 1960م، ولا تزال هذه الشركة تعمل حتى الآن، وتنتج نحو ثلاثين ألف محرك ديزل سنوياً. (انظر: ترجمته في الموسوعة الحرة ويكيبيديا على الرابط www.wikipedia.org ، وكذلك في الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ج220/1.)

القومي)، ويعتبر أول حزب يعلن عن توجهاته الإسلامية، وجعل شعاره أصبع الشهادة. وكان من أهداف الحزب التي عبر عنها، أنه يستهدف تحويل الفضيلة والأخلاق الرفيعة التي تكمن في أمتنا بالفطرة من القوة إلى الحركة، وإن (حزب النظام القومي) سيعتمد على الصحوة المعنوية جنباً إلى جنب مع الصحوة المادية التي تخرج الأمة من التقليد الأعمى والوصول بها إلى الخلق والإبداع. [1]

وفي عام 1971م أقامت الحكومة دعوى ضد الحزب، فأصدرت محكمة أمن الدولة أمراً بحل الحزب، ومنع مؤسسه وأعضائه من العمل السياسي لمدة خمس سنوات. فغادر أربكان تركيا ثم عاد في العام 1972م ليدفع ببعض الإسلاميين الذين لا ينطبق عليهم حكم المحكمة بالمنع من العمل السياسي لتأسيس (حزب السلامة الوطني)، والذي ترأسه أربكان فيما بعد، بعد صدور عفو عام عن الجرائم السياسية في العام 1973م. وقد خاض الانتخابات وفاز بـــ 48 مقعداً، ودخل في ائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولند أجاويد، وحصل حزب السلامة على سبع وزارات هي الداخلية والعدل والتجارة والجمارك والزراعة والصناعة ووزارة دولة، وكان أربكان نائباً لرئيس الوزراء. ومثلت مشاركة حزب السلامة في حكومة ائتلافية أول اختراق إسلامي للسلطة التنفيذية في الجمهورية التركية منذ تأسيسها على يد أتاتورك، ولكن استطاعت المكائد العلمانية أن تفشل الحكومة الائتلافية وتضطرها إلى الاستقالة بعد تسعة أشهر ونصف من تشكيلها. ولكنه عاد للحكومة مرة أخرى بنفس عدد وزرائه ومقاعدهم عندما اضطر حزب العدالة للائتلاف معهم. [2]

وقد كان حرص أربكان على إعادة اليقظة والوعي للوهج الإسلامي، وإدخاله الصناعات الثقيلة إلى تركيا، واتجاهه نحو العالم العربي والإسلامي، وخطبه وعباراته سبباً في توجيه التهم إليه بالإخلال بمبادئ العلمانية وفقاً للمادة 162 من قانون العقوبات التركي، وتم إفشال الحكومة الثالثة التي كان فيها أربكان نائباً لرئيس الوزراء كسابقتيها. [3]

وحين أعلنت إسرائيل جعل القدس عاصمة لها خلال سنة 1980م أحدث ذلك ردة فعل متعاظمة، وشهد العالم الإسلامي الكثير من الاحتجاجات المناهضة. وقد نظَّم حزب السلامة الوطني

---

[1] انظر: حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة، د. الصفصافي أحمد القطوري، سفير الدولية للنشر، القاهرة ط1، 2012م، ص170.

[2] انظر: الزعيم التركي نجم الدين أربكان، زياد أبو غنيمة، ويكيبيديا الإخوان المسلمين، على الرابط: http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D9%86%D8%AC%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D9%83%D8%A7%D9%86. وكذلك انظر: التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1996م، ج128/17، 129. وانظر: قصة أردوغان، د. راغب السرجاني، مركز السلام، القاهرة، ط4، 2012م، ص 49.

[3] انظر: حزب العدالة والتنمية، ص 175.

مظاهرة كبرى في مدينة نوقيا بتاريخ 6-9-1980م وشارك في هذه المليونية عدد من السفراء وبخاصة سفراء دول عربية وإسلامية، والعديد من أصحاب الفكر وأصحاب الميول الشرقية، ومن الأتراك من كل أنحاء تركيا. حمل فيه المتظاهرون لوحات مكتوبة بالخط العربي منددة بإسرائيل.[1]

وفي اليوم التالي مباشرة كانت الإذاعة تذيع البيان رقم 1 معلنة الانقلاب العسكري بزعامة الجنرال (كنعان أورن) [2]، وصرَّح بأن الجيش تدخل ليوقف المد الإسلامي، وليوقف روح التعصب الإسلامي التي ظهرت في مظاهرة قونيا. [3]وتم " حل البرلمان ووقف كل الأنشطة السياسية، ورفع الحصانة عمن يتمتعون بها، وتم القبض على زعماء وقادة الأحزاب بخاصة (السلامة الوطني)، وقد وُضع نجم الدين أربكان الذي لم ينصب ولم يسرق ولم يرتش أو يخادع أو يخن وطنه أو أمته أو يمتهن مواطنيه رهن الاعتقال. لقد حاكموا الوعي الإسلامي، ويقظة الانتماء إلى الحضارة الإسلامية ممثلاً في شخص نجم الدين أربكان، حيث وجهوا إليه أربعين تهمة، ولم يتورعوا عن اتهامه بتجارة الهيروين." [4]

مرت بالسيد أربكان بعد ذلك عدة منعطفات، فقد تم إطلاق سراحه مع مجموعة من الموقوفين بعد ثمانية أشهر في 25-7-1981م، ليعودوا إلى اعتقاله مرة أخرى، حوكم على إثرها في فبراير 1983م بالسجن أربع سنوات على خلفية تهم دينية، إلا أن محكمة الاستئناف أصدرت حكماً ببراءته وإغلاق حزب السلامة القومي مع بقية الأحزاب، ومُنع أربكان من ممارسة العمل السياسي حتى 1987م. واحتل (حزب السلامة القومي) مكانه بين صفحات التاريخ كحزب سياسي عمل على أسلمة السياسة، وعودة الوعي بالشعور القومي والحضارة الإسلامية لدى أتراك النصف الثاني من القرن العشرين. [5]

ولكنه بعد خروجه من السجن أسس حزباً جديداً هو (حزب الرفاه)، خاض انتخابات الإدارة المحلية عام 1983م، وفاز برئاسة بلديات خمس محافظات إلى جانب ثلاث ولايات، وذلك رغم

---

[1] حزب العدالة والتنمية، ص 176.

[2] أحمد كنعان أورن (أو إيفرن)، مواليد 1917م، سابع رؤساء تركيا وذلك من نوفمبر 1982م إلى نوفمبر 1989، وقبلها كان يتولى منصب رئيس الدولة بعد انقلاب عسكري في سبتمبر 1980، وذلك إلى انتخابه رئيساً للجمهورية عام 1982م. تخرج عام 1949م من الأكاديمية العسكرية وعمل في الجيش التركي إلى أن وصل عام 1978م إلى منصب رئيس أركان الجيش. (انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الرابط: www.wikipedia.org).

[3] انظر: الزعيم التركي نجم الدين أربكان، زياد أبو غنيمة، ويكيبيديا الإخوان المسلمين، على الرابط سابق الذكر.

[4] حزب العدالة والتنمية، ص 176 بتصرف يسير.

[5] انظر: المصدر السابق، ص 177، باختصار.

منع زعيم الحزب من ممارسة السياسة. وبعد استفتاء 1987م، تم رفع الحظر عن جميع الممنوعين، فعاد أربكان إلى الحياة السياسية وتم انتخابه لرئاسة حزب الرفاه بغالبية الأصوات. ثم مرة أخرى في انتخابات البلديات 1994م استطاعوا أن يكسبوا رئاسة البلديات في العديد من المدن الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة، بالإضافة إلى 28 ولاية، وما يقرب من أربعمائة مركزاً وبلدة، وقد فاز رجب طيب أردوغان برئاسة بلدية إسطنبول.[1] كما خاض الحزب الانتخابات النيابية في العام 1996م، وحصل على 185 مقعداً ليصبح الحزب الأكبر في البرلمان التركي وعلى الساحة السياسية التركية، وشكل حكومة ائتلافية برئاسته. ومن جديد تم صدور حكم بحل (الرفاه) ومنع أربكان وقادة الحزب من العمل السياسي لمدة خمس سنوات. [2]

ورغم أن حزب الرفاه في ائتلافه هذا كان قد حقق الكثير باتجاه رفاهية الشعب التركي، إلا أن هذا لا يشفع له عند دعاة العلمانية الذين لا تهمهم مصلحة الوطن بقدر ما يقض مضاجعهم كل ما له صلة بالإسلام، " وعلى الرغم من تكرار تصريحات الرفاه بأنهم ليسوا بإسلاميين سياسيين، بل هم حزب سياسي قومي مشكل ومكون وفقاً للدساتير الموجودة، إلا أن ذلك لم يجد مع القوى المضادة، وشهد يوم الرابع عشر من فبراير 1997م اجتماعاً مهماً من قبل اللجنة الماسونية [3] العظمى في باريس- فرنسا، وانطلقت دعوة (أسقطوا حكومة الرفاه/ الطريق)، وكان أول من أطلق هذه الدعوة وايزمان والمحفل الماسوني الفرنسي." [4] مما يشير إلى دور التدخل الأجنبي في إفشال الحكومات التي لا تتماشى مع مصالحها في تكريس تبعية تركيا للغرب، وضمان بقاء قوتها بعيداً عن معاداة الكيان الإسرائيلي.

وقد شكل بعد ذلك أعضاء من (حزب الرفاه) المنحل، من الذين لم تصدر بحقهم أحكام بعدم ممارسة العمل السياسي (حزب الفضيلة) عام 1998م، والذي تم حله أيضاً في العام 2001م بقرار من المحكمة الدستورية. بعدها ظهر الانقسام بين الإسلاميين، فتشكل حزبان جديدان: الأول هو (حزب السعادة) رأسه رجائي قوطان رئيس حزب الفضيلة المنحل، والثاني (حزب العدالة والتنمية)

---

[1] انظر: حزب العدالة والتنمية، ص179،178. وكذلك: التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، ج153/17.

[2] انظر: الزعيم التركي نجم الدين أربكان، ويكيبيديا الإخوان، على الرابط سابق الذكر.

[3] الماسونية: لغة معناها البناؤون الأحرار، وهي في الاصطلاح منظمة يهودية سرية هدامة، إرهابية غامضة، محكمة التنظيم، تهدف إلى ضمان سيطرة اليهود على العالم وتدعو إلى الإلحاد والإباحية والفساد، وتتستر تحت شعارات خداعة كالحرية والإخاء والمساواة والإنسانية. (انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ج1/ص510.)

[4] حزب العدالة والتنمية، ص 187. والمقصود بحكومة (الرفاه/ الطريق) حكومة الائتلاف بين حزب الرفاه بزعامة أربكان وحزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر.

بزعامة رجب طيب أردوغان رئيس بلدية اسطنبول آنذاك وعبد الله جول [1]. وتوزع نواب (حزب الفضيلة) على حزبين، فانحاز 51 نائباً إلى (حزب العدالة والتنمية)، و48 نائباً إلى (حزب السعادة). وعندما أجريت الانتخابات النيابية عام 2002م، لم يحصل (حزب السعادة) إلا على 10% من الأصوات مما لم يمكنه من دخول المجلس النيابي، في حين اكتسح (حزب العدالة والتنمية) الانتخابات فحصل على 363 مقعداً من 550 مقعداً من مقاعد المجلس. [2]

من إنجازات أربكان رحمه الله:

1- أعاد فتح مدارس الأئمة والخطباء، وأوصلها إلى ثلاثمائة مدرسة، وقد كان عددها خمسين مدرسة فقط طوال العصر الجمهوري. وضمن وأمن لخريجي هذه المدارس الدخول إلى الجامعة. وبذلك أمَّن المئات من الموظفين الذين يتسمون بالتدين والإيمان والصدق ومقاومة الرشوة وكل أشكال الفساد. وأمَّن لخريجي الأئمة والخطباء العمل كمدرسين للمواد الدينية والأخلاقية في مراحل الدراسة حتى الابتدائية، ونجح في جعلها إجبارية.

2- جعل الحكومة تعترف بشهادات الدارسين الذين تخرجوا في الجامعات الإسلامية في كل من مصر والسعودية واعتبارها مجازة في تركيا.

3- نجح في رفع الظلم الذي قد يقع على أي طالبة بسبب الحجاب أو غطاء الرأس.

4- اعتنى بالصناعات الثقيلة كثيفة العمالة، وربطها بالاستثمارات، وكان يضع بنفسه حجر الأساس لكل مصنع، مُبَسْمِلاً مبتهلاً إلى الله رغم معارضة العلمانيين. وربما كان نهجه للسير بتركيا نحو الصناعة من الأمور التي أثارت حفيظة النفعيين وسماسرة الغرب.

5- جعل التأمين يشمل العاملين وعائلاتهم، وحدد حداً أدنى للمعيشة، ورفع حد الإعفاء الضريبي لصغار الصيادين والمزارعين، وشملت التأمينات ربات البيوت والعاملات في خدمات خاصة، كما ربط اليتامى والأرامل والمسنين بالمعاشات.

6- وضع الأساس لتعاون اقتصادي وسياسي وثقافي مع العالم الإسلامي، وأرسى مبادئ عضوية تركيا في منظمة العالم الإسلامي.

---

[1] عبد الله جول، ، من مواليد 1950، يشغل الآن منصب رئيس الجمهورية التركي منذ العام 2007م. ونشأ في أسرة متدينة، تخرج في كلية الاقتصاد بجامعة إسطنبول عام 1972م، ثم حصل على الماجستير ثم الدكتوراة، يجيد اللغة الإنجليزية. التحق بحزب الرفاه وكان مقرباً من أربكان، وقد عينه أربكان وزيراً للدولة للشئون الخارجية وقضايا العالم الإسلامي، ومتحدثاً رسمياً باسم الحكومة التي تشكلت بين عامي 1996-1997م. ثم أسس مع أردوغان حزب العدالة والتنمية عام 2001م. (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا على الرابط: www.wikipedia.org).

[2] انظر المصدر السابق (ويكيبيديا الإخوان). وكذلك انظر: قصة أردوغان، د. راغب السرجاني، ص68، وكذلك: حزب العدالة والتنمية، ص 192.

7- في فترة حكومة الرفاه قام أربكان برفع جميع المرتبات بنسبة 5%، وانخفض التضخم بنسبة 6%، وانخفض العجز في الميزانية إلى 15 ملياراً بعد أن كان عشرين ملياراً، ودفعت الغرفة الصناعية الهندسية للفلاحين سبعة أضعاف ما كان يُدفع لهم في السابق، وتم وقف استيراد الحيوانات الحية واللحوم فوراً وزيادة المساحة الخضراء ودعم المربين المحليين.

8- تشكيل مجموعة الثمانية، ودعَّم الاتجاه نحو الشرق سياسياً واقتصادياً. [1]

ومن هنا يتضح كيف أن الأيدي النظيفة المترفعة عن المال العام، تحقق الإنجازات لشعبها، وكيف أن الذي يضع نصب عينيه رضا الله ﷻ، وخدمة الوطن، ويبذل في ذلك الغالي والنفيس، ويحسن العمل والتخطيط بعلم سليم، تتحقق على يديه إنجازات عظيمة.

ويتضح من العرض المختصر السابق، أن الحركة الإسلامية بقيادة أربكان ظلت متمسكة بثوابتها، في مواجهة المؤسسة العلمانية الصارمة، متمثلة في الجيش الذي كان يقوم بالانقلابات العسكرية، والمحكمة الدستورية العليا التي كانت تصدر قرارات حل الحزب أو إفشال الحكومة بمجرد ظهور أي توجه إسلامي بأي كلمة أو تصرف.

وهذه الصورة هي منتج من منتجات الصراع مع العلمانية المعاصرة، فإذا وصلت حركة إسلامية إلى الحكم في دولة علمانية، فإن النتيجة هي الصدام المستمر مع المؤسسات التي تريد حماية علمانية الدولة.

ثانياً: تجربة أردوغان [2]:

إن رجب طيب أردوغان يمثل تجربة فريدة ومختلفة في تجربة حكم حركة تحمل مرجعية إسلامية في ظل دولة ذات نظام علماني. والجدير بالذكر أن أردوغان هو تلميذ نجم الدين أربكان، وقد كان عضواً في (حزب الرفاه)، وفاز من خلاله ببلدية إسطنبول، وقدم إنجازات عظيمة فيما

---

[1] انظر: حزب العدالة والتنمية، ص172، 173، 181.

[2] هو رجب طيب أردوغان، ولد في إسطنبول عام 1954، وتخرج من المدرسة الابتدائية عام 1965، ومن ثانوية الأئمة والخطباء عام 1973. ثم حصل على الشهادة من ثانوية أيوب الرسمية بإسطنبول بعد اجتيازه امتحانات الدروس غير الموجودة في منهج ثانوية الأئمة والخطباء. وأتم دراسته العليا في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة مرمرة في إسطنبول حيث تخرج منها 1981م. أولى اهتماماً من بداية شبابه بالحياة الاجتماعية والسياسية ورياضة كرة القدم. كانت له أنشطة في فرع شبيبة اتحاد الطلبة الوطني أثناء دراسته، وفي عام 1976 تولى رئاسة فرع الشباب لحزب السلامة الوطني في إسطنبول. وترقى في السلم السياسي حتى وصل إلى رئاسة فرع حزب الرفاه في إسطنبول، حتى وصل إلى رئاسة بلدية إسطنبول ثم إلى رئيس وزراء تركيا من خلال حزب الحرية والعدالة. (انظر: موقع حزب العدالة والتنمية على الإنترنت على الرابط: http://www.akparti.org.tr/arabic/yonetim/genel-baskan.)

يتعلق بحل المشاكل المزمنة للمدينة، وجعلها واجهة حضارية مشرفة. [1] وحدث أن ألقى أردوغان في العام 1997م خطبة ذكر فيها أبياتاً من الشعر تقول:

"مساجدنا ثكناتنا، قبابنا خوذاتنا، مآذننا حرابنا، والمصلون جنودنا، هذا الجيش المقدس يحرس ديننا"، فتسببت هذه الكلمات في إدانته بتهمة التحريض على الكراهية الدينية، وحكمت عليه المحكمة بالسجن مدة عام، وحرمانه من ممارسة الأنشطة السياسية مدى الحياة. [2] رغم أن هذه الأبيات الشعرية مأخوذة من قصيدة وطنية، وردت في كتاب صادر من مؤسسة رسمية ومدرج في قائمة الكتب التي توصي بها وزارة التربية الوطنية للمعلمين والمدرسين. [3]

ولابد من وقفة هنا عند هذا الحكم القاسي، لنتبين منه كيف يفكر العلمانيون. إن رجلاً مثل أردوغان هو استثمار عظيم لصالح الوطن، فعقوبة بسجنه وحرمانه من العمل السياسي – لأنه عبر عن وجهة نظر له – فيه تضييع لمصلحة الوطن في الاستفادة إلى الأبد من هذا الرجل وعمله الدعوب، فهذا الحكم خسارة للوطن، ولكن هذا الأمر لا يهم العلمانيين بقدر ما يهمهم الانتقام من أي مظهر إسلامي أو عاطفة إسلامية.

في المرحلة التي قضاها أردوغان في السجن أعاد التفكير في مسيرة العمل الإسلامي، ومراجعة مسيرة عمل أستاذه أربكان، وفكر في ضرورة تعديل المسير، والتركيز على خدمة بلاده وشعبه، بدلاً من الاستمرار في هذا المعترك الذي يستنزف طاقات الحركة وشبابها ووقتها.

لقد نظر أردوغان ومعه جيل الشباب إلى ضرورة إعادة النظر في مسيرة السفينة، وأن كثرة الاصطدام بالصخور التي تواجهها قد يؤدي في وقت ما إلى تحطمها بالكامل، وفشل المشروع الإسلامي برمته. ورأى ضرورة العمل بطريقة تجنب السفينة الاصطدام بصخور الجيش حامي علمانية الدولة، التي باتت أكثر قساوة من ذي قبل. بدأ هذا الجيل يفكر في " تطوير أساليب العمل السياسي بما يتوافق مع الوضع التركي المعقد، ومحاولاً الاستفادة من الخبرات التي تكونت لدى أبناء الحركة الإسلامية التركية على مر السنين." [4]

ومما يشير إلى هذا التوجه معارضة كلٍّ من أردوغان وزميله عبد الله جول – حيث كانا عضوين في حزب الفضيلة – " ما قام به رجائي قوطان زعيم حزب الفضيلة – بتوجيه من أربكان

---

[1] انظر: قصة أردوغان، ص57-60.

[2] انظر: المصدر السابق، ص 61.

[3] انظر: الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، على الرابط سابق الذكر.

[4] قصة أردوغان، ص 68.

– بالدفع بمروة قاوقجي المحجبة إلى البرلمان التركي كنائبة عن حزب الفضيلة واعتبروه تحدياً للنظام في عقر داره، وأدركوا أن الأمر سينتهي إلى أزمة جديدة مع العلمانيين والعسكريين في تركيا، وهو ما حدث بالفعل بالإضافة إلى تفجر الخلاف الداخلي في الحزب نفسه. " [1]

وقد ذكرنا أن حزب الفضيلة لقي ما لقيته الأحزاب السابقة من حل وحظر، حيث تم حله في 2001م، وبذل أردوغان ومن معه وسعهم في تقويم أفكار أبناء الحزب والحد من طموحاتهم حتى لا يحدث صدام داخلي بين أبناء الحركة، ولم تحدث محاولات انشقاق طوال فترتي حزب الرفاه والفضيلة، حتى تم حل حزب الفضيلة، ليؤكد اقتناع جيل الشباب – الذين يطلق عليهم في تركيا المجددون المعاصرون – بحاجة الحركة الإسلامية إلى التغيير وإعادة ترتيب أوراقها بما يتناسب مع الحالة التركية. وقام أردوغان وصديقه المقرب عبد الله جول بتأسيس (حزب العدالة والتنمية) في أجواء من الآراء المتضاربة، وصلت عند البعض إلى اتهامهم بالعمالة لأمريكا وإسرائيل. [2]

خاض الحزب الانتخابات عام 2002م، وفاز بالأغلبية كما ذكرنا، ولكن الأجواء الاقتصادية والسياسية في تركيا لم تكن تبشر بخير. فقد كان الاقتصاد التركي في انهيار، بسبب تفاقم الديون والفساد وارتفاع نسبة البطالة والتضخم، بالإضافة إلى الأزمة الكردية، ومشكلة منع الطالبات المحجبات من التعليم والعمل، وأزمات خارجية تتعلق بالحصار المفروض على العراق بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية مما أضر بالاقتصاد التركي بشكل كبير، ومحاولات تركيا دخول الاتحاد الأوروبي.[3]كل هذه الأزمات كانت على الطاولة في انتظار الحكومة القادمة.

من إنجازات حكومة حزب العدالة والتنمية:

1- التعديلات الدستورية والحريات:

بدلاً من الاصطدام المباشر والمتكرر مع الجيش، اغتنم قادة الحزب فرصة كبيرة في الحلم الشعبي لدى الأتراك بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي كان يتطلب من تركيا تطوراً في مجالات متعددة للتناسب مع معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك على صعيد الديمقراطية والحريات والحفاظ على حقوق الإنسان والأقليات، ومن الواضح أن سياسية الانقلابات العسكرية التي ينتهجها الجيش التركي تخالف بشكل صارخ هذه المعايير الغربية. واضطر الجيش لتقبل

---

[1] قصة أردوغان ، ص 69.

[2] انظر: المصر السابق، ص 70-72.

[3] انظر: المصدر السابق، ص 73-86.

الإصلاحات المتعلقة بالتقليل من سلطته برضا حتى لا يظهر أمام الشعب كعائق نحو انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.[1]

تم في هذا السياق تعديل لبعض القوانين، أثارت بعض الأزمات بين الحكومة والرئيس، وكذلك بين الحكومة ومجلس الأمن القومي صاحب الكلمة الأخيرة في تركيا. فقد " مست هذه الإجراءات بصورة شكلية صلاحيات ووظائف مجلس الأمن القومي. فضلاً عن بعض التعديلات في قانون المطبوعات، والبند السابع من قانون محاربة الإرهاب، واتخاذ بعض الإجراءات في النظر في الشكاوى المتعلقة بعمليات التعذيب ومحاربة الفساد والرشوة، وتخفيف إجراءات ترخيص التظاهر. وإعطاء صلاحيات أكبر للبرلمان ودائرة الرقابة المالية للإشراف على ميزانية الجيش، وأمور تتعلق بتغيير تركيبة مجلس الأمن القومي والذي شكل الجيش لمدة طويلة معقل القوة والتأثير داخله، في محاولة أوسع لقص أجنحة مؤسسة تركيا العسكرية القوية، وسيتم تعيين أمين مجلس الأمن القومي من قبل رئيس الوزراء، ويصادق عليه الرئيس، وينتقل المجلس من دور الإدارة التنفيذية إلى دور الاستشارة." [2]

وكانت أكبر تعديلات دستورية شهدتها تركيا في العام 2010م، تتعلق بدعم المرأة والمسنين والأحداث والمعاقين وقرينات الشهداء وأطفالهم اليتامى، بالإضافة إلى تعديلات كثيرة في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وكذلك حماية حقوق الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية، ومحاربة جرائم التمييز، والسماح بالتدريس باللغات المختلفة. إضافة إلى احترام حرية الزي لدى الأفراد العاملين في الهيئات والمؤسسات، والسماح بارتداء الحجاب. [3]

2- السياسات الخارجية:

على صعيد حرب العراق، تلقت تركيا إغراءات كبيرة من الإدارة الأمريكية في حال مشاركتها فيها، إلا أن حزب العدالة والتنمية لم يعلن في البداية موقفه صراحة إزاء الحرب، في الوقت الذي كان فيه (حزب السعادة) الذي يتزعمه أربكان يعلن معارضته لها صراحة. إلا أن الحزب نجح فيما بعد في كسب رفض البرلمان التركي بالأغلبية الساحقة التجاوب والموافقة مع المطالب الأمريكية حول حرب العراق، بل ورفض عبور القوات الغازية من أراضيها. وكانت الولايات المتحدة قد عرضت على تركيا تقديم مليار دولار من عائدات النفط العراقي بعد الحرب لتركيا، وإلغاء ملياري

---

[1] انظر: قصة أردوغان، ص 84،85.

[2] حزب العدالة والتنمية، ص 207، 208، باختصار.

[3] انظر: موقع حزب العدالة والتنمية، على الرابط www.akparti.org.tr/arabic .

دولار من الديون العسكرية. وذلك في ظل تخاذل دول عربية ومشاركتها في الحرب، وفي ظل أزمة اقتصادية كبيرة في تركيا تجعلها في حاجة للإغراءات الأمريكية. [1]

كما تبنت تركيا سياسات منفتحة على العالم العربي والإسلامي، وتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية، مما أسهم في استقرار سياسي بالإضافة إلى عائد ذلك على الجانب الاقتصادي وقطاع السياحة.

3- الجانب الاقتصادي:

لعل أبرز الإنجازات هي التي لمسها الشعب التركي من خلال النمو الاقتصادي، والازدهار الذي شهدته تركيا في عهد حزب العادلة والتنمية جعلته يفوز بالانتخابات لثلاث ولايات متتالية. وقد ظهر ذلك من خلال:

- شق شبكات كثيرة من الطرق التي تسهل حركة المواطنين في المساحات الشاسعة التي تتمتع بها المدن التركية خصوصاً إسطنبول، فبينما كانت الطرق التي تم إنشاؤها منذ إعلان الجمهورية حتى عام 2002م بطول 6 آلاف كيلومتراً، فقد بلغ طول الطرق التي عُبِّدت في عهد حزب العدالة والتنمية في الفترة 2002-2011م 13 ألف و500 كيلومتراً. وكان هناك 6 مدن فقط مرتبطة بالطرق المزدوجة، فوصل العدد إلى 74 مدينة.
- تقليص مسافات السفر بإنشاء القطارات السريعة، فصارت تركيا ثامن دولة في العالم تمتلك القطارات السريعة.
- كانت نسبة التضخم المالي السنوي في عام 2002م حوالي 29.7%، وتراجعت هذه النسبة إلى أرقام أحادية في عهد إدارة حزب العدالة والتنمية وهبطت في العام 2010م إلى 6.4%.
- كان احتياط البنك المركزي التركي من العملات النادرة في حدود 26.8 مليار دولار في عام 2002م، وتم رفع هذا الاحتياطي إلى 82.6% مليار دولار مع حلول 2011م.
- بعد أن كانت ميزانية التعليم 7.5 مليار ليرة تركية في العام 2002م، تم رفع هذه الميزانية لتبلغ 34 مليار ليرة تركية في العام 2011م، لتسجل أضخم ميزانية تعليمية في تاريخ تركيا.
- في نطاق دعم العائلات المعوزة، تم إيداع مبالغ شهرية لحساب الأمهات وليات أمر أطفالهن الدارسين في مرحلة التعليم الإلزامي والثانوي. [2]

لقد حققت حكومة حزب العدالة والتنمية الكثير من الإنجازات، ولكنها أخذت وقتاً أطول، وذلك ضماناً للحفاظ على الإنجازات، وعدم إضاعتها بالاصطدام المستمر مع مؤسسة الجيش. واضطرت

---

[1] انظر: حزب العدالة والتنمية، ص 206، 2011.

[2] انظر: الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية على الرابط سابق الذكر.

خلال ذلك إلى غض الطرف أو قبول كثير من الأوضاع التي تتعارض مع أفكار مؤسسي الحزب، مثل مشاركة تركيا في الحرب على أفغانستان، ومنع المحجبات من دخول الجامعات والعمل في الوظائف الحكومية لفترة طويلة، والعلاقات التركية مع الكيان الإسرائيلي، وغير ذلك. وهذا نموذج آخر من حكم حركات إسلامية ضمن أنظمة علمانية، وذلك نتيجة الصراع بين العلمانية المعاصرة والإسلام.

المطلب الخامس

مخاطر العلمانية المعاصرة

إن المعركة بين الحق والباطل لا تنتهي حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وإنه في كل زمن من الأزمان وفي كل مكان من الأمكنة اتخذ الصراع أشكالاً متنوعة وأبعاداً مختلفة في العمق والتأثير.

إن دخول العلمانية الأول دار الإسلام وبلاد المسلمين كان دخولاً سافراً، فبذورها الأولى حملتها الثورة الفرنسية، وأرسى قواعدها الاحتلال المتحكم بالدول والشعوب، فكان النفور منها أشد. أما العلمانية المعاصرة فانسلَّت بين الناس، وأحاطت بهم من كل جانب وتكلم بها كل أشكال المتكلمين، من سياسيين وأكاديميين، وممن اعتبروا أنفسهم مفكرين إسلاميين، وروجوا لأنفسهم على أنهم مجددين، ولذا فقد نتج وعي بين العاملين للإسلام في هذا المجال بأهم أخطار العلمانية المعاصرة، والتي يجب توضيحها وتعميمها على جميع المسلمين، خاصة الذين يحسنون الظن برموز العلمانية المعاصرة، ولذا فيمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- خطر التخفي وعدم الوضوح وقد لمسنا هذا الخطر في الكتابات التي تناولت الحديث عن القرآن والفقه الإسلامي ونظرية المصلحة. ومن الذين تناولوها مفكرون وصفوا أنفسهم بالإسلاميين، قالوا عجباً، وجاءوا منكراً من القول وزوراً، ولكنهم زينوه بلسان العلم واللغة العصرية القوية، حتى لا يكاد يكشف زيفهم إلا عالم متمرس، يعرف حيلهم وتلبيساتهم، ويتملك عنان الأدلة ليرد عليهم ويفحمهم ويلقمهم الحجة.

2- إفتتان كثير من الناس بهذا الطرح، خاصة من المثقفين وأنصاف المثقفين؛ لأنهم من جانب أكثر إطلاعاً من عوام الناس على القضايا الفكرية المطروحة على الساحة، وأقل قدرة من العلماء المتخصصين على تبين الحق، والتمييز الدقيق بين الطرح الأصيل المتفق مع القرآن والسنة وبين الطرح الفاسد الذي يزين كلامه بأدلة غير سليمة وفي غير موضعها.

3- امتلاك الإعلام سلاحاً قوياً في يد دعاة العلمانية المعاصرة، ويقولون دائماً إن الإعلام هو السلطة الرابعة، وصدقوا، فإن مؤسسة الإعلام تسهم كثيراً في توجيه الرأي العام نحو القضايا التي يراد دعمها. وفي ظل التطور التكنولوجي، أصبحت مسألة التلاعب بالأدلة من صورة وتسجيلات مسألة من السهولة بمستوى الألعاب الصبيانية، والإعلاميون أناس محترفون امتلكوا ناصية الكلم وفهموا نفسيات الناس وعرفوا كيف يتلاعبون بمشاعر الجماهير، وقد رأينا ذلك فيما حدث من انقلاب عسكري في مصر الشقيقة على حكم الرئيس محمد مرسي وقد بينا الدور

الكبير الذي قام به الإعلام لزرع بذور الكراهية والحقد ضد الرئيس [1]، وإشاعة الشائعات التي أصبحت عند كثير من الناس حقائق لا تقبل النقاش. لمستُ ذلك من خلال نقاش على صفحات (الفيسبوك) مع أناس من المفترض أنهم نخبة من المثقفين يصدقون إشاعات من أمثال بيع مرسي لسيناء وتوطين الفلسطينيين فيها، وكذلك أن سبب أزمة الكهرباء في مصر هو المقدار الذي يعطى لجزء من قطاع غزة. وهي أمور تبطلها حقائق الأرقام وأسس المنطق، ولكن صدق المثل الشعبي القائل: "الزن على الأذن أشد من السحر". ولأهمية الإعلام، فإنه كان على الدوام يتم منع الحركات الإسلامية من امتلاك وسائل إعلام فاعلة، وفور إعلان الانقلاب على مرسي، تم قطع بث كل الفضائيات الإسلامية، التي يعتقد أنها ستقف ضد الانقلاب وترفضه، رغم مخالفة هذا لقيم الليبرالية والعلمانية.

4- خطر الأموال الضخمة التي تساند العلمانية، وقد يُظن أنها أموال أمريكية خالصة، ولكن البعد الأشد خطورة أن أمريكا وجدت من يقوم بالدور عنها ويدفع فيه بسخاء، فأموال الأمة التي بأيدي بعض أمراء الخليج أصبحت أيضاً أداة في يد العلمانية للقضاء على حركات الإسلام السياسي التي تريد إقامة حكم إسلامي في بلاد إسلامية.

5- التقاء العلمانية المعاصرة مع مصالح الصهيونية، فإن إقامة حكم إسلامي، أو وصول "إسلاميين" إلى السلطة – خاصة في البلاد المحيطة بفلسطين المحتلة – يشكل خطراً على دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهذا هو هم الولايات المتحدة الأكبر؛ حفظ أمن إسرائيل، وهذا الأمر يضفي طبيعة دموية على الصراع بين العلمانية والإسلام، صراع بقاء بين الإسلام وحملة لوائه وبين دولة الاحتلال الإسرائيلي ومن استفاد من وجودها أولا يعنيه كثيراً مقاومتها وزوالها.

هذه الأخطار الأساسية وغيرها تجعل العناية بموضوع العلمانية المعاصرة من الأهمية بمكان، وكذلك وضع السبل والطرق لمواجهتها ومقاومتها.

---

[1] انظر: ص196 من هذا البحث.

المبحث الثالث

سبل مقترحة لمواجهة العلمانية المعاصرة

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول:** سبل مقترحة في المجال الفكري
- **المطلب الثاني:** سبل مقترحة في المجال العملي

المطلب الأول
سبل مواجهة العلمانية في المجال الفكري

إن العلمانية المعاصرة تحاول أن تضع كل ثقلها وجهدها في محاربة الإسلام، والعمل على إقصائه عن مواقع النفوذ في الحياة. فإنه بسيادة الإسلام والقيم، ستتعطل مصالح كثير من الذين يضحون بكل شيء في سبيل الإبقاء على نفوذهم. وقد رأينا أن العلمانيين لا يهمهم أن يتناقضوا مع المبادئ التي يدعون إليها إذا كان في ذلك تحقيق مآربهم. ومن هنا، فعلى المسلمين عامة، والعاملين في الدعوة خاصة التنبه لهذا الخطر العلماني، ومواجهته بكافة السبل المتاحة، على الصعيدين الفكري والعملي الواقعي. وفيما يلي بعض ما يمكن عمله في مواجهة هذا الخطر العلماني في المجال الفكري:

أولاً: فهم الصورة الحقيقية للحكم الإسلامي من غير مغالاة ولا تحريف:

لقد كتب العلماء في توضيح أسس ومبادئ الحكم الإسلامي، ولكنها كتابات متخصصة كُتب كثير منها بهدف الرد على العلمانيين تحديداً. ويجب أن يتم إبراز هذا التأصيل لمسألة (الحكم في الإسلام) بشكل واضح وسهل، ويتم تعميمه لكافة المسلمين، وإدخاله في مناهج التعليم. كما لا بد من رعاية جيل الشباب من الانجراف – بدافع حب الدين – إلى تيار الغلو، الذي يحدث نوعاً من الشقاق بين الحركات الإسلامية المختلفة، وداخل الحركة الواحدة أحياناً.

من غير مغلاة:

تغلو بعض الجماعات الإسلامية اليوم في التصور الذي تفهمه من قضية الحكم الإسلامي. حيث يُنظر إلى الحكم في الإسلام على أنه قضية حدود فقط، وعداء مع الآخر أياً كان، حتى لو كان مسلماً مخالفاً في المذهب الفقهي. إضافة إلى قلة فقه المقاصد والمآلات عندهم، والاعتقاد بوجوب قيام حكم إسلامي خالص فوراً، مع إهمال ضرورة التدرج أحياناً، وأهمية التغيير من القاعدة، عن طريق الدعوة والتربية. وهو مفهوم الحكم الإسلامي الذي فهمته –على سبيل– المثال السلفية الجهادية والجماعة الإسلامية في مصر[1]، فارتكبت بسبب ذلك التكفير من غير ورع، واستحلت

---

[1] الجماعة الإسلامية: هي جماعة إسلامية نشأت في الجامعات المصرية تدعو إلى الجهاد: الفريضة الغائبة عن حياة المسلمين لإقامة الدولة الإسلامية وإعادة المسلمين إلى الإسلام، ثم الانطلاق لإعادة الخلافة من جديد. ويطلق عليها إعلامياً اسم: "جماعة الجهاد"، إلا أنها تختلف عن جماعات الجهاد من حيث الهيكل التنظيمي وأسلوب الدعوة والعمل بالإضافة إلى بعض الأفكار والمعتقدات. (انظر: الموسوعة الميسرة، ص 348.) وتصنف الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد في مصر ضمن تيار السلفية الجهادية، الذي يتبنى منهج القتال المسلح من أجل التغيير، وليس التربية أو الدعوة أو البرلمان أو غير ذلك، ولذا فالجهاد موجه ضد أعداء الأمة من الخارج وكذلك الأنظمة التي لا تحكم شرع الله. (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا على الإنترنت على الرابط: www.wikipedia.org .)

دماءً مسلمة. كما يحدث الآن في العراق، وحدث في مصر من قبل؛ حيث اعتمدت الجماعة " أسلوب الاغتيالات، كما حدث في عدة حالات منها: اغتيال وزير الأوقاف المصري سنة 1977م، واغتيال الرئيس المصري أنور السادات سنة 1981م.. وكذلك أسلوب العنف ضد المدنيين والسياح والأقباط، فقد وقع في 1996/4/18م تفجير لأحد الفنادق راح ضحيته 18 سائحاً أجنبياً، وأعلنت الجماعة الإسلامية مسؤوليتها عنه." [1]

ومن ذلك أيضاً، التشنيع على الحركات الإسلامية التي تمارس العمل السياسي في ظل الأنظمة القائمة، بل وتكفيرها، والمناداة بأن القوانين الوضعية كلها كفر، مع أنها تتضمن جوانب مدنية وتنظيمية وإدارية لا علاقة لها بالدين. [2] وفي هذا تشتيت للجهد الإسلامي وقسمة للصف.

إن هؤلاء أناس يحبون الإسلام، ولهم غيرة على شريعة الله، إلا أن غلوهم يضر الإسلام من حيث أرادوا الإصلاح، وتطرفهم ذريعة يتذرع بها العلمانيون لرفض الحكم الإسلامي. فلابد إذن من أن نوضح لهم أن تطبيق الشريعة يحتاج إلى تهيئة المجتمع لذلك من خلال " التطبيق المرحلي للشريعة في عدد من القطاعات، تبدأ بإصلاح مناهج التعليم، وبرامج الإعلام، ودعم أجهزة الدعوة إلى الله، وكل ذلك جزء لا يتجزأ من قضية تطبيق الشريعة." [3]

كما علينا أن نوضح لهم خطأهم في "اختزالهم للشريعة في الحدود.. فالحدود جزء من المعاملات، والمعاملات جزء من الشريعة التي تنتظم العقائد والأخلاق والعبادات والمعاملات، فهي الطابق الرابع من عمارة الإسلام إذا صح التعبير." [4]

إن خطر شيوع هذا التصور عن الحكم الإسلامي فهماً وممارسة يشكل مادة زخمة للعلمانيين، يستغلونها للنيل من فكرة الحكم الإسلامي. وباسمها تشن الحروب على الإسلام والمسلمين، ومن خلالهم تُرسم الصورة النمطية التي يحاول الغرب أن يغرسها عنَّا في أذهان شعوبهم لصدهم عن الإسلام، وجعلهم يتقبلون الاعتداءات الغربية على العالم الإسلامي باسم الإرهاب، خاصة أن هؤلاء الغلاة قوم يسهل استفزازهم، وجرُّهم إلى ردود أفعال تسيء إلى الإسلام والمسلمين.

---

[1] الإسلام السياسي والحداثة، إبراهيم أعراب، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء/ بيروت، 2000م، ص 62، 66، باختصار.

[2] التطرف الديني – الرأي الآخر، أ.د. صلاح الصاوي، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، ط2، 2011م، ص48.

[3] المرجع السابق، ص 36.

[4] المرجع السابق، ص 36، بتصرف يسير.

من غير تحريف:

والتحريف الواقع اليوم يأتي من الشبهات التي يثيرها العلمانيون في مواجهة فكرة الحكم الإسلامي، وينبغي التصدي لهذه الشبهات بأسلوب علمي مقنع، ومن أهم النقاط التي يجب التركيز عليها في إبراز ملامح الحكم الإسلامي هي:

- أن دولة الإسلام ليست دولة كهانة، ولا دولة دينية ثيوقراطية بالمعنى الغربي. وأن حدود علماء الأمة تنحصر في التوجيه والإصلاح، لا تسلط ولا قداسة ولا حكم بالحق الإلهي، فهم بشر يخطئون ويصيبون. ولا وجود لرجال الدين " إنما كل الناس في الإسلام رجال لدينهم، ولا يحتاج المرء فيه إلى واسطة بينه وبين ربه، فهو أقرب إليه من حبل الوريد، وعلماء الدين ليسوا إلا خبراء في اختصاصهم، يرجع إليهم كما يرجع إلى كل ذي علم في علمه، ومن حق كل مسلم إذا شاء أن يصبح عالماً دينياً، بالدراسة والتخصص لا بالوراثة ولا باللقب ولا بالزي، ولا احتكار في هذا ولا تحجير." [1]
- الحكم الإسلامي قائم على العدل والشورى: حيث العدل من أسمى قيم الإسلام التي أكدها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. والشورى من مبادئ الإسلام الأصيلة، فلا يعني الحكم الإسلامي، أن الحاكم يُفرض على الأمة فرضاً، " بل يعتبر الحكام أجراء عندها، أو وكلاء عنها، لها حق مراقبتهم ومحاسبتهم، كما عليها تقديم النصح والعون لهم." [2]
- إبراز مزايا الاقتصاد الإسلامي، الذي يقف مع الأقوياء ضد الضعفاء، ولا يناصر الأغنياء مقابل الفقراء، وللإسلام في ذلك قيم تكفل حماية المجتمع من آفات الفقر والطبقية.
- التركيز على المفهوم الواسع للعبادة في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات : 56) الذي يعتبر كل أعمال البر والخير عبادة، وأيضاً المفهوم الواسع للخلافة ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة:30) ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود:61) ، وأن يفهم المسلم من ذلك أنه مصدر خير لجميع البشر، وأصل علاقته مع الكون بما فيه هو التصالح لا العداوة، إلا مع من عاداه. وأنه يحمل همَّ توصيل كلمة الله للناس، لا قتل الناس لأنهم مخالفون له. إن مفهوم الخلافة لو فهمه المسلم بشكل صحيح، وفهم رسالته التي يُحمِّله إياها الإسلام، فإنه لن يقبل بالنهج الذي يتبعه بعض المسلمين في قتل الأبرياء في تفجيرات تحصد أرواح أعداد كبيرة من الناس، كثير منهم لا ذنب له في شيء، وربما لا يعرف عن الإسلام شيئاً. بل ربما يكون من الذين يناصرون قضايا المسلمين، كقضية فلسطين، من باب حبهم للعدل ونصرة المظلومين.

---

[1] الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، القرضاوي، ص 36.

[2] المرجع السابق، ص36.

ثانياً: الأخذ من الجديد مع تعديله والإضافة عليه بما يتناسب مع الإسلام ومبادئه وأخلاقه.

يضيق صدر بعض الإسلاميين من كل ما هو آت من الغرب، والحقيقة أن الحكمة ضالة المؤمن، وأينما رأى الإنسان ما ينفعه فهو أولى به. ولكن الخطأ أن يقف العطاء الحضاري المعاصر بالمسلمين عند حافة التقليد فقط، أو النظر إلى الوراء، فالفقه الإسلامي في جانب كبير منه قائم على اجتهادات علماء الأمة من خلال تفاعلهم مع واقعهم وبيئاتهم، وأيضاً بالاطلاع على ما وصل إليه عصرهم، فجمعوا بين الأصالة والجدة، بالمحافظة على أصول وأسس وثوابت الدين، والإبداع المتناسب مع العصر وروح الدين.

وإن من التيارات الخطيرة على مسيرة الإسلام في مواجهة العلمانية المعاصرة، تيار "تجميد الدين، وصبه في قوالب حجرية، لا تقبل المرونة، ولا تسمح بالتغير، ولا تتسع لتفتُّح أو حوار.. يتمسكون بأقوال الأقدمين من أئمة المذاهب وأتباعهم، لا يحيد عنها، ولا يرضى بها بديلاً، معتقداً أن السلف لم يتركوا شيئاً للخلف، رافضاً كل اجتهاد جديد أياً كان صاحبه، وكانت الحاجة إليه.. وهذا الصنف لا يمثل تياراً بارزاً في الصحوة الإسلامية، وإن كان يمثل تياراً كبيراً في قلب الأمة الإسلامية." [1]

وهذه ليست قضية خاصة بنظام الحكم الإسلامي فقط، بل بأحكام الفقه الإسلامي في كافة مجالات الحياة. وفي موضوعنا، فإن الكتب التي تناولت التأصيل لأسس الحكم في الإسلام، في جانب منها اجتهادات كتبت في زمن له ظروفه ومصطلحاته الخاصة. وما كان من اجتهاد الفقهاء، ولا نص عليه من الكتاب أو السنة، فهو مفتوح أمام اجتهاد العلماء المعاصرين اليوم بما يحقق مقاصد الإسلام بشكل أفضل، ويتناسب مع العصر.

ولقد خاضت أوروبا صراعاً طويلاً ضد الظلم والطغيان، وإن نتج عن ذلك عداؤهم للدين، إلا أن لهم مبررهم، من حيث إن ما ثاروا عليه لم يكن ديناً صحيحاً سليماً، بل ديناً محرّفاً. " والإسلام يرحب بكل ما كسبته البشرية، ووصلت إليه من خلال صراعها المرير مع الطغاة والمستبدين، من صيغ وصور تطبيقية، تضمن حقوق الشعوب في مواجهة الحكام، وحرية الضعفاء أمام الأقوياء، من دساتير تفصل بين السلطات، وتحدد العلاقات، وبرلمانات منتخبة، وقضاء مستقل، وصحافة حرة، ومنابر حرة، وأحزاب معارضة، إلى غير ذلك، مما يتفق مع روح الإسلام ومقاصده الكلية، ولم ترد فيه نصوص مباشرة جزئية" [2] وكل ذلك يتفق مع رفض الإسلام للاستبداد والظلم. وقد

---

[1] الصحوة الإسلامية وهموم الوطن، القرضاوي، ص 53، 54، باختصار.

[2] الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، د. يوسف القرضاوي، ص 36، 37.

استفاد النبي ﷺ من خبرة الفرس في حفر الخندق، والتي نقلها له سلمان الفارسي، واستفاد عمر رضي الله عنه منهم في تدوين الدواوين.

وإن كنا هنا نرفض الجمود على آراء القدماء، فإننا أيضاً نرفض الجمود عند ما وصل إليه الغرب، وأخذه كما هو، بل الواجب على أبناء الأمة الانفتاح على ما عند الآخرين، والعمل على صياغة ذلك صياغة جديدة تتلاءم مع الإسلام. وقد تكلمنا عن عيوب العلمانية وتناقضها في مبحث السابق [1]، مما يعني أن أي نظام بشري ينطوي على النقص البشري. وفي كل نظام يصنعه الإنسان توجد ثغرات، وفي النظام الديمقراطي استطاع المستبدون أن يجدوا لهم بعض المخارج والثغرات. فلماذا لا ينهض أبناء الأمة في التأصيل لصياغة جديدة، تتجاوز الموجود، دون أن تبدأ من الصفر، وإنما تبني على ذلك وتُحسِّن وتعدّل في ظل روح الإسلام ومقاصده ومرونته وتفاعله مع الواقع؟ وقد أشرنا في الحديث حول الديمقراطية إلى أمثلة على ذلك للدكتور الشاوي رحمه الله، والدكتور سيف الدين عبد الفتاح، وفي أمتنا خير كثير يمكن أن تنتج ما نتجاوز به الغرب، ونخرج به من هذا الصراع المرير.

ثالثاً: نقل المعركة من الدفاع إلى الهجوم.

ونحن نتحدث هنا في الجانب الفكري، فجُل الكتابات التي تناولت العلمانية كانت تحاول الرد على الشبهات بصورة دفاعية عن الإسلام. وتم شرح مفهوم الحكم في الإسلام في نفس السياق الدفاعي. ولا ننفي أن هناك كتابات تناولت النقض للأنظمة الغربية، ولكنها جاءت في ثنايا الكتب [2]، أو كان نقضها من منظور شرعي موجه للمسلمين. [3]

إن المطلوب في الواقع رصد المخالفات الغربية للمبادئ الديمقراطية والليبرالية والعلمانية، وأن لا يكون الهجوم على هذه التناقضات والمخالفات في بطون الكتب للمتخصصين فقط، بل يجب عرضها للجمهور، بالاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة والإنترنت، لفضح ازدواجية الغرب، وبيان أنهم يقعون فيما يلومون المسلمين عليه، وكأن بلدانهم أماكن مغلقة لا نراها إلا من خلال أبواقهم التي تتحدث عن ضرورة إقصاء الدين، وعن قيم العدالة والحرية والمساواة والإنسانية. وإن تعامل الولايات المتحدة مع الكيان الإسرائيلي هي أكبر قضية يمكن أن توظف في هذا المجال، حيث يظهر فيها أمران:

---

[1] انظر: ص 205 من هذا البحث.

[2] مثل: الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، للدكتور يوسف القرضاوي. وكذلك : الإسلام والسياسة- الرد على شبهات العلمانيين، للدكتور محمد عمارة، وكتاب الإسلام وأمريكا- حوار أم مواجهة، للدكتور محمد مورو.

[3] مثل: حقيقة الديمقراطي لمحمد شاكر الشريف، وحقيقة الليبرالية، لسليمان الخراشي.

الأول: أن الولايات المتحدة تتعامل مع الكيان الإسرائيلي من منطلق العقائد الدينية، وهذه أكبر مخالفة لمبدأ العلمانية في فصل الدين عن السياسة.
الثاني: غض الطرف عن مخالفات إسرائيل العلنية لحقوق الإنسان المعلنة، والقوانين الدولية، وامتلاكها السلاح النووي، في الوقت الذي خاضت الولايات المتحدة فيه صراعاً مع إيران بشأن الملف النووي.

ولا نجد أن هذه القضايا تأخذ حيزاً كافياً من الإعلام العربي والإسلامي وبكثافة مناسبة لتسمع العالم كله رفضنا لهذا التناقض وهذه الازدواجية في المعايير. ولم نسمع أن الدول المجاورة لدولة الاحتلال رفعت دعوى أو شكوى لوجود مفاعل ديمونة النووي الإسرائيلي بقربها، والذي يهدد سلامة أبناء المنطقة.

إن الولايات المتحدة حريصة على إخفاء مثل هذه العيوب والتناقضات. فقد ذكرنا أنه في أحد تقارير مؤسسة راند، جاء ذكر حرص الولايات المتحدة على أن لا تكون انتقاداتها لطالبان هي نفسها التي تنطبق على أصدقائها السعوديين حتى لا يتهموا بالازدواجية. [1]

إن مثل هذه القضايا لا بد أن توظف في شكل ضجة إعلامية، ويمكن التعاون فيه مع بعض الكتاب والصحفيين الغربيين الذين لهم نفس التوجه الناقد للأنظمة الغربية، وذلك لكسب رأي عام مقتنع بأن العلمانية ليست مثالية، وأنها ليست الحل الذي لا غنى للبشرية عنه، وأن لنا – نحن المسلمين – مبرراتنا في عدم اقتناعنا بها بالكامل.

رابعاً: التصدي للدعاوى الفكرية المناهضة للإسلام بحكمة

إن المعارك الفكرية لا تتوقف، وقد جابه الإسلام على امتداد دعوته الكثير من الدعاوى الفكرية المناهضة له، أو لبعض ما جاء به. وكان ذلك منذ زمن النبي ﷺ، وقد تكفل القرآن الكريم بالرد على الكافرين في دعاواهم المختلفة. وقد كانت هذه الدعاوى تتناول موضوعات متنوعة، أبرزها تكذيب النبي ﷺ واتهامه بالسحر والجنون والشعر والكذب. وقد تكفل الله سبحانه وتعالى بالرد عليهم، وكان الرد يتسم بالموضوعية والمنطقية، بعيداً عن الانفعال والتطاول بغير داعٍ. قال تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ * أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ * قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُتَرَبِّصِينَ * أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم بِهَٰذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ * أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ * فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ ﴾ (الطور: 29–34)، وقوله تعالى في استنكاره عدم اتباع المشركين لمن لا يسألهم الأجر

[1] تقرير 2004م، ترجمة إسلام ديلي، ص 47. وانظر: ص191 من هذا البحث.

لقاء الدعوة: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾ (القلم: 46). بل إن الله تعالى نهى عن سب المشركين فقال جل جلاله: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام: 108) ، فلا طائل من وراء السباب في الخلاف الفكري. وتأمل قول المشركين عن النبي ﷺ أنه أُذُن، وتأمل الرد القرآني الهادئ: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التوبة:61)، ولم يرد أن النبي ﷺ أمر بقتل أحد مخالفيه أو قابله بالأذى، وقد كان المنافق عبد الله بن أبي بن سلول يعيش بين المسلمين في المدينة، وقد تولى كِبر الإفك للنيل من عِرض النبي ﷺ، ورغم ذلك، فلم يتعرض له أحد لا بالضرب ولا بالقتل ولا غير ذلك. وتمت تبرئة عِرض النبي ﷺ في قرآن يتلى إلى يوم القيامة.

إن حرية الفكر اليوم لم تعد مسألة للنقاش، من حيث إن وسائل الاتصال لا حدود لها، وانتشار الفكر أصبح أسرع وأيسر مما يتخيله إنسان، ولم يعد من المهم أن يصادر الرقيب كتاباً أو يمنع مقالاً، بيد أن أكثر من عانى من مقص الرقيب هم الكتاب والمفكرون والعلماء الإسلاميون، حيث منعوا من قول الحق، وأدخلوا في ذلك السجون، ولذا " فالإسلاميون سيكونون الخاسرين قبل غيرهم، إذا تم تقييد حرية الفكر. ومن مصلحتهم قبل غيرهم، فتح أوسع أبواب الحرية أمام الجميع، فبحرية العمل والفكر الإسلامي سيكسبون الملايين، ولن يخسروا بحرية الفكر المعادي للإسلام إلا أفراداً قلائل، قد يكون التخلص منهم مكسباً كبيراً. فمن خلال الحرية تتحقق مصلحة الإسلام، وعلينا أن نحارب الكفر والمروق والنفاق بسلاح الكلمة والحجة والبرهان، وليس بمصادرة الفكر." [1]

إن سبب التأكيد على هذا التوجه هو عدة أمور:

- استغلال العلمانية المعاصرة لبعض مظاهر الخلاف الفكري التي تمت فيها محاكمة أصحاب أفكار معينة، مثل محاكمة نصر حامد أبو زيد وغيره، وذلك لاتهام الإسلام بالاستبداد. [2]
- اتجاه البعض اتجاهاً عنيفاً في قضايا الخلاف الفكري تصل إلى التصفية الجسدية مما يخوف الناس والمثقفين خصوصاً من الحكم الإسلامي.
- الممنوع مرغوب كما هي العادة وكما هو الواقع، ومحاربة الأفكار يسهم في نشرها وتقويتها. ولا تزال الذاكرة حية بالضجة التي سمعنا بها حول الرواية الهزيلة أدبياً، والفقيرة مضموناً لما

---

[1] التفسير الماركسي للإسلام، د. محمد عمارة، ص 9، 10.

[2] انظر مثلاً : تقرير راند 2007، حيث جاء فيه: الأستاذ الجامعي والعالم نصر أبو زيد حوكم في 1995م لقوله أنه يعتبر أن القرآن هو عمل أدبي يجب إخضاعه لفحص علمي وعقلاني. ووُجد مذنباً فأُمِر أن يطلق زوجته والتي كانت مسلمة ولا يجب أن تظل متزوجة من زنديق، والاثنان تم نفيهما إلى هولندا. (الترجمة على موقع الألوكة في الجزء التاسع).

فيها من تطاول على الدين، والتي تُسمى: (وليمة لأعشاب البحر). وإن أغلب الناس لم يطلع عليها إلا بعد الضجة التي ثارت حولها، ولم تتمكن هذه الضجة من القضاء عليها، بل الآن يمكن تحميلها من صفحات الإنترنت. لذا كان الأولى الرد على ما فيها رداً علمياً. ولعل مثالاً آخر قريباً من ذلك، هو قضية الرسوم المسيئة للنبي ﷺ، والتي أثيرت حولها ضجة عالمية، جعلت كل الناس يبحث ليشاهد هذه الصور عبر الإنترنت، وأخذت هذه الصور شهرة واسعة عبر العالم، وهو أمر يسوء المؤمن أكثر من مسألة نشرها في صحيفة محلية أو صحيفتين. بل قد دفع ذلك جرائد ومجلات أخرى – بهدف الربح – إلى إعادة نشرها. فالناشرون والصحفيون ينشرون ما يمكِّنُهم من بيع نسخ أكثر. وربما كان الإهمال لها أولى، أو تناولها بالاعتراض على الصعيد المحلي بين مسلمي الدول التي تم نشر الصور فيها. ومقابلة ذلك بخطوات عملية تجسد خلق النبي ﷺ وحِلْمه مثل: توضيح الصورة الحقيقية للنبي ﷺ، وخلقه الذي كان يقابل به من آذاه، أو الاعتراض قضائياً على المساس بالمقدسات وازدراء الأديان. وذلك بدلاً من حرق وتخريب واعتداءات تشوه صورة الإسلام وصورة النبي الأعظم ﷺ .

- استغلالاً لهذه المسألة، فإن بعض الكتاب المغمورين قد يسعى إلى كتابة ما يثير ضده أحكام التكفير والتشنيع عمداً لينال الشهرة من ذلك. فعلى المسلمين الحذر من الانجرار العاطفي وراء الاستفزاز الفكري، وعدم الخوف من الخلاف، طالما يملك الإنسان يقينه بالحق الذي هو عليه، ويملك البرهان والحجة التي يستطيع بها مقارعة خصومه. وهذا هو السبيل الأسلم في هذا الفضاء الواسع والمفتوح اليوم. يقول محمد العمراني في مقال له: " يبدو أن طابوراً من الذين حسبهم البعض زوراً وبهتاناً على الأدب والفكر قد اقتنعوا بأن أقصر الطرق للشهرة ونيل اهتمام المنظمات الأجنبية والاتحادات الأدبية والمؤسسات الفكرية هو أن يكتب الواحد منهم مقالاً أو يصدر كتاباً أو رواية..كيفما كان مستواها الأدبي..ويضمنها بعض مشاهد الجنس أو العبارات التي فيها إساءة للمقدسات الإسلامية، ثم يسارع البعض بجهل أو بعلم لبعض الدعاة والعلماء ويطلعهم على ما كتب ويطلب منه إنكار المنكر، فيقوم بتفسيقه أو تكفيره، فتسارع بعض وسائل الإعلام بالدفاع عنه، وتصويره للرأي العام على أنه ضحية للكهنوت الديني، وتقف معه المنظمات الدولية، وقد تمنحه اللجوء السياسي فيخرج من اليمن ويصبح مشهوراً، يسافر ويحضر المؤتمرات وينال الجوائز.." [1]لذا، فالواجب دائماً التعقل، وعدم الانجرار وراء العاطفة، وعدم ملاحقة الجهلة والتافهين.

---

[1] انظر: موقع مأرب برس، أديب فاشل يبحث عن تكفير عاجل، محمد مصطفى العمراني، على الرابط: http://marebpress.net/articles.php?id=20973&lng=arabic . باختصار.

المطلب الثاني

سبل المواجهة على الصعيد العملي

أولاً: استقلال مؤسسة الفتوى.

تشكل الفتوى أهمية خاصة لدى المسلمين، من حيث إنها وسيلة يتعرف من خلالها الناس على الأحكام المختلفة في دينهم بسؤال أهل العلم الثقات. ومن الضروري أن يكون المفتي حراً مستقلاً فيما يصدر عنه دون ضغط من أي جهة تؤثر فيما ينطق به من فتاوى.

ولأن الفتوى لها أثر كبير على المؤمنين، فلم يغفل عنها أصحاب المصالح السياسية وسيلة لتحقيق أهدافهم، وذلك بالدفع ببعض العلماء الذين باعوا دينهم وآخرتهم بعرض من الدنيا إلى إصدار الفتاوى التي تصب في مصلحة هؤلاء السياسيين، وبذل هؤلاء العلماء في ذلك ما يقدرون عليه من تدليس على الناس بالاستدلال بأدلة منفصلة عن سياقها أو لي أعناق النصوص لتتوافق مع مآرب أسيادهم. من هنا نشأ ما يُعرف "بعلماء السلاطين".

وفي العرف السياسي الحديث، فإن هيئات أو مؤسسات الفتوى في هذه الحالة تكون تابعة إدارياً ومالياً للدولة، مما يجعل للدولة سلطاناً عليها، وهو خلاف ما وضعت من أجله هذه المؤسسات، من بيانٍ للحق، وصدحٍ به، والسير بالناس في طريق الهدى الذي يمن الله على أهل العلم بإبصاره في ظلمة الجهل والفتن.

وهذه الصورة تجعل العلماء – في خدمتهم للسلطة الحاكمة – أشبه ببابوات الكنيسة في العصور الوسطى. فقد حدث في عصر الرئيس المخلوع حسني مبارك في مصر أن أصدر الإمام الأكبر الراحل الدكتور سيد طنطاوي فتوى ضد الصحافيين المنتقدين للرئيس مبارك، أجاز فيها جلدهم. كما أصدر شيخ سلفي [1] فتوى تجيز توريث الحكم لجمال مبارك نجل الرئيس مبارك، وأصدر الشيخ نفسه فتوى أهدر فيها دم الدكتور محمد البرادعي لدعوته للعصيان المدني في أنحاء البلاد. [2]

---

[1] هو الشيخ محمود لطفي عامر، رئيس جمعية أنصار السنة بدمنهور، وقال فيها: " إنها ليست ابتداعاً أو اجتهاداً جديداً، وإنما ما استقر عليه السلف الصالح، وهم خير القرون الثلاثة الأولى المفضلة من تاريخ الإسلام." ووصف الرئيس حسني مبارك بأنه " أمير المؤمنين ". حدث ذلك في تاريخ: 25 فبراير 2008م. (انظر: موقع العربية، خبر بعنوان: رئيس جمعية سلفية بمصر يفتي بجواز توريث الحكم لجمال مبارك، على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2008/02/25/46121.html.)

[2] انظر: موقع مؤسسة المثقف العربي، مقال بعنوان: الاستغلال السياسي للفتوى الدينية، د. عادل عامر، ويمكن مشاهدة المقال وتحميله من الرابط التالي:

http://almothaqaf.com/index.php/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%A1/2013-07-01-02-57-04.html .

ويرجع السبب في ذلك إلى قانون إصلاح الأزهر عام 1961م، وبموجبه أصبح تعيين شيخ الأزهر يتم عن طريق رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى تخصيص موارد لهم من الدولة، مما أثر على استقلال الأزهر، وجعله في يد الرئيس والدولة لإضفاء الشرعية على نظام الحكم. [1]

إن استقلال مؤسسة الفتوى يتطلب التالي:

- الاستقلال في تعيين هيئة كبار العلماء، وانتخاب رئيسها من بينهم راجع لهم بالكيفية التي يتفقون عليها.
- الاستقلال المالي والإداري، حيث يتم منح رواتب العلماء من ميزانية خاصة بالمؤسسة من أموال الوقف أو غيرها، وليست معتمدة على الدولة. مع وجود هيئة رقابية لمنع استغلال أموال الوقف.
- عدم تفرد عالم واحد بالفتوى في الأمور المستحدثة والتي تهم جماعة كبيرة من الناس، بل تتم بشكل جماعي من هيئة العلماء بالإضافة إلى استشارة أهل التخصص في مجال الفتوى إن كان عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو طبياً.
- عدم إقحام الفتوى في القضايا السياسية التي تشكل خلافاً بين الناس، كالإفتاء بإعطاء الصوت الانتخابي لفريق دون آخر، أو تحريم التصويت لحزب معين، فإن هذه وظيفة الدعايات الانتخابية للأحزاب ذاتها، ومدى قدرتها على الوصول إلى الناس وإقناعهم بجدوى برامجهم السياسية، بعيداً عن الإلزام الديني. وفي هذا حفظ وصيانة لمكانة الفتوى، ومنعاً من دفع الأطراف الأخرى لاستصدار فتاوى مخالفة للرد عليها مما يُذهب هيبة الإفتاء.

ثانياً: بناء اقتصاد إسلامي قوي لتحقيق استقلال القرار ورفاه الشعوب

لا نبالغ إذ نقول: إن أهم ما يجب أن تعمل عليه الحركات الإسلامية إذا وصلت إلى الحكم، هو بناء اقتصاد قوي لدولهم. وهذا أمر رأيناه بوضوح في التجربة التركية. حيث إن توجه أربكان بتركيا نحو الصناعة ساهم في بناء أرضية قوية للاقتصاد التركي، وقد عمل في نفس المسار تلميذه أردوغان، حيث ذكرنا ما أنجزه على الصعيد الاقتصادي التركي، وما هو إلا غيض من فيض. [2]

إن أهمية الاقتصاد القوي يأتي من أمرين:

1- تحقيق الاستقلال في الرأي، فإن القوة الاقتصادية في هذا العصر تعني قلة الديون الخارجية، وقوة القطاع الزراعي والصناعي مما يشكل اكتفاء ذاتياً واستغناءً عن الخارج، وتعني أيضاً ميزانية وفيرة لتغطية قطاعات متعددة في الدولة وعلى رأسها الإنفاق العسكري. وواضح من

---

[1] انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، مادة : الجامع الأزهر، على الرابط: www.wikipedia.org .

[2] انظر: ص245 من هذا البحث.

كل هذا أن الاستغناء عن الدعم المادي الخارجي يعطي الدولة استقلالاً في القرار، دون ضغط من الدول المانحة.

لقد عمل الغرب – وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية- على إضعاف الوطن العربي طوال الحقبة السابقة، رغم أن الوطن العربي يمتلك الكثير من المقومات التي تؤهله لأن يكون قوة اقتصادية كبيرة جداً. " إذ تبلغ مساحة الوطن العربي 1.4 مليار هكتار، أي بنسبة 10% من مساحة العالم، وكثافة سكانية تبلغ 295 مليون نسمة وقوى عاملة تصل إلى 1.3 مليون فرد، إلا أن الوضع الاقتصادي في هذه الدول لا يعكس ذلك، فمثلاً بلغ حجم الدَيْن العام العربي 372 مليار دولار عام 2003م، وهو يمثل 60% من إجمالي الناتج المحلي العربي، ولا شك أنه كلما ارتفعت وتيرة الديون، كلما ترسَّخت التبعية ووُجِدت الذريعة للقوى الاستعمارية للتحكم باقتصاديات الدول المستهدفة." [1] ودولة مصر – مثلاً – مازالت تستورد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية [2]، ودول الخليج تصدر النفط الخام، لتشتري بعد ذلك السلع الأجنبية – التي استخدم النفط في تصنيعها إما كمادة خام أو وقوداً للمصانع التي تشغله – بأثمان باهظة. حتى أن هناك تقارير اقتصادية تشرح بالتفصيل توجه اقتصاد إحدى دول الخليج وهي المملكة العربية السعودية نحو الانهيار. وذلك لعدة أسباب منها أن أكثر من 80% من العاملين في القطاع الخاص في السعودية هم من الأجانب، بمعنى أن السعوديين لا يعملون، بالإضافة إلى سياسة إهدار الطاقة الناتج عن بيعها للمواطنين بأسعار مخفضة جداً، في الوقت الذي أصبحت فيه نفقات الحكومة السعودية تقترب بشكل خطير من مجمل عائدات النفط، فإن هبط سعر النفط العالمي، أو ضعف إنتاج السعودية قليلاً، فسيكون نتيجة ذلك العجز في ميزانية الدولة. [3]

إن هذا العجز الاقتصادي للعالم العربي يجعله عاجزاً عن الاستقلال بالقرار، ولو أن الدول العربية قوية اقتصادياً لكان حال الأمة مختلفاً، ولما طال الأمد بقضية فلسطين إلى هذا اليوم.

---

[1] مجلة الإدارة والاقتصاد، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، د. أحمد عبد العزيز ود. جاسم زكريا وم.م. فراس عبد الجليل الطحان، العدد السادس والثمانون، 2011م، ص73.

[2] انظر تفاصيل استيراد مصر من القمح الأمريكي من خلال تقارير تفصيلية ومحدَّثة على الموقع: http://www.uswheat.org/ . وتستورد مصر من القمح نحو عشرة ملايين طن سنوياً، وهو ما يكلفها أكثر من ثلاثة مليارات دولار. (انظر: موقع الجزيرة نت على الرابط: http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/e0b3cb3c-07e2-497d-8c31-3a7c9bd8f664.)

[3] انظر: موقع إسلام ديلي، مقال بعنوان: دراسة اقتصادية عن الانهيار القادم في المملكة العربية السعودية، عامر محسن، بتاريخ 3 محرم 1435هـ ، ويمكن قراءته على الرابط التالي: http://www.islamdaily.org/ar/alsaudia/11665.article.htm.

2- القوة الاقتصادية هي الطريق الوحيد لتفادي الهلاك في عاصفة العولمة الاقتصادية [1] التي تعصف بالعالم لتحقيق التطور الاقتصادي للدول القوية وللشركات القوية. فقد " أدت العولمة إلى معاناة متزايدة في الدول النامية نظراً لافتقارها للإمكانيات التقنية والاقتصادية التي تؤهل هذه الدول للدخول في منافسة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات، مما يهدد المجتمعات في الدول النامية بالتأخر والتخلف، وتحويلها إلى مستهلك لإنتاج العولمة فقط، وليس لها أي دور في تأسيسها وتطويرها." [2] ومن هنا فإن الدول العربية إذا لم تسارع بالنهوض فستسقط في هاوية العولمة التي سيصبح الخروج منها أمراً في غاية الصعوبة.

3- الاقتصاد القوي يعني أموالاً إضافية للإنفاق على قطاع التعليم والصحة والبحث العلمي، وهذا يعني أن المستقبل سيكون أكثر إشراقاً، من خلال بناء أجيال أفضل تعلماً وأكثر صحة، وفتح الآفاق أمام المبدعين من أبناء الأمة، وتحسين دخل الفرد، الأمر الذي يحد من مشاكل الفقر والمرض وهجرة العقول إلى الخارج. كما يسلم البلد من الاضطرابات الداخلية والفتن.

4- الحكومة التي تنجح في هذا الأمر تنال رصيداً شعبياً كبيراً، وتثبت أمام الشعب صدقها في خدمة وطنها، وتقدم دليلاً عل عفة يدها، فإن التقدم الاقتصادي الحقيقي يستحيل أن يتم مع وجود الفساد.

ثالثاً: العناية بشؤون الأقليات

تتشكل الدول العربية والإسلامية اليوم من تعددية دينية وطائفية، وليست دولاً يعيش فيها المسلمون وحدهم. فيقع عدد النصارى العرب في كل أقطار الوطن العربي بمذاهبهم وطوائفهم المختلفة حوالي سبعة ملايين نسمة، ويشكلون في الشرق الأوسط – العرب وتركيا- ما نسبته 3.8% من نسبة السكان. أما اليهود في أقطار الوطن العربي فعددهم ثلاثة عشر ألفاً في بعض الإحصاءات، عشرون ألفاً في إحصاءات أخرى، (ربما بسبب الهجرات المتحركة نحو دولة الاحتلال). [3]

---

[1] تعريف العولمة الاقتصادية: نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي، وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال وتفسح المجال واسعاً أما أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال. (انظر: العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، ص 66).

[2] العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، ص69

[3] انظر: الإسلام والأقليات – الماضي والحاضر والمستقبل، د. محمد عمارة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،، ط1، 2003م، ص 28.

إن مسألة الأقليات هي من القضايا الساخنة في العالم العربي، وخاصة في دولة مثل مصر، حيث تبلغ نسبة النصارى فيها 5.7% من إجمالي عدد السكان [1]، وهم طائفة لها وجودها الحضاري والتاريخي في مصر قبل الفتح الإسلامي.

وخطر ملف الأقليات ينبع من أن الغرب يحاول اللعب عليه باستمرار لتهديد الاستقرار في الدول العربية، وإثارة الفتن والاقتتال والحروب الأهلية والطائفية. كما يتبجح العلمانيون انطلاقاً من هذا الملف بالدعوة إلى أن العلمانية هي الحل لمشكلة الطائفية، وأن الحكم الإسلامي فيه ظلم للأقليات، أما العلمانية فسترضي الجميع لأنها ستضع الدين جانباً، وتكون حيادية تجاه الدين.

أما عن الاستغلال الغربي لهذا الأمر، ففي التاريخ أمثلة على أن " قوى الهيمنة الغربية تريد أن تجعل هذه الأقليات (أوراق ضغط) و (ثغرات اختراق وتدخل) لإعاقة تقدم الأمة – كل الأمة – ونهوضها وانعتاقها وانبعاثها الحضاري..وهي تحديات تعيد قصة الغواية الاستعمارية، ومشاريع (الحماية) التي حاولتها قوى الغزو الاستعماري مع هذه الأقليات تاريخياً، تحاولها الآن قوى الهيمنة الغربية وفي مقدمتها العولمة الأمريكية، وذلك من خلال المخططات الاستعمارية المعلنة لتفتيت الأمة وتحويل كياناتها القطرية إلى كيانات ورقية وفسيفسائية بواسطة الأقليات الدينية والمذهبية والقومية." [2]

ومن أمثلة ذلك استغلال نابليون خلال حملته على الشام ومصر الطوائف النصرانية في مصر واليهودية في الشام، كما أنها حولت الأقلية النصرانية في الشام من المارونيين إلى ثغرات اختراق عن طريق التغريب الثقافي لجر تبعيتهم للغرب بدلاً من الشرق. كما تولت فرنسا في المغرب العربي اللعب بورقة الأقلية الأمازيغية لإلحاق عاداتها وأعرافها بالقانون الوضعي الفرنسي بدلاً من الشريعة الإسلامية، وإلحاقها لغوياً وثقافياً بالفرنسية لغة وثقافة بدلاً من هويتها الحضارية العربية الإسلامية. واليوم هناك مخططات لتقسيم الوطن العربي إلى كيانات منفصلة على أساس ديني ومذهبي وعرقي.[3]

أما عن الاستغلال العلماني لهذه المسألة، فينقل الدكتور يوسف القرضاوي عن د. فؤاد زكريا في الندوة التاريخية الحوارية بين العلمانية والإسلام، التي عقدت في دار الحكمة احتجاجه بمشكلة الطائفية، وخلاصة حجته " أن البلاد التي يكون فيها أثر من دين، تكون العلمانية علاجاً لأوضاعها،

---

(1) انظر: الإسلام والأقليات، ص30.

(2) المصدر السابق، ص 32، بتصرف يسير.

(3) انظر: المصدر السابق، ص 32-34.

حماية لها من التعصب الطائفي، الذي يجر إليها الكوارث، وضرب مثلاً لذلك بالهند ولبنان الذي يتبنى دستورهما العلمانية، حتى لا يُعلي طائفة على أخرى." [1]

وقد جاء رد الدكتور يوسف القرضاوي عليه كما يلي: " إن ما ذكرته حجة عليك لا لك، فإعلان العلمانية في كل من الهند ولبنان لم يعالج الطائفية الكامنة في صدور الناس، بل يشهد العالم خلال هذا القرن ما شهده من التعصب الطائفي البغيض في كلا البلدين. فالمسلمون تعرضوا على يد الأكثرية الهندوسية لمذابح شتى، تشيب لهولها الولدان، وفي لبنان تقوم الحرب الطائفية المجنونة منذ أكثر من عشر سنوات، ولا زالت، سفكت فيها الدماء، وانتهكت الحرمات، وهدمت البيوت.." [2]

وفي المقابل عاشت الأقليات الدينية تحت الحكم الإسلامي زمناً طويلاً لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، المبدأ الذي أرساه النبي ﷺ مع يهود المدينة ونصارى نجران. حتى أن النصارى الذين تعاونوا مع الحملة الفرنسية في ضرب المسلمين وقتلهم، تم إصدار الفرامانات السلطانية بالعفو عنهم بعد جلاء الحملة الفرنسية سنة1801م. [3]

ولكي نفوت الفرصة على الغرب والعلمانيين فلابد من العناية بملف الأقليات، وذلك بالتأصيل الشرعي لمعاملتهم بالحسنى، وتربية أبناء الأمة على سماحة الإسلام التي علمنا إياها النبي ﷺ، والعمل على إعطائهم حقوقهم، وعدم ظلمهم، وهذا كله واجب يمليه علينا الإسلام، وتمليه علينا أخلاقنا وإنسانيتنا، قبل أن يمليه علينا الواقع وضرورياته، ولنا في انفصال جنوب السودان عبرة. ويمكن تحقيق بعض النقاط في ذلك كما يقترحها الدكتور محمد عمارة:

1- حل المشكلات التي تعاني منها الأقليات، باعتبارها جزءاً من الأمة، وباعتبار مشكلاتها جزءاً من مشكلات الأمة.
2- إدارة حوار داخلي بين الحكماء لتحديد وتمييز المظالم الحقيقية من الأحاسيس الزائفة أو المتضخمة بالظلم.. وحوارهم هو السبيل لقطع الطريق على القلة العميلة والمعادية، التي صنعها ويغذيها الاستعماريون والصهاينة، وقطع الطريق على الغلو الديني عند مختلف الأطراف.

---

[1] الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، د. القرضاوي، ص 173.

[2] الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، ص 173، 174. باختصار

[3] انظر: لإسلام والأقليات، ص 41، 42.

3- إعمال المنهاج الإسلامي في مداواة الجروح، بدلاً من توسيع هذه الجراح، فمن الخطأ والخطيئة الاكتفاء بردود الأفعال، وخاصة تلك التي تصدر عن العامة والجماهير، فالتحصين ضد الغوايات، وإقالة العثرات هو أولى بالاتباع، وليس تصيد الأخطاء. [1]

4- كما يجب كشف المخططات الغربية للتقسيم، واستغلال الطائفية وإشعال الفتن، وتوعية الأقليات بهذا الخطر عن طريق الأدلة والوثائق، ليصطفوا مع أبناء وطنهم يداً واحدة ضد الاستغلال الخارجي.

رابعاً : الاستعانة بذوي الخبرات كل في تخصصه.

وهذا وإن كان أمراً بديهياً، إلا أنه تحدث مخالفات له – أحياناً – على مستوى التطبيق في الحركات الإسلامية، فإنه قد يُفضَّل ابن الحركة على غيره ولو كان أقل خبرة، وقد يتم الدفع بعدد كبير من المرشحين في الانتخابات من تخصصات شرعية، أو قريبة منها، مع قلة المرشحين من تخصصات أخرى في الاقتصاد والعلوم السياسة والهندسة والإدارة والقانون وغيرها؛ وهو أمر ضروري ليتحقق التنوع في الخبرات اللازم لإدارة الدولة، واتخاذ القرارات المناسبة في كل مجال من مجالات الحياة. وسيكون الخاسر في ذلك قبل الشعب، الحركة الإسلامية نفسها، فإنه سوف يؤثر على أدائها وعملها.

والقرآن الكريم قد أقر هذا المبدأ في قصة سيدنا موسى عليه السلام، حيث جاءت الحكمة على لسان ابنة الرجل الصالح من مَدْين، فقالت لوالدها ما سجله لنا القرآن لأهميته: ﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ (القصص:26) فقدمت القوة على الأمانة، لأنه بدون القوة تنعدم الاستفادة من الأجير أصلاً ولا معنى لاستئجاره لعمل يتطلب قوة لا يمتلكها، ولو كان أتقى أهل الأرض. والقوة تعني القدرة على إنجاز هذا العمل التي بدونها ينعدم منطق الاستئجار والعمل. والتقوى على أهميتها، إلا أنها مُهمةٌ لا لإنجاز العمل ابتداءً، بل لإنجازه على أفضل وأحسن وأكمل وجه دون عيوب ونقائص. وكأننا بذلك نكون قد قدمنا الناحية التكميلية على الناحية الأساسية للعمل.

خامساً: العناية بشؤون المسلمين في كل مكان لكي لا نتركهم عرضة للاستهداف الفكري.

لقد تناولت تقارير راند سالفة الذكر الكثير من الأفكار حول الاستفادة من المسلمين الذين لا يعيشون في العالم العربي (الوسط)، والذين عبر عنهم التقرير بمسلمي (الأطراف)، ويشمل ذلك المسلمون الذين يعيشون في دول غير عربية مثل أندونيسيا، وتناولنا جانباً من ذلك في الفصل الأول. كما يشمل المصطلح أيضاً الجاليات الإسلامية في الدول الغربية وأمريكا. وذلك لبعدهم عن

---

[1] انظر: الإسلام والأقليات، ص 41.

مركز الثقل الإسلامي، وعيشهم في مجتمعات لا يمثلون فيها غالبية أحياناً أو يعيشون مع طوائف مختلفة، ومنفتحين – بحكم اختلاف اللغة – على ثقافات غير عربية.

إن الواجب في هذه الحال هو تفعيل التواصل معهم، وذلك عن طريق تشجيع أنظمة التعليم المتبادل بيننا وبينهم، بفتح الجامعات العربية لاستقبالهم، وابتعاث طلبة عرب للتعلم في دول إسلامية، وتنشيط تواصل المؤسسات الدعوية هناك، وفتح مجال تعليمهم اللغة العربية التي هي أداة الفكر. كما يجب التواصل مع أبناء الجاليات الإسلامية في الدول الغربية، ومساعدتهم في قضاياهم على الصعيد المادي والثقافي، والمساهمة في إنشاء المراكز والمؤسسات الإسلامية الراعية لهم. وتوجد جهود طيبة في هذا المجال، ولكنها بحاجة إلى مزيد من الدعم والعناية.

سادساً: الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في مواجهة الأفكار المناهضة للإسلام.

إن وسائل التكنولوجيا سمة من السمات المميزة لوسائل العلمانية المعاصرة، وهي سلاح قوي كفيل بنشر الأفكار في أكبر مساحة من العالم، وأوسع شريحة من الناس. فمن المواقع العلمية المتخصصة، إلى المنتديات العلمية منها والعامة، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي تصل الأفكار إلى كل مكان، وإلى جميع أنواع الناس باختلاف اهتماماتهم. بالإضافة إلى الفضائيات التي يشاهدها الملايين عبر أنحاء العالم. ويمكن الاستفادة من هذه التكنولوجيا المعاصرة في تحقيق معظم السبل المذكورة سابقاً لمواجهة العلمانية المعاصرة. حيث يمكن من خلالها نشر الفكر الإسلامي السليم، وإعطاء الصورة الصحيحة للحكم الإسلامي، ومقاومة التشويه المتعمد الذي تقوم به بعض وسائل الإعلام للمشروع الإسلامي ورجاله، ويمكن من خلالها فضح العلمانية ومساوئها، ومقاومة الأفكار المناهضة للإسلام، وحماية أبناء الأمة من الأخطار الفكرية الوافدة عبر وسائل الاتصال المخالفة، والتي لا يمكن مقاومتها وصدها اليوم إلا بالمواجهة الفكرية المقنعة.

كما يمكن من خلالها توعية أبناء الأقليات، والتواصل مع المسلمين خارج الوطن العربي وخارج الوطن الإسلامي. بل أكثر من ذلك، تمكننا وسائل الاتصال الحديثة من مد جسور التواصل والتفاهم مع الشعوب الغربية، ليس فقط في مجال الدعوة، بل أيضاً في مجال توضيح صورة الإسلام الحقيقية وإزالة التشويه الذي تبثه لهم وسائل إعلامهم، ولو بالمعاملة الحسنة والطيبة التي تمثل خلق الإسلام الرفيع.

وهناك بالفعل بعض الفضائيات والمواقع في هذا المجال، فمن الفضائيات على سبيل المثال لا الحصر قناة الحوار[1]، وقناة الرسالة [2] وقناة اقرأ [3]. أما المواقع فمنها أيضاً على سبيل المثال لا الحصر موقع إسلام ويب [4]، وموقع طريق الإسلام [5] وغيرها. ولكن نحن بحاجة إلى المزيد من الجهود التي تتناسب مع حجم الأمة وقضاياها.

سابعاً: تعزيز الأخوة بين المسلمين:

لقد أكد القرآن الكريم على هذه الأخوة في مواطن كثيرة، فقد قال تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (المؤمنون:52) ، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات:10)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ (آل عمران:103). وقال أيضاً: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (التوبة:71) . كما أكدت سنة النبي الكريم ﷺ على هذه المعاني باستمرار، فقد قال ﷺ : " الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضاً " [6]، وقال ﷺ : " مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ في تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إذا اشْتَكَى منه عُضْوٌ تَدَاعَى له سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى." [7]

وهكذا، فإن الأخوة الإسلامية أخوة مبنية على الدين الواحد، وهو أقوى الأواصر التي تجمع البشر، ولكن إذا نظرنا إلى حال الأمة الإسلامية اليوم، والعربية على وجه الخصوص، نجدها متفرقة ممزقة لا تقوم لهم قائمة. والوطن العربي يملك من مقومات الوحدة والأخوة الكثير، فالدين واحد، واللغة واحدة، والأقطار العربية متصلة بعضها ببعض، كانت فيما سبق قطعة واحدة، كما

---

[1] قناة فضائية حوارية عربية بدأت البث في عام 2006م، وتبث من لندن في بريطانيا، مدير القناة الفلسطيني عزام التميمي. (انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، www.wikipedia.org .)

[2] قناة الرسالة، بدأت البث في مارس 2006م. تهتم بقضايا الأمة العربية والإسلامية والوطنية وتعمل على دعم الانتماء الإسلامي والعربي لجميع الشعوب العربي.(انظر: موقع القناة الرسمي، على الرابط: http://www.alresalah.net.)

[3] قناة اقرأ، التي تهدف إلى نشر الإسلام الوسطي، وتبث بعدة لغات. (انظر: موقع القناة الرسمي على الرابط: http://iqraa.com/ar/.)

[4] ويمكن تصفحه على الرابط: www.islamweb.net ، وله عدة نسخ، فإلى جانب العربية هناك الإنجليزية والفرنسية والهولندية والإسبانية.

[5] ويمكن تصفحه على الرابط: www.islamway.net ، وله نسخة إنجليزية أيضاً.

[6] مسند الإمام أحمد، ج4/ ص405، حديث رقم (19641).

[7] صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاضدهم وتعاطفهم، ج4/ 1999، حديث رقم (2586).

أنهم يواجهون عدواً واحداً، ومشاكل تكاد تكون واحدة. ولكن نجح العدو في سياسته القديمة الجديدة (فرِّق تَسُدْ)، فقسَّم الوطن العربي إلى قطع منفصلة حسب اتفاقية سايكس – بيكو، ومازال يعمل على مزيد من التقسيم في العالم العربي.

إن التخطيط العلماني في العالم الإسلامي ليس منفصلاً عن الدعم الغربي، وإن كثيراً من أهداف العلمانية تصب في النهاية في صالح بقاء الاحتلال الإسرائيلي. ولا أمل لهذه الأمة إن لم تقف صفاً واحداً في مواجهة ذلك، ولا سبيل لذلك إلا بالعودة إلى الأرضية المشتركة التي يجتمع عليها المسلمون في كل مكان، ووضع كل أسباب المشاحنات والفرقة جانباً، حتى الخلافات المذهبية يجب التوقف عن تأجيج نيرانها، بل يجب البحث عن المتفق عليه وتعزيزه والعمل به. إن الأولى من الدخول في المعارك الجدلية، وإنشاء قنوات وفضائيات للسب والشتم، أن يجتمع عقلاء الأطراف جميعاً على الوعي بالمخاطر المحدقة بالأمة، وأن يعمل العلماء على التصالح وترك الخلاف، وإلا أكل بعضنا بعضاً، وأسدينا لأعدائنا معروفاً في أن يقضي بعضنا على بعض دون أن تسيل منهم قطرة دم، بل وبدون أن يدفعوا قرشاً واحداً ثمناً لذلك، وسنجني الخراب ودمار الأوطان.

أما على صعيد تعزيز الأخوة بين المسلمين من الأقطار الإسلامية المختلفة فيمكن أن يكون من خلال ما يلي:

1- التربية الإيمانية للجيل المسلم، والعناية بالالتزام بالصلاة في المسجد، فإن تجربة الشباب مشاعر الأخوة في المسجد هي الصورة المصغرة من مشاعر الأخوة مع كل المسلمين في كل مكان.
2- التواصل بين شباب الأقطار المختلفة، عن طريق تنظيم رحلات أو لقاءات وأنشطة مشتركة تجمع جنسيات عربية متعددة، بحيث يلتقي الشباب مع من يشاركهم الاهتمامات أو التخصصات العلمية أو المهنية، يتعرفون فيها على بعضهم البعض عن قرب، ثم تعزيز هذا التعارف عن طريق وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة.
3- تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية المختلفة، والعمل على الاستغناء عن العون الأجنبي، فالوطن العربي غني بالموارد والخيرات بحيث تكفي الدول بعضها البعض، وينبغي أن يكون هذا خطوة نحو الوصول إلى سوق عربية أو إسلامية مشتركة. إن النجاح الاقتصادي هو من أهم دعائم نجاح أي مشروع نهضوي حضاري.
4- إقامة التعاون العلمي في جميع المجالات، فالوطن العربي والعالم الإسلامي غني بالكفاءات. فيجب العمل على تبادل المتخصصين، وتنشيط البعثات العلمية، وتسهيل إجراءات السفر والإقامة، مما يعزز العلاقات بين أبناء الأمة.

5- العناية الإعلامية بقضايا المسلمين وهمومهم في كل مكان، وشحذ النفوس نحو الاهتمام بقضاياهم ومساندتهم على صعيد الفرد والمؤسسات والدولة أيضاً.

6- تشجيع السياحة العربية – العربية، والتي تعرف بالسياحة البينية، فبدلاً من إنفاق الأموال في دول أجنبية، يتم إنفاقها في دول عربية وإسلامية شقيقة، مما يعود بالنفع على الأمة، كما يتيح المجال لمزيد من التواصل بين أبنائها، ويشكل جسراً عبر التاريخ، ليعيد للوحدة الحضارية والثقافية بين المسلمين بريقها. [1]

7- تقع مسؤولية كبرى على الدول العربية الأكثر غنى، فإن الغنى الفاحش مقابل الفقر المدقع لا يُبقي في قلب الفقير المحتاج محبة لأخيه الذي أدار له ظهره وتخلى عنه، وقد قال ﷺ : " لَيْسَ المُؤمِنُ الَّذِي يَبِيتُ وَجَارُهُ إِلَى جَنْبِهِ جَائِعٌ ." [2]

8- التعاون الإعلامي، وإعداد البرامج الوثائقية والثقافية التي تعمل على التعريف بالدول العربية وتاريخها وثقافاتها وعاداتها الاجتماعية، والتركيز على نقاط التشارك بينها.

هذا بعض مما يمكن عمله في هذا المجال، وإذا تحققت وحدة القلوب على الأرض بين الشعوب، فإن هذا دافع نحو وحدة سياسية تتحقق على الأرض، وتتجاوز الحدود المرسومة حتى إن بقيت. وبهذه الوحدة تزيد قوة الأمة واستقلاليتها، وقدرتها على مواجهة مخططات العلمنة والتغريب بإذن الله.

ثامناً: تطوير التعليم الديني والخطاب الدعوي المعاصر:

يسود في الوطن العربي التوجه نحو التخصصات العلمية كالطب والهندسة والعلوم وغيرها، وهذه هي المجالات التي تنتظر أي طالب متفوق ومتميز تحصيلياً؛ إذ يُستهجن أن يتوجه أمثال هؤلاء الطلاب إلى التخصصات الإنسانية فضلاً عن التخصصات الشرعية. وهذا أدى إلى تدني مستوى التعليم الشرعي إلى الحد الذي يتلاءم ومستوى عموم الطلبة. كما تعاني التخصصات الشرعية من مشكلة أخرى، وهي جمود المناهج في التعليم الشرعي وعدم تطويرها بما يتلاءم مع مستجدات العصر، وتكريس الفصل بينها وبين العلوم التطبيقية الحديثة، فلا توجد مقررات لمواد علمية على طلبة الدراسات الشرعية. هذا وغيره أدى إلى ضعف الإبداع في هذا المجال، وأدى إلى

---

[1] يوجد جهد مبذول في هذا المجال عن طريق المنظمة العربية للسياحة، التابعة لجامعة الدول العربية، ومقرها الدائم في جدة، ولكنها بحاجة لمزيد من الجهد، كما يجب توعية الفرد المسلم بأهمية السياحة البينية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وبيان مردودها الإيجابي على وحدة الأمة. انظر موقع المنظمة على الرابط: http://www.arab-tourismorg.org/ar .

[2] المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، ج4/ ص184، حديث رقم (7307).

الفصل بين العلوم الدينية والدنيوية، وظل الجمود فيه على ما وصل إليه أسلافنا السابقين، رغم أنهم هم أنفسهم اجتهدوا لأزمانهم وأبدعوا فيما يتعلق بقضاياهم. وصارت وظيفة طالب الدراسات الشرعية حفظ ما في الكتب وإعادة إلقائه على الناس، إلا من رحم ربي.

نتج عن هذا الكثير من الإشكاليات، أبرزها جمود الفتاوى الفقهية على ما قال به السابقون، دون النظر فيما أتاحه العلم الحديث اليوم من تجاوز كثير من الإشكاليات التي كان السبب فيها عند الفقهاء المتقدمين غياب الآليات والوسائل الحديثة للمعرفة. كما أدى إلى انفصال الخطاب الدعوي عن واقع الحياة وهموم الناس، وتصادم أحياناً مع عقولهم. وهذا من أكثر ما استغله الخطاب العلماني في التنفير من الدين بشكل عام، والقول بأن الأديان مناقضة للعلم. ومعلوم أن الخلاف بين الكنيسة والعلم في أوروبا كان من الأسباب الرئيسية لنشأة العلمانية، وهذا ما يحاول العلمانيون الوصول إليه اليوم في العالم الإسلامي. وسأدلل على ما ذهبت إليه بالأمثلة التالية:

1- النقاش والجدل الذي ما يزال قائماً بين المتخصصين الشرعيين حول مسألة مدة أطول حمل، فقد قال بعض الفقهاء بأن أطول مدة حمل هي أربع سنوات، وقال آخرون خمس سنوات. [1] الأمر الذي يتعارض مع العلم الحديث، ويمكن أن يكون ناتجاً عن الخطأ في الحساب للحمل، خاصة في ظل غياب وسائل الكشف عن الحمل وتصوير الأجنة المتوفرة حديثاً. فربما تكون المرأة قد فاتها طمثها لأسباب صحية، فعدَّت ذلك حملاً، وبدأت تحسب لذلك الحمل، ومرت فترة من الزمان حتى حدث حمل حقيقي، فاعتبرت المدة كلَّها حملاً. بل إن هذا القول يخالف القرآن الكريم؛ إذ يقول تعالى: ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ (الأحقاف: 15)، فكيف يستقيم أن يكون الحمل وحده أربع سنوات؟ والمشكلة هنا هو اعتماد هذا الرأي الفقهي في درء تهمة الزنا عن المرأة التي تضع مولوداً في ظل غياب الزوج أو وفاته لمدة تتجاوز التسعة أشهر، مما يفتح المجال لاستغلال نساء السوء لهذا الأمر، واختلاط الأنساب. [2] وربما كان في القديم عذر للفقهاء في درء الحد بهذه الشبهة، لأنها كانت شبهة في زمنهم، مع بقاء حق الزوج في عدم الاعتراف بالمولود والملاعنة. ولكن الأولى اليوم تجاوز الشبهة إلى اليقين، طالما أن العلم الحديث يستطيع عن طريق التحاليل المخبرية الدقيقة لـــ DNA أن يقرر نسبة المولود لوالده من عدمه. بل يستطيع العلم الكشف

---

[1] تصل أقصى مدة حمل إلى سنتين عند الإمام أبي حنيفة، وإلى أربع عند الإمام الشافعي، وإلى خمس عند الإمام مالك رحمهم الله جميعاً. (انظر: تفسير السراج المنير، محمد بن أحمد الشربيني شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2/ 118.)

[2] انظر: مجلة الإعجاز العلمي، بحوث الإعجاز العلمي وأثرها في القضايا الفقهية، د. عبد الله المصلح – د. عبد الجواد الصاوي، العدد رقم 29، ص 34، وهي مجلة صادرة عن الهيئة العامة للإعجاز العلمي في القرآن والسنة.

بدقة عن وجود الحمل من عدمه، ومعرفة بداية تخلقه وعمره في الرحم، وقادر على متابعة تطور هذا الجنين طوال فترة الحمل، بل ويتدخل الطب بالجراحة لتوليد المرأة التي تتجاوز فترة الحمل الاعتيادية لما لذلك من مخاطر عليها وعلى الجنين. وهذا هو المنطق الصحيح في التعامل مع الأمر، لا الإصرار على بناء الفتوى على هذا القول، وترك الوسائل اليقينية الحديثة. وقد عمد الخطاب العلماني إلى استغلال هذه المسألة والسخرية من الدين والفقهاء، وعلى الفقيه التنبه للمقصد العلماني عند الحوار مثلاً وقطع الطريق عليه، فبدلاً من أن يقول أن الشرع يأمرك أن تصدق المرأة التي تدعي أنها حملت لمدة أربع سنوات، فليقل: العلم يحل الإشكال ويقطع الشك باليقين، وعلينا اللجوء إليه. [1]

2- ظل الاعتقاد سائداً بين كثير من العلماء القدامى والمعاصرين أن زمن أطوار الجنين مائة وعشرون يوماً، وأن نفخ الروح يتم بعد ذلك، وعليه ظلت الفتوى بجواز إسقاط الجنين خلال الأربعة أشهر الأولى من عمره، على اعتبار أن الجنين لم تنفخ فيه الروح بعد. وكان هذا اعتماداً على فهم منطوق حديث النبي ﷺ : " إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ في بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذلك ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذلك ثُمَّ يَبْعَثُ الله إليه مَلَكًا بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ فَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ وَشَقِيٌّ أو سَعِيدٌ ثُمَّ يُنْفَخُ فيه الرُّوحُ."[2] ولكن العلم الحديث أثبت أن هذه الأطوار لا تتم في مدة مائة وعشرين يوماً، مما جعل بعض العلماء يعيدون قراءة الحديث بمجموع رواياته، إضافة إلى حديث آخر يقول فيه النبي ﷺ : " إذا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ الله إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا". [3]وخرجوا من ذلك بأن الأطوار المذكورة يتم خلقها خلال اثنين وأربعين يوماً، ومن ثمَّ يكون نفخ الروح بعد ذلك مباشرة، وليس بعد أربعة أشهر، وهو ما يتوافق مع العلم. وفي هذا دليل على أهمية العلم الحديث والاطلاع عليه، والجمع بين علوم الدين والدنيا. ولا عجب أن الذي عمل على تحرير هذا الفهم الصحيح للأحاديث هو الدكتور عبد المجيد الزنداني – حفظه الله –، وذلك لأنه يجمع بين علوم الدين والدنيا. [4]

---

[1] يمكن مشاهدة تسجيل فيديو للقاء تلفزيوني حول استغلال هذا الأمر وإجابة الشيخ على السائل على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=P2lC0t9AkZQ.

[2] صحيح البخاري: كتاب بدء الخلق، باب خلق آدم وذريته، ج3/ 1212، حديث رقم (3154)، وكذلك حديث رقم (3036) و(6221).

[3] صحيح مسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ج4/ 2034، حديث رقم (2645).

[4] انظر: مجلة الإعجاز العلمي، أطوار الجنين ونفخ الروح، د. عبد الجواد الصاوي، العدد 8.

3- مسألة إفرازات المرأة، مازالت الفتوى تعتبرها نجاسة تنقض الوضوء، وقالوا حكمه كحكم البول، عليها الاستنجاء منه والوضوء الشرعي، وغسل ما أصاب بدنها وملابسها، وذلك على اعتبار أنها تخرج من أحد السبيلين، وكل ما خرج من السبيلين فهو نجس عدا المني.[1] وهذا كلام مخالف للطب الذي يثبت ببساطة أن هذه الإفرازات لا تخرج من نفس مجرى البول عند المرأة، وأن هذه رطوبة مهبل المرأة وهي موجودة عند جميع النساء. وقد أوقعت هذه الفتوى النساء في حرج. فمن المفترض أن يسأل المفتي المتخصص في مجال الفتوى، حتى يفهم الشرع والنصوص في ضوء العلم الحديث ولا يتصادم معه، فليس من المعقول أن يتعارض الشرع مع يقينيات وحقائق العلم، فالله الذي خلق هذا الكون، وأجرى له السنن والقوانين التي يسير عليها، هو من أوحى لنبيه بهذا الدين، ومن هنا، فإنه من المستحيل حدوث التناقض بينهما، بل إن توافق الدين الإسلامي وتشريعاته، وتوافق القرآن مع حقائق العلم هو من أقوى الأدلة اليوم على أن هذا الدين من عند الله. وهذا من الوسائل الدعوية الناجحة اليوم، علينا تنميتها والعناية بها، والحرص على عدم تشويهها. ولا بد في سبيل ذلك من تدعيم الدارسين للعلوم الشرعية بدراسات علمية مفيدة لهم في مجالاتهم، حتى لا يكونوا بعيدين عن لغة العصر، وكي لا يكونوا محلاً للسخرية، أو معرضين للضعف في الحوارات والنقاشات الجدلية مع الخصوم.

4- يلقي بعض الدعاة والعلماء على الناس أموراً تخالف عقولهم، ربما نقلوها من الكتب دون مراعاة مدى صحتها، أو دون مراعاة ما فيها من مبالغة وأن الناس لن تقبلها، وربما اجتهد البعض من عنده، فيجعل بذلك الدين عرضة للسخرية والاستهزاء والتكذيب. ومن ذلك المبالغات في باب الفضائل، كالقول بأن أبا بكر رضي الله عنه كان يقرأ القرآن حتى يحترق كبده وتشم منه رائحة الشواء. أو القول بأن الإمام أحمد سقط سرواله فخرجت يد من ذهب ورفعته ستراً له. وقد خرج أحد الشيوخ ليدعم الفتوى السعودية بتحريم قيادة المرأة للسيارة بادعائه أن قيادة المرأة للسيارة تؤثر على الحوض والمبايض عندها، وتتسبب في أن تشيخ مبكراً، الأمر الذي سخر منه الأطباء المختصين، خاصة أنه أطلق هذا

---

[1] انظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ج5/ 385، فتوى رقم (5866). وانظر: فتوى مركز الفتوى على موقع إسلام ويب على الرابط:
http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=246643
، فتوى رقم (246643)

الكلام دون استناد إلى أي دليل علمي أو شرعي، ولا يوجد أي دراسة علمية طبية تثبت ما ذهب إليه. [1]

[1] لقد خصص البعض صفحة على اليوتيوب سموها: (تخاريف الشيوخ)، نقلوا فيها كثير من هذه الأمثلة للتندر على الشيوخ أو على الدين بشكل عام للأسف، والأولى أن يراعي الدعاة خطابهم الدعوي، وأن يكونوا على صلة بالواقع وبما توصل إليه العلم الحديث، حتى لا يؤتى الإسلام من قبلهم.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. وأسأل الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله نافعاً لمن يقرؤه ويطلع عليه، ولذا أردت – إتماماً للفائدة – أن أسجل هنا أهم ما قادني إليه هذا الجهد من نتائج وتوصيات.

أولاً: أهم نتائج البحث:

يمكن تلخيص أهم نتائج هذا البحث في النقاط التالية:

1- إن المعركة بين الحق والباطل مستمرة لا تنتهي، وتتمثل في كل زمان ومكان بصور مختلفة متعددة، وتختلف ضراوة المعركة بين حين إلى آخر. ولقد بدأ العداء لدين الحق منذ بداياته الأولى، زمن النبي ﷺ، وهو مستمر إلى يومنا هذا.
2- العلمانية لها علاقة بكل من الديمقراطية والليبرالية والرأسمالية والإباحية.
3- كان دخول العلمانية الأول إلى بلاد المسلمين سافراً عن طريق الاستعمار وأعوانه، وتمثل في إلغاء العمل بالشريعة الإسلامية، واستجلاب القوانين الوضعية.
4- العلمانية المعاصرة أكثر خفاء وتلوناً، كما أنها تهدف إلى الهدم داخل الإسلام نفسه، لجعله متقبلاً للعلمانية.
5- الأنسنة والتاريخية من الفلسفات الخطيرة المرتبطة بالعلمانية، والتي تسعى إلى جعل القرآن ضمن النصوص الأدبية القابلة للنقد والتأويل، مما يؤدي إلى ضياع المعاني القرآنية، وغياب مقصد المتكلم ﷻ.
6- من الطرق التي تحارب بها العلمانية الإسلام على الصعيد الفكري، محاولة التأكيد على نفي القيادة السياسية للنبي ﷺ، مستفيدة مما طرحه الشيخ علي عبد الرازق في ذلك من خلال كتابه الإسلام وأصول الحكم.
7- يحاول العلمانيون النيل من الفقه الإسلامي، وذلك بعدة طرق، منها: ادعاء وقتية الأحكام، أو التذرع بمراعاة المصالح، كما يحاولون النيل من فقهاء الأمة وتسفيههم.
8- يستخدم العلمانيون التاريخ لإثبات فشل فكرة الحكم الإسلامي، ويحتجون بأخطاء البشر في التطبيق على عدم صلاحية الفكرة، وفي ذلك مغالطة موضوعية.
9- لا ينفك الغرب العلماني – وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية – عن التخطيط والعمل على نشر العلمانية بين المسلمين، وذلك عن طريق محاولة تغيير فهم المسلمين للإسلام، بيد

أبنائه أنفسهم. وقد اتضح ذلك في تقارير مؤسسة راند التي يعتمد عليها صناع القرار الأمريكيين في تحديد سياساتهم.

10- السعي إلى إفشال فكرة الحكم الإسلامي، وهدم ثقة الناس في الحركات الإسلامية، وذلك بتضييق الخناق على الحركات الإسلامية إذا وصلت إلى الحكم، ومحاولة إثبات فشلها في إدارة الدولة، وذلك بطرق مختلفة. وقد ظهر ذلك في حالة كلٍّ من حركة حماس في فلسطين، وحركة الإخوان المسلمين في مصر.

11- وظَّفت العلمانية المعاصرة كل سبُل التكنولوجيا الحديثة لخدمة مساعيها في محاربة الإسلام.

12- من نتائج المعركة بين الإسلام والعلمانية المعاصرة، نشأة ما يسمى بـــ "الإسلام السياسي"، و"الإسلاميون".

13- من نتائج العلمانية المعاصرة أيضاً، اختلاف المسلمين في الموقف من مفاهيم جديدة وافدة، مثل الديمقراطية، والدعوة إلى مدنية الدولة.

14- من الصور التي ظهرت في خضم الصراع بين العلمانية والإسلام، حكم حركات إسلامية ضمن أنظمة علمانية. وقد أدى ذلك إلى صراعات وتنازلات في مسيرة العمل الإسلامي.

15- لا بد من استحضار أمرين في مواجهة العلمانية المعاصرة، هما: تناقض العلمانية مع مبادئها في الواقع التطبيقي، وتوجه المجتمعات العلمانية نحو الدين. حيث يجب توظيف ذلك في العمل على فضح العلمانية، وبيان عدم صلاح مشروعها.

16- يجب العمل على مواجهة العلمانية المعاصرة، وعدم إفساح المجال لها للتلاعب بالدين، وتحريفه، كما يجب تفويت الفرص عليها في المجالات التي تعمل فيها، كمسألة الأقليات، ومسلمي الشتات وغيرها.

ثانياً: أهم التوصيات:

1- العمل على متابعة الفكر العلماني المعاصر، ورصد كل محاولاته في محاربة الإسلام، وذلك بإفراد دراسات متخصصة تتناول بشكل علمي موضوعي الأطروحات العلمانية الفكرية، خاصة تلك المتعلقة بالتاريخية والأنسنة، والتي تسعى إلى تحريف فهم القرآن الكريم.

2- إنشاء مراكز بحوث إسلامية، توازي في القوة المراكز الغربية، وتتميز عنها بالموضوعية، والسعي إلى تحقيق الخير للبشرية جمعاء، والتوجه نحو الوفاق لا الصدام. وأن يكون لهذه المراكز دوراً في مدّ الحركات الإسلامية والقادة والدعاة بما ينفع في ضبط بوصلة العمل لتجنب التخبط والإخفاق، ولتحقيق السير وفق خطط علمية مدروسة.

3- العناية بما يكتبه الغرب عن العالم الإسلامي، وذلك بتأسيس مراكز ترجمات تعتني بذلك، وتتابع كل ما يجد في الإنتاج الفكري الغربي. وهي وإن كانت موجودة إلا أنها قليلة جداً، وقد لمست ذلك في دراستي لتقارير مؤسسة راند، حيث كانت الترجمات غير دقيقة، بل غير معروفة المصدر أحياناً.

4- أن يعمل العلماء والدعاة على دعم التواصل والتقارب الفكري مع الشعوب الغربية، من خلال توضيح وجه الإسلام الحضاري وبيان نقائص العلمانية وآثارها السلبية على مجتمعاتهم، لأن تواصل الشعوب أيسر من التواصل مع السياسيين والقادة الذين تحكمهم المصالح لا الحقائق، كما أن تحقيق النجاح على هذا الصعيد له أثر أعمق وأطول أمداً، في الوصول إلى التعاون في مجال تحقيق قيم العدل واحترام الآخرين.

وأسأل الله العلي القدير، أن ينفع بعملي هذا، وإنه ما أصبت فيه من حق فمن الله، وما جانبت فيه الصواب فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منه براء.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	الصفحة
18.	﴿ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا ﴾	20	65
19.	﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾	45	84
20.	﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾	12	84
	الأنعام		
21.	﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾	108	256
22.	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾	107	122
23.	﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا ﴾	89	65
	الأعراف		
24.	﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾	158	84
25.	﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴾	28	65
26.	﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾	59	96
	الأنفال		
27.	﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾	31	61
28.	﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ﴾	30	132
	التوبة		
29.	﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾	61	256
30.	﴿ فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ﴾	5	83
31.	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾	60	114
32.	﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾	71	266
	يونس		
33.	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ ﴾	57	106
	هود		
34.	﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾	61	252

م	الآية	رقمها	الصفحة
	الحجر		
35.	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾	9	89
36.	﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾	99	99
	سورة النحل		
37.	﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾	43	118
38.	﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾	82	128
	الإسراء		
39.	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾	54	122
	الكهف		
40.	﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾	29	226−85
	الأنبياء		
41.	﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ ﴾	5	61
42.	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾	107	84
	الحج		
43.	﴿ ذَٰلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴾	11	205−97
44.	﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ ﴾	78	219
45.	﴿ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا ﴾	7	97
46.	﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ﴾	39	132
	المؤمنون		
47.	﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾	115	80
48.	﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾	52	266
	النور		
49.	﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾	31	105

م	الآية	رقمها	الصفحة
	الفرقان		
50.	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾	**4**	**61**
51.	﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾	**5**	**61**
52.	﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾	**11**	**97**
	الشعراء		
53.	﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ	**196-192**	**60**
	النمل		
54.	﴿أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ﴾	**60**	**96**
	القصص		
55.	﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾	**26**	**264**
56.	﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾	**77**	**97**
	العنكبوت		
57.	﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾	**20**	**187**
	لقمان		
58.	﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ . . .﴾	**32**	**212**
	السجدة		
59.	﴿وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ	**10**	**98**
	الأحزاب		
60.	﴿وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ	**21**	**99**
	سبأ		
61.	﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾	**8**	**61**
	فاطر		
62.	﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾	**23**	**226**

م	الآية	رقمها	الصفحة
	يس		
63.	﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾	79-78	88
64.	﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾	38	22
	الزمر		
65.	﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾	7	65
	الزخرف		
66.	﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾	4	90
	الشورى		
67.	﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾	13	184
68.	﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾	21	184
69.	﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾	48	122
	الجاثية		
70.	﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	18	184
	الأحقاف		
71.	﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾	15	269
	الحجرات		
72.	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا﴾	13	210-187
73.	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾	10	266
	ق		
74.	﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾	45	226
	الذاريات		
75.	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	56	252 -80
	الطور		

م	الآية	رقمها	الصفحة
76.	﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾	34–29	255
الواقعة			
77.	﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾	78–77	87
الحديد			
78.	﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ﴾	25	187
المجادلة			
79.	﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾	3	90
القلم			
80.	﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾	46	256
المعارج			
81.	﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾	43	98
المزمل			
82.	﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ * قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِّصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾	4–1	99
البروج			
83.	﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾	22–21	87
الغاشية			
84.	﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ * لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ *	24–21	226–121
العصر			
85.	﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾	2–1	7

فهرس الأعلام

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- إبراهيم والتاريخ المجهول، سيد القمني، مدبولي الصغير، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر.
- ابن رشد، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة، ط6، بدون تاريخ نشر.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المملكة العربية السعودية، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر.
- أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير– الاستشراق–الاستعمار، عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط4، 2000م.
- الأدلة النقلية والحسية على إمكان الصعود إلى الكواكب وعلى جريان الشمس والقمر وسكون الأرض، الشيخ عبد العزيز بن باز، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط2، 1982م .
- الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، إدوارد سعيد، ترجمة د. محمد عناني، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006م.
- الأسطورة والتراث، سيد القمني،المركز المصري لبحوث الحضارة، القاهرة، ط3، 1999م.
- الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي، د. محمد عمارة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2003م.
- الإسلام السياسي والحداثة، إبراهيم أعراب، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء/ بيروت، 2000م.
- الإسلام السياسي والحداثة، إبراهيم أعراب، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء/ بيروت، 2000م.
- الإسلام السياسي والمعركة القادمة، د. مصطفى محمود، مطبوعات أخبار اليوم– قطاع الثقافة، القاهرة، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر.
- الإسلام السياسي، المستشار محمد سعيد العشماوي، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، ط4، 1996م.
- الإسلام بين التنوير والتزوير، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2002م.
- الإسلام في الألفية الثالثة ديانة في صعود، د. مراد هوفمان، ترجمة عادل المعلم و يس إبراهيم، مكتبة الشروق، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر.
- الإسلام وأصول الحكم– بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، الشيخ علي عبد الرازق، مطبعة مصر، القاهرة، ط3، 1925م.
- الإسلام والأقليات – الماضي والحاضر والمستقبل، د. محمد عمارة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،، ط1، 2003م.

- الإسلام والحرية- سوء التفاهم التاريخي، محمد الشرفي، دار البترا للنشر والتوزيع، دمشق، 2008م، بدون رقم طبعة.
- الإسلام والديمقراطية، فهمي هويدي، مركز الأهرام للدراسة والنشر، القاهرة، ط1، 1993م.
- الإسلام والسياسة- الرد على شبهات العلمانيين، د. محمد عمارة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2008م.
- الإسلام والعلمانية وجها لوجه، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط7، 1997م.
- الإسلام وأمريكا حوار أم مواجهة، د. محمد مورو، الروضة للنشر والتوزيع- الدبس للنشر، 2001م.
- أصول الشريعة الإسلامية، العشماوي، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، ط4، 1996م.
- الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشاطبي، دار ابن عفان، 1992م، بدون رقم طبعة.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.
- أعلى مراتب الديمقراطية الشورى، د. توفيق الشاوي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1994م.
- الإمام الشافعي وتأسيس الأيدولوجية الوسطية، د. نصر حامد أبو زيد، سينا للنشر، القاهرة، ط1، 1992م.
- الانحراف العقائدي في أدب الحداثة وفكرها – دراسة نقدية شرعية، د. سعيد بن ناصر الغامدي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط1، 2003م.
- أنسنة الوحي (دراسة نقدية)، د.حسان القاري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 26، العدد الثاني، 2010م.
- بين الأصالة والتغريب في الاتجاهات العلمانية عند بعض المفكرين العرب المسلمين في مصر(1900–1964م)، د.حسين سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1993م.
- بينات الحل الإسلامي وشبهات العلمانيين، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993م.
- التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1996م.
- التاريخ الأوروبي الحديث، د.عبد العزيز نوار ود.محمود محمد جمال الدين، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون رقم طبعة، 1999م.
- تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم، دار المعارف، القاهرة، ط5، بدون تاريخ نشر.

- تاريخ الفلسفة الغربية- الكتاب الثالث، برتراند راسيل، ترجمة د. محمد فتحي الشنيطي، المصرية العامة للكتاب، بدون رقم طبعة، 1977م.
- تاريخ الفلسفة الغربية برتراند راسل، ترجمة د. محمد فتحي الشنيطي، مطابع الهيئة العامة المصرية للكتاب، بدون رقم طبعة، إهداءات 2002م.
- تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، د.سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة، بيروت، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر.
- تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط2، 1996م.
- تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي- بيروت، والمركز الثقافي العربي- الدار البيضاء، ط2، 1996م.
- التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر – رؤية إسلامية، سيف الدين عبد الفتاح، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989م.
- التحريف المعاصر في الدين- تسلل في الأنفاق بعد السقوط في الأعماق- مكيدة الماركسية والباطنية المعاصرة، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط1، 1997م.
- التراث والتجديد- موقفنا من التراث القديم، د. حسن حنفي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، 1992م.
- تزييف الوعي، فهمي هويدي، دار الشروق، القاهرة، ط3، 1999م.
- تطبيق الشريعة الإسلامية، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1991م.
- التطرف الديني – الرأي الآخر، أ.د. صلاح الصاوي، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، ط2، 2011م.
- التعيين في شرح الأربعين، تحقيق أحمد محمد عثمان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1998م.
- تفسير السراج المنير، محمد بن أحمد الشربيني شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التفسير الماركسي للإسلام، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2002م.
- تقرير مؤسسة راند: إسلام حضاري ديمقراطي/ شركاء وموارد واستراتيجيات- دراسة تحليلية، صالح بن عبد الله الحسّاب الغامدي، وهي رسالة ماجستير في الثقافة الإسلامية من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية.
- الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري) ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت ، ط3، 1407هـ – 1987م.

- جذور العلمانية، د. السيد أحمد فرج، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط1، 1985م.
- حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة، د. الصفصافي أحمد القطوري، سفير الدولية للنشر، القاهرة ط1، 2012م.
- الحضارة – الثقافة – المدنية "دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم"، نصر محمد عارف، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط2، 1994م .
- حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، د عبد الرحيم بن صمايل السلمي، تلخيص : أ. إيمان بنت محمد عايض العسيري، مركز تأصيل للدراسات والبحوث، 2011م.
- حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، سليمان بن صالح الخراشي، 1429هـ، بدون دار نشر ولا رقم طبعة.
- الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، د. فؤاد زكريا، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1986م.
- الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط5، 1993م.
- الخلافة الإسلامية، المستشار العشماوي، سينا للنشر، القاهرة، ط2، 1992م.
- دراسات إسلامية، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط10، 2002م.
- دفاع عن محمد ﷺ ضد المنتقصين من قدره، ترجمة كمال جاد الله، الدار العالمية للكتب والنشر، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر.
- الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1988م.
- الدولة المدنية مفاهيم وأحكام، أحمد سالم أبو فهر السلفي، دار عالم النوادر العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011م.
- الديمقراطية أبداً، خالد محمد خالد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1974م.
- الديمقراطية في الإسلام، عباس محمود العقاد، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط3.
- الدين والسياسة في أميركا– صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، د. محمد عارف زكاء الله، ترجمة أماني عيتاني، مركز الزيتونة، بيروت، ط1، 2007م.
- الذريعة إلى مكارم الشريعة، الراغب الأصفهاني، بيروت، ط1، 1980م.
- الردة عن الحرية، لمحمد أحمد الراشد، الطبعة الثانية، 29 –7 –2013م.
- رسالة في اللاهوت والسياسة، سبينوزا، ترجمة وتقديم: حسن حنفي، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2005م.
- سقوط الغلو العلماني، د.محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2002م.

- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر ،بيروت.
- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق : محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ - 1994م.
- سنن الدارقطني،علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، 1386هـ - 1966م.
- السياسة الشرعية، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1998م.
- شبهات حول الإسلام، محمد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط21، 1992م.
- الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2003م.
- الشورى لا الديمقراطية، عدنان على رضا النحوي، دار النحوي للنشر والتوزيع، الرياض، ط4، 1992م.
- الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، د. يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998م.
- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ضوابط المصلحة في التشريع الإسلامي، د. محمد سعيد البوطي، مؤسسة الرسالة.
- العصور الوسطى الباكرة، نورمان ف. كانتور، ترجمة وتعليق د. قاسم عبده قاسم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر.
- العلماني الحديث وموقفه من تفسير القرآن، منى محمد الشافعي، دار اليسر، القاهرة، ط1، 1429هــ.
- العلمانية – نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، للدكتور سفر الحوالي، دار الهجرة، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر.
- علمانية الإسلام والتطرف الديني– نقد أيديولوجية شمولية الإسلام من منظور الشريعة والتاريخ وقيم الحداثة، إسماعيل محمد حسني، دار مصر المحروسة، القاهرة، ط1، 2008م.
- العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، عبدالوهاب المسيري، دار الشروق، ط1، 2002م.
- العلمانية المؤمنة: الفهم غير الأيديولوجي للإسلام، دار ورد، الأردن، ط1، 2013م.
- العلمانية بين الغرب والإسلام، د. محمد عمارة، دار الدعوة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1996م.
- العلمانية تحت المجهر، د. عبد الوهاب المسيري– د. عزيز العظمة، دار الفكر المعاصر– بيروت، ودار الفكر– دمشق، ط1، 2000م.

- العلمانية من منظور مختلف– الدين والدنيا في منظار التاريخ، د. عزيز العظمة، كتب في جريدة، عدد 121، الأربعاء 3 سبتمبر 2008م، إصدار منظمة اليونسكو، بيروت.
- العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د.عبد الوهاب المسيري، تحرير سوزان حرفي، دار الفكر، دمشق، ط1، 2009م.
- العلمانيون والقرآن الكريم، د. محمد إدريس الطحان، دار ابن حزم، الرياض، ط1، 2007م
- الفتنة، هشام جعيط، دار الطليعة، بيروت، ط4، 2000م.
- الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، د. محمد البهي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4.
- الفكر الإسلامي قراءة علمية، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي– بيروت، والمركز الثقافي العربي–الدار البيضاء، ط2، 1996م.
- فكر حركة الاستنارة وتناقضاته، د. عبد الوهاب المسيري، نهضة مصر، القاهرة، ط1، 1998م.
- الفن القصصي في القرآن الكريم، محمد أحمد خلف الله، سينا للنشر، لندن– بيروت– القاهرة، ط4، 1999م.
- في التاريخ– قضايا المنهج وإشكالاته، د.عصام الدسوقي، مكتبة القدسي، بدون رقم طبعة، ولا تاريخ نشر.
- في السيرة النبوية 1– الوحي والقرآن والنبوة، هشام جعيط، دار الطليعة، بيروت، ط2، 2000م.
- في السيرة النبوية1: الوحي والقرآن والنبوة، هشام جعيط، دار الطليعة، لبيروت، ط2، 2000م.
- في النظام السياسي الإسلامي، د. محمد عمارة، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009م.
- في تحرير مصطلح الدولة المدنية (دراسة)، محمد محمد عبد الرازق وأماني عبد الغني، مركز المصري للدراسات والمعلومات، القاهرة، 2012م.
- في نقد العقل الديني– كيف نفهم الإسلام اليوم، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت.
- قاموس المرام في المعاني والكلام، د. مؤنس رشاد الدين، دار الراتب الجامعية، بيروت– لبنان، ط1، 2000م.
- قاموس المصطلحات الكنسية، القمص تادرس يعقوب ملطي، مطبعة الأخوة المصريين، القاهرة، 1991م.
- القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون، ترجمة وتعليق هاشم صالح، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2005م.

- قصة أردوغان، د. راغب السرجاني، مركز السلام، القاهرة، ط4، 2012م.
- قصة الحضارة، ول وايريل ديورانت، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت–لبنان، 1998م، بدون رقم طبعة.
- قضايا في نقد العقل الديني– كيف نفهم الإسلام اليوم، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت.
- قضايا في نقض العقل الديني– كيف نفهم الإسلام اليوم، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر.
- كتاب الشريعة، أبو بكر الآجري، تحقيق د. عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط1، 1997م.
- الكتاب المقدس.
- الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، د. محمد شحرور، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر.
- كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996م.
- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب الشيخ أحمد الدويّش، دار المؤيد، الرياض.
- لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، بيروت.
- مأزق المسيحية والعلمانية في أوروبا– شهادة ألمانية، القس جوتفرايد كونزلن، نهضة مصر، القاهرة، 1999م.
- مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 2004م.
- محاضرات في النصرانية، الإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1961م.
- محمد الرسول السياسي، د. محمد عمارة، هدية مجلة الأزهر المجانية لشهر ربيع الأول 1433هـ.
- المدخل إلى الشريعة والفقه الإسلامي، عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، عمَّان، ط1، 2005م.
- مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط9، 2001م.
- المستدرك على الصحيحين ، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا دار، الكتب العلمية، بيروت،1411 ط1، هـ – 1990م.
- المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ.
- مسلمون ثوار، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، 2006م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر.
- المسيحية، د. أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية المصرية، القاهرة، ط9، 1990م.

- مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، دار القلم، الكويت، ط6، 1993م.
- المصلحة في التشريع لإسلامي، د. مصطفى أبو زيد، دار اليسر للطباعة والنشر، القاهرة.
- معجم أعلام المورد، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، 1992م.
- معجم الإرشاد (معجم معاصر)، إعداد خليل توفيق موسى، ص396، دار الإرشاد للنشر، ط1/ 2001م.
- المعجم العربي الأساسي، تأليف وإعداد جماعة من كبار اللغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بدون تاريخ النشر ورقم طبعة.
- معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ط3، 2006م.
- المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت، 1982م.
- المعجم الفلسفي، مراد وهبة، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م.
- معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004م.
- معجم المناهي اللفظية، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط3، 1996م.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية- الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، المكتبة الإسلامية، إسطنبول، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، ط1، 1994م.
- مفهوم النص- دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.
- الملل والنحل، للإمام أبي الفتح الشهرستاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1992م.
- من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، ط1، 1991م.
- من العقيدة إلى الثورة، حسن حنفي، مكتبة مدبولي، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر.
- من فقه الدولة في الإسلام، د. يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط3، 2001م.
- الموافقات في أصول الفقه، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر.
- المورد، قاموس إنجليزي- عربي، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط37، 2003م .
- موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، إشراف وتقديم أ.د محمود حمدي زقزوق، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 2007م.
- موسوعة أعلام الفلسفة، أ. روني إيلي ألفا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 1992م.

- موسوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون رقم طبعة ولا سنة نشر.
- موسوعة الفلاسفة، د.فيصل عباس، دار الفكر العربي، بيروت، بدون رقم طبعة، 1996م.
- موسوعة الفلسفة، عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1984.
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إعداد الندوة العالمية للشباب المسلم، إشراف د. مانع الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط4، 1420هـ.
- موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت- باريس، ط2، 2001م.
- نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي- فقه المرأة، محمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2000م.
- نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، د. محمد شحرور، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000م.
- النص الإسلامي بين الاجتهاد والجمود والتاريخية، د. محمد عمارة، دار الفكر- دمشق، دار الفكر المعاصر- بيروت، 2000م، بدون رقم طبعة.
- النص- السلطة- الحقيقة، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بير شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1996م بيروت، ط1، 1995.
- النص القرآني أمام إشكالية البِنية والقراءة، طيب تيزيني، دار الينابيع، 1997م، بدون رقم طبعة
- نظام الحكومة النبوية (التراتيب الإدارية)، السيد محمد عبد الحي الكتاني، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط2.
- نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي، د. حسين حامد حسان، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون رقم طبعة، 1981م، وهو في الأصل رسالة دكتوراة.
- نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، سينا للنشر، القاهرة، ط2، 1994م.
- نقد النص، علي حرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، ط4، 2005م.
- نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم، السيد محمد الطاهر بن عاشور، المطبعة السلفية، القاهرة، 1344هـ.
- نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم لشيخ الإسلام محمد الخضر حسين، د. محمد عمارة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، بدون رقم طبعة.

- نيتشه فيلسوف العلمانية الأكبر، د.عبد الوهاب المسيري، بحث للدكتور ضمن مجموعة أبحاث في كتاب بعنوان: نيتشه وجذور ما بعد الحداثة "ضمن سلسلة أوراق فلسفية"، تحرير د. أحمد عبد الحليم عطية، دار الفارابي ، بيروت، ط1، 2010م.
- وأثرها في الديمقراطية، عبد الحميد الأنصاري، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط3، 1980م.

الدوريات:

- موقع الراصد، سلسلة رموز الفكر العلماني المعاصر، بقلم أسامة التهيمي، حُرر في 2011م، http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=3682.
- المستقبل العربي، مقال بعنوان: أثر المراكز الفكرية على السياسة الخارجية الأمريكية، باسم خفاجي، العدد 369، 2009م.
- جريدة الحياة، مقال بعنوان: الاستشراق ومحاولة الالتفاف على المصطلح، محمد عبد الفتاح سروري، العدد 17319، تاريخ 4-9-2010م.
- موقع صيد الفوائد، الدراسات العربية والإسلامية (الاستشراق) في الإنترنت، د. مازن بن صلاح مطبقاني، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الخامس: الاتصال وثقافة الديمقراطية، 12-15 نوفمبر 2000م، جامعة اليرموك، إربد- الأردن. http://www.saaid.net/Doat/mazin/2.htm
- موقع الشهاب، مقال بعنوان: نماذج الحركات الإسلامية المعاصرة، قمر الدين هدايت وأحمد غوث - ترجمة محمد شيرازي دمياطي، والمقال على الرابط التالي: http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1361
- موقع جريدة قلم رصاص، مقال بعنوان: أندونيسيا: الإسلام الليبرالي يواجه الإسلام السياسي، بتاريخ 24 يوليو 2013م، والمقال على الرابط التالي: http://www.kalmrosas.com/Portal/newsMainDesc.asp?id=4498
- موقع ديوان العرب، مقال بعنوان: قراءة في بيان الليبرالية الجديدة، سليمان عبد العظيم، على الرابط:
- http://www.diwanalarab.com/spip.php?article6546
- موقع الحوار المتمدن، مقال بعنوان: من هم الليبراليون العرب الجدد وما هو خطابهم، شاكر النابلسي، بتاريخ 2004/6/23م، على الرابط:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19771
- موقع الشهاب، مقال بعنوان: زعيم التجديد الإسلامي بفرنسا، وذلك على الرابط التالي: http://chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=152

- مركز القدس للدراسات السياسية، حرب حماس على السلفية الجهادية، على الرابط: http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=124&local_details=3&id1=37&menu_id=-1
- تقرير بعنوان: الإعدام نتيجة التمييز، وذلك بتاريخ 10- أكتوبر- 2008م، والتقرير موجود على صفحة منظمة العفو الدولية على الإنترنت على الرابط: www.amnesty.org
- الجزيرة نت، موسم التنكيل بمرسي والإخوان، وحيد محمد مفضل، مقال بتاريخ 12- 12- 2012م، والرابط: http://www.aljazeera.net/opinions/pages/16436cfd-358a-47d1-9f24-893e7e658517
- مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الإسلام السياسي مغالطة علمانية، عوض القرني، والمقال على الرابط: http://www.fikercenter.com/read.php?topic=110
- موقع صيد الفوائد، مقال: تغريدات حول مصطلح الإسلام السياسي، د. سعد بن مطر العتيبي، والمقال على الرابط: http://www.saaid.net/Doat/otibi/143.htm
- مركز الجزيرة للدراسات، ندوة الإسلام السياسي.. دراسات وسياسات، 23-24 فبراير 2010م، وملخص الندوة على موقع المركز الإلكتروني على الرابط: http://studies.aljazeera.net/events/2010/2011722104318671646.htm
- موقع طريق الإسلام، لماذا تغير موقف السلفيون من المشاركة السياسية؟، ياسر برهامي، على الرابط: http://ar.islamway.net/article/7334
- برنامج حزب الحرية والعدالة على الرابط: http://www.hurryh.com/Party_Program.aspx
- ويكيبيديا الإخوان المسلمين، الزعيم التركي نجم الدين أربكان، زياد أبو غنيمة، على الموقع: www.ikhwanwiki.com
- موقع الشبكة الدعوية، لم تكن زلة لسان، بقلم المنشاوي الورداني، والمقال على الرابط: http://www.daawa-info.net/article.php?id=879
- موقع الدكتور عبد الوهاب المسيري، الحداثة المنفصلة عن القيمة والإله الخفي، د. عبد الوهاب المسيري، على الرابط التالي: http://www.elmessiri.com/articles_view.php?id=30
- الإسلام والعلمانية في عالم متغير: استمرارية العلمانية، حوار مع الباحث الفرنسي باتريك ميشيل، أجراه الباحث المصري حسام تمام، بتاريخ 4-12-2005م، ويمكن تحميله من الرابط التالي: http://www.islamismscope.net/index.php?option=com_content&view=article&id=103:2010-02-09-12-13-55&catid=41:interviews&Itemid=66
- مجلة المنار، المجلد التاسع/ الجزء العاشر، ص764، مصر، شوال سنة 1324هـ - 19 أكتوبر سنة 1906م
- البحث عن العقل- حوار مع فكر الحاكمية والنقل، د. محمد نور فرحات، سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال، القاهرة، العدد560، ربيع آخر - أغسطس 1997م

- الشرق الأوسط، تركيا من أتاتورك إلى أردوغان (الحلقة السابعة)، على الرابط:http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10560&article=443068#.UhU-hZJaW80.
- الإخوان المسلمون المعتدلون، روبرت ليكين وستيفن بروك، سلسلة ترجمات الزيتونة، مجلة فورين أفيرز، عدد مارس–إبريل 2007م.
- حماس تستلم السلطة من فتح– قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني2006م، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2006م.
- Unpacking Anti-Muslim Brotherhood Discourse, Noam Chomsky. تفريغ الخطاب المضاد للإخوان المسلمين، نعوم تشومسكي، ملحق لكتاب " الردة عن الحرية" لمحمد أحمد الراشد، الطبعة الثانية، 29 –7 –2013م.
- مجلة الإدارة والاقتصاد، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، د. أحمد عبد العزيز ود. جاسم زكريا وم.م. فراس عبد الجليل الطحان، العدد السادس والثمانون، 2011م.
- مجلة المستقبل العربي، الإسلام والعلمانية، العدد 359.
- مجلة شرق نامه، في العلمانية المؤمنة: محاولة في تحرير العلمانية من العقيدة العلمانية، محمد جمال باروت، العدد السابع، يناير 2011م .
- مجلة الإعجاز العلمي، أطوار الجنين ونفخ الروح، د. عبد الجواد الصاوي، العدد 8، وهي مجلة صادرة عن الهيئة العامة للإعجاز العلمي في القرآن والسنة.

مواقع الإنترنت:

http://www.alukah.net

www.wikipedia.org

www.rand.org

http://www.ibnkhalduncenter.org/

http://www.alwafd.org

http://alrased.net

www.st-takla.org

http://shahrour.org

http://www.hussein-hamed.com/cv.aspx

www.madinacenter.com

http://www.saaid.net

http://www.islamdaily.org

http://www.muslm.org

www.islamonline.net

http://www.muhammadiyah.or.id/ar/home.html

www.radiosawa.com

www.alhurra.com

http://asiafoundation.org/about/

www.chihab.net

www.aljazeera.net

www.kalmrosas.com

www.saaid.net

https://www.csidonline.org/arabic

www.qaradawi.net

http://www.egy-press.com

www.islamweb.net

www.diwanalarab

www.ahewar.org

www.tarek-heggy.com

www.aegee.org

www.ikhwanwiki.com

www.amnesty.org

http://www.bbc.co.uk/arabic

www.alqudscenter.org

www.annaqed.com

www.metransparent.com

www.qantara.de

www.nosharia.com

www.facebook.com

www.free-minds.org

http://www.hizb-ut-tahrir.org

http://www.wasatia.org

http://www.alarabiya.net

http://www.tarek-heggy.com

www.hurryh.com

http://www.akparti.org.tr/arabic

www.fikercenter.com

http://www.daawa-info.net

http://www.elmessiri.com

www.islamismscope.net

www.alresalah.net

www.iqraa.com/ar/

المراجع الإنجليزية:

- Building Moderate Muslim Networks, Angel Rabasa- Cheryl Benard & others, RAND Corporation, 2007.
- Civil Democratic Islam.. Partners, Resources and Strategies, Cheryl Benard, RAND Corporation, 2003.
- Engaging Islamists and Promoting Democracy, Mona Yacoubian, United States Institute of Peace, Washington DC. August 2007.
- Oxford Advanced Learner's Dictionary, Oxford University Press, fourth edition, 1989.
- The Muslim World after 9/11, Angel Rabasa- Chyrel Benard & others, RAND corporation,2004.
- Think tanks in policy making, Think Tanks: The Global, Regional and National Dimentions, James Mcgann, Friedrich Ebert Stiftung, Shangahai, September 2011.
- Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Experties, Andrew Rich, Cambridge University press, Cambridge, 2004.

فهرس الموضوعات